

استراتيجية الإسلام

سنوات وأيام مع  
الدكتور مصطفى إسماعيل

# جمال عبد الناصر

(١٩٢٨ - ١٩٦٦ م)

شهادة سامي شرف

الكتاب الرابع



بمساعدة الدكتور  
عبد الوهاب محمد مصطفى  
مراجعة  
إعداد  
تصميم  
طبع  
الطبعة الأولى  
عدد النسخ  
ملاحظات



ملاحظات  
تذكرت اني زرتة واليه واليه الساعين من الاخوان  
المؤمنين انان عبد العزيز احمد حسن المشهور  
عليه بالاشارة النافذة التي لا يرد على الصياح  
منه البشار انتم الله وسعني شهيدكم  
عليه حتى سوانه اشارة انان كان يتودد لمس  
الشرق الشرقي عليه محمد توفيق وشلاسه  
من شاكنا حوالي ١٠٠٠ جنيه  
تذكرت اني زرتة رأس العاد ٤٠٠٠ جنيه تهربها  
من الساعين التي اشد ربي حسن من زرتة  
البراهين ياوم احمد البجان وجه المومر حبه الزيد  
امر محبوا ياوم البجان الذي الله  
من الزاين من اعطاء البجان الذي الله  
لوتيد في العلاقات انان كان يتودد على الشرقي  
الاخوان المؤمنين حتى عهد الزمن السدي وجه  
شهويعون الذين الذين الصياح

المكتبة المصرية الحديث

أخي إبراهيم بن علي بن محمد الشرفي  
أهنيئاً هذه الهدية  
رغبةً بالأفدية بترية إن تيسر  
رجل بيننا سيكرمه إن كان عليه  
مع أمليبه تحياتي <  
والله بروض

لدينا

٢٠١٥/٩/٢٨

سنوات وأيام مع

# جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الرابع

المكتبة المصرية الحديث

[www.almaktabalmasry.com](http://www.almaktabalmasry.com)

الطبعة الثانية ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

### دار الكتب المصرية

#### فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

شرف، شهادة سامي .  
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر / شهادة سامي شرف . - القاهرة :  
المكتب المصري الحديث، ٢٠١٥ مج ٢٤ :٤ سم  
تدمك ٣ ٢٧٠ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨  
١- شرف ، شهادة سامي - المذكرات  
٢- جمال عبد الناصر، جمال عبد الناصر بن حسين بن خليل بن  
سلطان، ١٩١٨-١٩٧٠  
٣- مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤-  
١٩٧٠)  
أ- العنوان ٩٦٣، ٠٦٣  
رقم الإيداع ٢٠١٥ / ١١٠٢٠ بتاريخ ٢٠١٥ / ٥ / ١٨

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي طريقة  
كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات  
الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدمًا

### المكتبة المصرية الحديث

www.almaktabalmasry.com  
Email: may642003@gmail.com

ت: ٢٣٩٣٤١٢٧

ت: ٤٨٤٦٦٠٢

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللسواء  
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية

## مقدمة الكتاب الرابع

لعل من مفارقات القدر، وأنا أدفع بالجزء الثالث من هذه الشهادة التي عشتها يوماً بيوم وساعة بساعة مع الرئيس جمال عبد الناصر إلى المطبعة، أن يكون المشهد السياسي والاجتماعي في مصر والعالم العربي مهياً لاستعادة كل ما نادى به الرئيس جمال عبد الناصر وعمل من أجله منذ بدأ التفكير في حركة التغيير التي بدأها في مصر وامتدت آثارها إلى ربوع بعيدة في كل أنحاء العالم .

لقد كان الكتاب مكتملاً بأجزائه كلها منذ أكثر من أربعة أعوام تقريباً، وساهمت ظروف متنوعة لا مجال هنا للخوض فيها في تأخير صدوره ، لكن هذا التأخير لم يدفعني طوال هذه السنوات إلى إجراء أية تعديلات أو إضافات لما سبق أن سطرته قبلها ، واليوم وأنا أضع هذا الجزء بين يدي القارئ الكريم، أشعر أننا في حاجة ملحة لاستعادة وقراءة التجربة الناصرية الإنسانية من جديد .

إن مصر تواجه مفترق طرق ما بين حاضر مشخن بحالة من الاحتقان الحاد ، ومستقبل ينطوي على مخاطر تتبع من داخل المجتمع ذاته؛ والسبب الرئيسي في هذه الحالة يتمثل في عودة مجتمع النصف في المائة الذي جاءت ثورة يوليو من أجل تغييره جذرياً، وتطبيق أوسع قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقات التي حرمت كثيراً في ظل العهد السابق للثورة، ثم عادت لتواجه حرماناً أشد على مدى أكثر من ثلاثة عقود، انعكس في تدني نصيبها في الثروة والوظيفة العامة والمشاركة السياسية وحتى في الحركة الثقافية .

ولقد حرصت في الكتاب الثالث أن أضمّنه فصلاً مطولاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرؤية الفكرية المحركة لها لدى ثوار يوليو ، واليوم وأنا أقدم الكتاب الرابع أجد نفسي مضطراً لمطالبة القارئ الكريم بإجراء مقارنة بين «اشتراكية الفقر» كما صورها سياسيو السبعينيات وما بعدها ، والتي ارتقت بالفقراء إلى كراسي الوظيفة العامة بل والحكم ، وبين ما يمكن أن ينتهي إليه وضعنا الحالي بالطبقات الفقيرة التي تزداد مساحتها بصورة غير مسبوقه في مصر وتدفع بعناصر من أفرادها إلى الانتحار من فرط إحساسهم بالظلم الاجتماعي ، وهذا ما يجعل دعوات الإصلاح تدق طبولها بعنف بعد أن تأخرت أكثر من اللازم .

ومن بين أسباب الاحتقان التي تفرض علينا استعادة رؤية التجربة الناصرية، ذلك الخطر الداهم المتمثل في الفتن الطائفية والعرقية والمذهبية ومحاولات تمزيق الجسد



الواحد وضرب أقوى الثواب الاستراتيجية في الكيان السياسي المصرى والعربى، وقد يرى البعض وبحق أن ثمة أبعاد أجنبية تساهم في إثارة هذه الفتن، ولكننى أضيف ومن واقع تجربة عشتها أن الأمر يتعلق بأساليب الممارسة السياسية أيضا سواء في علاقة الدولة بالأخوة الأقباط من ناحية، أو نتيجة احتضان السادات لجماعة الإخوان المسلمين في فترة من الفترات لمساعدته في التخلص من اليسار والناصريين؛ فكان أن تبيأت البيئة المناسبة لبروز التطرف في كل أشكاله الإسلامية والمسيحية والعرقية والمذهبية وتباعدت الرؤى وتقطعت الخيوط لدرجة أعتقد أنه من الصعب رآبها بسهولة.

إن الحديث عن الداخل يمكن أن يفتح جراحا لا نهاية لها، لكننا نتحدث عن أمن قومى مصرى وعربى ومصالح حيوية يجب الدفاع عنها لآخر قطرة في دمائنا، لقد طرح الرئيس السادات مقولته الشهيرة في السبعينيات بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية وكان بالطبع يقصد قضية الصراع العربى الإسرائيلى والسلام في الشرق الأوسط، ولكن ما لم يقصده علنا وما تحقق بالفعل أن تحرم مصر من عمقها العربى وتهدد الرابطة القومية في أقوى حلقاتها وأن تنتظر مصر داخل حدودها دون حراك حقيقى إلى أن يجيء الحل الأمريكى ومع الرخاء الأمريكى أيضا، وتنفض القوى القومية عن مصر التى تبحث لنفسها عن حلفاء جدد يناسبون الطرح السياسى الجديد، وتفقد مصر أيضا أرضيتها وتأثيرها وتأثرها في بلاد مثل سوريا ولبنان وليبيا والجزائر واليمن وغيرها من داخل الوطن العربى، ومن خارجه في إفريقيا و دول عدم الانحياز ومن أهمها الحبشة والهند والصين ...

لقد عادت طيور الظلام مستغلة الحلم الأمريكى والاقتصاد الحر، لتنهب ثروة مصر ممثلة في القطاع العام الذى قام في الأصل من أجل الفقراء وتلتهم معه الطبقة الوسطى التى أفرزتها تجربة الثورة، وواجهت قطاعات التعليم والصحة والثقافة ومعها الزراعة مظاهر إهمال غير مسبوقة؛ مما أدى في النهاية إلى إعادة هيكلة المجتمع على غير ما استهدفت الثورة، حيث تبلورت قوى تناصر السياسة الأمريكية أيا كان محتواها ومن خلالها تجبذ السلام مع إسرائيل بأى ثمن مادام يحقق مصالحها ويفتح الطريق أمامها لدخول «الجنة الأمريكية»، وراحت الطبقات الكادحة تبحث عن رزقها في دول البترول التى استغلت طفرة الأسعار في امتلاك أوراق ضغط ليس فقط على القرار المصرى ومحاصرة دور مصر بل وامتدت لسحب من المواطن المصرى إحساسه بالكرامة الذى كان من أبرز ما حققتة الثورة.

لقد غاب المشروع القومي وعمدت السياسة المصرية إلى وقف كل الخطوط التي بدأها الثورة للبناء وتعزيز القوة المصرية ومركز مصر العربي والإقليمي، وكان من بين هذه الطرق التي توقفت تماما البرنامج النووي المصري الذي توقف بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٧٠، وحدث بعد ذلك أن ألحقت هيئة الطاقة الذرية بوزارة الكهرباء بعد أن كانت تابعة لرئيس الجمهورية ولم تبذل أية خطوات جادة في إطاره .

هكذا تلاحقت الضربات للأمن القومي المصري والعربي، وانطلقت إسرائيل تعربد في المنطقة كما يحلو لها ويتحول العرب تدريجيا إلى العمل على إرضائها كسبيل لإرضاء الولايات المتحدة ، حتى أنه في حربها التدميرية الأخيرة ضد لبنان في ٢٠٠٦ انطلقت أصوات عربية مرتعشة توجه اللوم لحزب الله الذي أوقعها في هذه الورطة ، و من قبل ذلك وقفت الحكومات العربية متفرجة أو داعمة للغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ ، وبذلك تسقط الورقة الأخيرة التي تمسك بها الرئيس عبد الناصر لآخر يوم في حياته، وهي اعتبار القومية العربية والعمل القومي المشترك هما السند الحقيقي للأمن القومي العربي.

لكن حرب لبنان الأخيرة أيضا أعادت الأمل في أن ثمة قوى في العالم العربي لم تتخضع بسياج الحصار الثقافي والسياسي المحكم على الفكرة القومية؛ مما يقتضى منا مراجعة شاملة لكل الممارسات السياسية والثقافية التي تستهدف الرابطة القومية، والتي دافع عنها الرئيس عبد الناصر وتجاوبت معه الشعوب العربية تجاوبا منقطع النظير، وليس معنى ذلك أن نغفل كل المتغيرات التي شهدتها العالم منذ سبتمبر ١٩٧٠، ولكن علينا ألا نستسلم لتفسير واحد يريحنا؛ باعتبار أن القطب الواحد يملك وحده الحرية الكاملة في التصرف، فقد أكدت لنا المقاومة الباسلة في كل من العراق وفلسطين ولبنان أن الشعوب هي التي تتحكم في حركة التاريخ.

والمدهش حقا أنه في كل تلك الأجواء السلبية تجد قوى وتيارات سياسية في دول تبعد آلاف الأميال عن الوطن العربي، وأعنى بها تلك النظم التي برزت في أمريكا الجنوبية وفي أفريقيا والمثل الواضح نيلسون مانديلا وكذلك في آسيا في ماليزيا مثلا، تعلن صراحة تبنيها للناصرية وتجدد حملة مقاومة الاستعمار والنفوذ الأجنبي وتعزيز كرامة شعوبها واستقلالية قرارها.

إنني أشعر اليوم أننا أمام لحظة فارقة في التاريخ، إما أن نقتنصها لإعادة الحياة للأمة العربية اعتمادا على الشعوب وحدها وإما أن نواصل التخلي عن المبادرة لتبقى في يد إسرائيل والولايات المتحدة وامتداداتها داخل المجتمعات والحكومات العربية، ونحرم أجيال المستقبل من قدرة الفعل الحقيقي وامتلاك إرادته الكاملة والسيطرة على قراره .

وأود في هذا الكتاب من شهادتي أن أتناول كيف كان عبد الناصر مخلصاً للإسلام وعمل ما لم يعمله غيره ، كما كان عوناً للأخوة الأقباط على السواء ، وأتناول بالتفصيل علاقة عبد الناصر بالصحافة والثقافة والفنون .. ثم ما حدث من أزمات واختلافات مع التيارات السياسية من الوفد والشيوعيين ثم الأزمة مع محمد نجيب وال الإخوان المسلمين ومحاكماتهم في ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ، كما لا يفوتني أن أتناول ظروف حرب اليمن وما زامن ذلك من أحداث ، ثم ثورة الفاتح الليبية ، وأختم بقصة نضال وطني لجهاز المخابرات المصرية ، في عملية شرفت بالتخطيط والتنفيذ لها ، وهي تهريب المناضل والمجاهد القومي عبد الحميد السراج وحارسه من سجن المزه بسوريا ...

أما في الكتاب الخامس من شهادتي فسوف أتناول عبد الناصر وما سمي ظلماً وافتراءً بمذبحة القضاء في الوقت الذي كان يتحتم فيه وجوب اتخاذ قرار وإجراء سيادي لإبعاد القضاء عن السياسة ، ثم رحيل عبد الناصر ، وأوضح كيفية انتقال السلطة للسادات وتولييه رئاسة الجمهورية، ثم كيفية افتراق السادات عن خط الثورة ، واتهامي بسرقة خزنة عبد الناصر واتهامي الباطل بالعمالة للسوفييت ، ثم ظروف تحديد الإقامة فلا اعتقال فالسجن لعشر سنوات ويومين وخمس ساعات في سجون منها ما تحت الأرض والباقي على البلاط بالبدلة الزرقاء وليس في سجون كما نسمع الآن ذات خمس نجوم بالموبايلات والثلاجات .. ، وفي النهاية مراجعة الأحداث .

وتقديراً مني للرجل العظيم الذي تعلمت منه الكثير فقد أفردت في هذا الكتاب من شهادتي فصل خاص لوثائق بخط يده ، لتوضيح كيف كان يفكر ويتخذ قراره لخدمة المواطن المصري ورفع شأنه ، وكذلك بعض الأوراق الخاصة التي تلقي الضوء على مهمة سكرتارية الرئيس للمعلومات .

### المؤلف

المواطن القومي العربي المصري الناصري

أحمد

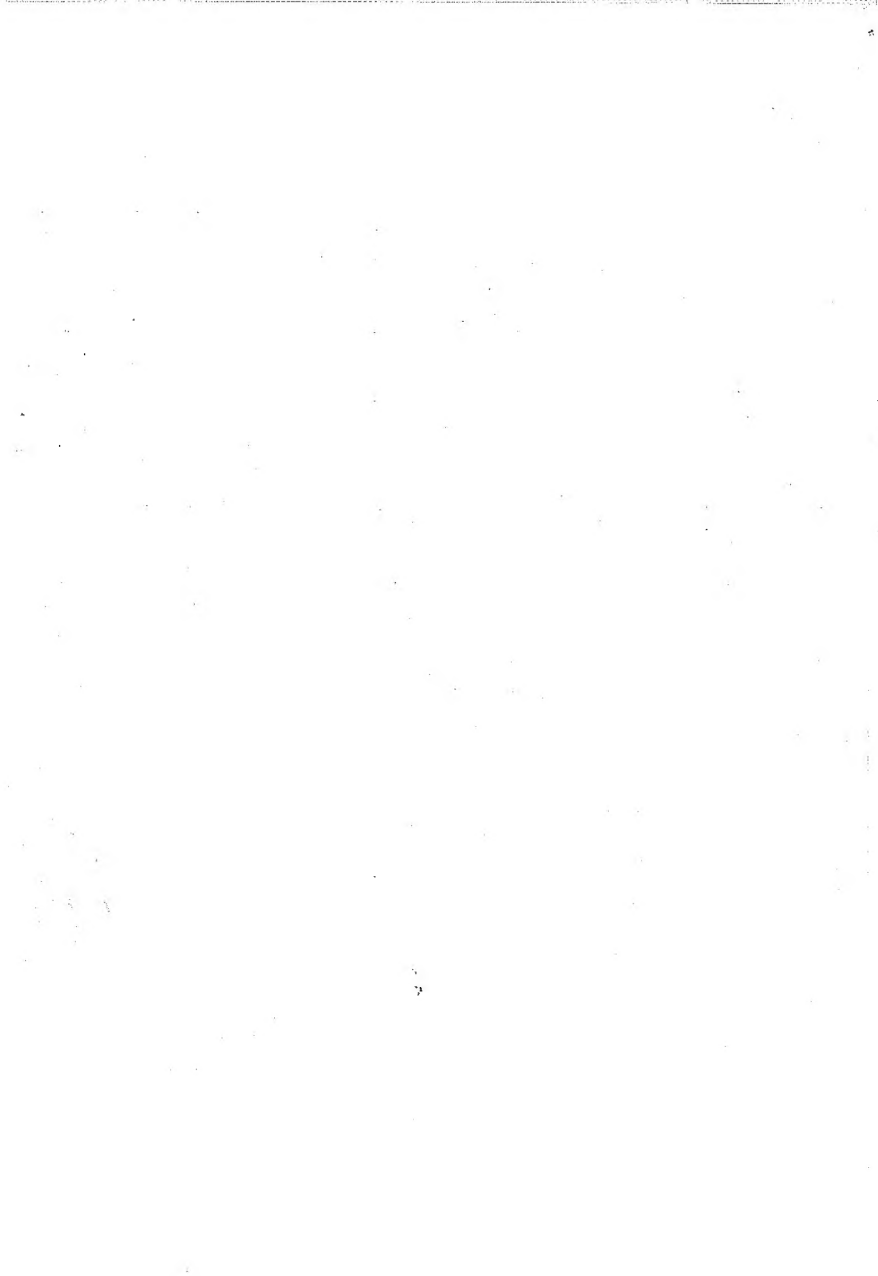
مصر الجديدة

غرة رجب ١٤٣٦ هـ - ٢٠ أبريل ٢٠١٥ م

## الفصل الثالث عشر

### عبد الناصر والإسلام والمسيحية

في عهد جمال عبد الناصر لم تقع حادثة طائفية واحدة بين المسلمين والمسيحيين، ولم تنتشر دعاوى تكفير الآخر ومعاداته.. كان هناك عدو واحد معروف ومحدد؛ هو الاستعمار الأمريكي وذيله الصهيوني في الوطن العربي، وكان هناك مشروع قومي يوحد طاقات الأمة كلها يجمعها لتحقيق أهدافها في التقدم والنهوض. لم يكن جمال عبد الناصر معاديا للمدين ولم يكن ملحدًا،..



## عبد الناصر والإسلام والمسيحية

بدأت في الأيام الأخيرة حملات لتصفية حسابات مع حقبة وتجربة الرئيس جمال عبد الناصر الانسانية، وللأسف شارك بقصد أو بدونه بعض الرموز السياسية والدينية ممن احترمهم ولهم وزنهم في المجتمع؛ وبناء عليه فقد رأيت من واجبي أن أصوب وأصحح وضعاً للأمور في نصابها وسياقها الصحيحين، وبالمناسبة ومما يؤسف له أن من شاركوا في الحملة هم جميعاً ممن تعلموا بالمجان في جميع مراحل تعليمهم حتى الجامعي ونالوا شهادات الدكتوراه من الخارج على نفقة دولة عبد الناصر .

في كتاب فلسفة الثورة ، تناول جمال عبد الناصر الدوائر التي ستتحرك فيها السياسة المصرية ومنها الدائرة الإسلامية التي تتداخل مع الدائرة العربية والدائرة الأفريقية وتعد مصر جزءاً فاعلاً فيها .

كان الخليفة الراشد أبو بكر الصديق هو أول من بدأ جمع القرآن الكريم في مصحف، وذلك بعد إلحاح من عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد مقتل معظم حفظة القرآن في حروب الردة ، والخليفة الراشد عثمان بن عفان هو صاحب أول مصحف تم جمع وترتيب سور القرآن الكريم به ، والرئيس جمال عبد الناصر هو أول حاكم مسلم في التاريخ يتم في عهده جمع القرآن الكريم مسموعاً ( مرتلاً ومجوداً ) في ملايين الشرائط والأسطوانات بأصوات القراء المصريين .

في عهد جمال عبد الناصر تمت زيادة عدد المساجد في مصر من أحد عشر ألف مسجد قبل الثورة إلى واحد وعشرين ألف مسجد عام ١٩٧٠ ، أى أنه في فترة حكم ١٨ سنة للرئيس جمال عبد الناصر تم بناء عدد ( عشرة آلاف مسجد ) وهو ما يعادل عدد المساجد التي بنيت في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى عهد جمال عبد الناصر في عهد عبد الناصر تم جعل مادة التربية الدينية ( مادة إجبارية ) ، يتوقف عليها النجاح أو الرسوب كباقي المواد لأول مرة في تاريخ مصر، بينما كانت اختيارية في النظام الملكي .

في عهد عبد الناصر تم تطوير الأزهر الشريف وتحويله لجامعة عصرية تدرس فيها العلوم الطبيعية المدنية بجانب العلوم الدينية ، يقول الأستاذ محمد فائق في كتابه (عبد الناصر والثورة الأفريقية) أن الرئيس عبد الناصر أمر بتطوير الأزهر بعد أن لاحظ من متابعته لأوضاع المسلمين في أفريقيا، أن قوى الاستعمار الغربى كانت حريصة على تعليم المسيحيين العلوم الطبيعية (الطب - الهندسة - الصيدلة) ومنع تعليمها للمسلمين؛ أدى إلى تحكم الأقليات المسيحية في دول أفريقية غالبية سكانها من المسلمين، وكانت هذه الأقليات المسيحية تتحكم في البلدان الأفريقية المسلمة وتعمل كحليف يضمن مصالح قوى الإستعمار الغربى التى صنتها، لذا صمم الرئيس عبد الناصر على كسر هذا الاحتكار للسلطة وتعليم المسلمين الأفارقة علوم العصر ليستطيعوا حكم بلدانهم لما فيه مصلحة تلك البلدان .

أنشأ عبد الناصر مدينة البحوث الإسلامية التى كان ومازال يدرس فيها عشرات الآلاف من الطلاب المسلمين على مساحة ثلاثين فداناً تضم طلاباً قادمين من سبعين دولة إسلامية يتعلمون في الأزهر مجاناً ويقيمون في مصر إقامة كاملة مجاناً أيضاً ، وقد زودت الدولة المصرية - بأوامر من الرئيس عبد الناصر - المدينة بكل الإمكانيات الحديثة وقفز عدد الطلاب المسلمين في الأزهر من خارج مصر إلى عشرات الأضعاف بسبب ذلك .

- أنشأ عبد الناصر منظمة المؤتمر الإسلامى التى جمعت كل الشعوب الإسلامية .
- فى عهد عبد الناصر تم ترجمة القرآن الكريم إلى كل لغات العالم .
- فى عهد عبد الناصر تم إنشاء إذاعة القرآن الكريم التى تذيع القرآن على مدار اليوم .
- فى عهد عبد الناصر تم تسجيل القرآن كاملاً على أسطوانات وشرائط للمرة الأولى فى التاريخ وتم توزيع القرآن مسجلاً فى كل أنحاء العالم .
- فى عهد عبد الناصر تم تنظيم مسابقات تحفيظ القرآن الكريم على مستوى الجمهورية، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، وكان الرئيس عبد الناصر يوزع بنفسه الجوائز على حفظة القرآن .
- فى عهد عبد الناصر تم وضع موسوعة جمال عبد الناصر للفقهاء الإسلامى والتى ضمت كل علوم وفقه الدين الحنيف فى عشرات المجلدات وتم توزيعها فى العالم كله .
- فى عهد عبد الناصر تم بناء آلاف المعاهد الأزهرية والدينية فى مصر وتم افتتاح فروع لجامعة الأزهر فى العديد من الدول الإسلامية .



• ساند جمال عبد الناصر كل الدول العربية والإسلامية في كفاحها ضد الإستعمار. كان الرئيس جمال عبد الناصر أكثر الحكام العرب والمسلمين حرصاً على الإسلام ونشر روح الدين الخفيف في العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس.

سجلت بعثات نشر الإسلام في أفريقيا وآسيا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر أعلى مُعدّلات الدخول في الدين الإسلامي في التاريخ ، حيث بلغ عدد الذين اعتنقوا الإسلام ديناً بفضل بعثات الأزهر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ٧ أشخاص من كل ١٠ أشخاص وهي معدّلات غير مسبوقه و غير ملحوقه في التاريخ حسب إحصائيات مجلس الكنائس العالمي.

في عهد عبد الناصر صدر قانون بتحريم القمار و حَظْرِهِ ، كما أصدر عبد الناصر قرارات بإغلاق كل المحافل الماسونية ونوادي الروتاري والمحافل البهائية ، كما تم إلغاء تراخيص العمل الممنوحة للنسوة العاملات بالدعارة التي كانت مقننة في العهد الملكي وتدفع العاهرات عنها ضرائب للحكومة مقابل الحصول على رخصة العمل والكشف الطبّي .

في عهد عبد الناصر وصلت الفتاة لأول مرة إلى التعليم الديني كما تم افتتاح معاهد أزهرية للفتيات وكان الهدف هو تمكين الأم المسلمة من المشاركة في بناء المجتمع المصري والعربي والاسلامي عملاً بقاعدة أن الأم مدرسة .



في عهد عبدالناصر وبتوجيهات منه .. دعا المرحوم الإمام الأكبر الشيخ شلتوت إلى التقارب بين المذاهب الإسلامية وشكلت لجان لذلك وتقرر تدريس المذهب الجعفري ( الشيعي ) في الأزهر الشريف .. ومازال يُدرّس حتى الآن .. رغم حالة التوتر الشديد التي سادت بين النظام الناصري والنظام الشاهنشاهي في إيران إبّان الحقبة الناصرية. وأقيمت مسابقات عديدة في كل المدن لتحفيظ القرآن الكريم، وطبعت ملايين النسخ من القرآن الكريم ، وأهديت إلى البلاد الإسلامية وأوفدت البعثات للتعريف بالإسلام في كل أفريقيا و آسيا ، كما تمت طباعة كل كتب التراث الإسلامي في مطابع الدولة طبعا شعبية لتكون في متناول الجميع، فيما تم تسجيل المصحف المرتل لأول مرة بأصوات كبار المقرئين وتم توزيعه على أوسع نطاق في كل أنحاء العالم ، كما كان جمال عبد الناصر دائم الحرص على أداء فريضة الصلاة يوميا كما كان حريصا أيضا على أداء فريضة صلاة الجمعة مع المواطنين في المساجد .

توفي الرئيس جمال عبد الناصر يوم الاثنين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ والذي يوافق هجريا يوم ٢٧ رجب ١٣٩٠ ، صعدت روح الرئيس جمال عبد الناصر الطاهرة إلى بارئها في ذكرى يوم الإسراء والمعراج ، وهو يوم فضله الديني عظيم ومعروف للكافة.



### عبدالناصر و المسيحية

في الشأن المسيحي كانت علاقة الرئيس جمال عبد الناصر ممتازة بالبابا كيرلس السادس، وكان جمال عبد الناصر هو الذي سأل البابا كيرلس السادس عن عدد الكنائس التي يرى من المناسب بناؤها سنويا ، وكان رد البابا ( من عشرين إلى ثلاثين ) ، وكان الرئيس عبد الناصر هو الذي أمر بأن يكون عدد الكنائس المبنية سنويا خمسا وعشرين كنيسة ، وأن يكون التصريح بها بتوجيه من البابا نفسه إلى الجهات الرسمية .

وعندما طلب البابا كيرلس السادس من الرئيس عبد الناصر مساعدته في بناء كاتدرائية جديدة تليق بمصر ، وأشتكى له من عدم وجود الأموال الكافية لبنائها كما يحلم بها ، قرر الرئيس عبد الناصر على الفور أن تساهم الدولة بمبلغ ١٦٧ ألف جنيه في بناء الكاتدرائية الجديدة ، وأن تقوم شركات المقاولات العامة التابعة للقطاع العام

بعملية البناء للكاتدرائية الجديدة. وكلف سامى شرف مع المهندس عدلى أيوب بالتوجه للكاتدرائية وتسليم البابا كيرلس الشيك وبدأت عملية البناء في نفس اليوم .  
 وبناء على أوامر الرئيس جمال عبد الناصر كان يعقد اجتماع أسبوعى كل يوم اثنين بين سامى شرف - وزير شئون رئاسة الجمهورية - والأنبا / صمويل - أسقف الخدمات - لبحث وحل أى مشاكل تطرأ للمسيحيين .



الرئيس جمال عبد الناصر والامبراطور هيلاسيلاسي والبابا كيرلس في دير المحرق بأسبوط ١٩٧٠

كما أولى الرئيس جمال عبد الناصر اهتماما شديدا بتوثيق العلاقات بينه وبين الإمبراطور هيلاسيلاسى حاكم الحبشة ( أثيوبيا ) مستغلا في ذلك كون مسيحيي أثيوبيا من الطائفة الأرثوذكسية، ودعا الإمبراطور هيلاسيلاسى لحضور حفل افتتاح الكاتدرائية المرقسية في العباسية عام ١٩٦٤، كما دعم توحيد الكنيستين المصرية والأثيوبية تحت الرئاسة الروحية للبابا كيرلس السادس، كان الرئيس عبد الناصر كعادته بعيد النظر في ذلك فقد أدرك أن توثيق الروابط بين مصر وأثيوبيا يضمن حماية الأمن القومى المصرى لأن هضبة الحبشة تأتى منها نسبة حوالى ٨٥٪ من المياه التى تصل مصر.

للأسف الشديد بعد وفاة الرئيس عبد الناصر والانقلاب على الثورة في ١٣ مايو ١٩٧١ وما أعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ من ردة شاملة على سياسات عبد الناصر، تدهورت العلاقات المصرية الأثيوبية وكذلك الإفريقية، وظلت متدهورة حتى تقرر بإصرار - بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - أن تعود هذه العلاقات قوية كما كانت في الخمسينيات والستينيات ، رغم انفصال الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية عن الكنيسة المصرية ... ، واستطاعت إسرائيل أن تحتل مكانة مصر في أثيوبيا ، بل وفي أفريقيا كلها !! في عهد جمال عبد الناصر لم تقع حادثة طائفية واحدة بين المسلمين والمسيحيين، ولم تنتشر دعاوى تكفير الآخر ومعاداته. كان هناك عدو واحد معروف ومحدد هو الاستعمار الأمريكي وذيله الصهيوني في الوطن العربي، وكان هناك مشروع قومي يوحد طاقات الأمة كلها يجمعها لتحقيق أهدافها في التقدم والنهوض. لم يكن جمال عبد الناصر معاديا للدين ولم يكن ملحدًا ، بل كان أقرب حكام مصر فهمًا لروح الدين ودوره في حياة الشعوب وأهمية إضفاء المضمون الاجتماعي في العدالة والمساواة عليه، وقد صام عبد الناصر في شهر رمضان اثناء انعقاد مؤتمر باندونج وافطر الشيخ أحمد حسن الباقوري وأدى عبد الناصر فريضة الحج والكثير من العمرات .

\* \* \*

وفي النهاية أحب أن أقرر أن الاشتراكية التي نادى بها عبد الناصر لم تكن تطبيق ماركسي شيوعي بل هي الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع أى تطبيق جوهر مبادئ الاسلام الخنيف من أن الناس شركاء في الماء والكلاء والنار . . . ولتحقيق أمر إلهي هو الإطعام من جوع والتأمين من خوف ..  
والذي قال فيه الشاعر الكبير أحمد شوقي عن نبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام:  
الإشترაკيون أنت إمامهم ...

\* \* \*

## عبدالناصر و الصحافة ..

### و الثقافة .. و الفنون

كان الرئيس جمال عبدالناصر حريصاً على تشجيع المبدعين ، خاصة الموهوبين منهم، فكان دائماً يحب تسليط الضوء عليهم ، ويعطيهم الفرصة كاملة للظهور؛ حتى يستفيد المجتمع من طاقاتهم الإبداعية، والفرص التي أُعطيت لهم بعد ليكونوا في الصدارة الإعلامية التي لم تقف عند حد ، بل كانت دعوة مستمرة ؛ إما من الرئيس شخصياً أو بتكليفات غير مباشرة .. كنا نقوم بها، ولكن كانت النتائج هي غير ما كان يتمنى ويرغب ....

الثورة، وذلك بعد محاولة ناجحة بدأت مع بداية الثورة تمثلت في إصدار مجلة «التحرير» تولى الإشراف عليها جمال عبد الناصر بنفسه ورأس تحريرها كل من وجيه أباطة وثروت عكاشة وعاونهم أحمد حروش ومصطفى بهجت بدوى وجمال الليثي.

على أنه يمكن القول أن وجود علاقات لعبد الناصر مع بعض الصحفيين البارزين وفي نفس الوقت حسنة العالى تجاه الإعلام ، وحرصه بعد الثورة على توسيع هذه العلاقات كانت تمثل ضماناً لتجنب الخروج الصارخ على الخط السياسى للثورة ؛ وكانت هذه العلاقات تمثل فترة نشطة وحيوية فى تقوية العلاقة مع الصحافة واحتواء الأزمات أولاً بأول قدر الإمكان، علاوة على تصحيح ما يلزم من أخبار مغلوبة أو شائعات مغرضة. وقبل انتخاب عبدالناصر رئيساً للجمهورية وإقرار الدستور فى عام ١٩٥٦ تم إلغاء الرقابة على الصحف .. ويومها كتب على أمين فى أخبار اليوم يقول :

« وأخيراً رأينا حرية الصحافة .. لم تعد حلماً ولا أملاً ولا هدفاً ، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة .. اختفى الرقيب من دور الصحف .. اختفى الخوف الذى يجفف الخبر على الأقلام .. اخفت الإجراءات الاستثنائية التى كانت تعقد العقول وتعقد الألسنة، وأصبح من حقها أن تمسك فى خناق الحاكم وتحاسبه وتخرج له اللسان .. ولكننى لا أستطيع أن أمسك فى خناق رجل أخرج الإنجليز من بلادى .. ولا أخرج لسانى لشاب فتح أبواب المعتقلات ، وحكم البلاد حكماً نظيفاً وقضى على الطغيان والرشوة واستغلال النفوذ .. وسلح بلادى بأقوى الدبابات وأحدث الطائرات ..!!» .

وعادت الرقابة لفترة قصيرة أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، ثم ألغيت مرة ثانية بأوامر من جمال عبدالناصر ، الذى رأى وقتها أن رئاسة التحرير هى الكفيلة بممارسة هذه الرقابة؛ خاصة وأن الرقيب أثاروا العديد من المشكلات داخل الصحف لنقص خبرتهم فى بعض الأحيان ، ولضيق الأفق الذى تميز به بعضهم فى أحيان أخرى.

وطوال هذه الفترة كانت علاقات عبدالناصر الشخصية بعدد من الصحفيين وسيلته فى شرح الأمور وتصحيح مواقف ، ولكن مع اتساع مسؤوليات الحكم ، وانشغال الرئيس بدأت هذه العلاقة تضعف ، ولكن ذلك لم يمنع الصحفيين البارزين من اللجوء إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطلبون دعمه أو مساعدته كلما واجهوا أزمة من أى نوع ، وهناك أمثلة عديدة ؛ تمثل أبرزها فى علاقاته مع أحمد بهاء الدين ويوسف إدريس ومحمد التابعى وغيرهم، وقف عبدالناصر إلى جانبهم من منطلق إنسانى بحث وبوصفه مسؤولاً عن رعيته تماماً كما كان يحدث فى التعامل مع آلاف الرسائل والشكاوى التى كانت ترد إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، وليس من منطلق التجنيد أو التوظيف لمصلحة خاصة مثلاً كان يفعل شخص مثل مصطفى أمين الذى كان يتلقى عدداً من الصحفيين

- أحتفظ بكشف كامل بأسائهم - ويمدهم بمرتبات شهرية منتظمة ومكافآت في مقابل جمع المعلومات لحسابه الخاص وبما يخرج تماماً عن مهمة العمل الصحفى .

أقر بعد هذه الفترة التى استغرقت عقد الخمسينيات بالكامل شهدت فيها مصر تعديلات جذرية فى التركيبة السياسية والاجتماعية ، وقام تنظيم سياسى جديد بعد الاتحاد القومى ليشكل إطاراً تتجمع فى ظله كل الأفكار والتيارات والقوى السياسية والاجتماعية وهو الاتحاد الاشتراكى .

وفى مرحلة إعادة البناء الشامل للمجتمع ، ومع المعارك المتلاحقة التى كانت تخوضها ثورة يوليو ٥٢ كان لا بد أن يعاد النظر فى طبيعة موقع الصحافة داخل المجتمع بحيث يستلزم الأمر ربطها بالتحوّلات الجديدة وخاصة على الصعيد الاجتماعى .

فى هذه الفترة كانت الصحافة قد بدأت تنزلق إلى قضايا تبعد تماماً عن الاهتمامات العامة للمجتمع وتولد آثاراً سلبية يمكن أن تضر بوحدته الوطنية ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك انشغال جريدة الأخبار على مدى أسابيع طويلة بمشكلة عارضة أزياء هربت من زوجها . ولمن يريد أن يستدل على صدق هذا الكلام فليذهب إلى أرشيف مؤسسة أخبار اليوم ليرى على الطبيعة المشاكل التى كانت تسيطر على تحريرها .

ومن جانب آخر فقد وضح أن ثمة مدرسة بذاتها هى التى تسيطر على مفهوم الصحافة فى بلادنا ، وكان من الصعب على أقطاب هذه المدرسة تغيير أنفسهم ، أو التأقلم مع التوجهات الثورية الجديدة ، وكان من أمثلة ذلك موقف جلال الدين الخيامى الذى أعلن صراحة معارضته لقرار تأميم قناة السويس وهو على رأس وكالة أنباء الشرق الأوسط « أش أ » ، ومن ثم فقد بدأ التفكير فى أهمية إعمال إرادة التغيير فى الصحافة وإلحاقها بما لحق بجميع المجالات والقطاعات الأخرى من تغيير وبناء صحافة جديدة تعبر عن الاتجاهات الثورية والاشتراكية للنظام السياسى القائم ، وأن تلتزم بمثل وأخلاقيات المجتمع الجديد ، وأن تكون أداة نافعة فى بناء جيل جديد .

بناءً عليه ، فقد تشكلت مجموعة عمل ضمت كلاً من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتها ومحمد فهمى السيد المستشار بمجلس الدولة ومدير المكتب الفنى والقانونى لرئيس الجمهورية وسامى شرف بهدف الإعداد لقانون تنظيم الصحافة وفقاً للمبادئ الموضحة فى السطور السابقة لهذه الفقرة ، وكانت المبادئ الأساسية التى ارتكز عليها قانون تنظيم الصحافة الذى صدر فى مايو ١٩٦٠ الآتى :

١- ضمان حرية الصحافة - فى إطار المجتمع الاشتراكى - وقد نصت المذكرة التفسيرية الصادرة مع القانون ، على وجه التحديد على ما يلى : « الصحافة تعتبر جزءاً من



التنظيم الشعبى لا يخضع للجهاز الإدارى ، وإنما هى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى وكمجلس الأمة» .

٢- عدم الإضرار بأى من العاملين بالصحافة عند تنفيذ القانون .

٣- بقاء أسماء أصحاب الصحف الأصلية على رأس هذه الصحف بعد مرور القانون مع تعديل مجالس الإدارة بما يكفل انتقاء أكفأ العناصر لإدارة المؤسسات الصحفية الجديدة.

والسؤال الذى يثور بعد ذلك : هل أدى صدور قانون تنظيم الصحافة إلى تحويلها إلى نشرات حكومية تعمل لصالح الحكام كما زعم البعض بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر؟ سوف أورد هنا الرد على هذا السؤال نص مناقشة أثارها الرئيس جمال عبدالناصر فى اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٢ وفىها يركز الرئيس عبدالناصر ومعه أعضاء مجلس الوزراء على مجموعة من المبادئ الأساسية تتلخص فى الآتى :

أولاً : أن حرية الرأى مكفولة للجميع ، ولكن مع ضرورة الالتزام بالقيم الأساسية للمجتمع وفقاً للميثاق الوطنى ومبادئ الأديان السماوية ، وأن من يخرج عن هذه القيم والمبادئ يجب أن يحاسب.

ثانياً : أن الحكم يعمل على تشجيع النقد فى كل صوره مع عدم توجيه الاتهامات بصورة عشوائية لاتستند إلى أساس ، وأن علينا أن نترك للمسئولين أن يعملوا فى حرية ومن يخطئ يحاسب.

ثالثاً : ضرورة الابتعاد عن الألفاظ البذيئة والالتزام بلغة راقية متحضرة فى النقد أو المعارضة.

رابعاً : رفض الرئيس عبدالناصر لفكرة إعادة الرقابة على الصحف وترك الأمر لرؤساء التحرير وفيها يلى نص المناقشة التى أشرت إليها من واقع المحضر الأصيل لجلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٢ :

## محضر اجتماع السيد رئيس الجمهورية مع هيئة الوزارة

يوم الأحد ٢٨ يناير ١٩٦٢

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء في تمام الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء يوم الأحد الموافق ٢٨ يناير ١٩٦٢ بالقصر الجمهورى بالقبة.

وقد اعتذر عن عدم الحضور بسبب السفر :

السيد المشير عبدالحكيم عامر      نائب رئيس الجمهورية ووزير الحرية.

السيد الدكتور عزيز صدقي      وزير الصناعة .

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبد السلام بدوى سكرتير عام حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

السيد الرئيس :

بالنسبة للقضايا العامة التى قلنا إننا ستتكلم فيها .. هل لدى أحدكم موضوع يريد طرحه للمناقشة ؟ .. اذن .. سأتكلم عن الصحافة .. وكلامى ليس جديداً على الأخ حاتم .. إن الصحفيين «لخطوا» كثيراً فى الصحافة .. فبالأمس نشر موضوع عن مؤسسة النقل العام .. ونحن لانمانع فى أن نتكلم عن عيوب مرفق النقل العام .. ولكن هناك خطورة كبيرة عندما نتكلم عن مرفق النقل العام ونقارن بين حالته قبل التأميم وحالته بعد التأميم .. ونخرج من المقارنة بأن مرفق النقل العام قبل التأميم كان أحسن منه بعد التأميم .. فهل كان الأمر كذلك ؟ .. هذا هو السؤال .. وأنا أعتبر أن كتابة مثل هذا الكلام ما كانت تجوز بهذا الشكل ونحن نخوض معركتنا من أجل الاشتراكية .. نحن نصلح الأخطاء .. ولكن يجب ألا ينشر الموضوع بالشكل الذى نشر به . وأنا ألاحظ أن هناك « فلتات » فى الصحف .. ويومياً أتصل بحاتم فى هذا الشأن .. وقد أرسلت له منذ خمسة أيام رأى فى سياسة الدعاية التى نتبعها .. فيجب ألا نتعرض لزوجات الملك سعود وحياته الخاصة والأشياء التى من هذا القبيل .. جريدة الأخبار كتبت موضوعاً عن «حریم الملك سعود».

السيد عبدالقادر حاتم : لقد بلغت أحمد بهاء الدين بعد أن تكلمتم سيادتكم.

السيد الرئيس :

هل أذهب أنا لأجلس في دور الصحافة؟؟!! .. ثم عملية « الشتيمة » حسين فهمي «بيشتم»، وخلال معركتنا التي كنا نحاربها في سنة ١٩٥٤ كنا بتتكلم بشكل .. وأعداؤنا يتكلموا بشكل آخر .. وقد غيروا « تكتيكهم » ونحن لم نغير تكتيكنا .. ثم إن الكلام الذي كتبه مصطفى محمود في روز اليوسف فيه تعريض بالدين الإسلامي .. وهناك خبر نُشر اليوم بجريدة الأهرام عن ضريبة الدخل يؤكد أن البغدادي يبحث تخفيض الدخل .. وهذا الكلام خاطيء ؛ لأن البغدادي كان معارضاً لهذا الموضوع .. وعندما يُقال مثل هذا الكلام فإنه يعطى معنى يجب أن نتجنبه .. يعطى معنى أن «فلان» يبحث تخفيض الضريبة .. و «فلان» لا يريد تخفيضاً .. علماً بأنني طلبت من البغدادي أن يبحث موضوع إعطاء ١٠٪ و ١٥٪ كمعاش لأصحاب المهن الحرة التي ليس لها معاش .. إن موضوع الصحافة بهذا الشكل يجب ألا نسكت عليه.

السيد عبدالقادر حاتم : لقد أوقفت مصطفى محمود.

السيد كمال الدين حسين :

لقد قرأت في « المساء » : إنه إذا أردت أن تتعامل مع الحكومة فيجب أن تحتفظ بالإيصالات لمدة عشر سنوات.

السيد فتحى الشرقاوى :

هذا صحيح .. لأن التعقيد موجود.

السيد الرئيس :

لا مانع من نقد الإجراءات .. بل لا بد من أن نتقده وننظم ونغير .. وإذا كان هناك شيء خطأ نصلحه .. ولكن لانصور الحكومة بأنها «روتين» .. ثم ما هو «الروتين» ؟ .. إننا لو حذفنا الروتين ستكون لدينا كل يوم مليون قضية سرقة .. وحاتكون العملية «سابية» وفيها «خواطر» .. فلا بد أن تكون هناك قواعد منظمة لعلنا ، وهذا هو الروتين ، وإذا كان هناك شيء نحن غير مقتنعين به نعدله .. ولكن بقاعدة أخرى أيضاً.

وبالنسبة لموضوع الصحافة .. أنا لا أنادى بفرض رقابة عليها ، ولكن لا بد أن يكون هناك توجيه .. ولا بد أن نعمل لجنة للصحفيين ، ولا بد أن ينفذوا هذا الكلام في جريدة الأخبار .. إن حاتم مسئول عن الصحافة ، وأنا أكلمه يومياً ، ولكن من المسئول عن التنفيذ؟ .. لا بد أن يكون هناك شخص مسئول في كل جريدة .. وتكون لديه فكرة عن سياستها .. ثم لا بد أن يشكل حاتم لجنة من رؤساء التحرير يجتمع بهم ويتكلموا ويعطيهم توجيهات.

السيد فتحى الشرقاوى :

ليس هناك شك أن الصحافة يلزم لها نوع من التوجيه ، وكان الغرض من تنظيم الصحافة هو منع سيطرة رأس المال على الرأى العام ، وقد اتبعت هذا النظام دول من الشرق والغرب ، والتوجيه يكون بوسيلة لجنة تنعقد دورياً لتوضيح سياسة الدولة .. ثم يكون بمقر كل جريدة شخص يلم إماماً كاملاً بمبادئنا ويكون مسئولاً عن التوجيه .. فمثلاً ما أثير بخصوص مؤسسة النقل العام .. كان «المانشيت» ليس فيه حسن اختيار لأنه لا يصح أن يقارن بين المرفق قبل التأميم وبعده .. إننا هذا لا يمنع من توجيه النقد لأى مرفق.

السيد الرئيس :

لم أقل هذا .. لكن لما أقرن الوضع قبل التأميم وبعده ، فكأنى تعرضت للاشتراكية ولما يعلن عن انتظام المرفق قبل التأميم ، فمعنى هذا فشل الاشتراكية .. إننا نخوض معركة فى سبيل الاشتراكية . عندما تسمع إذاعة مكة أو المدينة أو أنقرة أو طهران أو إسرائيل أو عمان .. كلها هجوم على الاشتراكية .. فلما يخرج «المانشيت» بهذا الذى ظهر به ويقرأه نصف مليون مثلاً من قارئى الجريدة .. معنى هذا أن المرفق أيام «الطرابلسى» أو «أبو رجيلة» أحسن من وضعه الحالى .. لقد حصلت المؤسسة على عربات جديدة بعد التأميم .. حوالى مائة عربة علاوة على المعطل الذى أصلح ، بأقول يمكن إننا فى حاجة إلى التحسين .. وإذا قارنا بالوضع قبل التأميم وبعده ، سنجد الوضع بعد التأميم أفضل، ولاشك فى هذا.

السيد فتحى الشرقاوى :

كان من الواجب عند كتابة هذا «المانشيت» أن الحالة فى المرفق كذا وكذا .. وفى الحقيقة توجد عيوب فى الأجهزة الحكومية ، وقد أثرت هذه العيوب فى اجتماع اللجنة التشريعية ، ولاشك من وجود تعقيد فى الروتين ونسير على قوانين لاتساير وضعنا الحالى.

السيد الرئيس :

لقد طلبنا فى إحدى جلسائنا تغيير القوانين القديمة .. وأحب أن أرى ما تبذلونه من مجهود نحو إلغاء هذه القوانين ، كما أنى لا أمتنع التوجيه بالنسبة للموضع الداخلى .. إذا لم نوجه فسوجد أناس آخرون يوجهون مثل الرجعيين والشيوعيين ، وكل يوجه حسب مصلحته.

بالنسبة للسياسة العربية .. إذا لم نوجه السياسة العربية .. فسيقوم البعثيون بالتوجيه .. وكل فئة تحاول توجيه الصحفيين ، ونحن نوجه ؛ ومن لم يشارك فى حسن سلوكه .. يفصل.

السيد عبدالقادر حاتم :

بالنسبة للمقال الذى يكتب .. ممكن ترسل لنا نقاط الموضوع للاطلاع عليها

السيد الرئيس :

الذى يتكلم عن نقص الأدوية ، وعن تحسين مرفق النقل ، وعن نقص الفنيين بالوحدات المجهزة ، وعن تحميل فلاح الإصلاح الزراعى بأعباء مالية كثيرة .. إننى أعتبر هذه موضوعات مفيدة .. وكذلك من يتكلم عن أوجه الخطأ فى مرفق السكة الحديد ، ولو أن الانتقادات التى توجّه للسكة الحديد تلاشت للإعلانات التى تنشرها السكة الحديد فى الصحف .

الدكتور مصطفى خليل : على كل حال قد انتظم مسير القطارات .

السيد الرئيس :

عندما أقرأ الإعلانات ألاحظ أنها هى التى انتظمت .. لما الناس تتكلم ، هذا يعطى صورة طيبة .. إنما موضوع جريدة الأهرام وعمليات التجنى على الاشتراكية تحت اسم النقد .. ثم واحد يهاجم الملك سعود .. تكون النتيجة مهاجمة الدين الإسلامى .. وموضوع «الشتيمة» لقد منع الأعداء هذا الأسلوب .. جميع التعليقات فى العالم كلها نقد فيما عدا عن إسرائيل وعمان . بريطانيا فى عام ١٩٥٦ كانت «بتشتم» من الشرق الأدنى .. قفلت وتركوا أسلوب «الشتيمة» وتولت توجيه النقد .. أقول للدكتور حاتم يجب تغيير طريقنا عن عام ١٩٥٧/٥٦ .. ونقول شيئاً فى منتهى الأدب ، ولكن له تأثير كبير جداً .. «صوت العرب» قالت أمس إن شمعون اجتمع بسفير إسرائيل فى روما .. هل يصدق أحد هذا الخبر ؟! وقد يكون خبراً صحيحاً .. إن المعركة التى نخوضها اليوم كبيرة وعنيفة ؛ ولذا يجب أن توجه الصحافة ، ولذا تشكل لجنة من رؤساء تحرير الصحف الأربع اليومية والمجلات تجتمع مرتين أسبوعياً .

أما النقد فلن أمنعه .. النقد يجب أن يستمر ..

هل توجد أسئلة أخرى ؟

السيد عبدالوهاب البشرى :

ألا ترون سيادتكم أنه مع توافر الحرية والتوجيه للصحافة يجب أن يكون هناك نوع من الرقابة .. إن التوجيه ممكن بالنسبة لرؤوس الموضوعات .. ولكن الموضوعات نفسها قد تزداد عمقاً واتساعاً بحيث يؤدى التوجيه فقط إلى ضبطها .

السيد الرئيس :

لقد جربنا فرض الرقابة على الصحف .. ووجدنا إنها غير عملية . فالرقيب يستسهل ويشطب .. ثم إن الرقيب - سواء كان موظفاً بالدرجة الثامنة أو وكيل وزارة - لا يعرف شيئاً .. وبالرقابة ستكون الصحف كلها نسخة واحدة ، ولكن من الممكن أن يكون رئيس التحرير رقيباً .

السيد حسين ذو الفقار صبرى :

إننى لا أؤمن بالرقابة فى هذا الموضوع ، ولكن يجب أن تكون هناك محاسبة ، وما دام هناك توجيه ولجنة ومن رؤساء التحرير فإن كل من ينشر مقالة فى باطنها هجوم أو سوء تقدير يحاسب ، وما دامت الصحف ملكاً للاتحاد القومى فكل من يظهر أنه سعى النية يفصل .

كما أن هناك احتكاراً فى التحرير يجب القضاء عليه!

كثير من خريجي كليات الحقوق والآداب لا يجدون عملاً ، ومن الممكن أن نفتح الباب أمام هؤلاء الخريجين ليعملوا فى التحرير ، وهذه الطريقة نخلق جيلاً جديداً من الصحفيين ، ولا مانع من تجربتهم طالما أن هناك محاسبة ، وما دمنا لن نترك من يسع دون أن نحاسبه .. أنا رأى أن الصحافة تحتاج إلى لجنة توجيه قومية .

السيد الرئيس : لاتوجد لجنة للتوجيه القومى .

السيد حسين ذو الفقار صبرى :

ولكن يجب أن نفصل كل من يثبت سوء نيته أو تقصيره أو مجرد أن يستخدم الصحافة لتحقيق أغراض معينة .. فالرقابة ليست مقبولة ، ولكن المحاسبة ضرورية حتى فى أكبر بلاد العالم .

السيد الرئيس :

المحاسبة مع التوجيه .. وأنا أرى الرسوم « الكاريكاتورية » فى أغلب صحف العالم .. ولم أجد صحيفة أو مجلة مرسوماً بها « كاريكاتير » مكتوب عليه « W.C » ولكن عندنا هنا ، مجلة صباح الخير عملت هذا .. وهذه أشياء خارجة وجارحة .. إنهم لا يعملون مثل هذه الأشياء ولا فى فرنسا .

د. محمود فوزى :

نحن نريد أن نرغب الناس في وجهة نظرنا ،ولكننا نجعل الموضوع سيئاً بالأسلوب الذى نعالجه به .. والحاصل الآن أن الصحفيين يكتبون كتابات سطحية أو مجرد إشاعات..ولا توجد دراسة لما يكتبون ، ويستعملون ألفاظاً جارحة ، ويحفظون خبراً دون أن يتحرون.. فتكون النتيجة : أن تنشر أخبار كثيرة ولا أساس لها من الصحة ، ثم يركزون الموضوع على العبارات الثابتة بينما التطور التاريخي في جانبنا .. فنحن في جانب الحرية والعدالة الاجتماعية وكل ما يؤمن به العالم .. ثم بعد ذلك نقول الحرية للصحافة .. نعم هى حرية للصحافة ، ولكن لا بد أن تكون حرية البناء .. لا حرية الهدم ، ويجب أن نحاسب حساباً عسيراً عن طريق إدارة الجريدة ، ومن يتضح سوء نيته نحاسبه عن طريق القضاء كما يحدث في بلاد كثيرة ، فهناك توجد تعليقات لدى القضاة يطبقونها ويعاقبون من يسع ؛ وبذلك تترك الحرية للجميع ، ومن يخرج عن حدود الأمانة والبناء يحاسب حساباً عسيراً ، ولكن هذه مسألة ليست سهلة وتقتضى وقتاً ، ولذلك لا بد أن يكون هناك حزم في بعض المسائل من الآن .. ويجب ألا نترك هذه «الهيصة» للوقت ليصلحها.

إننا إذا لم نغذ العالم بالرأى العام ، فإن هناك غيرنا يغذيه بالرأى .. وفي جميع المجالات العربية أو الإفريقية أو العالمية نجد أن الحق والتطور وطباع الزمن الذى نعيش فيه ، وكل العناصر الموجودة في هذه المجالات .. نجد كل ذلك في جانبنا نحن .. ولكننا لاندرس الدراسة الكافية ، ولذلك يجب أن نغذى الصحافة بعناصر قادرة تستطيع أن تدرس وتأتى بحقائق في جانبنا .. نريد عناصر ناضجة ، وأناسأ لهم وزنهم يستطيعون أن يبحثوا ويعبروا عن نتيجة هذا البحث ، لأنه لا يكفي مجرد البحث .. وهذه العناصر موجودة ، ونستطيع أن نتعرف عليها بالتجربة مرة بعد أخرى.

د. محمد النبوى المهندس :

نحن نرحب بالانتقادات المدروسة بحيث نخرج بنتيجة من هذه الدراسة .. يجب أن يكون هناك توجيه وتطعيم الصحافة بعمل اللجنة.

السيد الرئيس : هل يريد أحد من سيادتكم إثارة أى موضوع؟

د. مصطفى خليل :

فيما يختص بالنقد .. يجب أن نتقبله وهو مهم .. لكن عندما تظهر انتقادات بالنسبة إلينا وترسل ردنا على الانتقادات فلا تنشر .. أضرب مثلاً بما نشر في جريدة «الأخبار» من اكتشاف أنسة حديثة التعيين بمصلحة التليفونات .. حادث تزوير كشوف صرف



العمال.. سألت عن هذا الموضوع فوجدت أن مصلحة التليفونات هي التي اكتشفت الحادث ، وهي التي تولت إبلاغ النيابة الإدارية .. ومثل هذه الأعمال محاولة إيراز الخطأ والتشكيك في الأجهزة الحكومية .. وعمل الرقابة الإدارية تأخذ الصحافة وتشوّهه.

السيد الرئيس :

بخصوص الملاحظات عن النيابة الإدارية (يقصد الرقابة الإدارية) .. قلت للأخ عباس رضوان أن يمنع هذا .. بخصوص البرقيات التي ترد إلى ونشرها في الصحف.. في تقدير الأخ كمال رفعت أنها تنشر .. وفي تقديرى أنها لاتنشر .. سألت عن سبب تدخل وزير العمل في البرقيات ، فقبل لي بأنه كان متبعاً عندما كان وزيراً للدولة لشئون رئاسة الجمهورية .. موضوع النيابة الإدارية وإظهارها لجميع الناس بمظهر الإهمال .. إن مهمة النيابة الإدارية ضبط المخالفات وليس الشهرة.. إذا كانت النيابة الإدارية تحتاج إلى شهرة.. نديها شهرة ! ، المهم نريد معرفة حقيقة الأوضاع .. من أخرج خبراً كاذباً ، فنريد التأكد من هذه الأخبار.

\* \* \*

### قانون تنظيم الصحافة :

والسؤال : هل يمكن أن نوقف الحديث في الصحافة عند هذا الحد ؟

بالطبع الإجابة بالنفى ، وخاصة أمام سيل الاتهامات التي وجهت للرئيس جمال عبدالناصر وموقفه من الصحافة.

لقد أقرّ مجلس الوزراء في جلسته المشار إليها بضرورة ممارسة نوع من التوجيه منعا لتفاقم الأمور في الصحافة ، ومع ذلك فقد شهدت العشر سنوات في الفترة من ١٩٦٠ تاريخ صدور القانون وحتى سنة ١٩٧٠ بعض حالات محدودة لإيقاف صحفيين ولفترات محدودة أيضاً ، وهي لاتقارن - بأى حال - بما جرى في السبعينيات بعد ذلك ، ولم تكن عملية الإبعاد مرتبطة بسيطرة الدولة على الصحف أو بآراء نشرها هؤلاء ، أو بأخلاقيات المهنة وإنما كانت نابعة من أخلاقيات هؤلاء الأشخاص أنفسهم ، وأفكار بعضهم التي روى أنها تتعارض مع مبادئ الدين وقيم المجتمع ، ومرحلة التحول التاريخي الذي يمر به ، ومن أمثلة ذلك :

أولاً : مصطفى محمود ، فقد أوقف لفترة محدودة في عام ١٩٦٢ نتيجة نشره مقالات اعتبرت ماسة بالدين الإسلامي ، وكان ذلك خلال فترة لاينكرها هو نفسه قبل أن يتحول إلى داعية إسلامي كبير له اجتهاداته.

ثانياً: موسى صبرى، أوقف عن العمل سنة ١٩٦٥ نتيجة تعرضه بالسب العلنى للسيدة همت مصطفى؛ مما دعاها إلى تقديم شكوى رسمية ضده، وجرى التحقيق فيها بمعرفة الدكتور محمد عبدالقادر حاتم وزير الإعلام في ذلك الوقت وتقرر إيقافه عن العمل.

ثالثاً: أنيس منصور، كانت كل كتاباته منفصلة تماماً عن قضايا المرحلة الثورية التى تعيشها مصر، وكانت توحى بالرغبة فى تغييب العقل المصرى واللعب بالشباب والعامية.

\* \* \*

### كتابات أنيس منصور في عهد الثورة

واسمحوالى أن نتحدث من التفصيل عن كتابات الأستاذ أنيس منصور؛ وتحديدى للأستاذ أنيس ليس لموقف شخصى وإنما لاعتبارات موضوعية؛ هى أن الأستاذ مصطفى محمود قد اعترف بخطأ كتاباته السابقة، وبالتالي لم يعد يكتب ما يسع للدين الإسلامى، ولأن الأستاذ موسى صبرى أصبح فى ذمة الله.. فى دار الحق ولايستطيع الرد على ما يمكن أن أثيره؛ ولهذا كانت حالة الأستاذ أنيس منصور ملائمة<sup>(\*)</sup>.

بالطبع من حق أى شخص أن يغير مواقفه أو لونه، ولكن على أساس ألا ينسى أو يتناسى مواقفه الأولى، وألا يعتبر الآخرين حين يتخذون نفس المواقف من الخطأين سواء من الناحية الأخلاقية أو غير ذلك من ألوان الوصف المختلفة. وإن هؤلاء الذين يزعمون الفضيلة بعدما شاب شعرهم، وانحنى ظهرهم.. لايجب أن ينسوا كيف كان ماضيهم، وكيف كان موقفهم عندما بدأوا يصعدون الدرجة الأولى من السلم، وكيف غرقوا فيما يعتبرونه خروجاً على الأخلاق والفضيلة اليوم.

أنيس منصور لعله يتذكر المؤتمر الذى عقده الرئيس جمال عبدالناصر بعد صدور قانون تنظيم الصحافة، زكان الرئيس عبدالناصر غاضباً على الرسوم الكاريكاتورية التى كانت تنشرها بعض الصحف والمجلات وبالذات من دار «أخبار اليوم» عن العشيق تحت السرير والمختبئ فى الدولاب، وقال يومها: «دى مش مصر ولن تكون كده أبداً». لقد كان أنيس منصور أول من شارك هو وموسى صبرى- زميل السادات فى المعتقل، ورسام الكاريكاتير رخا، تحت قيادة كل من مصطفى وعلى أمين، فى اختراع وخلق صناعة صحافة كانت عمادها وأساسها رسوم العشيق، وحواديت العرى والنميمة والبخت والفتنجان والأوهام والإلحاد!! فى مصر الثورة!!

(\*) انتقل الى رحمة الله تعالى فى ٢١ / ١٠ / ٢٠١١ بعد صدور الطبعة الأولى فى ٢٠٠٦ من هذه

بدأت الحكاية في شارع الصحافة المتفرع من شارع الجلاء بصدور مجلة «الجيل» وذلك في منتصف الخمسينيات ورأس تحرير هذه المجلة موسى صبرى بينما كان أنيس منصور مديراً للتحرير، ولعل الفنيين يؤيدونني في القول بأن مدير التحرير هو عنصر أساسي ومهم في إصدار الصحيفة، كما أنه يُعدّ المنفذ الأول لسياستها، وفي الوقت نفسه كان أنيس منصور كاتباً ومحرراً رئيسياً في تلك المجلة.. معبراً في الوقت نفسه عن آرائه الشاذة الخاصة، والتي لم تخرج أيضاً عن سياسة المجلة.

وللباحثين أقول: اذهبوا إلى دار الكتب أو إلى أرشيف مؤسسة أخبار اليوم لتروا العجب في الخمسينيات! قصة عن الراقصة تحية كاريوكا متهمه أمام محكمة الجنج، وجيه سابق غازل مغنية أسبانية في كبارية، راقصة تطلب زيادة نفقتها من ممثل كبير، عنوان: أين المايوه؟! صورة عارية، فاتن حمامة تهدد صحفياً بالضرب، عبدالحليم حافظ لن يتزوج نجاح سلام، خادمة تتحول إلى رجل في مستشفى الراهبات، مذكرات ماري منيب: «عشيقة زوجي تهرب مع عاشق جديد»، آخر مواضات الملابس الداخلية (صور)، العاشق المغربي جذاب وغيور، والإيطالي ناعم وبارد، والفرنسي ماجن وراقيق، عندما تقف المرأة عارية أمام الفنانين، الموديل تقول: «لا أخجل من الفنان لكن أخجل من أمي»، مغامرات لولا صدقي (مثلة مصرية): «كيف عدت إلى منزلي بالمايوه!»، معركة عيفة بين سلامة موسى وراقصات مصر، كنت رجلاً كامل الرجولة أما الآن فأنتي أنثى كاملة الأنوثة، لا تنظلموا ليلي فوزي (الفنانة) فهي ليست سبب موت عزيز عثمان، صور ساخنة خطيبة المطرب الراحل الأخيرة (المطربة اللبنانية قمر)، علموا طالبات الجامعة الرقص!، نشرت المجلة مجموعة صور لسبقان امرأة في أوضاع مختلفة مع وعد للقارئ الذكي بجائزة عشرة جنيهات إذا تعرف على صاحبة السبقان؟! همى الحب في الجامعة، رسائل غرامية داخل سجن مصر، مذكرات تحية كاريوكا، «وماذا تفعلين إذا خانك زوجك، لماذا أخون زوجتي؟!»، الراقصة جواهر تقول: «الرجل الذي يضربني يستاهل قلبي! مع صورة لها في البانيو، مأساة السيدة نانا، ومقالات لآلخصي ولا تعد عن تحضير الأرواح والفنجان والسلة والبخت والطالع والدجل، وهكذا كانت مصر في نظره مجتمع من العشيقات والحونة.

وجاءت بعد ذلك تلك الحملة الصحفية التي وقودها مقالات أنيس منصور. فكتب ضد الخوف والنجل ليلة الزفاف، وطالب بأن يتعلم الشباب كيف يستعدون للحظة التي يقف الزوجان فيها وجهاً لوجه، ومن ضمن العبارات التي قالها: إن المخاوف كالأسماك إذا خرجت إلى الهواء ماتت، الزوجية هي العلاقة الدائمة التي يفاجأ بها العروسان - آداب من غير بوليس - إن سكان الغابات وحدهم هم الذين لا يعرفون الشذوذ، لأنهم يسرون عراة، لاشئ يخفى على واحد منهم، أسئلة جنسية وأجوبة

خرافية ، إن الحواجز بين الفتى والفتاة يجب أن تتحطم .. الشبان في مصر سبعة ملايين ، أكثر من سكان سوريا ولبنان والأردن .. هؤلاء الملايين السبعة كلهم محرومون حرماناً جنسياً ، ونواجه الحرمان الجنسي بالاستعادة بالله من الشيطان الرجيم ولا يفتح الدعاء ولا تنفى الصلاة ، .. هذه الأيدي يا حضرات السادة لابد أن تتعانق، هذه الأفواه يجب أن يقبل بعضها بعضاً .. أحلام اليقظة السبيل الوحيد وأنسب مكان هو السرير ؛ حيث يعاود الشاب التفكير في الفتاة ، وفي المجالات القبلية الطويلة والعناق والالتصاق والشفاه الغليظة والصدر البارز والساق اللامعة والذراع المساء والثوب الشفاف .. سبعة ملايين شاب ألقأهم الأوهام إلى العادة السرية...

صفحات مليئة بمثل هذه البذاءات والإيذاءات كيف يمكن أن تساهم في نهضة المجتمع المصرى الجديد؟! .. كيف يمكن أن تساهم في خلق جيل جديد يتحمل عبء مسئولية بناء الوطن، وطن يحتاج لتوجيه لكل طاقة فيه توجيهها صحيحاً ، عن طريق الكلمة الجادة الهادفة .. وليست الكلمة التى تشتت وتغله بتفاهات الأمور.

كل هذا ولم يتخذ معه أو ضده أى إجراء نقابى ولا رسمى ، وكل ما حدث هو أن قام على أمين بالرد على هذه الحملة وهاجم أفكاره فرد منصور وموسى صبرى بأنها حملة دعوة للفضيلة!

ولو رجع الباحثون إلى زملاء دراسة أنيس منصور وأقرانه الذين زاملوه في مدرسة المنصورة الثانوية في بداية الأربعينات - وقد كنتُ واحداً من هؤلاء عندما كان يصل صباح كل يوم في سيارة نصف نقل ماركة فورد موديل ١٩٣٠ .. كانت عبارة عن كابينة للسائق وخلفه صندوق حديدى غير مسقوف ومثبت فيه كنبتين خشب كان يجلس عليها الطلبة من أبناء العاملين في دائرة عمر باشا طوسون في تفتيش زراعة الأمير في دميرة مركز طلخا، شاهده بنفسى كما شاهده الآخرون ؛ كيف كان يشارك الإخوان المسلمين في أنشطتهم في المدرسة ، وفي شعبة الإخوان في المنصورة وفي صيدلية خميس بميدان المحطة. ثم فجأة بعدما بدأ يدرس الفلسفة في السنة الخامسة أدبى أصبح وجودياً ويسارياً، وحاجات كثيرة لا يستطيع المرء أن يُفكّك طلاسمها إلى أن دخل كلية الآداب، ولعل من عاصر تلك الفترة يذكر كيف كان أنيس منصور لا يشارك بأى شكل في المظاهرات التى كانت كثيراً ما تقوم في تلك الفترة ضد الاستعمار والاحتلال ، سواء في مصر أو في العالم العربى ، بالرغم من أن مدرسة المنصورة الثانوية كانت من بين المدارس ذات الشهرة والثقل على مستوى البلاد في التعبير عن الروح الوطنية والقومية ، بعد هذه الفترة انقضت معلوماتى عنه إلى أن اتصلت، بحكم وضعى في المخبرات العامة؛ حيث كنت مكلفاً بمتابعة نشاط مصطفى أمين ، ومن يتعامل معه ، وكان من ضمنهم أنيس منصور. وكان موفق الحموى وحسن صبرى الخولى كل منهم على حدة عندما تولوا

مهمة الرقيب العام يعتبرونه من المشاكل اليومية والأسبوعية ليس من الناحية السياسية بقدر ما كان من الناحية التي تمس أديبات وأخلاقيات المجتمع المصرى.

إن ما ذكرته عن الأستاذ أنيس منصور من واقع معايشة على الطبيعة سواء للأحداث، أو لما قام به من نشاط صحفى فإنها كان القصد منه الاقتراب نوعاً ما من شخصيته؛ لكي نستطيع أن نفسّر التحول في موقفه من ثورة يوليو وقائدها بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر من النقيض للنقيض.. وسأدعو القارئ الكريم لمشاركتى هذا التفسير؛ ولذا فإننى أجد لزاماً علىّ أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم جزءاً من نصوص كتبها الأستاذ أنيس منصور في حياة عبدالناصر وما كتبه بعد رحيله لتتعرف على شخصية الأستاذ الحقيقية، وأترك للقارئ توصيف ما يصل إليه من نتيجة.

كتب أنيس منصور مئات المقالات في جرائد ومجلات مصر مشيداً بثورتها مؤيداً بل ومزايدياً في بعض الأحيان لجميع القرارات والتحولات التي مارسها ثورة يوليو وحتى رحيل جمال عبدالناصر. وكل ما أرجوه أن نقرأ معاً وليُقَدِّم الباحثون على فحص ودراسة هذه الحالة، والمقالات كلها الموجودة في أرشيفات الصحف والمجلات.

بعد الرحيل مباشرة عام ١٩٧٠ كتب: «جمال عبدالناصر مرحلة عامرة من مراحل تطور الشعب المصرى والشعوب العربية، وجمال عبدالناصر بانتصاراته وتحدياته صورة حية للزعيم في دولة نامية يواجه القوى العظمى للاستعمار العريق في الشرق وفي العالم، ولذلك فكفاح جمال عبدالناصر والشعوب العربية وراهه ومعها سجل حافل لتاريخنا، وهذا السجل يدخل ضمن الموسوعة الإنسانية للكفاح الشعبى العالمى ضد الطغيان، وكذلك فجمال عبدالناصر موضوع ومضمون وقضية أدبية وثقافية وتاريخية وإنسانية ولن ينتهى ما سوف يقوله الأدب والفكر والتاريخ عن هذا الرجل الذى هو جوهرة على صدر مصر وبداية عظمى لتاريخها الاشتراكى النضالى، وجمال عبدالناصر هو مؤسس الدولة العصرية في مصر وهو رائد الاشتراكية، وهو قائد معارك التحرير ومعارك التطوير الكبرى وهو الذى أيقظ الضمير بموته، وهو الذى وضعنا وجهاً لوجه أمام مشاكله هو وأمام أعدائه وأعداء الاشتراكية، وهو الذى حمل الأمانة ثم مات دونها، وأصبحت الأمانة في أعناقنا جميعاً؛ أدباء ومفكرين وساسة وشعباً وعرباً.. إن مهمة الأدياء أن يعيدوا إلى الحياة في إطارات فنية أجمل وأبقى قصة الكفاح الطويل العنيف المرير الدامى الذى كان يعيش بيننا باسم جمال عبدالناصر».

وكتب أيضاً:

«بعد وفاة جمال عبدالناصر بدأ العام الدراسى وهذه إشارة أخرى إلى أن أول شئ تقوم به بعد موت جمال عبدالناصر هو أن نتعلم صغاراً وكباراً، وإن كان كل إنسان أمام العالم صغيراً ومن الواجب أن يكون صغيراً فلا نهاية للعلم ولا نهاية لحاجتنا إلى العلم

الآن ، وفي كل الآن وفي كل آن ، وأول شئ يجب أن نتعلمه هو أن نكون جادين وأن نكون رجالاً فالأماسة ، وقعت والدموع لاثأتى بمن راحوا إلى الأبد ويجب أن نحول الدموع إلى قطرات عرق ، إلى بحار أخرى من قطرات العرق لكي نحفظ ما تركه لنا عبدالناصر والذي تركه في كل مجال ليس قليلاً فقد كَبُرَ الشعب كله مع جمال عبدالناصر لم يكن للناس حساب أصبح لهم حساب لم يكن للكرامة الإنسانية وزن وأصبح لها وزن ولم يكن من حق كل إنسان أن يناقش الحق والعدل والوحدة والتضامن والتسك في الداخل والخارج ، ولم يكن هذا الوطن ملكاً لكل أهله فأصبح ملكاً للجميع ، وكان جمال عبدالناصر واجهة شريفة مشرفة لمصر والعالم العربي وكانت مصر صغيرة أصبحت كبيرة وكانت واحدة من الدول فجعلها قاعدة للحرية ومطاراً للثورات وحصناً أميناً لكل صاحب رأى أو صاحب فلسفة وعلى رأسه ، وثانى شئ يجب أن نتعلمه أن هذا الذى حققته مصر في عهد عبدالناصر كان عظيماً ولكن هذه العظمة لم تنتظر لنا إلا بصعوبة ، ولكن جمال عبدالناصر استطاع بكفاحه وعقله أن يجنب مصر الكثير من الولايات التى عانتها الشعوب ولو عانىها لكان طبيعياً ؛ فلم نعرف الجوع ولا العطش ولم نعرف الحرمان من الضروريات في زمن الحرب بل عرفنا الكماليات أيضاً الكثير منها كثير في البيوت والأيدى والجيوب والشئ الثالث الذى يجب أن نتعلمه صغاراً وكباراً أن هذا الفراغ الهائل الذى تركه عبدالناصر ليس من السهل أن تملأه في يوم وليلة ولا في ألف ليلة ، ولكن إن كان عشرون شاعراً يصنعون شكسبير كما يقول المثل فإن العشرين شاعراً قادرون على تحقيق الكثير فإذا لم يكن لدينا عبدالناصر الآن، فإننا جميعاً وبالصدق والإخلاص والحب الأمين لمصر والشعب نستطيع جميعاً أن نقرب من الصورة التى كان يتمناها جمال عبدالناصر لبلاده في غيابه».

وكتب أيضاً :

« جمال عبدالناصر ليس ماضينا المجيد فقط إنه حاضرنا وهو مستقبلنا أيضاً، وكفاحه مرحلة من تاريخ أمتنا مرحلة فيها الدموع والدماء والنار والدخان والمصانع والمؤسسات والطرق والأرض والثروة والكتب والدواء ، والذى نحتاج إليه لشعبنا المتزايد لايزال كثيراً والقوة التى نحتاج إليها لمواجهة العدو ما تزال في حاجة إلى قوة ووعى ولذلك فأنور السادات عندما أعلن للشعب أنه يمشى في طريق جمال عبدالناصر كان موقفاً لأن هذا هو الطريق ، وعندما أعلن أنه لم يأت ببرنامج جديد كان صادقا فهذا البرنامج معروف لنا جميعاً ، وقد أكد له الأصدقاء السوفييت أنهم ثابتون على الصداقة والمعاونة ، لم يبق إلا أن نعاونه».

ثم انضم أنيس منصور إلى قافلة التشكيك، وكان مثله الأعلى ومعلمه عبدالرحمن بدوى، وهو غنى عن التعريف في تقلباته الحادة نتيجة أسباب شخصية غير قائمة على مبدأ أو مصلحة عامة وهو الذى شارك في بداية ثورة يوليو في لجان تطهير الجامعة، ثم كان عضواً ناشطاً في لجنة الدستور، وعين ملحقا ثقافياً لمصر في بعض البلدان الأوروبية في الخمسينيات والستينيات حتى طبق عليه قرارات لجنة الإقطاع لحيازته ما يزيد عن الحدود القانونية، فكان أن هرب من مصر ليعيش في فرنسا وظل بها حتى عاد عندما شعر باقتراب أجله ووافته المنية في القاهرة رحمه الله وغفر له.

ويخرج علينا الأستاذ أنيس منصور بعد تولى السادات الحكم وتقربه إليه أو ينفذ تعليمات - يعلم الله من أين أتت - للتقرب إليه، وقد يكون العكس صحيح فقد يكون الأكثر احتمالاً أن يكون السادات هو الذى قربه مع آخرين من الذين كانوا ينتمون إلى مدرسة الإخوة أمين.

هذا علاوة على أن أنيس منصور كان يحوز في تلك الحقبة على رضا مهندس انقلاب مايو مما زاد من التزكية ليقرب أكثر من صاحب الانقلاب والردة، ومما يثبت كلمة الردة عملياً هنا هو تلك المقالات التى صدرت وما زالت تصدر حتى اليوم عن أنيس منصور والتى يمسد الهدف منها كتابه الذى صدر عام ١٩٨٨ بعنوان «عبدالناصر» وفي أول صفحة بعد الغلاف عنوان آخر يقول «عبدالناصر المقترى علينا»(\*) ورسم الغلاف ينطق عن الحقد والكراهية والصفراوية في التعبير، هذا غير ما حواه الكتاب من سموم وعبارات لن أكررها مرة ثانية، ولكن كل ما أطلب به الباحثين أن يدرسوا هذه الشخصية من واقع كتاباته وسوف أكون راضياً غير مكابر مستسلماً لأى حكم يصدره الباحثون نتيجة الدراسة المقارنة لما سؤد به هذا الكاتب صفحات من الورق...!!

لقد عامل الرئيس جمال عبدالناصر المثقفين معاملة طيبة؛ إيماناً منه بدورهم في بناء المجتمع المصرى حتى لو اختلفوا معه، فكان صلاح عبدالصبور مثلاً رئيس تحرير ومدير عام في وزارة الثقافة رغم قصيدته التى نشرها في أعقاب ازمة مارس ١٩٥٤، وسأها «هل عاد ذو الوجه الكتيب؟»؛ والتى شجب فيها بصورة رمزية سياسات أبى الهول قصد به عبدالناصر.

---

(\*) صادر عن المكتب المصرى الحديث وطبع بمطابع مؤسسة الأهرام برقم إيداع بدار الكتب

ISBN 977-136-78-7 بترقيم دولى ١٩٨٨/٥٧٤٠



كما منح الرئيس جمال عبدالناصر نجيب محفوظ جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٦٨ رغم نشر قصته القصيرة «الخوف» التي انتقد فيها الرئيس جمال عبدالناصر، والتي عكس فيها حروف اسمه فأطلق على بطله اسم «عثمان جلالى» .

وقدم الرئيس جمال عبدالناصر إلى يوسف إدريس وسام الأدب والفنون رغم كتابات إدريس المفعمة بالنقد لسياساته.

علاوة على أن الرئيس جمال عبدالناصر قد سمح بعرض مسرحية «الفتى مهرا» لعبدالرحمن الشراوى، رغم انتقادها العنيف للمشاركة المصرية في حرب اليمن.

كما وجّه الرقابة للإفراج عن قصيدة نزار قباني «هوامش على دفتر النكسة»، وهى قصيدة تنتقد عيوب الأنظمة التي قادت العرب إلى الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ .

### عبد الناصر .. يوسف إدريس :

ولا أستطيع أن أنهى هذه الفقرة دون التعرض لقصة عبدالناصر مع يوسف إدريس .. ففى مكالمة تليفونية بينى وبين الرئيس قال لى : إنى تعرف يوسف إدريس ؟ فقلت : أعرفه كأديب وكاتب ، لكنى لم أقابله شخصياً .

فقال : طيب اتصل به وقابله وبلغه على لسانى الرسالة التالية : « أنه حرصاً من عبدالناصر على شخص يوسف إدريس الذى يحترمه ويحبه ويقدره ولا يجب أن ينال منه شخص أو اتجاه مريب فإن مجلة « حوار » اللبنانية لا يلىق بأن تكون بها صفحات عليها توقيع هذا الإنسان النظيف الشريف يوسف إدريس . وأن جمال عبدالناصر على أتم استعداد لأن يقف بجانبه مهما كانت الظروف » .

طلبت من منير حافظ باعتباره كان على اتصال بالصدى يوسف إدريس وقت أن كان منير رقيباً فى روز اليوسف قبل أن يعمل مساعداً لسكرتير الرئيس للمعلومات ، أن يدعو لمقابلتى .

و فعلاً حضر يوسف إدريس فى اليوم التالى إلى مكتبى وتقابلنا حيث أبلغته رسالة الرئيس عبدالناصر والتي كان لها صدى وتأثيراً كبيراً على الرجل ، ولكن الصدى يوسف إدريس استفسر منى عن السبب فى رغبة الرئيس فى عدم الكتابة فى هذه المجلة بالذات . فقلت له إن هذه المجلة لها ارتباطات وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية « C.I.A » وللحقيقة فإن يوسف إدريس لم يكن يعلم فعلاً بهذه الصلة المريبة بين المجلة والمخابرات

المركزية الأمريكية ، الشئ الذى كنا نحن متأكدين منه . وكانت هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى كتب فيها يوسف إدريس مقالاً لمجلة « حوار » بل إنه أعلن رفضه للجائزة التى خصصتها المجلة له بعد أن علم بتوجهاتها المشبوهة ، وقد قرر عبدالناصر أن تمنحه مصر قيمة هذه الجائزة.

\* \* \*

كان الرئيس جمال عبدالناصر حريصاً على تشجيع المبدعين ، خاصة الموهوبين منهم ، فكان دائماً يجب تسليط الضوء عليهم ، ويعطيهم الفرصة كاملة للظهور حتى يستفيد المجتمع من طاقاتهم الإبداعية.

والفرص التى أعطيت لهم بعد ، ليكونوا فى الصدارة الإعلامية التى لم تقف عند حد ، بل كانت دعوة مستمرة إما من الرئيس شخصياً أو بتكليفات غير مباشرة كنا نقوم بها ولكن كانت النتائج هى غير ما كان يتمنى ويرغب ، وهذا موضوع يطول شرحه وقد أتمكن فى المستقبل إذا كان فى العمر بقية أن أتناول هذه القضية وغيرها من القضايا المشابهة والتى قد تكون عليها علامات استفهام بالشرح والتوضيح:

أحمد بهاء الدين - كمال الدين الحناوى - كمال الدين رفعت - مصطفى بهجت بدوى - فتحى غانم - حسين فهمى - كامل الشناوى - لطفى واكد - على حمدى الجبال - جلال الدين الحمامى - وغيرهم.

أرجو سؤال منير حافظ حول هؤلاء وكيف تم إعطاؤهم الفرص كاملة لكنهم لم يستطيعوا بدرجات متفاوتة طبعاً أن يثبتوا القدرات الكافية ليتبوأوا ما كان يريد الرئيس عبدالناصر أن يكونوا عليه وفيه !!

\* \* \*

## عبدالناصر و الفنسون ..

كانت متعة الرئيس جمال عبدالناصر أن يشاهد فيلماً سينمائياً هادفاً ، وحسباً أذكر فإنه كان يعجب بفيلم « فيفا زاباتا » لأنه كان يجسد عملية تحرير الفلاح من عبودية الإقطاع . أما بالنسبة للأفلام الكوميدية فقد كان يجب أن يشاهد أفلام « بيتر سيلرز » ، والكوميديان الفرنسى « لوى دى فينيس » ، أما جيمس ستوارت فقد كان نجمه المفضل فى جميع الأفلام التى قام بتمثيلها ، خصوصاً تلك التى كانت تجسد الروابط العائلية والمثل والقيم .. وكثيراً ما كان يطلب مشاهدة فيلمه ( It Is A Wonderfull Life ) لأكثر من مرة.. إلخ.

كان جمال عبدالناصر فناً بحسه وتدوقه ، وازدهر الفن في عهده بشكل غير مسبوق .. كل الفنون وليس الغناء فقط ، كان هناك ازدهار ثقافي في كل المجالات من مسرح إلى سينما إلى فنون راقية ، كالباليه وفرقة الفنون الشعبية ..

كان الكتاب مدعوماً ، وكان المسرح مدعوماً مثلما كان رغبة العيش مدعوماً ، وفي الحقيقة فقد مرت علاقة ثورة يوليو بالسينما والمسرح المصريين في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ بمراحل ثلاثة - من وجهة نظري - بدأت بالإرشاد والترشيد ثم الرعاية والتمويل ، ثم مرحلة القطاع العام حيث تولت الدولة شئون الإنتاج والتوزيع ودور العرض .. الخ. وإذا كانت الآراء والأحكام قد اختلفت في شأن القطاع العام فإنه يسجل لهذا القطاع العام أنه سمح وهو جزء من النظام الحاكم بانتقاد النظام والسلطة بشكل سافر ومباشر دون ما إسقاطات كما في أفلام : « ميرامار » و « القضية ٦٨ » و « الناس الى جوه » و « وشئ من الخوف » و « الاختيار » و « المتردون » .. وغيرها . وقد وصل فيلم « ميرامار » إلى الذروة في التهكم على الحكم والتنظيم السياسي ، والاتحاد الاشتراكي ، ووصم أعضائه بالوصولية والانتهازية .. أما « شئ من الخوف » ، فقد شكك بل يمكن أن نقول إنه طعن في شرعية الثورة حين رفع شعار «جواز عتريس من فؤاده باطل ..» .

لقد كانت هذه الفترة ثرية في إدارة الصراع بين الكم والكيف ، وما بين السياسات التي قررها الرئيس جمال عبدالناصر والمؤسسات المعاونة له لينفذها كل من الدكتور ثروت عكاشة والدكتور محمد عبدالقادر حاتم . ففي عهد ثروت عكاشة كانت السياسة العامة للدولة تتميز بتنفيذ استراتيجية طويلة المدى تعتمد على التأصيل والتخطيط العلمي ، وبين مرحلة أخرى تولى تنفيذها عبدالقادر حاتم قامت - لظروف سياسية واجتماعية معينة - على أساس التوسع والانتشار الأفقي « كتاب كل ست ساعات » و « مسرحية جديدة كل يوم » .. والتوسع في عدد المسارح التابعة للقطاع العام والتليفزيون . ثم اقضت الظروف والتطورات بعد ذلك لعودة تلك السياسة التي اعتمدت على التأصيل .

كان الرئيس جمال عبدالناصر رغم مشاغله الكبيرة متابعاً جيداً للحركة الفنية في مصر وخارجها ، وكان دائماً يأمل أن يرى مصر عاصمة للفن والثقافة في العالم العربي . فكان يعلم أن مصر تزخر بمبدعيها في كافة المجالات ، ولأن الرئيس جمال عبدالناصر كان يتمتع بفكر استراتيجي عميق عمل على استغلال كل شئ في يده من أجل خدمة أهداف مصر الكبرى في تحقيق حلم الوحدة الكبرى ، فكان للفن دور في ذلك .. فأم كلثوم مثلاً كان يتوحد العرب على صوتها .. واللهجة العامية المصرية انتشرت في ربوع العالم العربي بفضل الفن المصري .

كان الرئيس جمال عبدالناصر في نفس الوقت مؤمناً بأن الفن الصحيح هو الذى يخدم المجتمع ، ويتفق مع عاداته وقيمه ، ولا يتخشد الحياء أو الآداب العامة فيه ، بل الذى يرتقى بالسلوك العام ، ويهذبه ويسمو به .

أفاض زمن عبدالناصر بإبداعات عمالقة في كافة المجالات ؛ ففي مجال الفن كان هناك من أمثال أم كلثوم ( فاطمة إبراهيم البغدادى) ومحمد عبدالوهاب ( محمد عبدالوهاب محمد أبو عيسى حاجر) ، وعبدالخليم حافظ ، ومحمد قنديل ، وكارم محمود ، وعبدالعزيز محمود ، ومحمود شكوكو ، ومحمد رشدى ، ومحمد عبدالمطلب ، وكمال الطويل ، والموجى ، ومحمد فوزى ، وسعاد محمد ، ونجاح سلام وصباح ، وعفيفة إسكندر ، وليل مراد ، وفايزة أحمد ، ونور الهدى ، وفهد بلان ، وأحمد الحفناوى ، وعلى إسماعيل ، وأحمد فؤاد حسن ، ورياض السنباطى ، ومحمود الشريف ، ومحمد القصبجى ، وبلغ حمدى ، وسيد مكاوى ، وصلاح جاهين ، وفايدة كامل ، ونجاة الصغيرة ، وعفاف راضى التى قال عنها الرئيس عبدالناصر أنها ستكون فيروز مصر ، وحتى فريد الأطرش حاول أن يدل بلوه في هذه الحقبة ولم يتردد، وغيرهم كثيرين مما يقتضى أن يبخته ويسجله الباحثون والمتخصصون.

ولنُسِّمَ الأمور بأسمائها؛ فإننى أعلنها صريحة واضحة في هذا المجال ، وما دمتنا أقسمنا أن نقول الحق فإن عبدالناصر ، وعبدالناصر فقط ، هو الذى فكَّر واقترح وقرر استحداث ما يلى على وجه التحديد بخلاف الإنجازات الأخرى لكبيرة المعروفة ، وقد أثرت وقصدت أن أذكر الإنجازات التالية بالذات ؛ لأن البعض يتشدد ويتباهى بأنه هو الذى استحدثها ، وإذا ادعى البعض بخلاف ما سأقول فإننى لدى من المعلومات والوثائق ما سيدحض ويخرس أى إدعاء يغاير ما أقره هنا :

- إذاعة القرآن الكريم ، وأن يقتصر دورها على إذاعة القرآن الكريم فقط .
- إذاعة أم كلثوم .
- إنشاء معهد البالية والكونسرفاتوار .
- إذاعة صوت العرب .
- إذاعة البرنامج الثانى ليذيع روائع الفن العالمى من أعمال فنية وموسيقية وأدبية الخ .
- إذاعة الشرق الأوسط بشكلها وطابعها الخفيف السريع .
- إدخال التليفزيون في مصر وسوريا أيضا ( وكان ذلك في إطار الوحدة الاندماجية بين البلدين ) في بداية الستينيات رغم الصعوبات الفنية والسياسية التى أبدت في ذلك الحين للحيلولة دون تنفيذ هذا الهدف ..

- إصدار كتاب كل ٢٤ ساعة ثم كل ٦ ساعات ، على أن يكون سعره قروشاً قليلة في تناول أى شخص .
- إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط .
- إنشاء مصلحة الاستعلامات .
- إصدار قانون تطوير الأزهر - (١٠٣ لسنة ١٩٦١) - ليصبح الدعاة متخصصين في مختلف مناحي الحياة اليومية كأطباء ومهندسين ومحاسبين الخ بالإضافة إلى الدراسة الأساسية في علوم الفقه والتفسير الخ . وعلاوة على هذا أصر على ضرورة انتساب البنات لكليات الأزهر الشريف ، وذلك حتى يتم تخريج الأم المسلمة الصالحة ، أم الأجيال التي ستتولى الأمور في مصر مستقبلاً .

أعود إلى سياق الحديث بعد هذه الجملة الاعتراضية الطويلة نسبياً فأقول : أما بالنسبة للفن والمسرح المصرى فقد كان عبد الناصر كثير الاهتمام والمتابعة لكل إنتاج وعروض فرقة رضا وفرقة الفنون الشعبية والمسرح القومى ، وهى المؤسسات التى قام بتشجيعها ودعمها بكل الإمكانيات عن طريق وزارة الثقافة وأجهزتها وكان يُجَبَّدُ بعد قيام معاهد الكونسرفتوار والباليه أن ترقى فنون الغناء بكافة أنواعه وأشكاله خاصة الكلاسيكية منها باعتبارها المدخل الصحيح للذوق الرفيع والتذوق الراقى لباقي أنواع الفنون الأخرى .

### عبد الناصر و أم كلثوم

وإن كان هذا لم يمنعه بشكل خاص من تدعيم العلاقة بالسيدة أم كلثوم باعتبارها ثروة قومية نيس لها مثيل في التاريخ الحديث على مستوى العالم العربى بل وعلى المستوى العالمى أيضاً ..

وإن كانت هذه العلاقة تكاد تكون بنفس الدرجة مع محمد عبدالوهاب وكان أحد أحلامه الذى تحقق في ١٩٦٤ أن يجتمع هذين القطبين في عمل مشترك يجسد الأصالة والعظمة للفن المصرى والعربى وكانت البداية في « انت عمرى » . وقد كان لها قصة أخذت من الوقت والجهد والإصرار من جانب عبدالناصر ، كما شرفت أن أشارك فيه بنفسى معها حتى يتحقق هذا الحلم ، وفي الحقيقة فإننى قد فاتحت محمد عبدالوهاب سنة ١٩٦٣ بناء على مكالمة بين عبدالناصر وبينى وقال لى « اعرض على عبدالوهاب أن يلتقى مع أم كلثوم في عمل مشترك ، ثم في نفس الوقت نبهنى بالأأ اضغط عليه لأن مثل هذه الأمور لاتولد بالرغبات أو بالتعليقات ولكن تنبع من ذاتهم بقناعاتهم الشخصية .

وأذكر أنني عندما فاتحت عبدالوهاب في هذه الفكرة أن قال لي : « هذه الفكرة قد تنجح وقد تفشل وأنا أحلم بها فعلاً وفي نفس الوقت أمل أن يبين هذا اليوم الذي التقى فيه مع ثومة . ولما تقلت رأي عبدالوهاب للرئيس قام بمطابقته هو والسيدة أم كلثوم في عيد العلم سنة ١٩٦٣ وقال لهما «إمى حاسم لك نحن نغلبه الست» وكان رد عبدالوهاب « حاضر يا سيادة الرئيس » .

كما كان رد أم كلثوم « يا ريس أنا مستعدة وجاهزة أغلى أى نحن لمحمد» وكانت «أنت عمرى» ، والتي نبعها بعد ذلك لمدة عشر سنوات ورائع أخرى ساهم فيها هذان العملاقان .



ولقد كان تعليق عبد الناصر على لقاء العملاقين : « لقد استطاع فن محمد عبدالوهاب وفن أم كلثوم أن يجتمع العرب من المحيط إلى الخليج » .

كانت علاقة أم كلثوم بعبد الناصر منذ قيام الثورة علاقة قوية جداً ، وكانت تتردد على منشة البكري في أى وقت وفي كتبه من الأحيال بلا مواعيد تلتقى بالعائلة أو بأى أحد منا، نفضل نلبعولياً لتعرض رأى أو فكرة أو مشكلة أو نقد فد يعن لها أن يتقل للرئيس بلا حساسيات ، وكنا نعتبرها دائماً من أهل منشية البكري .

• ملاحظة :

علمت أن الزعيم الراحل عبدالناصر كان يهوى سماع أم كلثوم حتى قيام الثورة وقت أن كان ضابطاً صغيراً بالجيش وحين تقدم لخطبة المرحومة السيدة الفاضلة تحية كاظم حرم الزعيم قدم لها مجموعة من أسطوانات أم كلثوم كهدية لها .. رحمهم الله أجمعين .

ولعل الكثيرين لايعلمون أن أم كلثوم قد أدت أغنية يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ بعنوان «إبقى» وسماها البعض «حبيب الشعب» وهي من تأليف صالح جودت وتلحين رياض السنباطى - ولدى شريط خاص لتسجيل هذه الأغنية تم في صالون منزل أم كلثوم في هذه الليلة . كما أنى أحتفظ بشريط آخر لأم كلثوم يسجل لها أغنية « رسالة إلى الزعيم» تم تسجيلها بعد رحيل عبدالناصر وهي من تأليف نزار قباني ومن تلحين رياض السنباطى . وبالمناسبة فإن أم كلثوم قد قدمت أغنية « باسم مين يا خارجين» ، وذلك في أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ وبالذات يومى ٣ و٤ أكتوبر ، عقب الحركة الانفصالية بين مصر وسوريا، والتي كان من كلماتها : « باسم مين يا خارجين ع الشعب قتمتم باسم مين ؟ ... باسم إسرائيل والاستعمار؟ .. ولا باسم المأجورين ... ولا باسم الشعب ؟ والشعب منكم برئ .. ده مستحيل تفريق قلوب المولى جمعها في طريق» .

مساء أحد الأيام بلا موعد مسبق أبلغنى محمد السعيد -سكرتيرى الخاص - أن الست وصلت وأنها تجلس فى الصالون الملحق بمكتبى ، فقممت وتوجهت إلى الصالون لأجد السيدة أم كلثوم تجلس ويدها مروحة تهبّى بها على وجهها ، حيث لم يسعف الوقت محمد السعيد لتشغيل جهاز التكييف ليسارع بإبلاغى بوصولها .. كانت الابتسامه الهادئة على وجه الست عندما جلست إلى جوارها وبادرتنى قائلة:

أنا أسفة يا أستاذ سامى إنى جيت بدون موعد ولكنك إنت اللى قلت لى من قبل إن مافيش مواعيد بينى وبينك وإنى أقدر أقابلك على طول ..  
فقلت لها : ياست وأنا مازلت عند كلامى وأنا تحت أمرك ..

فقال يا سيدى؛ محمد الدسوقى عايز منك خدمة ، وانت طبعاً عارف وضعه فى الشركة .

فقلت : محمد حسب علمى ماشى كويس ومافيش أى شكوى منه خالص .

فقال : ما هو علشان هو ماشى كويس أنا باترجاك إنك تتكلم مع الوزير بتاعه ليرقيه .

فقممت ورفعت ساعة التليفون وطلبت الدكتور عبدالعزيز حجازى وزير الخزانة - فى ذلك الوقت - واستفسرت منه فى حضور الست عن وضع محمد الدسوقى ، فقال لى أنه

من العناصر الشابة الواعدة ، فلما استفسرت منه عن إمكانية ترقيته ، قال لى أنه من جانبيه لا اعتراض على الترقية بل إنه يؤيد ترقيته ، ولكن المشكلة أنه ليس هناك بند فى الميزانية يسمح بتنفيذها ، فشكرته وأنهايت المكالمة.

اندهشت الست لإنهاى المكالمة دون الوصول إلى قرار أو مجادلة بينى وبين الدكتور حجازى ، فقلت لها إن حل مشكلة محمد الدسوقى ليس فى قدرة الوزير ولكن تحتاج لقرار من الرئيس لكى يتجاوز الوزير أحد مواد الميزانية لتتم ترقية محمد .. وقلت للست إنى سأعرض الأمر على الرئيس وسأبلغها بها ينتهى إليه قراره.

وفى تلك اللحظة أضاءت اللمبة الحمراء بما يفيد أن الرئيس على الجانب الآخر من الخط التليفونى المباشر بينه وبينى فقلت : أفندم . قال الرئيس : فيه عندك حد يا سامى - وكان دائماً يسأل هذا السؤال قبل الاسترسال فى المكالمة - فقلت أيوه يا فندم عندى الست ! فطلب التحدث معها وبعد الاطمئنان على صحتها وأحوالها أبلغته بالموضوع ، فقال لها الرئيس : طيب إدينى سامى ..

وأمرنى الرئيس بالاتفاق مع حجازى على تسوية موضوع ترقية محمد الدسوقى . وقمت من فورى وأمام أم كلثوم بالاتصال به وأبلغته بأوامر الرئيس وتمت ترقية محمد الدسوقى .

وبعد نكسة ١٩٦٧ وعندما قررت السيدة أم كلثوم المساهمة بدور إيجابى لدعم المجهود الحربى والقيام بزيارات للمخارج لإقامة حفلات يكون دخلها أحد أركان المساهمة فى هذا المجهود ، قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن تمنح السيدة أم كلثوم جواز سفر دبلوماسى ، وكانت سابقة لم تحدث من قبل فى تاريخ مصر ، ولم تتكرر حسب علمى .. وقد قمت بإبلاغ هذا القرار للسيد محمود رياض الذى كلف أحد أعضاء إدارة المراسم بوزارة الخارجية بالتوجه إلى منزل السيدة أم كلثوم لتسليمها جواز السفر ، وعندما اتصلت فى نفس الوقت بالسيدة أم كلثوم لإبلاغها بهذا القرار ، احتبس صوتها تأثراً وهى تشكرنى إزاء هذه اللفتة من الرئيس جمال عبدالناصر.

### عبدالناصر .. وعبدالوهاب

أما الموسيقار الكبير الدكتور عبدالوهاب - محمد عبدالوهاب محمد أبو عيسى حجر وهو من مواليد ١٩٠١ فى حى باب الشعرية ، ٢٤ شارع الشعرانى الجوانى ، والده إمام وخطيب مسجد الشعرانى ووالدته من بنى عياض مركز أبو كبير شرقية - فإن علاقته بعبد الناصر بدأت مع قيام الثورة ، وبعد لقائه الأول معه غنى : « كانت الدنيا ظلاماً قبله .. وهو يهدى بخطاه الحائرنا » للشاعر محمود حسن إسماعيل.



ومنذ ١٩٥٤ لم ينقطع عطاء محمد عبدالوهاب هذا الفنان العظيم لوطنه ولأمته العربية، وتعمقت العلاقة بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر، ولعلنا كلنا نذكر مقولة محمد عبدالوهاب:

« في عيد الثورة سنة ١٩٥٤ غنيت في حفل عام بعد انقطاع طويل عن الغناء في الحفلات، لكن بعد ذلك قويت العلاقة كثيراً بيني وبين جمال عبدالناصر وأحبني كثيراً جداً وأحبته كثيراً جداً». وقد ترجم عبدالوهاب حبه لوطنه وإيمانه بعروبته في الكثير من الأغاني والأناشيد التي لا تحصى، ويكفي أن أقول إنه في سنة ١٩٦٧ تصادف أن كان عبدالوهاب في بيروت وحالت ظروف الحرب دون أن يعود إلى القاهرة، إلا أنه أبى إلا أن يبلّ بصوته فيما حدث حيث قام مع الإخوان رحباني بتلحين وتوزيع:

« طول ما أملى معايا وفي إيديا سلاح .. »

كان الرائد في أن يجعل الشعر الفصيح في جمال موسيقاه وجمال صوته، يتردد على ألسنة الناس والجاهير العريضة.

وبذلك ترددت أشعار أحمد شوقي بك على ألسنة كل الناس :

« يا جارة الوادى طربت وعادنى .. » - « سلام من صبا بردى أرق .. »

وأشعار على محمود طه :

« الجنودل»، « ليالى كليوباترا»

وأشعار محمود حسن إسماعيل :

« دعاء الشرق»

وبشارة الخورى :

« الصبا والجمال» - « جفنه علم الغزل». « الهوى والشباب».

وإيليا أبو ماضي :

« لست أدري»

وأشعار العامية الرفيعة :

من أحمد شوقي : « في الليل لما خلى» - « بلبل حيران»

ولأحمد رامى : « الشك يحبى الغرام»

وللسفير أحمد عبدالمجيد : « كلنا نحب القمر» - « مين عدّبك».

وأحمد عزت المهجين : « أمانة يا ليل».

ولسعيد عبده : « أهون عليك» .

ومحمود أبو الوفا : « عندما يأتى المساء» .

ولشوقي : « سهرت من الليالى».

محمد عبدالوهاب قال : « الفن اللى يتعمل للصفوة مهما كان صعب سوف يعيش لأن الشعب مع الوقت يستوعب الفن الرفيع » .

الغناء الراقى تبنيه الكلمات الراقية والموسيقى الراقية والأداء الراقى والجمهور طرف رابع فى ترقية الفن ، ولم يتوقع محمد عبدالوهاب بل عايش الأحداث .. عايش عبدالوهاب الأحداث السياسية والمواقف الشعبية وغنى منذ الثلاثينات .. « مين زيك عندى يا خضرة » - « حب الوطن فرض على » - « يا أيها الخفاق » . ثم غنى للعروبة وللوطن العربى : « سلام من صبا بردى » . و « الوطن الأكبر » و « الجليل الصاعد » و « النهر الخالد » و « الكرنك » ، ولفلسطين .. « أحنى جاوز الظالمون المدى » . وللصراع الحزبى قدام أغنية « إلا ما الخلاف بينكمو إلا ما » .

محمد عبدالوهاب اكتشف المواهب الفنية : نجاة الصغيرة - وردة - فائزة أحمد - فيروز - ياسمين الحيايم - محمد ثروت .

هذا فضلاً عن التحف الراقية التى خص بها كلاً من أم كلثوم ولىلى مراد ورجاء عبده وعبدالحليم حافظ وغيرهم .

ولانسى أنه وصف سيدة الغناء العربى أم كلثوم بأنها عاصمة الأصوات الغنائية العربية ، بما كانت تملكه من القوة والإحساس وجمال النبرات وبراعة القفلات والنطق الحلو الواضح ، وبمعنى آخر فقد اعترف محمد عبدالوهاب بفضل أقوى منافس له ، بدليل أنه قام بمشاركتها فى عشرة أعمال : إنت عمري - نشيد وطنى - على باب مصر - إنت الحب ( أحمد رامى ) - أمل حياتى ( أحمد شفيق كامل ) - فكرونى ( عبدالوهاب محمد ) - فى يدى بندقية ( نزار قباني ) - هذه ليلتى ( جورج غرادق ) - مرت الأيام ( مأمون الشناوى ) - أهدأ ألقاك ( الهادى آدم ) - ليلة حب ( أحمد شفيق كامل ) . وقد توفى محمد عبدالوهاب فى ٣ مايو ١٩٩١ .

### محمد قنديل والثورة والوحدة:

وبالمناسبة فإنى لا أستطيع هنا أن أقوم إعطاء محمد قنديل بالذات حقه الذى أرى أنه هضم ولايكاد يذكره أحد الآن . لقد كان محمد قنديل أول من غنى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأغنية « ع الدوّار ، وأول من غنى للوحدة العربية : « وحدة ما يغلبها غلاب » .

إلى جانب أغاني : « البلد بلدى » - « ناريا استعمار » - « أرض العرب » - « بلد ناصر » - « حى على الفلاح » - « يا ويل عدو الدار » .. وغيرها من الأغاني الجميلة القوية والتى أصبحت فى ضمير كل مواطن عربى .

## عبدالحليم حافظ و الثورة :

أما عبدالحليم حافظ فقد كان بمثابة أحد أبناء عبدالناصر لأنه كان يجسد شباب وأحلام وطوحات ثورة يوليو في فنه وتعبيره على جميع الأصعدة سواء في أغانيه الوطنية أو في العاطفية .. فعبدالحليم حافظ كان بحق المؤرخ الغنائي لثورة يوليو ، وأحد أبنائها المخلصين المبدعين ؛ غنى لها في لحظات الانكسار كما غنى لها في فترات الانتصار ؛ فعبر بحق عن شعور المواطن العربي من المحيط إلى الخليج ، وترى على صوته جيل كامل آمن بثورة يوليو ، ولا أتجاوز إن قلت وأجيال متتابعة حتى الآن .. كان حليم ابن الثورة وصوتها الصادق الثائر.

كان عبدالحليم يحضر إلىّ في مكتبي بدون موعد ، كما كنا - كلانا - يتولى علاجنا الدكتور زكي سويدان وكثيراً ما كنا نلتقي في عيادته سواء باتفاق أو بدونه وكان عبدالحليم يتصل بي تليفونياً في بعض الأحيان بعد الثالثة صباحاً ليعرض فكرة أو يقرأ لي كلمات أغنية جديدة بلا حساسيات ، وكان يعتبر نفسه أحد أفراد كتيبة منشية البكري كما كان يجب أن يصفنا .. وفي الصيف وبالذات خلال شهر أغسطس من كل عام لا يمر يوم إلا ويمر علىّ في منزلي بالإسكندرية حيث كنت أوجر شقة في عمارة الألفى بسيدي بشر وكان يقيم في نفس العمارة كل من الفنان الصديق كمال الطويل ، علاوة على أن الإنسانة الوحيدة التي أحبها عبدالحليم حافظ كانت تقيم في هذه العمارة أيضاً .. عبدالحليم كان إنساناً رقيقاً في كل شئ .. في كلامه وتعليقاته وفي ملبسه وفي غنائه وحتى عندما كان يتوسط لأي شخص في مطلب أو في مشكلة ما فقد كان رقيقاً . وأذكر بهذه المناسبة أنه كان قد توسط لدى لكي أقابل مفيد فوزي عندما أوقف عن العمل الصحفي وقابلته فعلاً وعندما عرضت على الرئيس نتيجة المقابلة أمر بأن يلغى قرار الإيقاف ليعود إلى عمله الصحفي كما كان ، وقمت بإبلاغ قرار الرئيس لعبد القادر حاتم ، وتصادف أن كان محمد حسنين هيكل موجوداً في مكتبي في ذلك اليوم وعرف بالقرار فقام من جانبه ، وسارع بإبلاغ مفيد فوزي به .



## ثورة يوليو وحزب الوفد

لقد كان البعد الاجتماعي هو نقطة الصدام الحقيقية بين الثورة والوفد ومع سائر القوى الحزبية الأخرى ، ذلك أن هذه القوى كانت تستمد نفوذها السياسي من واقع سيطرتها على النسبة الكبرى من مصادر الثروة الاقتصادية في البلاد وبخاصة الأراضي الزراعية ، وتعمل على استثمار هذا الوضع في سبيل فرض هيمنتها على العملية السياسية بالكامل ، يؤكد ذلك نسبة مشاركة ملاك الأراضي والرأسماليين الكبار في مجالس الوزراء والمجالس النيابية المتعاقبة ومجالس إدارات الشركات الكبرى إلى جانب سيطرتهم على المواقع المهمة والحساسة في الدولة ..



## حزب الأغلبية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦

عادت آخر حكومة لحزب الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ بأغلبية كبيرة جدًا لم تحصل عليها في أى انتخابات سابقة ، ولم تكن هذه صدفة أو اعترافًا بالحق من الملك أو سلطات الاحتلال البريطاني ، لكنها كانت تعبيرًا عن إجماع الإرادة الوطنية المصرية على حسم المعركة مع الاحتلال البريطاني الذى جثم على صدر الشعب المصرى والأرض المصرية لمدة سبعين عامًا قهراً واستنزافاً.

وفي هذه المناسبة أعلن الوفد أنه أصبح على الشعب المصرى أن ينتزع حريته واستقلاله بيديه ، وأن الأسلوب التفاوضى السلمى لا مكان له ، ولم يعد هناك أمام الشعب المصرى إلا طرد المستعمر بالقوة.

وبعد مفاوضات ومباحثات بين القاهرة ولندن امتدت من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٥١ وبلا جدوى ، أعلن حزب الوفد استجابته لإرادة الشعب المصرى بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم معاهدة ١٨٩٩ التى تنظم العلاقة مع السودان ، وشاهدت البلاد مظاهرات شعبية كبرى لم تشهد مصر مثيلاً لها منذ عام ١٩١٩.

نتيجة لهذا فإنه كان من البديهي أن يقوم حزب الوفد ، حزب الأغلبية الساحقة بتعبئة الجماهير وتسليحها لمواجهة قوات الاحتلال ، وبعد التعبئة الشعبيه فكان لا بد أن تعنى المقاومة بموقف قوات الجيش والبوليس ؛ حيث كانت هاتان القوتان دائماً بعيدة عن نبض الشارع المصرى ومحرومة من لعب أى دور سياسى ، وبالطبع كان ذلك مقصوداً ومخططاً من قبل الاحتلال والقصر ! وذلك بهدف حرمان الشعب المصرى من ذراعه اليمنى وقوته الباطشة فى معركته مع الاحتلال وفساد القصر . لهذه الأسباب كان تحديد موقف الجيش مسألة فى غاية الأهمية .. إلا أن كل الظروف كانت مواتية لإشراك هاتين القوتين الأساسيتين لصالح المعركة ، بل أذهب لأبعد من هذا وأقول ضم هاتين القوتين للمعركة ، ف لأول مرة فى تاريخ مصر قام البوليس المصرى بالإضراب العام تحت ستار مطالب قنوية ، لكنها لم تخلو من المضمون الوطنى.

فى نفس الوقت الذى عاد فيه الجيش المصرى من حرب فلسطين ، يحمل جراح وآلام أمة بأكملها ، وقد تكشففت له كل الحقائق ، وأولها حقيقة أن المعركة الأساسية والحقيقية فى القاهرة.

وفي اعتقادي أن السبب الرئيسي الذي جعله يتقاعس عن إثبات قدراته وتثبيت قوة الحزب هو أن الباشوات ساورهم قلق شديد من احتمالات تطور الأمور ، وأن مقاومة مسلحة قد يتولد عنها - وهذا شيء طبيعي ووارد - ثورة شعبية ، فإذا ما تحقق إجلاء المستعمر بالدماء فستتسرب السلطة وربما الثروة - وهذا وارد أيضًا - إلى جماهير المقاومة والغلبة من الشعب المقاتل الحقيقي . هذا إذا تذكرنا أن هذه الفترة كانت حبلتي بتيارات تقدمية وصلت إلى صفوف حزب الوفد نفسه ، بقيام جناح متشدد داخله - الطلبة الوفدية - وكان هؤلاء الباشوات الذين اختاروا فؤاد سراج الدين من أبناء الإقطاع - الذين لاشبهة فيهم - سكرتيراً عامًا للحزب ودفنوه دفنًا إلى هذا المنصب المتفرد لتكون مهمته هي تأمين الحزب بالدرجة الأولى وتأمين مصالح المتحكمين في أموره . ولم يكن غريباً أبداً أن تنتهي المقاومة إلى كارثته وأن تحترق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وبعدها بشهور قليلة تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

كانت زعامة الوفد - حزب الأغلبية كما كان يطلق عليه - أسرع الزعامات في القبول بالأمر الواقع الجديد ، وكان زعيمه مصطفى النحاس متواجداً في الخارج وقت أن قامت الثورة وبعد عودته من المصيف في سويسرا في شهر أغسطس اتجه إلى لقاء أعضاء مجلس قيادة الثورة بناءً على رغبته الشخصية ، وصرح لمرافقه في هذه الزيارة ، - فؤاد سراج الدين - وهو في طريقه إلى اللقاء ، أنه لا يستطيع أحد أن يقف في مواجهة الدبابة ، وكان هذا ردًا على نصيحة مرافقه من أن أعضاء مجلس الثورة ما هم إلا مجموعة من الشباب الضباط الصغار ولا يفقهون شيئاً في السياسة وأنه يجب أن يعاملهم زعيم الأمة من هذا المنظور .

ولكن ذلك لم يكن رأى باقى القيادات في حزب الوفد ، وفي مقدمتهم فؤاد سراج الدين ومعه بعض الذين كانوا يعبرون عن فلسفة الوفد في صحفهم ومنهم الأخوان «أبو الفتح» .

### اتصال الضباط الأحرار بسراج الدين

ونشير هنا إلى أنه كان قد جرى اتصال سابق بين بعض الضباط الأحرار ؛ ومنهم ثروت عكاشة ووجيه أباطة وعيسى سراج الدين وأحمد أنور وآخرون - سواء مباشرة أو عن طريق بعض أقرارب هؤلاء الضباط - وفؤاد سراج الدين الذى كان يهيمن على الحزب بهدف تنسيق النشاط الفدائى في منطقة قناة السويس في ضوء الدفعة القوية التى وفرها إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، لكن فؤاد سراج الدين رفض التجاوب مع هذا الطلب مؤثراً عدم الدخول في مقامرة مع الجيش تخيلاً لمزيد من الصدام مع الملك الذى كان يسعى من جانبه لفرض هيمنته على الجيش ، والتصدى لأية اتجاهات معارضة بداخله . واعتذر فؤاد سراج الدين عن قبول العروض الوطنية لأن الوفد يؤمن بالملكية الدستورية .

## الصدام مع الثورة بسبب البعد الاجتماعي والاصلاح الزراعي

وبعد قيام الثورة كان العامل الاجتماعي هو الأسرع في نشوب الأزمة بين الثورة ومختلف القوى السياسية السابقة بها فيها الوفد ، فقد مارست هذه القوى ضغوطها على رئيس الوزراء على ماهر باشا الذي كلفته الثورة؛ مما جعله يتخذ موقفاً معارفاً لقانون الإصلاح الزراعي وي طرح بدلاً منه الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية التي تُفرض على من يمتلك أكثر من خمسمائة فدان ، بينما كان مشروع القانون يقضي بتحديد الملكية الزراعية بإثني فدان إضافة إلى مائة فدان للأسرة على أن يكون للمالك حرية اختيار قطعة الأرض التي يريد الاحتفاظ بها ويتم تعويضه عما يؤخذ منه في شكل سندات على الحكومة.

وجرت اتصالات مجددة مع فؤاد سراج الدين ضمن ما جرى مع باقى القوى السياسية الأخرى ، وكانت اللقاءات معه تتم بواسطة جمال عبدالناصر نفسه، لكنه أخذ يبطل ويرواغ ويصر على أفضلية الضرائب التصاعدية والتي لم تكن تكفى لحل المشكلة الاجتماعية والسياسية في البلاد ، وأدرك جمال عبدالناصر أنه لا مجال للتفاهم مع هذه الفئة ، وأنه مجرد إقطاعى يضع مصالحه ومصالح الطبقة التي ينتمى إليها فوق أى مصلحة وطنية ، وبينما كانت الاتصالات جارية كان باشاوات الوفد قد اتفقوا مع باشاوات القصر الملكي وأذئاب الاحتلال وتكونت فيما بينهم «رابطة الملاك» ، تترجمها سيدة وفدية ... وقادت هذه الرابطة حملة ضارية ضد قانون الإصلاح الزراعي ووصفته بأنه «شيوعية حمراء» !! ، ولم يتدخل فؤاد سراج الدين سكرتير حزب الوفد ليبدى رأيه في الحملة أو يعمل على تطويقها ، وصدر برنامج حزب الوفد في أغسطس ١٩٥٢ دون أن يتضمن أى إشارة إلى الإصلاح الزراعي بل كان تعبيراً عن البدائل التي طرحها سكرتير الوفد ورفضها قائد الثورة ، مما أثبت لقادة الثورة أن ملكية الأرض بالنسبة لهؤلاء السياسيين الإقطاعيين تفوق في رأيهم حرية الوطن وكرامته.

وكان أن أعفى على ماهر من رئاسة الوزارة وتولاها اللواء محمد نجيب ، وصدر قانون الإصلاح الزراعي في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ . وحاول الباشا فؤاد سراج الدين أن يتراجع، ولكن الوقت كان قد فات ، وحاول البعض أن يتمس الأعداء لتبرئة الوفد، ولكن فؤاد سراج الدين لم يجرؤ على الإنكار، فقد كانت كل المفاوضات والحوارات مسجلة في محاضر رسمية.

كان مجال الصدام الآخر مع الثورة متمثلاً في إصرار الوفد على الاحتفاظ بنفس أفكاره وأساليبه السابقة، والتطلع للمشاركة في الحكم على أساسها ، ورغم واقعية النحاس في تفهم الوضع الجديد إلا أنه كان يتصور أن الوزارة سوف تعرض عليه ، وأن تعيين على ماهر هو مجرد تعيين مؤقت ، وقد شهدت الأسابيع الأولى للثورة كما أسلفت جديلاً



واسعاً داخل مجلس قيادة الثورة حول الأسلوب الأنسب للحكم ، وهل يتم تسليم الحكم للأحزاب بعد إجراء انتخابات نيابية وهو اتجاه كان يتناه جمال عبدالناصر ، أم تواصل النخبة العسكرية الجديدة ممارستها للحكم حتى يمكن تحقيق كل الأهداف السياسية والاجتماعية التي جاءوا من أجلها ، وكان الحل الوسط الذى توصلوا إليه بعد إعلان عبدالناصر انسحابه هو مطالبة الأحزاب السياسية بتظهير صفوفها وتنقية برامجها لتتواءم مع الأوضاع الجديدة تمهيداً لدخول الانتخابات بعد فترة انتقالية قصيرة ، ومرة أخرى لم تظهر هذه الأحزاب وفي مقدمتها الوفد أى استعداد جدى لقبول التغيير وركزوا - على العكس - على الجوانب الشكلية والمظهرية ، وقاد ممثلهم والمعبّر عنهم أحمد أبو الفتح حملة صحفية تنادى بالتعددية السياسية والنظام الحزبى ، وتناول إنذار مجلس قيادة الثورة بكثير من التجريح مما كان له أثره فى النهاية فى إقناع كل أعضاء القيادة الجديدة بما فيها جمال عبدالناصر ، باستحالة تحقيق أهداف الثورة بالتعاون مع نفس القوى التى أفسدت الحياة السياسية فى مصر على مدى العهود السابقة.

وتحولت المعركة بين سكرتير حزب الوفد وبين الثورة إلى صراع طبقى مستमित استمر حتى يوم وفاته سنة ٢٠٠٠ .

والكل يعلم أن سكرتير الحزب يعلن دائماً أنه لا يعترف بالفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وأنها بالنسبة له لا تحسب ولا بد أن تحذف !!! ، كما أن الوفد يرى دائماً أنه الأمة ، وأن ما عداه دخلاء على هذه الأمة ، ولم يعد عن هذه القاعدة منذ أول وأخر حكومة ائتلافية اشترك فيها فى أواخر العشرينات !! .

وحدث أن معظم القواعد الحزبية فى معظم الأحزاب القديمة قد انصرفت عن أحزابها بعد صدامها مع الثورة وانحازت هذه القواعد إلى جانب الثورة .

وكان أن انسحبت القوى الحزبية تدريجياً من الحياة السياسية أمام عاصفة التغيير التى أثارها ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وانتقلت بعض عناصرها إلى منفى اختيارى فى الخارج ، ثم قدمت نفسها أداة طيعة للقوى الاستعمارية المعادية للثورة ، وأنشأت إذاعة «مصر الحرة» بتمويل بريطانى وإشرافها الكامل ، والتى ظلت تدس سمومها ضد النظام السياسى وقيادة جمال عبدالناصر لسنوات طويلة بعد ذلك .

وبعد تأميم شركة قناة السويس واجتياح طوفان حماس جماهير الشعب كله ، حدث أن ذهب وفد من شباب الطليعة الوفدية وعلى رأسهم واحد من أبرزهم هو أبو بكر حمدى سيف النصر ، وطالبوا زعيم الوفد مصطفى النحاس بإعلان تأييد التأميم وإصدار بيان بذلك يمكن أن يمهد لمصالحة جديدة بين الثورة وزعيم الوفد مباشرة ، ولكن النحاس أعلن أنه بصفته الشخصية يؤيد تماماً قرار التأميم ، ويؤيد الثورة بوجه عام ، لكنه بصفته زعيم الوفد لا بد أن يجتمع بالهيئة الوفدية لكى يصدر عنها البيان السياسى ، واتصل

هؤلاء الشباب بسكرتير حزب الوفد فؤاد سراج الدين لكنهم صدموا بمعارضته للفكرة أساساً ورفضه عقد أى اجتماع ، بل قام بالتعقيب بتصريحات علنية يؤكد فيها أن قرار التأميم كان خطأ وتهوراً ، ولم يعد أحد من شباب الطليعة الوفدية إلى الحزب بعد هذا اللقاء.

لقد كان البعد الاجتماعى هو نقطة الصدام الحقيقية بين الثورة والوفد ومع سائر القوى الحزبية الأخرى ، ذلك أن هذه القوى كانت تستمد نفوذها السياسى من واقع سيطرتها على النسبة الكبرى من مصادر الثروة الاقتصادية فى البلاد وبخاصة الأراضى الزراعية ، وتعمل على استثمار هذا الوضع فى سبيل فرض هيمنتها على العملية السياسية بالكامل ، يؤكد ذلك نسبة مشاركة ملاك الأراضى والرأسماليين الكبار فى مجالس الوزراء والمجالس النيابية المتعاقبة ومجالس إدارات الشركات الكبرى إلى جانب سيطرتهم على المواقع المهمة والحساسة فى الدولة ، ومع موجة التغيير التى جاءت بها الثورة والرغبة فى إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية بما يكفل استرداد الأغلبية المسحوقة فى الثروة والسلطة ، فلم يكن من السهل إقامة تعايش مع هذه القوى التى تعمل فقط للمحافظة على مكتسباتها ومصالحها.

ولا يفوتنى أن أنوه فى هذا المجال عن أنه لم يكن غريباً أن يكون وكيل حزب الوفد «ملكى» يؤمن بالملكية وبأسرة محمد على الكبير . وليس عجباً أن يكون المستشار الإعلامى والسياسى للحزب صحفى قضى تسع سنوات فى السجن بتهمة الجاسوسية ، وأمضى زهرة شبابه ضد الوفد وسكرتيره وبنى كل شهرته ومجده فى الدفاع عن الملك فاروق والقصر . كما أنه ليس عجباً أن يكون كاتب الحزب الأول مديراً سابقاً لفندق فى سويسرا تملكه المخابرات الأمريكية ومديراً سابقاً لمحطة إذاعة فرنسية ضد ثورة الجزائر ، وسمساراً ومدير دعاية وترفيه للملوك وأمراء النفط . وبالمناسبة فقد كان مثل اللورد هاو هاو البريطانى الخائن الذى كان يذيع من محطة إذاعة برلين ضد وطنه خلال الحرب العالمية الثانية . فمن أين كان يصرف اللورد هاو هاو المصرى على إذاعته وهو يقول إنه عاش مع أسرته فى الخارج أيام الرئيس عبدالناصر لا يملك مالا ولا جنسية ؟ من أين كان يصرف على إذاعته ونشاطه فى أوروبا ؟

من أين كان يحصل على المال ليعيش فى أفخم فنادق أوروبا . بل ويمتلك ابن شقيقته الهارب فندقاً فى أسبانيا من ذوى النجوم الخمس ؟

لم يقل لنا أحد منهم كيف تكونت ثروة أسرة أبو الفتح التى امتلك عائلها أسهماً فى شركات كثيرة وساهم فى إنشاء بنك القاهرة ؟

نحن نعلم ، والجميع يعلم أن أحمد أبو الفتح بدأ حياته محرراً في صحيفة الأهرام ، وبيع ما ورثه من أطيان قليلة ليساهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه لإنشاء جريدة « المصرى » ، وشاركه في قيامها كريم ثابت باشا أحد خدام الملك فاروق ، والصحفى محمد التابعى الذى كان من أصدقاء الملك فاروق أيضاً .

تكونت ثروة أبو الفتح من التجارة فى الورق فى السوق السوداء خلال الحرب العالمية الثانية ، ولما اشتد عودها ساندتها إعلانات الشركات الأمريكية والبريطانية .

لقد فوجئ المصريون بالوفد يتحالف بل ويندمج مع الإخوان المسلمين وداس على تاريخه . وشنّ الإخوان المسلمين منذ البداية حرباً على الوفد وتحالفوا مع كل القوى السياسية ما دامت هى ضد الوفد - وحينما احتج جناح داخل الإخوان المسلمين ونادى بالتعاون مع الوفد طردوا وفصلوا من الجماعة ولم يكن انضمام الإخوان المسلمين إلى الوفد الجديد انتهازية متبادلة فقط ، ولكن تعبئة لكل قوى اليمين العلوانى والدينى والسلفى فى تنظيم واحد يحمى المصالح الكبيرة والمدن الحرة ويحفظ مصر فى فلك الغرب الأمريكى وممالك النفط .

إن ما صنعتة ثورة يوليو لم يكن وحياً إلهياً ، لكنها نقلت نبض الشعب إلى ساحة العمل الوطنى ، ولم يدعْ لا الرئيس عبد الناصر ولا غيره من قادة الثورة أنهم هم بداية الحركات لوطنية فى مصر ، لكنهم قالوا بأن الثورة هى أداة التحول التى امتلكها الشعب من خلال قواته المسلحة لتغيير واقعه .

لعلنا كلنا نذكر أن أهم وأبرز شعار رُفِع قبل ثورة يوليو من جميع الأحزاب السياسية التى كانت متحكمة فى الحياة السياسية ، وفى أرزاق هذا الشعب كان مقاومة الفقر والجهل والمرض ، وهو ما كان حزب الوفد بصفة خاصة يطنطن به ليل نهار سواء كان يحكم أو كان خارج الحكم ، وكان من أشهر الحملات التى قادها هذا الحزب أيضاً ما سُمى : « مشروع الخفاء » ، وكان أشهر الأمراض هو البلهارسيا التى تنتقل من الماء إلى الأقدام الحافية ، وكانت مصر تعتمد على محصول واحد هو القطن الذى احتكر زراعته الإقطاع - كان معظم زعماء الوفد من الإقطاعيين - لصالح مصانع لانكشاير !! .

الوفد يلعن ثورة يوليو لأنها أخرجت الإنجليز الذين كانوا سيخرجون فيها بعد ، وأن الثورة أمت شركة قناة السويس ، وكان عقدها سبنتهى فيها بعد سنة ١٩٦٨ !!! .

الوفد يلعن ثورة يوليو لأنها أصدرت قانون الإصلاح الزراعى الذى كان شعاراً مرفوعاً من قبل الثورة ! .

الوفد يلعن ثورة يوليو لأنها نادى بالقومية العربية والنحاس باشا شارك في تأسيس الجامعة العربية ، كما نادى النحاس باشا بالحياد في حرب كوريا ، فالحياد الإيجابي ليس شيئاً جديداً.

والقروض أيام عبدالناصر لم تتعدَّ مليارين من الدولارات بما فيها قروض السد العالي والتصنيع وتسليح القوات المسلحة .. كل القروض في عهد الرئيس عبدالناصر كانت قروضاً لأغراض إنتاجية ، ولم تكن قروضاً لسلع استهلاكية ، وتحول الاقتصاد المصرى بناء على ذلك من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد زراعى وصناعى .

الوفد يرى أن السد العالي كان وبالاً على مصر ، وأنه لافائدة منه طالما أننا تركنا إسرائيل تصنع القنبلة الذرية وتهدد السد ، بل إن الوفد يرى أن مصر مسؤولة عن تنفيذ إسرائيل لخط أنابيب أشدود وإنجاز صناعة بتروكيماوية وأسطول تجارى ، وكان مصر وحدها هى التى تمتلك مفاتيح السياسة العالمية ، ولم يقل لنا الوفد كلمة واحدة عن حماية السد العالي لمصر سنوات طويلة من آثار الفيضانات العالية أو نقص المياه في حالة الفيضان المنخفض مما كان يسبب كوارث في كلتا الحالتين.

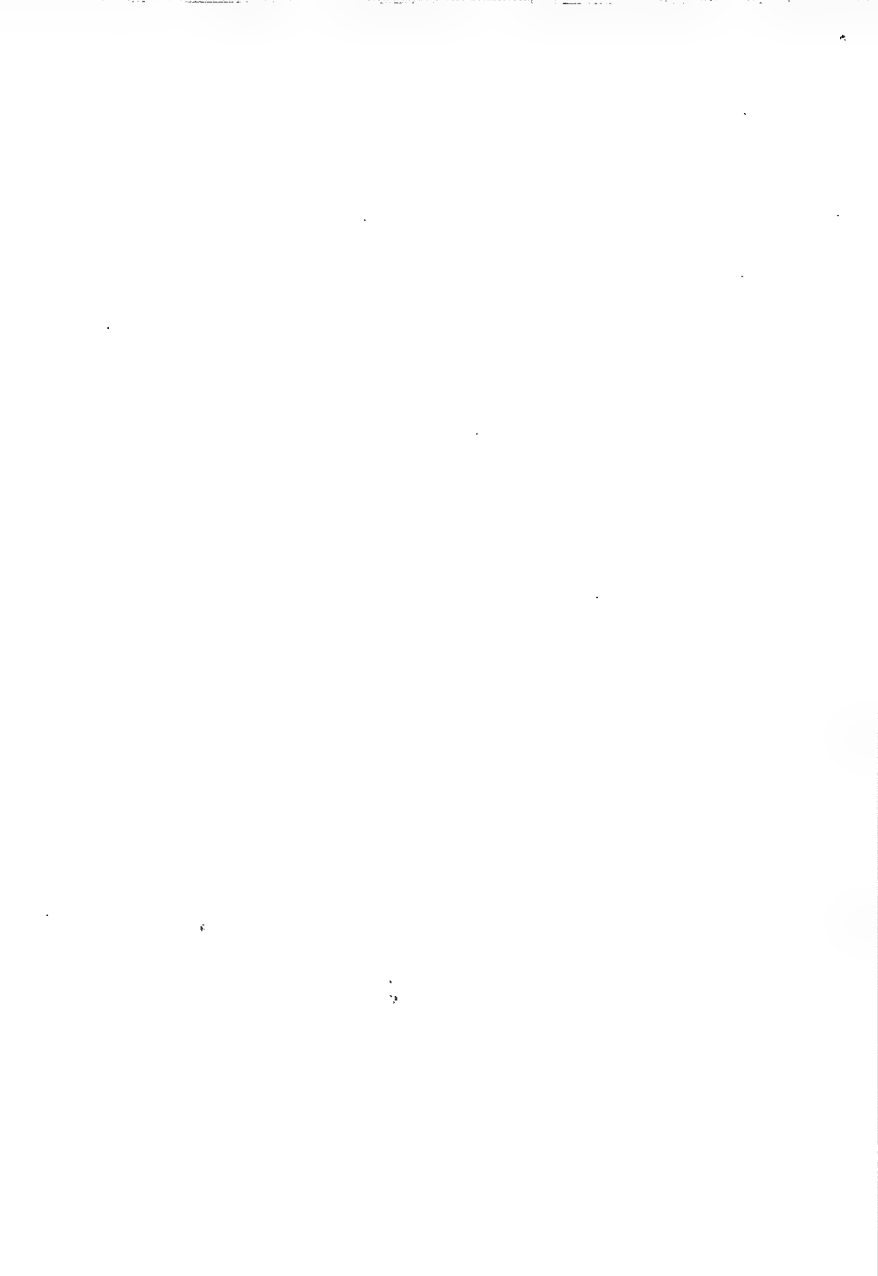
الوفد ينظر للثورة بعين واحدة ومن زاوية واحدة ، وينكر على الشعب المصرى كفاحه ضد المستعمر البريطانى وضد إسرائيل ، وطموحه في مجتمع أكثر تقدماً يستطيع المواطن العادى أن يحصل على كافة حاجاته الأساسية من تعليم وصحة ومسكن وملبس ؛ مما انعكس على ارتفاع نسبة المواليد ، وارتفاع مستوى الأعمار للمواطن المصرى دونها الدخول في تعقيدات الإحصائيات وغيرها من الكلام الكبير .. بنظرة قصيرة على إنجازات الوفد وإنجازات ثورة يوليو يمكن للفرد العادى أن يحكم على من كان يعد ولا ينفذ ، ومن كان يحقق أمانى المواطن البسيط في حياة كريمة ، على أرض وطن حر قوى.

إن هذه العنتريات التى نُكتب الآن ليست إلا من قبيل تصفية حسابات .. لا تبدد من رصيد الرئيس عبدالناصر بقدر ما تبدد من رصيد مصر الإسلامى والعربى والإفريقي والدولى .

وإن هذه العنتريات في نظري هى نوع من السقوط الأخلاقى يقع فيه كل من تعميه وتغيهم أحقادهم عن رؤية الحقيقة ، وتسول لهم أنفسهم تشويه الحقائق .

والآن ليس من الصعب الحكم على من أساء إلى من ؟  
هل الوفد الذى أساء لثورة يوليو ولمصر والأمة العربية ، أم العكس ؟  
ومن أساء إلى مصر وإلى التاريخ وحتى تراث الوفد نفسه ؟ !

\* \* \*



## الفصل الرابع عشر

# ثورة يوليو و الشيوعيون

« سيادة الرئيس أحب أن أقرر أمامك بأمانة أنك قمت بالتغيير  
في المجتمع المصري بأكثر مما كنا ننادى ونطالب به بوسائل سلمية  
بعيداً عن التصادم الدموي ... »

د. فؤاد مرسى



استمرت المنظمات الشيوعية المختلفة الموجودة على الساحة المصرية في نشاطها تحت الأرض في مصر ، وكانت المعلومات تشير إلى أن الحزب الشيوعي المصري هو أنشط تيار، ويليه في مقاليد النشاط منظمة «حدثو» ( الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى)، أما باقى المنظمات ، وكانت معروفة بالاسم ولا يتعدى عددها العشرة، فكانت محترقة ولم يكن لها وجود على أرض الواقع بشكل مؤثر أو فعال ، وحدثت اندماجات وانشقاقات بين التيارات الرئيسية وهى : الحزب الشيوعي المصري ، والحركة الديمقراطية للتححر الوطنى «حدثو» ، والتيار الثورى ، وهى الفروع الثلاثة النشطة إذا قلنا مجازاً إن لها قواعد. وقد لوحظ في الفترة التى أعقبت قيام الوحدة بين مصر وسوريا أى من العام ١٩٥٨ حتى العام ١٩٦٢ زيادة النشرات التى كانت تصدر عما كان يسمى بالحزب الشيوعي المصري ، وكان التوقيع الذى يذيل كل منشوراته يحمل اسم « الرفيق خالد».

ولقد اهتم الرئيس جمال عبدالناصر بها يكتبه وأراد أن يعرف من هو الرفيق خالد، وكلفت الأجهزة أن تتابع هذا الموضوع لكى تكشف من هو الرفيق خالد ، ولكن مضت مدة لم تكن قصيرة نسبياً ولم تستطع الوصول إلى نتيجة إيجابية ولكن إلى تخمينات غير مؤكدة، مما ترتب عليه أن تدخل عبدالناصر شخصياً بمجهود ذاتى وشخصى منه للوصول إلى حقيقة هذه الشخصية ، وكان قد تكون لديه انطباعات واستنتاجات عن حقيقة هذه الشخصية ، لكنه أراد أن يقطع الشك باليقين.

استدعى الرئيس عبدالناصر فى أحد أيام شهر أكتوبر سنة ١٩٦٤ « أحد الأشخاص » - وأرجو من القارئ الكريم إعفائى من ذكر اسمه لأسباب أخلاقية ومبدئية - وكان لدى الرئيس انطباع قوى أنه يعرف من هو الرفيق خالد.

قال له عبدالناصر : « يا ... حاسألك سؤال واحد ، وأنا واثق إنك حاتجاوبنى عليه بحكم العلاقة التى تربطنا ، وبحكم الوطنية التى تجمعنا وبحكم مصريتك ، وثق أن الغرض ليس أبداً أنى أطلب منك أن تفضى أسراراً ، أو أن تكشف عن شخص قد يكون عزيزاً عليك .. ولكنى أرجو أن تكون يا .. صادقاً معى كما كنت طول عمرك».

اندهش الضيف وقال : « إسأل يا ريس .. إيه هو السؤال؟! » .



سأله الرئيس : « مين هو الرفيق خالد ؟ ».

كان السؤال مفاجئاً ومباغتاً ، ولكن بعد تفكير قصير لم تطل مدته أكثر من دقيقة من الزمن قال للرئيس إن الرفيق خالد هو الدكتور فؤاد مرسى .

كان الرئيس عبدالناصر قبل أن يستدعى هذا الضيف قد ظل حوالى شهرين يحلل ويقرأ كتباً وأبحاثاً ودراسات لخمسة أشخاص بعينهم ، الدكتور فؤاد مرسى واحد منهم ، ووصل إلى شبه قناعة شخصية أن الرفيق خالد قد يكون هو الدكتور فؤاد مرسى ، ولكنه أراد أن يقطع الشك باليقين ، ويؤكد هذا الاستنتاج من شخص يعلم تماماً أنه يعرف من هو الرفيق خالد ، وصدق ظنه واستنتاجه من أن الرفيق خالد هو الدكتور فؤاد مرسى .

وقبل أن يغادر الضيف بيت الرئيس قال له الرئيس عبدالناصر : « ثق أن هذه المقابلة لن يعلم بها أحد ، فأنت كما كنت دائماً شريفاً وصادقاً ولم تراوغ » .

وعقب هذه المقابلة كلّفنى الرئيس بالاتصال بالدكتور فؤاد مرسى ومقابلته ، كما كلف السيد على صبرى بنفس الشئ .

وتمت مقابلات مع الدكتور فؤاد مرسى ، وفى أول لقاء سألته : لماذا يتواجد باستمرار فى الإسكندرية ؟ ، فقال لى : « لو تحبوا ترونى فأنا موجود » ، وخلقت نوعاً من الاتصال المباشر معه ، وأبلغته بأن الرئيس مهتم بها يكتب .

وحدث نفس الشئ مع السيد على صبرى ؛ حيث تناقشا فى إطار الخطة الخمسية ، والعمل السياسى والتنظيمات السياسية والاتحاد الاشتراكى ، ووجهة نظره فى التنظيمات الحالية وأسلوب العمل الجماهيرى ..... الخ ، كما طلب منه طرح اقتراحاته وآرائه فى تطوير العمل .

وفى لقاء آخر معى وكنت قد طلبت منه إبداء رأيه فى نقد التجربة والأوضاع الاقتصادية ؛ فقدم الرجل دراسة أبدى فيها رأيه بوضوح وبصرحة ، وفى نهاية اللقاء طلب مقابلة الرئيس عبدالناصر الذى حدد له موعداً بعدها بأقل من أسبوع .

فى لقاءه مع الرئيس عبدالناصر كاشفه قائلاً له إنه كان يعلم أن الرفيق خالد هو نفسه الدكتور فؤاد مرسى ، وحسب ما دار فى الحديث فقد أبدى الدكتور فؤاد مرسى اندهاشاً واستغراباً . ولم ينكر الرجل ، ولكنه طلب أن يسأل سؤالاً واحداً هو : هل الأجهزة

هى التى اكتشفت هذه الحقيقة ؟ فقال له الرئيس : لا ، أنا من تتبعى وقراءتى لما كتبتة أنت والآخرون استنتجت أنك الرفيق خالد ، وبناء على ذلك تم الاتصال بك . وقال له الرئيس : أنا كنت شاكك فيك إنت أو الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله .

وفى هذا اللقاء أيضاً قال له الرئيس : « إننا نمر بمرحلة تعاد فيها صياغة المجتمع ، وهناك ضوابط بالنسبة للمجتمع المصرى وبالنسبة للتطبيق الاشتراكى ، ولا يمكن أن نطبق الماركسية فى مصر ؛ لأن لدينا ما يحول دون ذلك ، ومن ناحية المبدأ نحن لا نأخذ أقوالاً ونطبقها ؛ لأن الذى يطبق النظم هم البشر ، ولا أستطيع أن أضع البشر الذين يصوغون التجربة عملياً فى قوالب جامدة ، فلنا تجربتنا الخاصة المختلفة والمتميزة والفوارق جوهرية بين النظرية الماركسية والتطبيق الذى نمارسه لاشتراكيتنا وهو على سبيل التحديد كما يلى :

\* إن اشتراكيتنا تستند فى أساسها وتطبيقاتها على القيم الروحية ، وتلتزم بها نادى به رسالات السماء ، وعلى سبيل المثال تأخذ اشتراكيتنا بنظام الإرث ، وهو ما ترفضه الماركسية .

\* إن اشتراكيتنا تؤمن بتدوير الفوارق بين الطبقات سلمياً ، ولا تأخذ بأسلوب الصراع والعنف ، فهى تصفى امتيازات ونفوذ الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، ولا تصفى الإنسان إنما تحرره من الاستغلال .

\* إن اشتراكيتنا تحترم إنسانية الإنسان ، وتتيح له فرصة الحياة الكريمة ، ولا تنظر إليه كترس فى آلة . وإنما ما عليه من واجبات ، وهى فى الوقت نفسه ترفض الأخذ بالماركسية التى تضحى بأجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

\* إن اشتراكيتنا تؤمن بسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والهيكل الرئيسية له ، وفى الوقت نفسه تتيح قدرأ من المشاركة لنشاط القطاع الخاص تحت الرقابة الشعبية ، فلا تأخذ بالتأميم فى كل جزئيات الإنتاج كما هو الحال فى النظم الشيوعية .

الرأسمالية غير المستغلة ، جزء أساسى من تحالف قوى الشعب العامل .

\* إن اشتراكيتنا تعطى القيادة ديموقراطياً لتحالف قوى الشعب العامل ( العمال والفلاحين والثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية غير المستغلة ) ، وترفض أن تقوم سلطة الدولة على ديكتاتورية البروليتاريا ( الطبقة العاملة ) .

\* إن اشتراكيتنا في التوزيع تقوم على مبدأ كل بقدر إنتاجه وعمله ، وليس بقدر حاجته ، وفي هذا تكريم للعمل وإثارة لحوافز الإنتاج ، بعكس الماركسية التي تطبق مبدأ لكل حسب حاجته .

\* إن اشتراكيتنا لم تأخذ بتأميم ملكية الأرض ، وإنما آمنت بالملكية الخاصة في قطاع الزراعة ، وبما لا يسمح بالاستغلال عن طريق تفتيت الملكيات الكبيرة بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى ، وزيادة عدد الملاك من صغار المعدمين من الفلاحين .

\* إن اشتراكيتنا هي بيت سعيد لكل أسرة يقوم على القادرين أى المهئين للعمل رجالاً ونساءً ، مجتمع الرفاهية ، مجتمع تكافؤ الفرص ، مجتمع العدالة الاجتماعية .  
\* إن اشتراكيتنا هدفها مجتمع الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع ، مجتمع الكفاية والعدل .

\* نحن نؤمن بالله وكتبه ورسله ، وديننا واضح ، ونحن نتمسك بهذا الدين .

ثم قام الرئيس بشرح الفروق في التطبيق وبين ما يحدث في الكتلة الشرقية .

كان الدكتور فؤاد مرسى واضحاً وصریحاً في رد فعله على كلام الرئيس عبدالناصر ، فقال ( وأنا أذكر تماماً نص كلامه ) :

« يا سيادة الرئيس أنت بإصدارك القوانين الاشتراكية تجاوزت كل ما كنا نطمح في تحقيقه ، ولو تلاحظ سيادتك أننا في النشرات الأخيرة حاولنا أن نواكب التجربة التي تطبقها ؛ لأن نظرنا كانت قاصرة منذ سنة ١٩٥٢ حتى صدور القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، وما واكبها وصاحبها من تطبيق ، الحقيقة يا ريس كان على عيوننا منظار أسود ، كنا متأثرين بأن الحكم العسكري لن يستطيع أن يحقق التحول الاجتماعى في مصر بالأسلوب الذى تقوم به وتعلن عنه» .

ورد عليه الرئيس قائلاً إنه يرى أن القوة القادرة على إحداث التغيير في المجتمع من أجل مصر يجب أن تضع أيديها معاً في ظل الشرعية ، وفي ظل إطار قانونى ، وفي ظل مبادئ يسلمون بها ، وفي ظل قواعد متفق عليها ، ومن المصلحة أن تلتقى كل الآراء من أجل الوصول إلى التغيير .

وأضاف الرئيس عبدالناصر بقوله : «يا دكتور فؤاد أنا باطرح عليك رأياً لتفكر فيه ، وهو غير ملزم ، كل ما أطلبه منك إنك تفكر ، وعندما تصل إلى قناعة أو إلى قرار ،

فإن بابى مفتوح لك لتتناقش فيما وصلت إليه ؛ والموضع باختصار شديد هو أن تنضم العناصر اليسارية في الساحة المصرية إلى تحالف قوى الشعب العامل بشكل أو بآخر .. فكروا .. وقدموا مقترحاتكم ..» .

وانتهى اللقاء عند هذا الحد من الحديث :

وبعد هذا اللقاء أصدر الرئيس جمال عبدالناصر تعليماته لى لكى أبلغها للسيد على صبرى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى والسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم للاتحاد الاشتراكى ولباقى الأجهزة بما دار من حديث ليكونوا على علم بالتطورات الجديدة. كما أبلغت اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة أيضًا بما استجد؛ حيث كان الرئيس قد طلب أن تكف الأجهزة المعنية بالبحث عن الرفيق خالد لأننا عرفنا من هو .

اتصل الدكتور فؤاد مرسى بعد ذلك وأبلغنى ، كما أبلغ السيد على صبرى أيضًا ، أنه قد تم بحث الأفكار التى طرحها الرئيس فى لقائه الأخير معه ، وهم يرجون بالمساهمة فى الاتحاد الاشتراكى ، ولو أن هناك مشكلة أن البعض يريد أن يكون لهم وضع خاص . كان رد الرئيس عبدالناصر قاطعاً صريحاً وواضحاً لا لبس به ؛ وهو أن من يريد أن يشارك فى العمل العام يدخل كفرد عادى ولا يمثل إلا نفسه فقط .. وكل واحد عاوز ينضم عليه أن يتقدم بطلب للعضوية ، ويأخذ موقعه فى محل سكنه جغرافياً أو مهنيًا فى مكان عمله .

وبدأت بعد ذلك لقاءات مع السيد على صبرى حول هذا الأمر ، وعندما تم الاتفاق أصدرت قيادة الحزب الشيوعى المصرى تعميمًا داخليًا للأعضاء بأن الأمور قد سويت ، وأنه يمكن للأعضاء أن يارسوا النشاط ضمن تشكيلات الاتحاد الاشتراكى كأفراد ولا يمثلون إلا أنفسهم .

وفى هذه المرحلة كان قد تم اتصال من السيد محمد حسين هيكى مع الدكتور فؤاد مرسى بالاتفاق مع الرئيس عبدالناصر ؛ حيث لعب دوراً فى تصفية بعض العقبات على المستويات الشخصية ، وليس من ناحية المبدأ ، وشارك معه كل من لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد بشكل أساسى .

## الحزب الشيوعي المصري يحل نفسه

وكانت نتيجة كل هذه الاتصالات واللقاءات في بداية سنة ١٩٦٥ أن تم الاتفاق ، دون أى ضغط ، على إصدار بيان من الحزب الشيوعي المصري يعلن فيه حل نفسه ، وأن من يريد مباشرة أو مشاركة في العمل السياسى فأبواب الاتحاد الاشتراكى مفتوحة على مصراعها للجميع ، كما تم الاتفاق على أن يتم رفع العزل السياسى عن أعضاء الحزب ، وأصبح كل واحد منهم كائى مواطن عادى ، ليس له انتاء حزبى ، وليس هناك تسلسل قيادى ولا تعليقات ولا تعميمات ، وهكذا بدأ أعضاء التنظيمات الشيوعية يدخلون في وحدات الاتحاد الاشتراكى كأفراد ، وكانوا لايزيدون عن ٩٥٠ شخصاً.



جمهورية مصر العربية  
الاتحاد الاشتراكي  
مركز الدراسات والبحوث

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رائد الثورة ورئيس الجمهورية

ان الجدل ما نذمه القوي هذه الديمقراطية التاريخية التي من مبادئها الديمقراطية الشيوعية  
المصري (صحة كرا) من اجتماعهم الذي عقد في اليوم ١٠ تموز ١٩٦٥ في القاهرة \* تنظيمه  
المستقل \* ايضاً منهم بما تضمنه اليوم من وحدة القوى الاشتراكية في تنظيم سياسي واحد  
الثقيرة \* هناك هذا الحزب الواحد للثقيرة \* ويقدم لكم \* هو الهدف للتنظيم المستقل \*  
ويتم على الرغم من أنهم محزبون من العمل الشيوعي \* ويعمل لهم من الانتخاب \* يرتبطوا  
التيه أهدافهم \* ويتفقونك بالجماع وليساً للجمهورية \* وتلك للثورة \* وتأتي لتجريبها  
السياسي الواحد المتنازل \*

العلم

أشفا \* ج. محمد جمال عبد الناصر

١٩٦٥ / ٧ / ١٤

٤٣٣٨

بمصر مطبوعة

يوه في هذه التبريد للكتيبات ٤٠٠٠ يوم ١٩٦٥ / ٧ / ١٤

الطابع ١٩٦٥ / ٧ / ١٤

إن إعلان الحزب الشيوعى المصرى لأول مرة فى التاريخ - بنفسه وبارادته - حل كافة تنظيماته، كان سابقة فريدة وقعت قبل سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتى ، وإعلان الأحزاب الشيوعية فى الكتلة الشرقية حل نفسها.

عقد بعد ذلك أكثر من لقاء بينى وبين الدكتور فؤاد مرسى وحضرها الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله، وقد تم فى هذه اللقاءات على وجه التحديد بحث قضية كيفية التعامل مع الأرض المستصلحة الجديدة، وأعدا فعلاً دراسة تم بحثها فى لقاء مع الرئيس عبدالناصر، وهذه الدراسة محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى.

### هل سيطر الشيوعيون على الإعلام ؟

وهذه المناسبة فىنى أجد لزاماً على أن أتعرض لفرية ترددت بصوت عال فى السبعينيات متواكبة مع الحملات التى بدأت مع الارتداد عن خط ثورة يوليو ١٩٥٢، وعن تجربة الرئيس عبدالناصر، وبالذات عقب الإفراج الصحى عن مصطفى أمين، بالادعاء أن الشيوعيين كانوا مسيطرين على الإعلام المصرى، وأقول لهؤلاء .. « اللى إختشوا ماتوا! » وتعالوا نضع النقاط فوق الحروف:

رئاسة أجهزة الإعلام والثقافة فى مصر تولاها كل من صلاح سالم، ومحمد عبدالقادر حاتم، وأمين هويدى، ومحمد فائق، ومحمد حسنين هيكل، وبدر الدين أبو غازى، وثروت عكاشة، وسليمان حزين، وفتحى رضوان.

والمؤسسات الصحفية سواء الأهرام أو أخبار اليوم أو الجمهورية أو روز اليوسف أو دار الهلال أو وكالة أنباء الشرق الأوسط أو الشعب أو الإذاعة أو التلفزيون أو مصلحة الاستعلامات فقد تولى قيادتها كل من: محمد حسنين هيكل، ومصطفى أمين، وعلى أمين، ومحمد التابعى، وروز اليوسف، وإحسان عبدالقدوس، وأئيس منصور، وإبراهيم سعد، وجلال الحامصى، ومحمد زكى عبدالقادر، وكامل الشناوى، وأحمد بهاء الدين، وكمال الدين رفعت، وكمال الدين الحناوى، ومصطفى المستكاوى، ومحمد عودة، وموسى صبرى، وأنور السادات وصلاح سالم، وحلمى سلام، وسعيد سنبل، ومحسن محمد، وسامى جوهر، وسعد عفرة، وأحمد عصمت عبد المجيد، وفتحى غانم، وكامل زهيرى، ومحمد أمين حماد، وفكرى أباطة، ومكرم محمد أحمد، وصلاح الدين حافظ، وصلاح منتصر، ومحمود المراغى، وعبدالله إمام، وسلامة أحمد سلامة،

ومحمد عروق ، وفاروق شوشة ، وجلال معوض ، وحمدي قنديل ، وأحمد فراج ، وهمت مصطفى ، وتماضر توفيق ، ومحمد محمود شعبان ( بابا شارو) و صفة المهندس ، وسلوى حجازى .. وغيرهم ؟

قولوا لنا من منتم شيوعى ؟!

لقد تولى الأستاذ محمود أمين العالم ، وهو مفكر يسارى محترم وشريف ، المسئولية لفترة بسيطة فى دا أخبار اليوم ثم نقل إلى موقع آخر . ونفس الشئ ينطبق على السيد أحمد فؤاد فى مؤسسة روز اليوسف ، وقتها ، ولم يكن هو المسيطر على التحرير ؛ بل كانت روز اليوسف مؤسسة ومدرسة صحفية مشتعلة نشاطاً ، وكنا نقول عنها إنها تصدر فى كل أسبوع منشورات وليس مجلة قومية.

حدثت وصناعة ثورة يوليو:

ثم بعد ذلك يقول شيوعيو حدثتو وهم فصيل من التيار الشيوعى فى مصر : إن الضباط وبعض المدنيين فى هذا الفصيل هم الذين قاموا أو بمعنى أصح هم الذين صنعوا ثورة يوليو ، وأنهم هم الذين أفتنوا خالد محي الدين بأن الرئيس عبدالناصر حقيقة ذو اتجاه مضاد للاستعمار ، وأن هنرى كوريل - اليهودى - أحد قادة حدثتو والمبعد فى باريس من قبل قيام الثورة هو الذى قاد هذا الرأى .

ويقول قادة هذا الفصيل : إن استقرار ثورة يوليو كان ثمنه أربعة آلاف جنيه دفعها جمال عبدالناصر الذى دبر أيضاً عدداً من الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع نحو طريق الديموقراطية ، وأن بعض الدول الغربية - وتلميحا الولايات المتحدة الأمريكية - قررت مساندهته فى ذلك .

أما جماهير الشعب المصرى التى لادخل لها ولا دور لها إلا أن تنقاد لهؤلاء الذين قبضوا الأربعة آلاف جنيه .. ممن وكيف ؟! إن هذا الإدعاء أقل ما يوصف به أنه يمثل قمة الاستهزاء بعقلية وإرادة الجماهير التى هبت بالملايين فى كافة أنحاء البلاد تدعم الثورة وتساندها ، وتحمى ظهرها فى الداخل .

لقد كنا فى هذه الفترة نعمل فى القسم الخاص بالمخابرات العامة ، القسم المسئول عن الشؤون الداخلية بمختلف مناحيها بالتنسيق مع إدارة المباحث العامة ، وعلى وجه التحديد كل من : محي الدين أبو العز ومحمد وفاء حجازى - السفير فيما بعد - وسامى شرف وصلاح الدسوقى أركان حرب وزارة الداخلية - المحافظ والسفير فيما بعد -

ويوسف القفاص والسيد إبراهيم وحسن طلعت وأحمد صالح داود من ضباط المباحث العامة ، نتابع التطورات لحظة بلحظة ؛ سواء على الصعيد العسكري أو على صعيد الشارع المدني، وكانت هناك غرفة عمليات تعمل ليل نهار ، ولم نر أو نسمع أو نعلم أن أموالاً دفعت أو وزعت من أجل تثبيت الثورة ، بل الذى أقطع به أن تحركات كافة القطاعات كانت تلقائية ، ومن موقع تقديير المسؤولية :

ولقد تعرضت بالتفصيل لهذه القضية فى فصل أزمة مارس ١٩٥٤ فى مكان آخر من هذه الشهادة.

### الثورة وعباءة الديمقراطية :

وإضافة إلى فرى الشيوعيين ضد ثورة يوليو، ما يشعونه بأن الثورة كانت تعمل ضد الديمقراطية .. من الممكن أنى أقبل ذلك الحديث من أى أحد إلا الشيوعيين ؛ فتاريخ الشيوعية ينضح بكافة الممارسات التى تتنافى تماماً مع مبدأ الديمقراطية !! ثم إن من يحاول الترويج لهذه الفرية ؛ سواء من الشيوعيين أم من غيرهم لم يحددوا لنا أى ديموقراطية يقصدونها بالضبط ؛ هل يقصدون ديمقراطية «ستالين» أم ديمقراطية « العم سام» !!؟ إذا ما كانوا يقصدوا أى منها فأنا معهم .. نعم ثورة يوليو لم تكن مع هذا أو ذلك وشرف لها أن تكون كذلك ؛ لأنها ثورة أسمى من أن تبطش بشعبها أو تزيف وعيهم، وتستخف بعقولهم بكلمات براقة ليس فيها من الحقيقة شئ .. قائد ثورة ٢٣ يوليو أدرك أن لكل مجتمع تقاليده وموروثاته وتجربته السياسية التى قد تتفق فى بعض جوانبها مع تجارب الآخرين ، إلا أنها أيضاً تختلف فى جوانب أخرى بما تتميز به من خصوصية - فلكل مجتمع خصوصية تميزه عما سواه - بما يعنى أن استيراد أنماط جاهزة مستقاة من تجارب سياسية أخرى تختلف عنا اختلافاً جذرياً لتطبق لدينا - كما يروج البعض الآن من مشاريع الشرق الأوسط الكبير وغيره - كان كفيلاً بأن يحكم بالفشل على تجربتنا من البداية .. أدرك الرئيس عبدالناصر ذلك ، وكان مبدأه أن نستفيد من تجارب الآخرين .. نقاط القوة فيها، ونأخذ منها ما يناسب خصوصية مجتمعنا ، ويتوافق مع أهدافنا، وظروفنا السياسية ، والتحديات التى كانت تواجهها الثورة فى الداخل والخارج.

وهنا لدى سؤال : هل كان الدكتور عبدالرزاق السنهورى، وفتحى رضوان، والدكتور سيد صبرى ، كما يقول هؤلاء الشيوعيون يشجعون العسكر على الاتجاه ضد الديمقراطية؟



وأسأل مرة ثانية : هل عندما تولوا مسئولية جريدة « المساء » التي كانت تصدرها مؤسسة دار التحرير التي يرأسها الرئيس جمال عبدالناصر ، وتبنتى اتجاهات الثورة .. لماذا قبلوا تولي المسئولية ما دامت الثورة لم تكن تطبق الديمقراطية كما يدعون ؟ بل كانوا يكتبون فيها ما يشاءون !! كل هذا ولم تكن هناك ديموقراطية ! عجبى !.

ثم يقولون بعد ذلك إن هزيمة يونيو ٦٧ كانت بسبب أزمة الديمقراطية !

نحن نفهم طبعاً ما هي الديمقراطية ، ولانقلل من أهميتها وإن اختلفنا في تحديد المفاهيم وفي تشخيص ما إذا كان نظام الرئيس عبدالناصر يعانى من أزمة ديموقراطية أم لا . لقد كان الاتحاد السوفيتى يدعى أنه نظام ديموقراطى ، وكانت حدثت وغيرها من الفصائل الشيوعية تؤيده ، وتلقى الأوامر منه ومن تابعه في بلغاريا مثلاً .. ومع ذلك فقد انهار هذا النظام بصورة مهينة لقاء حفنة من الدولارات ، وإلقاء محاضرات ، وعقد لقاءات تليفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وفيلا سكنية في إيطاليا.

وفرنسا أم الحرية والديموقراطية والأحزاب ذات الصوت العالى ، اكتسحتها جحافل النازية في لمح البصر وسقط النظام سقوطاً مدوياً.

وقمة الديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية - كما تدعى لنفسها - نسف أسطولها وطيرانها بالكامل في لحظات في بيرل هاربور ، ولم تشفع لها الديمقراطية ولا حقوق الإنسان.

إن قضية الديمقراطية هي بلاشك قضية هامة ، ولكنها أيضاً ذريعة ، وباسمها ترتكب الجرائم والخطايا ، فالديموقراطية مثلاً هي الشعار الذى ترفعه الرأسمالية والإمبرالية الجديدة في حروبها ضد الثورة الوطنية والاجتماعية في العالم الثالث ، وضد الاشتراكية في المعسكر الاشتراكى ، فهي تزعم أن معركة العصر هي معركة بين الديمقراطية وبين الشمولية ، وليست بين الرأسمالية والامبريالية.

والديموقراطية التي تعترف بها وتريد تطبيقها كنموذج يحتذى للعالم الثالث هي ديموقراطية فورموزا بقيادة تشيانج كاي شيك ، أو ديموقراطية كوريا الجنوبية وأخيراً ديموقراطية إسرائيل.

ولكن النظم الأخرى ، نظم عبدالناصر في مصر ، وسوكارنو في إندونيسيا ، وسيكوتورى في غينيا فهي نظم ديكتاتورية شمولية لا بد من مقاومتها من أجل الديمقراطية !!

والديموقراطية كانت الذريعة التي انشقت بها الحركة الاشتراكية الدولية بمساهمة القوى الرأسمالية والاستعمارية ، وانقسمت إلى أحزاب اشتراكية ديموقراطية تهاجم الأحزاب الاشتراكية اليسارية ، والأحزاب الاشتراكية الماركسية ؛ بحجة واحدة هي افتقادها وعدوانها على الديموقراطية.

إن الديموقراطية في البلاد التي عانت من الاستعمار والاستغلال الأجنبي لا بد أن تبدأ أولاً بالديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، وهدم النظام القديم بكل كياناته وعلاقاته، فلا يمكن أن تقوم ديموقراطية في ظل الأمية أو الجوع أو المرض أو البطالة تظل أغلبية سحقتها الاستبداد والاستغلال لا أعنى بذلك بالطبع أننا كنا مثاليين ؛ هناك تجاوزات لن ننكرها ، واعترف بها الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه أكثر من مرة في أقوى وأجرأ نقد ذاتي للتجربة - إن هذه التجاوزات موجودة في أقدم ديموقراطيات العالم ولدى كل من يدعى أنه ديموقراطي ، ولنا فيما حدث للعرب والمسلمين في بريطانيا والولايات المتحدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وما تفعله الولايات المتحدة مع الشعب العراقي ، وكذلك ذنبها للكيان الصهيونى مع شعب فلسطين ما يؤكد صدق ما أقول - ولم يكن هدم المجتمع القديم ليتم بالحوار والإقناع ، بل كان لابد من التشدد مع طبقة قهرت وأذلت الشعب طويلاً . ومهما كانت التجاوزات في التطبيق فإنها لا تبرر اتخاذ البعض لها سبباً للتنديد بالثورة . وأن تجاوز الشرعية قد صاحب كل الثورات في العالم شرقه وغربه بلا استثناء ( أمريكا - فرنسا - روسيا ) ، فالثورة ليست حفلة وإنما هي صراع قوى وهائل . وما حدث في مصر من تجاوزات لا يقارن في شئ بما حدث في ثورات أخرى غربية أو اشتراكية أو عربية ، لا يقاس في شئ بما حدث في الثورة الأمريكية أو الفرنسية أو الروسية أو في الثورة الجزائرية والعراقية .

إن ما حدث من تجاوزات ينبغى ألا يؤخذ وسيلة لإنكار كل ما حققته الثورة أو تكآة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء .

والإقطاع والرأسمالية المصرية حكمت مصر طويلاً وتمخض عن حكمهم أن ٩٩,٥٪ من الشعب رزح في أدنى درجات الإنسانية وتجاوزات القانون ، والشرعية تعنى أول ما تعنى، البحث عن أفضل شكل لديموقراطية اشتراكية لا تفصل فيها الديموقراطية السياسية عن الديموقراطية الاقتصادية أو الديموقراطية الثقافية، وهى لاتعنى أبداً إعادة الديموقراطية الرأسمالية الغربية أو سيادة قوانينها . وإن ما حدث من تجاوزات كان حالات فردية واستثناءات ولم يخف القانون ، ولم يعلن الإرهاب العام ولكنه انحرافات

وشذوذ، ومن الافتراء الاستناد إليها للقول بأنها - الثورة - سحقت مصر والمصريين ، ولا يجوز إطلاقاً أن يشوه عظمة التجربة ، ونبل أهدافها ومبادئها، وقوة إنجازاتها.

طبعاً كلامى هذا ليس تقليلاً أو نيلاً من الإيثار بضرورة تطبيق الديمقراطية التى سعت الثورة بكل طاقاتها فى محاولات لتطبيقها السليم لتستند على أساس تطوير المجتمع .. مجتمع الكفاية والعدل ، وليس مجتمع النصف فى المائة.

هناك سؤال يطرح نفسه على أى سياسى مصرى وهو : لمن كانت ستمنح الحرية السياسية والديموقراطية فى بدايات الثورة ؟

هل كانت ستتاح للباشوات والبيكوات والإقطاعيين ومجتمع النصف فى المائة ؟ أم كان من المفروض أن يقودها الفلاح والعامل والفقير الذين رزحوا قروناً طويلة تحت سيطرة الاستعمار وأعدائه وعملائه ؟

وإذا سلمنا بأن الديمقراطية حق لا بد من انتزاعه ، فمن كان سيتزعه ؟

شعب يعانى الفقر والجهل والمرض ؟!

الديموقراطية حق لا يمنح ، بل ستظل دائماً وأبداً معركة الشعب المستمرة من أجل المشاركة الفعلية فى الحكم ، ومن أجل حرية الكلمة ، وحرية النقد والمعارضة ، وممارسة النقد الذاتى .

وإذا كانت الديمقراطية فى زمن الرئيس عبدالناصر طبقت بمفهوم حق العمال فى المشاركة فى إدارة مصانعهم وشركاتهم ، وحق الفلاح فى امتلاك الأرض ، وحق المشاركة فى عضوية المجالس والمؤسسات السياسية والنيابية بنسبة تمثل حقيقة حجمهم فى المجتمع .

لقد سلمنا عبدالناصر الأمانة لتكامل نحن المسيرة بعد الوصول إلى مرحلة النضج السياسى والاجتماعى بمفهوم التعددية السياسية ، كما نادى بها هو قبل رحيله فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ . فهل نحن قادرون على تحقيق هذا الهدف أم سنظل نتباكى على الديمقراطية المفقودة ظلماً؟ . وإذا كان نظام عبدالناصر هو السبب فى تعطيل مسيرة الديمقراطية ، فماذا عطلها بعد رحيله؟!!

إن الحرية طريق لانهائية له ، ولسوف يظل جمال عبدالناصر رمزاً حياً للكبرياء الإنسانى والاعتداد القومى والكرامة .. ليس فى مصر فقط ، بل فى الوطن العربى قاطبة ، إن لم يكن فى العالم الثالث كله .

وإني أحب أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم ورقتين أنمى بهما هذه الشهادة :

الأولى : هي تقدير للموقف بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر عن الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة<sup>(\*)</sup>.

والثانية : هي صورة فوتوغرافية للخطاب الذى تسلمه الرئيس جمال عبدالناصر ، والذى يقرر فيه قادة التنظيمات الشيوعية المصرية بخط يدهم وبياراتهم الحرة حل كافة تنظيماتهم في الجمهورية العربية المتحدة ، والذى سلمونى إياه في مكتبى بمنشية البكرى .

والبرقية المرفقة بهذه الرسالة تشمل أيضاً مشاركة باقى قادة التنظيمات الشيوعية الذين حالت ظروفهم دون أن يوقعوا بأنفسهم على الرسالة ، وناب عنهم السيد محمد كمال عبدالحليم في توقيعها.

ويقول « جون بادو » سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مصر : « إن كينيدي كان يعلم كما كان هو يعلم تمامًا أن عبدالناصر لم يكن شيوعياً ، وإنما كان ثورياً عملياً » ، بل ويذهب بادو إلى القول بأن الولايات المتحدة كانت تسعى في ذلك الوقت لإنجاح تجربة عبدالناصر والتي أسماها « الاشتراكية البراجماتية » للدولة بدلاً من أن تندفع مصر في طريق الشيوعية السوفيتية ، ومما كان يطمئنهم في ذلك أن ناصر لم يكن أيديولوجياً ، فقد كان يأخذ بعض الأشياء من النظم الاشتراكية ، لكنه كان أيضاً يأخذ أشياء أخرى من النظم الرأسمالية كلها وجد أن في هذا أو ذاك مصلحة عملية لاقتصاد بلاده .

وبالمناسبة فإني أقرر هنا أنه حدث تجاوز تلقائى تم بمعرفة اثنين من ضباط البوليس الحربي ؛ وهما أحمد أنور ، وحسين عرفة اللذان توجهها إلى مجلس الدولة في محاولة للاعتداء على الدكتور عبدالرزاق السنهورى بتصرف شخصى وفردى منهما ، ودون الرجوع لأى مسئول كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وذلك عقب وصول إشاعة لها تفيد بأن مجلس الدولة سيصدر فتوى قانونية ضد الثورة ، ولقد حال الرئيس جمال عبد الناصر دون إتمام هذه المحاولة فور علمه بها أقدماً عليه في اللحظة الأخيرة ، وفعلاً تم الاعتذار للدكتور السنهورى بواسطة الرئيس عبدالناصر .

(\*) انظر الوثائق .

و أحب أن أؤكد هنا أنه لو كانت هناك تعليقات للقيام بمثل هذه الاعتداءات لكان قد تم الاعتداء على نقابة المحامين ، التي كانت قد أصدرت فعلاً في ذلك الوقت بياناً ضد الثورة ، أو كان قد تم الاعتداء على جريدة المصرى التي كانت بوقاً ضد الثورة !!

الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتغير أنظمة دول من أجل خدمة مصالحها الخاصة تحت ذريعة نشر الديمقراطية ، وما فكرة مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تروج لها الآن في الوطن العربى إلا ذريعة من جانبها للتحكم في المنطقة ، وتغيرها لصالح الكيان الصهيونى .

\* \* \*

## الأزمة مع اللواء محمد نجيب

وكانت العلاقة مع الإخوان المسلمين بالذات نقطة احتكاك حادة بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، فرغم أن الأخير كان قد اتخذ قراراً بإعادة فتح التحقيق في مقتل حسن البنا ، وأبدى استعداداً للتهدئة بل والتعاون مع أقطابهم ، كان اللواء محمد نجيب يعمل على المبادرة بإظهار تأييده لهم على الصعيد العلني .

تصريح لجنة الدفاع ، قتلته ، ويريم باسم الشبه :

أولاً - إلغاء النظام الملكي ، و الحكم أسرة محمد علي ، مع إلغاء الانقلاب منذ انقلاب  
هذه الأسرة .

ثانياً - إبطال الجمهورية و تحويل الرئيس المراد بأركانها إلى صمغية قائدة  
التيهة مملكة الجمهورية مع احتفاظه بسلطانة الخالية في ظل الجمهورية المؤقتة .

ثالثاً - استمرار النظام طرأه فترة الانتقال و يكون للمجلس النظامية المؤقتة  
في تنفيذ نواحي الجمهورية و اختيار وتنصيب الرئيس عند انتهاء الرئاسة الجديدة .

فريق علينا أنه تم في الله وفي أنفسنا ، وأدعى من اللجنة إلى التمسك بالديمقراطية  
الوطنية ، والله المستعان والله ولي المتقين .

التوقيع : محمد عبد السلام (18 يونيو 1953)

قائمة لجنة الدفاع  
المراد

- |                 |                 |
|-----------------|-----------------|
| قائمة دفاع      | بهاشم أحمد      |
| بهاشم أحمد      | قائد دفاع       |
| بهاشم أحمد      | بهاشم أحمد      |
| عاج أ. ع. ح. ح. | عاج أ. ع. ح. ح. |
| قائمة دفاع      | عاج أ. ع. ح. ح. |

١٩٥٣/٦/١٨

قرار مجلس قيادة الثورة

بإلغاء الملكية وإنهاء حكم أسرة محمد علي وإعلان الجمهورية برئاسة محمد نجيب

لم يختلف اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو تنظيم الضباط الأحرار الذى يمثل القاعدة الأوسع حول ظروف تزعم اللواء محمد نجيب للثورة ، وأن إجماع الهيئة التأسيسية لاختياره لموقع الصدارة كان ينبع من معايير محددة تتمثل بصغر أعمار القيادات الرئيسية فى الثورة ، وصغر رتبهم مما قد يطرح صعوبات كثيرة فى تعاملهم مع القوى السياسية المختلفة فى البلد ، أخذاً فى الاعتبار المعايير التى كانت تسيطر على المجتمع العربى فى ذلك الوقت فى اختيار أعضاء النخبة الحاكمة من الشخصيات ذوى التاريخ السياسى الطويل والشهرة ومؤهلات البلاغة الكلامية فى الخطابة.

قبيل فجر يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ أوقف اللواء محمد نجيب فى منزله بالزيتون وقيل له إنه أصبح من الآن القائد العام للقوات المسلحة.

وبعد أسابيع قليلة معدودة من قيام الثورة كان مراسل وكالة أنباء «الأسوشيتد برس» يطلب تفسيرات لبعض الأحداث من اللواء محمد نجيب فكان جوابه :

« إذا كنت تريد التحدث إلى السلطة الحقيقية فى حركتنا فإننى أقترح عليك الذهاب إلى ثكنات العباسية ومواجهة البكباشى . وقد تولى رياض سامى\* سكرتير اللواء نجيب مرافقة المراسل إلى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث قابله البكباشى جمال عبدالناصر الذى ظل يتحدث لمدة أكثر من ست ساعات مع المراسل عن فلسفة الثورة المصرية.

كذلك لم يختلف اثنان فى هذه الطليعة الثورية على مزايا اللواء محمد نجيب بدءاً من بطولاته فى حرب فلسطين إلى مواقفه فى مواجهة الملك وسمعته النظيفة داخل الجيش ، علاوة على رتبته العسكرية العليا وكبر سنه نسبياً.

ومرة ثالثة فقد أجمعت غالبية الكتابات التى صدرت عن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة على أن اللواء محمد نجيب لم يقنع بالدور الذى أوكل إليه ، واتجه فى فترة مبكرة إلى توسيع صلاحياته على حساب مجلس قيادة الثورة ، ومتخظاً للقرارات التى كانت تتخذ من قبل المجلس ، والعمل على تقديم نفسه على أنه صاحب الثورة وليس مجرد واجهة لها.

لقد بدأ الخلاف بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة منذ الأيام الأولى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حيث كان يحرص على الاستئثار بالسلطة والاتصال المباشر بالجماهير ،

\* راجع مذكرات رياض سامى شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب ، المكتب المصرى الحديث  
القاهرة ١٩٩٩



وكان عامل الأقدمية المتوفر لمحمد نجيب والذي يسبق أعضاء مجلس قيادة الثورة لمسافة طويلة يسبب له الكثير من الحساسية بل والمشاكل.

وقد عملت القوى السياسية الساعية لاختراق صفوف الطليعة الثورية وبخاصة الإخوان المسلمين والوفد والشيوخيين على استغلال هذا الموقف لصالحهم ، وكان لدينا في هذه الفترة في المخابرات - وكنت أحد أعضائها المؤسسين كما سبق أن أوضحت - تحليلاً لتطور الأزمة إن هناك نوعاً من الجبهة السياسية تريد أن تستخدم محمد نجيب كوسيلة للسيطرة على مجريات الأمور تحت ستار تحقيق الديمقراطية وإطلاق الحريات. ومع تعدد اتصالاتهم مع محمد نجيب بدأ يظهر أمام الرأي العام أن الثورة يعبر عنها صوتان لاصوت واحد ، كما تعددت شكواه من تجاهل أجهزة الإعلام - التي يشرف عليها صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة - لما يقوم به من أنشطة.

وبدأ هذا الوضع يحدث آثاره السلبية على وحدة القيادة في الوقت الذي كانت قيادة الثورة منشغلة بعدد من القضايا الكبرى التي قامت من أجلها الثورة ، وفي مقدمتها مفاوضات الجلاء مع الإنجليز وقضية السودان إلى جانب المناورات المتعددة التي كانت تقوم بها القوى السياسية السابقة ، وموقف الأحزاب المختلفة وعدم قدرتها على استيعاب حجم التغيير الذي وقع في مصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وجرت مناقشة الموقف داخل مجلس قيادة الثورة خلال جلسات طويلة ومتعددة ، وقد استشعروا جميعاً أن اللواء محمد نجيب يعمل على الظهور بمظهر المعارض لسياسة مجلس قيادة الثورة ، وأنه يسعى بذلك إلى توسيع شعبيته على حساب أعضاء المجلس ، وكان من رأى بعض الأعضاء أن يقوم بإصدار بيان يعلن فيه عدم القدرة على التعاون مع اللواء محمد نجيب ، وأنهم سيتركون له حرية التصرف كاملة ويعودون إلى مواقعهم السابقة في الجيش ، وكان يتبنى هذا الرأى كل من جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم، بينما كان من رأى باقى أعضاء المجلس أن الموقف السياسى فى الداخل والخارج علاوة على الحالة الاقتصادية لايجتمل اتخاذ هذه الخطوة ، وأن مصلحة البلاد فوق كل شىء ، يضاف إلى ذلك أن ترك السلطة كاملة لمحمد نجيب يتيح المجال أمام القوى الداخلية المتربصة بالثورة : كالأخوان المسلمين والوفد والشيوخيين والرأسيالية والاقطاع؛ المسارعة للتعاون معه والسيطرة على الحكم وتفريغ الثورة من مضمونها.

وكانت العلاقة مع الإخوان المسلمين بالذات نقطة احتكاك حادة بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، فرغم أن الأخير كان قد اتخذ قراراً بإعادة فتح التحقيق في مقتل حسن البنا ، وأبدى استعداداً للتهدئة بل والتعاون مع أقطابهم ، كان اللواء محمد نجيب يعمل على المبادرة بإظهار تأييده لهم على الصعيد العلنى.

وبلغت الأزمة ذروتها في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ بتقديم اللواء محمد نجيب استقالته ،  
والتي بدا منها أنه يمارس ضغطاً عنيفاً على مجلس قيادة الثورة ، وكان قد بعث باستقالته  
هذه مع ياوره إسماعيل فريد ، وبالفعل دارت مناقشات طويلة وجادة ، كان محورها  
الأساسي هو الانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش مرة أخرى ، وإعادة الحياة النيابية  
بنفس المعايير التي كانت مطبقة قبل الثورة ، أو ترك المسئولية الكاملة اللواء محمد نجيب .

### تمرد سلاح الفرسان لعودة الحياة النيابية:

عقد ضباط سلاح الفرسان اجتماعاً داخل ثكناتهم أخذ شكل الاعتصام ووصلت  
أخباره إلى مجلس قيادة الثورة ، وتوجه كل من حسين الشافعي ، ولحق به جمال عبدالناصر  
ودار حوار مع الضباط حول المطالب التي قدموها وكانت تتضمن :

\* حل مجلس قيادة الثورة ، وعودة أعضائه إلى وحداتهم العسكرية .

\* تعيين قائد عام للقوات المسلحة بالأقدمية ، وإلغاء ترقية وتعيين عبد الحكيم  
عامر كقائد عام للقوات المسلحة .

وحاول الرئيس جمال عبد الناصر إقناعهم بأن هذا لا يعد الأسلوب الملائم الذي يتبع  
داخل المجتمع العسكري في عرض مطالبهم ، لكنه لم يتنجح في إقناعهم ، وعاد إلى مقر  
القيادة العامة بكوبرى القبة لمواصلة بحث الموقف داخل مجلس قيادة الثورة . في نفس  
الوقت جرت محاولات من عدد من الضباط الأحرار إلى جانب ضباط آخرين للتفاوض  
مع ضباط سلاح الفرسان ( المدرعات ) لكنها فشلت ، وانتشرت الأخبار بسرعة بين  
الضباط في مختلف أسلحة الجيش ، فتجمع عدد كبير منهم داخل مبنى القيادة العامة  
وخارجها مطالبين ببقاء المجلس ، وعدم الانسحاب من مواقعهم وإلا انتهت الثورة .

ظل مجلس قيادة الثورة في مداواته إلى أن خرج صلاح سالم ليعلن اتفاق الجميع على  
العودة إلى الثكنات ، والاحتفاظ بمحمد نجيب رئيساً للجمهورية ، واختيار خالد محي  
الدين رئيساً للوزراء .

وتوجه كل من خالد محي الدين وعباس رضوان وشمس بدران إلى محمد نجيب  
لإبلاغه بالقرار ، وقد وافق عليه ، وقام صلاح سالم بإبلاغ مدير الإذاعة لإذاعته ، لكن  
الضباط المتواجدين داخل القيادة العامة وخارجها ثاروا ضد هذه القرارات ثورة عارمة ،  
وانخرط الكثيرون منهم في البكاء ، ودخل عدد منهم قاعة اجتماعات مجلس قيادة الثورة  
للتحدث مع جمال عبدالناصر وإبلاغه معارضتهم ، إلا أنه أبلغهم بأن هذه القرارات  
تخدم مصلحة البلاد وأنه لا رجعة فيها ، وخرج إلى سلاح الفرسان لإبلاغ الضباط بهذه  
القرارات .

وعندما عاد خالد محي الدين لمقر القيادة العامة بعد ذلك قابله الضباط المجتمعون هناك بروح عدائية، بل حاول البعض الاعتداء عليه إلا أن عبدالحكيم عامر وجمال سالم حالوا دون ذلك.

دار بعد ذلك مناقشات في مكتب عبدالحكيم عامر، وكانت عنيفة وبدت منها بوادر الانشقاق داخل مجلس قيادة الثورة، بل وصدام مسلح وحسم عبدالحكيم الأمر بأن هدد بالانتحار إذا ما وقع قتال بين ضباط الجيش أو وحداته.

استمر الموقف المتوتر بين وحدات الجيش وخاصة بين ضباط الصف الثاني حيث: حاصر ضباط سلاح المدفعية ثكنات سلاح الفرسان بمدافع الميدان والمدافع المضادة للدبابات بقيادة سعد زايد وأبو اليسر النصارى ومحمد أبو الفضل الجيزاوى وأحمد شهاب وعهاد رشدى وآخرون.

سيطر البوليس الحزبى على مناطق العباسية وكوبرى القبة، وتم اعتقال ضباط المدرعات الذين كانوا يتجهون إلى وحداتهم وعددهم يتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ ضابطاً. قام سلاح الطيران بطلعات جوية فوق المنطقة تحت سيطرة على صبرى ووجيه أباطة بالتنسيق مع أعضاء مجلس الثورة من الطيران وبعض زملائهم الطيارين منهم حمدى أبو زيد وعبدالرحمن عنان وكمال حمادة وحسين ذو الفقار صبرى وآخرون.

توجه كمال الدين رفعت ومعه بعض الضباط إلى منزل اللواء محمد نجيب في حلمية الزيتون حيث تم نقله إلى ميس ضباط المدفعية في منطقة المأظفة.

وعندما علم عبدالحكيم عامر بهذه الخطوة الأخيرة رفضها وسارع بإعادة محمد نجيب إلى بيته، وعقد اجتماع لمجلس قيادة الثورة في اليوم التالى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ قدم خلاله اقتراح من كل من كمال الدين حسين وأنور السادات وجمال سالم وصلاح سالم وحسن إبراهيم يقضى بطرد خالد محي الدين من مجلس قيادة الثورة، وطالب البعض باعتقاله، وطالب آخرون بتحديد إقامته في مدينة مرسى مطروح، ومرة أخرى اقترح عبدالحكيم عامر بأن يسافر خالد إلى أوروبا لفترة زمنية يتفق عليها بدعوى العلاج.

وكان من رأى الرئيس جمال عبدالناصر أن لب القضية يتركز في محمد نجيب، وعدم إمكانية التعاون معه من جانب المجلس ككل، فإذا ما تقرر عودته فلا بد أن يعود ومعه خالد محي الدين.

كانت الأخبار عما يحدث في قمة السلطة قد بدأت تتسرب إلى الشارع المصرى ، فقامت عدة مظاهرات في بعض الشوارع في القاهرة ، وكذلك في السودان تؤيد محمد نجيب ، وهدد ضباط الفرسان المحاصرين داخل معسكرهم بضرب مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في كوبرى القبة ، وقام ضباط المنطقة الشمالية بالأسكندرية ، وكان من بينهم ضباط ينتمون إلى التنظيمات الشيوعية ، بإبلاغ مجلس قيادة الثورة بتأييدهم لمحمد نجيب .

وفي مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ أذاع مجلس الثورة بياناً جاء فيه قرار المجلس بعودة اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية حفاظاً على وحدة الأمة ، وأن نجيب قد وافق على ذلك ، وقد حرص الرئيس جمال عبدالناصر على إصدار هذا البيان تجنباً لانقسام الأمة وقوع صدام مسلح بين وحدات الجيش .

قامت مظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب حول قصر عابدين - وكان يمارس أعماله اليومية من هذا القصر - فخرج يخطب في المتظاهرين ، وكان بجواره أحد أقطاب الإخوان المسلمين وهو عبدالقادر عودة الذى ألقى كلمة بدوره في المتظاهرين .

خلال عملنا بالمخابرات رصدنا تزايداً ظاهراً في معدل اللقاءات بين الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والوفد والتنظيمات الشيوعية في تلك الفترة ، وكانت بعض هذه اللقاءات تتم في قصر عابدين بينما تعقد لقاءات أخرى في عيادة أحد الأطباء المرتبطين بمحمد نجيب .

وفي محاولة لإجهاض تدهور الموقف ، أصدر مجلس قيادة الثورة عدة قرارات تقضى بإغلاق الجامعات لمدة أسبوع واعتقال حوالى خمسين شخصاً من القيادات السياسية المختلفة ، وفي ٢٥ مارس ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة القرارات التالية :

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام المباشر تجتمع في يوليو ١٩٥٤ ، وتكون مهمتها مناقشة مشروع الدستور ، وإقراره والقيام بواجبات السلطة التشريعية إلى حين انعقاد مجلس نيابى جديد وفقاً لأحكام الدستور الذى تقره الجمعية التأسيسية .

- إلغاء الرقابة على الصحف .

- إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية .

- يكون لمجلس قيادة الثورة سلطة السيادة إلى حين اجتماع الجمعية التأسيسية .

وفي أعقاب صدور هذه القرارات .كثف اللواء محمد نجيب من اتصالاته بقيادة الإخوان المسلمين ( الهضبي - عبدالقادر عودة - عمر التلمسانى ) ، والحزب الاشتراكي

( أحمد حسين ) ، وكذلك مع عناصر حزب الوفد ، وكان يقوم بدور حلقة الاتصال في ترتيب اللقاءات نقيب المحامين الأسبق ومحمد رياض السكرتير العسكري لمحمد نجيب .

ورصدت أيضًا تحركات ومعلومات تفيد بأن الإخوان المسلمين يدبرون لتنفيذ انقلاب عسكري خلال شهر مارس ١٩٥٤ ، وأن هناك بعض الضباط يقومون بعدة اتصالات مع بعض الضباط الآخرين للقيام بانقلاب ضد الثورة .

ورغم استمرار الأزمة فقد توجه مجلس قيادة الثورة خلال تلك الفترة إلى احتواء الموقف ومعالجة الانقسامات داخل القوات المسلحة فقام بالإفراج عن ضباط قضية المدفعية .

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٤ عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعًا لمناقشة الموقف ، وطرح فيه نقطتين ، تقضى أولاهما بإلغاء قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ ، أما الثانية فكانت تختص برفع كافة القيود والإفراج عن المعتقلين إلى جانب إضافة حرمان بعض الفئات من ممارسة العمل السياسى ومنهم النواب الذين صدقوا - من قبل الثورة - على أية قوانين مقيدة للحريات ، ومن خضعوا لقانون الإصلاح الزراعى ومن تولوا مناصب وزارية في الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٥٢ ، وذلك بهدف منعهم من الترشيح لعضوية الجمعية التأسيسية ، كما صدرت القرارات التالية :

- مجلس قيادة الثورة لايشكل حزب .
- لايجرم أحد من حقوقه السياسية .
- السماح بإطلاق تشكيل الأحزاب .
- يتم انتخاب الجمعية التأسيسية انتخابًا حرًا مباشرًا .
- حل مجلس قيادة الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، وتسلم السلطة في البلاد لمثلئ الأمة .
- يُنتخب رئيس الجمهورية بواسطة الجمعية التأسيسية فور انعقادها .

وقد تم الإفراج عن المعتقلين في نفس الليلة . وحاول اللواء محمد نجيب في نفس الليلة أيضًا الاتصال بمصطفى النحاس رئيس حزب الوفد بدعوى السؤال عن السيدة حرمة .

وفي ٢٨ مارس ١٩٥٤ أعلن المؤتمر العام لنتخابات العمال الدعوة للإضراب العام اعتباراً من ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، حتى يعدل مجلس قيادة الثورة عن هذه القرارات ، كما

حاول اللواء محمد نجيب النزول إلى الشارع لاختبار شعبيته ، لكنه قوبل بهتافات عدائية في وسط البلد - شوارع عماد الدين و ٢٦ يوليو وأمام سينما ريفولى وعبدالحق ثروت وميدان سليمان باشا وميدان التحرير وميدان باب الخلق وباب اللوق الخ - مما أكد تحول الشارع المصرى عن تأييده بعد انكشاف صراعه مع مجلس قيادة الثورة.

أحب هنا أن أقرر أننا كنا موجودين في الشوارع والميادين ورأينا بأعيننا وسمعنا بأذاننا ما كان يُقال ، ويحدث ، ولم تكن الأوضاع في تلك الفترة تُروى لنا أو نقرأها في تقارير المخبرين وغيرهم بل كنا نحن شهود عيان على ما كان يحدث في الشارع المصرى . ومن الشهود كان السادة : محمد وفاء حجازى ، وزغلول عبدالرحمن ، ومحمد زغلول كامل ، وعبدالرحمن فريد ، وحامد محمود حامد، وسامى شرف.

وبالمناسبة فقد رأيت أن أسجل ما شاهدته في هذه الفترة وفق ما جاء في مفكرتى الشخصية كما يلي :

#### حول أزمة مارس سنة ١٩٥٤

تضاربت الأقوال حول حركة مارس ١٩٥٤ من أنها كانت نتيجة رشوة مالية دفعت للعمال وتضاربت الأقوال أيضاً حول المبلغ الذى دفع كرشوة من مليون جنيه كما نشرته جريدة المصرى - الناطقة بلسان حزب الوفد - إلى أربعة آلاف جنيه كما ذكر الشيوعيون (حدثو) ، وكذلك بعض الإقطاعيين والرجعيين.

كانت أزمة سلاح الفرسان الشرارة الأولى لما حدث بعد ذلك في مارس ١٩٥٤ تحت شعار الديمقراطية والمطالبة بتحقيقها !

وكلمة الديمقراطية هى كلمة حتى أريد بها باطل - كما يثار الآن حول نكسة ١٩٦٧ أنها كانت بسبب الديمقراطية.

وبإلغاء التجمع الأساسى للقوات المسلحة من مدفعية وطيران وحتى من داخل ضباط الفرسان أنفسهم ، فقد ظهر جلياً بما لا يقبل مجالاً للشك أو البحث في تلك الفترة أن تكتل الجبهة التى حصرت بالأسم والعمل وبالتحركات من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين الذين عمدوا وخططوا لاستغلال اللواء محمد نجيب - نتيجة تصرفات وتسرب خلافات كانت قد بدأت تظهر على السطح بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة فيما عدا الصباغ خالد محبى الدين - قد استهدف ضرب ثورة ٢٣ يوليو في مقتل بالاستعانة باللواء محمد نجيب كواجهة تمهيداً للاستيلاء على الحكم ، ثم التخلص من محمد نجيب نفسه بعد ذلك دون أن يكون لديه قدرة أو وسيلة مقاومة عناصر هذه الجبهة.

وبعد ما قرر مجلس قيادة الثورة حل نفسه وتحديد لإنهاء مهمته ٢٣ يوليو ١٩٥٤، فقد قررت الجبهة استغلال الموقف، وقامت بالتعجيل بتنفيذ المخطط على أساس أن يتم بشكل جماهيري من خلال اتحاد عمال النقل، وتم ترتيب لقاء بين صاوى أحمد صاوى - وهو بالمناسبة كان من أقرباء يوسف منصور صديق عضو مجلس الثورة السابق - ومحمدى عبدالقادر لمقابلة اللواء محمد نجيب في منزله المجاور لمنزل يوسف صديق في حلمية الزيتون.

عرض محمد نجيب عليهم مبلغ عشرة آلاف جنيه كدفعة أولى مقابل القيام بعملية إضراب واعتصام ضد مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو، والمطالبة بالإصرار على تنفيذ قرار المجلس وعودة الضباط إلى ثكناتهم، وكان موقف صاوى أحمد صاوى هو عدم القبول وعدم الرفض بل طلب مهلة للتفكير في الأمر لمدة ٢٤ ساعة، وخرج صاوى أحمد صاوى من حلمية الزيتون ومعه محمدى عبدالقادر وتوجها إلى القسم الخاص في مبنى وزارة الداخلية حيث أبلغا ضابط المخابرات اليوزباشى محمد وفاء حجازى مسئول النشاط العمالى فى المخابرات العامة فى ذلك الوقت، وكنت أشاركه فى نفس الغرفة فى مكتبين متجاورين حيث كنت مسئولاً عن نشاط القطاع الحكومى والرأى العام، وبادر وفاء حجازى بإبلاغ الأمر لمحيمى الدين أبو العز رئيس القسم، وتم الاتفاق على عقد اجتماع عاجل فى مقر هيئة التحرير بعابدين حضره كل من السادة أحمد عبدالله طعيمة ومحمد وفاء حجازى وعبدالرحمن فريد.

كان صاوى أحمد صاوى ومحمدى عبدالقادر مثلهم كمثل عمال مصر وفلاحها يميلان لتأييد واستمرار الثورة وكافرين بالأحزاب القديمة وطلبا بحث الأمر.

وبعد نقاش، شارك فيه كل من حسن طلعت والسيد إبراهيم من المباحث العامة وباعتبارهما المسئولين عن القطاع العمالى، ولم يدم هذا الاجتماع طويلاً وتم الاتفاق على العمل على استمرار الثورة ورفض وإلغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة والمطالبة بإصدار دستور دائم.

وفى لحظات قرر المجتمعون أن يبدأوا على الفور وبدون إبطاء الإضراب والاعتصام مع استدعاء رؤساء نقابات العمال الآخرين للاتفاق والتنسيق بين عمال النقل العام والسكة الحديد وسائقى السيارات الأجرة وعمال الغزل والنسيج واستثناء عمال مرافق المياه والكهرباء والمخابز والمستشفيات.

ومرت الأيام ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ ماس ١٩٥٤، وتم التنسيق بين الكل على القيام بعمل جماعى لدعم الثورة وعلى أساس ألا يتأثر الإنتاج أو الأمن العام أو المرافق العامة أو الخاصة بأى أضرار مهما كانت الأسباب. والحقيقة كان الإجماع سائداً فى

كل المناقشات والتحصير والترتيب للاعتصام والإضراب خصوصاً بعد انضمام كبار النقابيين من أمثال أحمد فهمي وعبد اللطيف بلطية وغيرهم من القيادات العمالية الشريفة. إذن التفكير والتحصير والتنفيذ قد تم بقناعة ذاتية من عمال مصر وقياداتهم في مختلف القطاعات ، وهم الذين رفضوا التآمر.

وقد قام جمال عبدالناصر وصحبه عبدالحكيم عامر بزيارة مقر اتحاد عمال النقل المشترك مساء يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ طالبين من العمال إنهاء الاعتصام والإضراب ، وقبل العمال هذه الدعوة.

وفي ٢٩ مارس ١٩٥٤ سلم محمد نجيب استقالته - التي أجزر عليها هذه المرة - إلى مجلس قيادة الثورة الذي اجتمع واتخذ عدة قرارات هي :

• إرجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال.

• الاتفاق على تشكيل مجلس وطني استشاري.

وفي ١٧ إبريل ١٩٥٤ بدأ مجلس قيادة الثورة يستعيد توازنه من جديد ويملك حرية التصرف كاملة بعد أن انكشفت أغراض الشخصيات التي تسببت في إثارة الصراع ، ومن ثم فقد صدرت في هذا التاريخ عدة قرارات هامة كانت تعبيراً عن مركز الثقل الحقيقي للسلطة وشملت ما يلي :

• تعيين جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء.

• تقديم خالد محي الدين لاستقالته من عضوية مجلس قيادة الثورة ، وتقرر سفره إلى الخارج.

• اعتقال ١٥ من ضباط سلاح المدرعات (الفرسان) الذين قاموا بمحاولة لقلب نظام الحكم كما اعتقل عدد من قيادات الإخوان المسلمين منهم عبدالمنعم عبدالرؤوف وأبو المكارم عبدالحى وحسين حمودة وخليل نور الدين وسعد الدين صبرى.

كما جرى إحباط النشاط الشيوعي المضاد أيضاً ، واعتقال عدد من عناصرهم منهم مصطفى كمال صدقي.

ومع تصاعد المواجهة مع الإخوان المسلمين التي بلغت ذروتها بتدبير محاولة اغتيال جمال عبدالناصر والتي انتهت إلى الفشل ، وتوجيه ضربة للجماعة بحكم انكشاف تورط قياداتها في تدبير محاولة الانقلاب والقبض على أعضاء التنظيم السرى العسكرى وإحباط مخططاته ، لم يعد لمحمد نجيب أى مصدر قوة ومن ثم تم إقصاؤه عن رئاسة الجمهورية في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤.



كان من أهم نتائج أزمة مارس ١٩٥٤:

- عزل محمد نجيب .
- حل الأحزاب السياسية .
- إغلاق صحيفة المصري .
- حل جماعة الإخوان المسلمين .
- فشل محاولة الانقلاب العسكري في سلاح الفرسان .
- حل نقابتي الصحفيين والمحامين .
- كشف الجهاز السري للإخوان المسلمين داخل الجيش .
- محاولة اغتيال جمال عبدالناصر (١٩٥٤ / ١٠ / ٢٦) .
- إقالة خالد محي الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة .
- اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم .

ولقد أطاحت اعترافات الإخوان في محكمة الشعب باللواء محمد نجيب وبرغم أن هذه الاعترافات كانت بمثابة صدمة عامة للمصريين الذين كان كثير منهم يعجبون باللواء محمد نجيب ؛ فهو رئيس الجمهورية ، وهو الرجل الأكبر سنًا والأكثر حكمة بين الضباط الأحرار الذين صنعوا الثورة .

برغم كل ذلك فقد وضعت هذه الاعترافات فصل النهاية لوجود محمد نجيب على رأس الثورة ، وعل رأس الحكومة المصرية ، وصدرت الجرائد في صباح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ تحمل الأخبار والعناوين الأكثر إثارة :

« إعفاء نجيب ا » .. « مجلس الثورة يقرر بقاء منصب رئيس الجمهورية خالياً » .

وقالت الأخبار : « أعفى اللواء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ومن عضوية مجلس قيادة الثورة .. تقرر أن يبقى منصب رئيس الجمهورية خالياً .. اجتمع مجلس قيادة الثورة صباح أمس وأصدر هذا القرار .

وتولى اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام ووزير الحربية ، وقائد الجناح حسن إبراهيم وزير القصر إبلاغ هذا القرار لمحمد نجيب في الساعة الحادية عشرة في قصر عابدين وغادر محمد نجيب القصر بعد إبلاغه القرار ..

واجتمع مجلس الوزراء بعد ظهر أمس وأحيط بقرار مجلس قيادة الثورة ، وقيم اللواء محمد نجيب الآن مع أسرته في قصر المرج ، وهو القصر الذي كانت تملكه السيدة زينب الوكيل .

# مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على القرارات المتروكة الصادرة في ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٩٥٤

قرر

(المادة الأولى)

يعين السيد الرئيس للقرار ١٠٤ م من تعيين السيد محمد الناصر المنع بشغله ، على أن يبقى منصب  
رئاسة الجمهورية شاغرا .

(المادة الثانية)

يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس البكاس ١٠٤ م بحال السيد الناصر محله في ظل كاتبة  
الكتابة .

مصدق ١٨ ربيع الأول ١٩٥٤ ( ١٤ من شهر ربيع الثاني ١٩٥٤ ) .

بكالريه  
بكالريه

قائد  
بكالريه

قائد  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

قائد  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

بكالريه  
بكالريه

ومضت جريدة الأخبار تروى تفاصيل إعفاء اللواء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية فقالت :

« كان ذلك عقب اجتماع مجلس قيادة الثورة في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح أمس برئاسة جمال عبدالناصر في مبنى مجلس الوزراء . توجه البكباشى زكريا محيى الدين وزير الداخلية صباح أمس إلى منزل جمال عبدالناصر واستمر هناك حوالى الساعة ثم غادرا المنزل في الساعة العاشرة والثلاث ، وتوجها إلى القيادة العامة بكوبرى القبة حيث انضم إليها اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية ، وتوجهوا جميعاً إلى مبنى رئاسة الوزراء .

وكان في انتظارهم بمبنى رئاسة الوزراء أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبمجرد وصولهم اجتمع المجلس في الساعة الحادية عشرة إلا الربع برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر ، واستمر الاجتماع حتى الساعة الحادية عشرة والنصف ؛ حيث أعلنت قرارات المجلس ، وهى إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التى كان قد كلفه بها مجلس الثورة ، وبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغراً .

وعلى أثر ذلك خرج اللواء عبدالحكيم عامر وقائد الأسراب حسن إبراهيم وتوجها إلى القصر الجمهورى لإبلاغ اللواء محمد نجيب بقرارات مجلس قيادة الثورة ، وفى القصر الجمهورى تم إبلاغ اللواء محمد نجيب بقرارات المجلس .. وركب اللواء محمد نجيب سيارته وبجواره قائد الأسراب حسن إبراهيم وغادرا القصر .

وعاد اللواء عبدالحكيم عامر إلى مبنى مجلس الوزراء حيث انضم إلى أعضاء مجلس الثورة ، وأبلغهم بإتمام إبلاغ محمد نجيب بقرارات مجلس الثورة .

وفى هذه الأثناء كانت قد صدرت الأوامر باستدعاء مجلس الوزراء للاجتماع فى جلسة غير عادية فى الساعة الواحدة بعد ظهر أمس ، وبدأ أعضاء مجلس الوزراء يتوافدون على مبنى الرئاسة من الساعة الواحدة إلا الربع .

وفى الساعة الواحدة انتقل مجلس الثورة إلى قاعة اجتماع مجلس الوزراء وبدأ الاجتماع برئاسة جمال عبدالناصر ، واستمر مجتمعاً حتى الساعة الثانية إلا الربع ، وأحيط فيها علماً بقرارات مجلس قيادة الثورة .

وصرح الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية عقب الاجتماع بأن جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء كلفه بإبلاغ قرارات مجلس قيادة الثورة إلى جميع السفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج ، وقال الدكتور محمود فوزى أنه سيجتمع فى وزارة

الخارجية باللواء على نجيب سفير مصر في سوريا لاطلاعه على تفاصيل الموقف في سوريا.

وكان البوليس في فجر اليوم السابق قد ألقى القبض على إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى للإخوان ، وبمجرد القبض عليه سألت اعترافاته الخطيرة ؛ وكانت أكثرها خطورة هي اعترافاته على اللواء محمد نجيب.

فقد اعترف إبراهيم الطيب بأن محمد نجيب كان على صلة سرية بالإخوان من شهر إبريل بنفس العام ، وأنه قبل أن يلعب دوراً هاماً في انقلاب الإخوان الدموى ، وأن محمد نجيب أفهم الإخوان أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف بعد اغتيال جمال عبدالناصر .

واعترف إبراهيم الطيب بأن حسن الهضبي المرشد العام للإخوان وعبدالقادر عودة وأصلاح شادى كانوا حلقة الاتصال السرى بين الإخوان واللواء محمد نجيب ، وأحيانا تكون الوسيلة أشخاصاً آخرين من المتصلين بالهضبي.

وتوالت اعترافات إبراهيم الطيب .. فقد اعترف : « بأن المجلس الأعلى للجهاز السرى هو الذى وضع خطة الاغتيالات والانقلاب ، وأن هذه الخطة لا علاقة لها باتفاقية الجلاء وإنما وضعت للتخلص من النظام الحاكم ، وأن المرشد العام حسن الهضبي أقر هذه الخطة وصدّق عليها.

وقال إبراهيم الطيب : « لقد كنت مستمراً في تنظيم باقى الإخوان الذين لم يعتقلوا وكنت أبذل محاولة نهائية لتنفيذ خطة الانقلاب! »

ومضى إبراهيم الطيب يقول عن خطة الإخوان : « كانت الخطة تتلخص في إعداد الإخوان ، وتعبئتهم وتدريبهم والقيام بحوادث اغتيالات للجهاز الحكومى كله من رئيس الوزراء جمال عبدالناصر إلى كل معاونيه ، وعدد من ضباط الجيش ، وقد تقرر في الخطة أن نقتل جمال عبدالناصر بأى شكل في منزله أو في مكتبه أو في الشارع ؛ لأننا كنا نعتبره المسؤول عن الجهاز الحكومى.

وبعد اغتيال جمال عبدالناصر نقوم بحركة شعبية ومسلحة ، وأن يتم تأمين الجيش بواسطة محمد نجيب ، وفي الوقت نفسه يقوم الإخوان بمظاهرات شعبية مسلحة ، ومن أجل هذا جمعنا السلاح لاستعماله في هذه المظاهرات.

وقد أبلغت يوسف طلعت هذه الخطة وأبلغنى أن المجلس الأعلى هو الذى وضعها ، وأنه عرضها على المرشد العام الأستاذ الهضبي فصدّق عليها.

وكان المتفق عليه بعد الاغتيالات وقيام المظاهرات المسلحة أن يتولى محمد نجيب تأمين الثورة الجديدة، والقاء بيان للتهدئة فإذا حصلت مقاومة بعد ذلك تحدث اغتيالات جديدة.

وعندما تلقيت هذه التعليمات من يوسف طلعت أبلغتها إلى جميع قادة الفصائل لتنفيذها، وقد قصدنا من اغتيال جمال عبدالناصر ألا يقع صدام بين الشعب وبعضه، وقد أفهمنا محمد نجيب أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف.

وكنا نظن أن الدين سينجون من الاغتيالات سوف يسلمون أنفسهم حقناً للدماء؛ وخصوصاً عندما يرون أن رئيس الجمهورية محمد نجيب هو القائم على رأس الوضع الجديد، والخطة ليس لها أية علاقة باتفاقية الجلاء، ولكن السبب في وضعها هو التخلص من الوضع الحالي، وعندما فشل حادث اغتيال جمال عبدالناصر لم أياس!

وكنت أحاول من مخبئ إعادة تنظيم الفصائل التي بقيت بعد الاعتقالات لنحاول أن نقوم بالخطة التي وضعها المجلس الأعلى، وكنت أستعين ببعض الأخوات المسلمات في نقل التعليمات إلى أعضاء الفصائل.

وكان محمد نجيب قد وعدنا في شهر إبريل بأن الجيش معه، فلما تبين أن هذا غير صحيح رأينا أن نستعيض عن الجيش بالمظاهرات الشعبية المسلحة».

ولم يكن هذا فقط هو كل ما اعترف به إبراهيم الطيب!

فقد قال فيما بعد أمام محكمة الشعب أن اللواء محمد نجيب كان يكتب المنشورات ويكلف الإخوان بطبعها وتوزيعها!

واعترف إبراهيم الطيب بأن عبدالقادر عودة سلمه منشوراً مكتوباً بالقلم الرصاص ليس بخطه وبتوقيع محمد نجيب يهاجم فيه اتفاقية الجلاء، وأن الجهاز السري أعد خطة الاغتيالات بعد أن تم التفاهم مع محمد نجيب، وأنهم قرروا اغتيال كل من يقف ضد ثورتهم المسلحة.

وقال إبراهيم الطيب أيضاً إن حزام الديناميت كان معداً لتفجيره في الرئيس جمال عبدالناصر وزكريا محيي الدين وزير الداخلية.

ومن أغرب ما قاله أنه قرر اغتيال جمال عبدالناصر رغم أنه لم يقرأ اتفاقية الجلاء، واكتفى بما قاله له عبدالقادر عودة بأنها تنص على عودة الإنجليز إلى القتال في حالة خطر الحرب، وهذا معناه أن الإنجليز لن يخرجوا من مصر لأن خطر الحرب قائم.

وفي خطاب أرسله مصطفى أمين إلى الرئيس جمال عبدالناصر في ٥/٨/١٩٦٥ بعد القبض عليه في قضية التخابر مع الولايات المتحدة ، ذكر مصطفى أمين أنه إبان أزمة مارس ١٩٥٤ أبلغ محمد نجيب «لى وايت» الصحفى الأمريكى ، والذى كان يعمل كمندوب لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في القاهرة أن أعضاء مجلس قيادة الثورة شيوعيون، وأنه يريد التخلص منهم ، وطلب تأييداً أمريكياً مثلما تؤيده بريطانيا . وكان رأى «لى وايت» أن مصلحة الغرب في بقاء اللواء محمد نجيب لأنه إذا تركت الفرصة لفريق ناصر فإنه سيصبح خطراً على مصلحة أمريكا وبريطانيا لا في مصر وحدها بل في الشرق الأوسط كله.

هل أساء عبدالناصر معاملة الرئيس محمد نجيب؟

### شهادة اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة

ويشأن ما أثاره البعض - افتراء - من سوء معاملة تعرض لها اللواء محمد نجيب من قبل رجال الثورة ؛ فهذه شهادة اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة الأسبق حتى عام ١٩٧١ في كتابه « في خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩ - مايو ١٩٧١ » في الصفحة رقم (٩٠) من الكتاب يقول اللواء حسن طلعت:

« قرأت بعد ذلك مذكرات ومقالات توحى بأن الرئيس جمال عبدالناصر لم يكن كريماً في معاملته الشخصية للواء محمد نجيب ، وقد لمست بشخصى بعض تصرفات عبدالناصر حيال محمد نجيب ، ولم تكن مما يمكن وصفه بأنه من قبيل الغدر أو التنكّر للرفقة القديمة ؛ تلك الصفات التى لا يمكن إلصاقها بعبد الناصر فقد حدث عندما كنت أتولى منصب مدير المباحث العامة في النصف الثانى من الستينيات أن اتصل بى السيد سامى شرف ، وأبلغنى بأن اللواء محمد نجيب طلب أن يزوره مندوب للسيد الرئيس ، وطلب منى التوجه لمقابلته في قصر المرج الذى يقيم به لمعرفة ما يريده .

توجهت لزيارة اللواء محمد نجيب في قصر المرج الذى كانت تملكه المرحومة السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس . ورغم أنني لم أشاهد القصر في أيام عزه وإقباله فإننى كنت أسمع أنه تحفة في حسن الذوق وتوافر أسباب الراحة . ولقد صدمت عندما شاهدت القصر فوجدته كالأطلال المهجورة ، وقد تحطم معظم زجاج نوافذه والمرايا التى كانت تزين جدرانها وأصبح خالياً من الأثاث عدا حجرة واحدة في الطابق الثانى يقيم بها الرئيس السابق محمد نجيب ويتخذها مقراً لنومه ومعيشته . ولم يكن أثاث الحجرة لائقاً كما أن الفوضى كانت تعم كل شىء بها .

أما الخديقة الكبيرة فقد كانت مهملة تماماً حتى أصبحت كالصحراء الجرداء. فاستعلمت من الحراس عن سبب ذلك، وهل طلب محمد نجيب استكمال أوجه النقص هذه ورفض طلبه؛ فعلمت أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وأنه هو الذى ترك الأمور تصل إلى هذا الحد.

أبلغت الرئيس السابق بأننى موفد من الرئيس جمال عبدالناصر لسإاع ما يريد إبلاغه له فأبلغنى بمطالبه وهى خاصة بتسوية ديون عليه تبلغ عدة آلاف وزيادة معاشه إلى ٣٠٠ جنيه شهرياً، وتخصيص سيارة جديدة لتنقلاته حيث أصبحت سيارته فى حالة سيئة.

أبلغت السيد سامى شرف بهذه المطالب، وبعد يومين كلفنى بالتوجه لمقابلة الرئيس السابق محمد نجيب وتسليمه المبلغ الذى طلبه والسيارة الجديدة، وإبلاغه بأنه قد صدر قرار برفع معاشه وإبلاغه تحيات الرئيس جمال عبدالناصر، وأنه يسره أن يصله عن طريقى كل رغبات الرئيس محمد نجيب ..

وخلال المدة التى قضيتها بعد ذلك فى إدارة المباحث العامة وإلى أن حدثت مؤامرة ١٥ مايو ١٩٧١ كان الرئيس السابق محمد نجيب يشرفنى بزيارة مكتبى من وقت لآخر ولم أسمع بأن رغبة ما له قد رفضت».

كان اللواء محمد نجيب نفسه يقول :

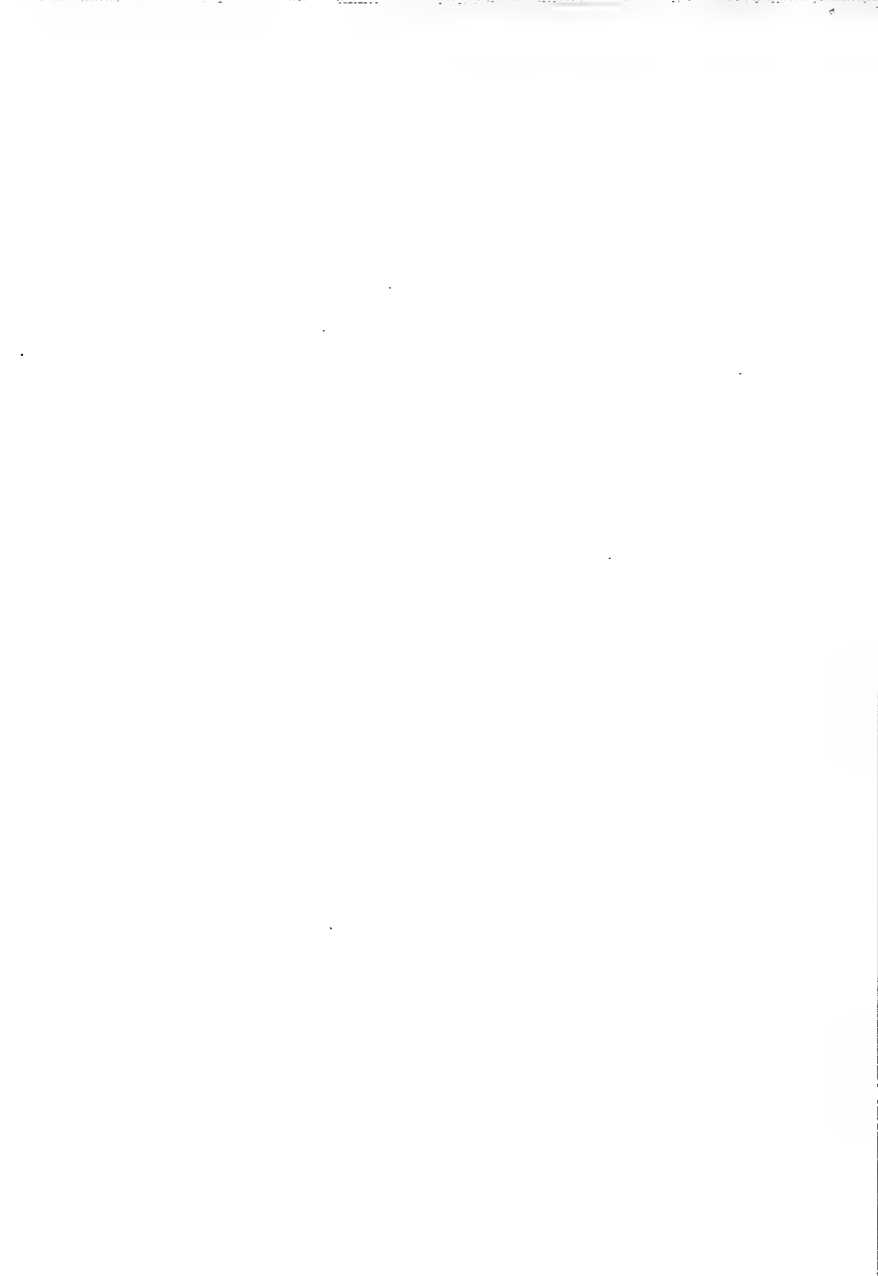
« إن الناس تصفّق له - محمد نجيب - من دون أن يستحق التصفيق ؛ لأن لا علاقة له بما حدث ، وإنما يقطف ثمرة من المفروض أن يقطفها من أحدثوا التغيير» .



## ثورة يوليو والإخوان المسلمون

أما علاقة الرئيس جمال عبدالناصر بالإخوان المسلمين فليس لها أدنى صلة بالإسلام كدين وحضارة ، ولكنها كانت علاقة قوة ، وضراع على السلطة منذ اليوم الأول إلى الآن، غير أن جماعة الإخوان المسلمين استغلوا كل شيء من أجل تشويه الثورة وقائدها بما فيها استغلال الدين ظلما وافتراء ، وهذه عاداتهم ؛ فهم على استعداد لفعل أى شيء والتحالف مع أى جهة مقابل الحصول على السلطة والمال.





واجهت جماعة الإخوان المسلمين على مدى تاريخها إشكالية كبرى ؛ لقد قامت في البداية كجماعة دينية تعمل في مجال الدعوة وتخليص الإسلام من البدع الدخيلة عليه وترسيخ المفاهيم الصحيحة للدين بين أفراد المجتمع، ولا ننكر أنها بذلك كسبت أرضية واسعة في المجتمع ، ولكنها في الوقت نفسه أبدت طموحاً سياسياً كبيراً للعب دور مؤثر على المسرح السياسي ليس في مصر وحدها بل في العالم العربي ، كله مستغلة في ذلك حالة الفوران السياسي التي أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ وانتشار الاستعمار الأوروبي في المنطقة ومن ثم تصاعد حركة المقاومة.

والأمر المنطقي أن ينصب الشق السياسي في نشاط الإخوان المسلمين على مقاومة المحتل الأجنبي والتصدي لألوان الفساد في الداخل ، لكن ما حدث بالفعل هو سعى قادة الجماعة - وفي مرحلة مبكرة جداً - إلى دخول المعتزك السياسي كتيار صالح للاستخدام من جانب الملك ، وأحياناً من جانب البريطانيين أنفسهم لضرب تيارات أخرى وفي مقدمتها حزب الأغلبية ، وأقدم هؤلاء القادة على بعض التصرفات لخدمة هذا الهدف ، لكنها أثارت ردود فعل معاكسة لأجندة أخرى داخل الجماعة.

وقد تمثل أول هذه التصرفات عندما قبل الشيخ حسن البنا تبرع الشركة الفرنسية التي كانت تدير قناة السويس وقتئذ ، بمبلغ خمسمائة جنيه لبناء أول مقر للجماعة في مدينة الإسمايلية ، مما أثار اعتراض بعض الأعضاء المؤسسين باعتبار أنها شركة استعمارية لا يهملها الإسلام في شيء ، لكن الشيخ كان مهتماً في المقام الأول بتبدير التمويل اللازم لجماعته الوليدة، والأهم من ذلك هو طمأننة القائمين على الشركة ومن ورائهم الأجانب المنتشرين في منطقة قناة السويس إلى اقتصار مقاصده على الجوانب الدينية فقط حتى يتمكن من ترسيخ قواعد جماعته في هدوء.

وفي هذا السياق ارتبطت الجماعة بعلاقات متنامية مع الملك فاروق ؛ الذي رأى فيها عوناً كبيراً له باعتبارها تنظيمياً يقاوم النشاط الشيوعي ، وكان الملك فاروق في نفس

الوقت يعمل على دعم وتمويل الجماعة لمواجهة حزب الوفد ، ويعتبر أن جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الوحيدة التي تحتكم إلى قواعد شعبية تستطيع أن تنافس الوفد في شعبيته ، ومن الصدف العجيبة أنه في تاريخنا القريب جداً كان أنور السادات يتبع نفس الأسلوب الملكي ، ولكن بخلاف بسيط ؛ هو أنه استخدم هذه الجماعة لمواجهة الناصريين مع انقلاب مايو ١٩٧١ .

ومما يؤكد العلاقة الوطيدة بين الملك فاروق وجماعة الإخوان المسلمين ، أنه في أكثر من مرة عندما كان حسن الهضبي المرشد العام للإخوان المسلمين - وهو في نفس الوقت زوج شقيقة مراد باشا محسن ناظر الخاصة الملكية - يقابل الملك فاروق كان يخرج من كل مقابلة ليصرح بقوله : « زيارة كريمة لملك كريم » .

وبعد معاهدة ١٩٣٦ ظهرت جماعة الإخوان المسلمين على المسرح السياسي عندما اشتد الصراع بين الملك والوفد ، وكان على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي والرجل القريب جداً من فكر وقلب الملك والمستشار الأكثر قرباً وتأثيراً على القصر ، على علاقة طيبة بالشيخ حسن البنا المرشد العام للجماعة وبعض أفراد الجماعة ، واعترض بعض أعضاء الجماعة رافضين هذه العلاقة ووجهوا إنذاراً للمرشد العام للجماعة مطالبين فيه بقطع هذه العلاقة ، ولكن حسن البنا رفض هذا الإنذار ، وطرد الرافضين ، وقد كتب أحدهم مقالاً يشرح فيه أسباب الانقسام ، وذكر فيه « أنهم خرجوا ؛ لأن الجماعة موالية للقصر الملكي ، كما أورد أسباباً أخرى تفيد التلاعب في الأموال ، وبعض التصرفات غير الأخلاقية » .

ولقد خصص المؤتمر الرابع للجماعة للاحتفال باعلاء الملك فاروق عرش مصر ، كما كانوا يقفون في ساحة قصر عابدين في المناسبات هاتفين : « نهبك بيعتنا ، وولاءنا على كتاب الله وستة رسوله » .

وقد ورد في جريدة « البلاغ » في ديسمبر ١٩٣٧ ما يلي :

عندما اختلف النحاس باشا مع القصر خرجت الجماهير تهتف : « الشعب مع النحاس » فسير حسن البنا رجاله هاتفين : « الله مع الملك » .

وكتب أحمد حسين في جريدة « مصر الفتاة » في ١٧ يوليو ١٩٤٦ ما يلي :

« إن حسن البنا أداة في يد الرجعية ، وفي يد الرأسمالية اليهودية ، وفي يد الإنجليز وصدقى باشا».

وبمناسبة إسماعيل صدقي باشا ، فإنه عندما تولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٤٦ كان أول ما قام به هو زيارته للمركز العام للإخوان المسلمين في الحلمية الجديدة ، ووقف أحد أصدقائه من الإخوان المسلمين يهتته بتوليه الوزارة قائلاً:

« واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد ، وكان رسولاً نبياً».

وعندما شكّل الطلبة والعمال اللجنة الوطنية ، انشق الإخوان المسلمون وشكّلوا بالاتفاق مع إسماعيل صدقي رئيس الوزراء ومع الملك ما سُمي « باللجنة القومية» ، وإذا رجعنا إلى مذكرات كريم ثابت - المستشار الصحفى للملك فاروق ورئيس تحرير جريدة الزمان - والتي نشرت في جريدة الجمهورية في شهر يوليو ١٩٥٥ وجاء فيها متعلقاً بجماعة الإخوان المسلمين أنه - أى كريم ثابت - تدخل لدى النقراشى باشا رئيس الوزراء لإيقاف قرار حل ومصادرة ممتلكات الجماعة ، باعتبارها عوناً كبيراً للملك فاروق وللعرش في مقاومة الشيوعية ، وأن الملك فاروق كان يعتبر أنهم الهيئة الوحيدة التى يمكنها أن تنافس الوفد ، وتشجيعها يؤدى إلى انقسام معسكر القوى الوطنية وبالتالي إضعافه.

ويروى أحمد مرتضى المراعى ، وزير الداخلية الأسبق ، في مذكراته التى نُشرت في مجلة «أكتوبر» أنه عندما كان مديرًا للأمن العام ذهب إليه في منزله في حلوان الشيخ حسن البنا وطلب منه إبلاغ الملك الرسالة التالية - وكان في هذا الوقت يرأس الحكومة النقراشى باشا ، وكان يعادى الإخوان المسلمين - الرسالة هى :

« الإخوان المسلمون لا يريدون به شراً وأنا لانبذ تصرفاته ، إنه يذهب إلى

نادى السيارات للعب الورق فليذهب !! ، وإلى النوادى الليلية ليسهر ،

فليسهر ! نحن لسنا قوامين عليه»!!

وفي سنة ١٩٥٠ حصل حزب الوفد على الأغلبية في الانتخابات ، وسقط الأمر العسكرى بحل جماعة الإخوان المسلمين وانتخب المستشار حسن الهضيبى مرشداً عاماً للجماعة.

الهضبيي : « العنف لن يخرج الإنجليز واعكفوا على قراءة القرآن »  
وتقول جريدة اللواء الجديد في ٣٠ يناير ١٩٥٠ :

« إن مزارحى باشا حمامى الخاصة الملكية كان له دور في تحسين العلاقات بين الملك والإخوان المسلمين ، وأن الصحف البريطانية أظهرت ترحيباً شديداً باختيار الهضبيي مرشداً عاماً ، الذى يؤيده الملك فاروق لقرابته بمراد باشا محسن - زوج شقيقته - كما أنه وطيد الصلة بعائلات ثرية قريبة من السراى ، وكان الملك فاروق عندما يقابل المرشد العام يرسل له سيارة ملكية خاصة لإحضاره .. ».

وفي عام ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، صرح حسن الهضبيي لجريدة الجمهور المصرى في ١٩ أكتوبر ١٩٥١ بقوله : « وهل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد ، إن واجب الحكومة اليوم أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب .. وذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز ».

كما خطب المرشد العام في شباب الجماعة قائلاً :  
« اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم ».

وقد ردّ عليه خالد محمد خالد - الكاتب الإسلامى - في مجلة « روز اليوسف » بمقالة عنوانها « أبشر بطول سلامة يا جورج » ، وجاء في المقال :

« إن الإخوان المسلمين كانوا أملاً من آمالنا ، ولم يتحركوا ، ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر ولا طوبة ، وحين وقف مرشدهم الفاضل يخطب منذ أيام في عشرة آلاف شاب قال لهم :

« اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم » .. وسمعت مصر المسكينة هذا التوجيه فقذفت صدرها بيدها وصاحت .. آه يا كبدى .. أفى مثل هذه الأيام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم ، ومرشد الإخوان يعلم أو لا يعلم أن رسول الله وخيار أصحابه معه تركوا صلاة الظهر والعصر من أجل المعركة ، ويعلم أو يجب أن يعلم أن رسول الله نظر إلى أصحابه في سفره فإذا بعضهم راقد وقد أعياء الصوم ، وبعضهم مفطر قام بنصب الخيام فابتسم إليهم ابتسامة حانية راضية وقال : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله ، فلقد وجد الوطن في التاريخ قبل أن يوجد الدين ، وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله .

والوطن عهد الدين وسنده ولن تجدوا ديناً عزيزاً مهيباً إلا إذا كان في وطن عزيز مهيب، وإذا لم تبادروا بطرده الإنجليز فلن تجدوا المصاحف التي تتلون فيها كلام ربكم... أتسالون لماذا؟ لأن الإنجليز سيجمعونها ويتمخطون فيها كما حدث في ثورة فلسطين سنة ١٩٣٧، وإذا حسبتموني مبالغاً فراجعوا الكتاب المصور الذى أصدره المركز العام عن تلك الثورات لترى صورة الضباط الإنجليز وهم يدوسون المصاحف ويتمخطون في أوراقها. إن في مصر في شعبية ضخمة تستطيع رغم ظروفها أن تردم القناة بجثث الإنجليز، ولكن هذه القوى محتكرة... تحتكرها الهيئات والجماعات لصالح من؟ وإلى متى؟».

خالد محمد خالد

### الإخوان يعملون في الصفوف الخلفية:

كما كتب إحسان عبد القدوس مقالا في «روز اليوسف» بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ بعنوان «الإخوان.. إلى أين؟ وكيف..؟» يعنى عليهم عدم مشاركتهم في معركة القناة، ويقول: «إن هذه الأيام أيام الامتحان الأول للإخوان عقب محتهم، فإما أن يكونوا أقوياء بإيمانهم، وإما فقدتهم مصر».

وفي شهر يوليو ١٩٥٢ نشرت جريدة المصرى - التى تتبنى أفكار حزب الوفد - خبراً جاء فيه، أنه كان قد تم الاتفاق بين الإخوان المسلمين والوفد على أن تشارك كتائب من الإخوان مع الوفد في معركة القناة، وأن حكومة الوفد ستسلم الإخوان ٢٠٠٠ بندقية و ٥٠ رشاشاً ومليون طلقة، وأنه كان قد تحدد يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتسليم هذه الأسلحة، ولكن الملك فاروق حدد يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ لإقالة حكومة الوفد، كما نشرت جريدة المصرى تصريحاً للمرشد العام عقب مقابلته للملك فاروق، جاء فيه أن الملك قال له: «إنه خائف على البلد من اللى بيعمله المصريين في الإسباعيلية والسويس، وأنه يجب ألا يشترك الإخوان معهم في هذه الأعمال؛ لأن الحركة دى حاتجر على البلد مصايب».

وفي مذكرات اللواء فؤاد علام<sup>(٥)</sup> مفتش النشاط الدينى بمباحث أمن الدولة الأسبق والمشورة بجريدة العالم اليوم في ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ قال: «إن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى قدم تقريراً عن اجتماع مع أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين -

(٥) مزيد من التفاصيل راجع "الاخوان وأنا" مذكرات اللواء فؤاد علام، المكتب المصري الحديث القاهرة ١٩٩٦

لم يذكر اسمه - ووصفه بأنه ابن أحد مشايخ الأزهر ، وقدم عضو الإخوان المسلمين  
المعلومات التالية عن موقف الإخوان :

قرر أن الثورة أبلغت الإخوان بأنها سوف تحارب القوات البريطانية في الوقت  
المناسب، وأنهم يعتقدون بأن الثورة جادة في شن حرب في منطقة القنال .. وأن الإخوان  
سيلتزمون بالمشاركة في مثل هذه الحرب من الناحية الأدبية فقط.

وأشار إلى وجود مخازن سلاح سرية يمكن الاستيلاء عليها ، ولاتعرف الثورة عنها  
شيئاً، وهي عبارة عن أسلحة أوتوماتيكية متنوعة بدلا من النوعيات التي عفى عليها  
الزمن ، وأنه شخصيا عاين أكثر من ١٠٠ قطعة سلاح ، لكنه تهرب أكثر من مرة من  
تحديد موعد هذه الحرب.

وقرر أكثر من مرة بأن صداماً سوف يحدث قبل أكتوبر ١٩٥٣ ، سواء ضد الثورة أو  
الإنجليز ، وأكد أن شعوراً عاماً بالاستياء سوف يعم المواطنين.

وأشار إلى أن الإخوان الذين اعتقلتهم الثورة ليسوا في الحقيقة إخوانا ، وإنما شيوعيون  
تستروا بالإخوان كغطاء لإخفاء نشاطهم.

وفي صباح ٢٣ يوليو واستدعى حسن عشاوى لمبنى القيادة العامة للقاء عبدالناصر،  
الذي طلب منه تأييدهم للثورة ، ورفض المرشد العام إصدار البيان - وكان في المصيف  
بالإسكندرية - ولم يصدر بيان التأييد المقتضب إلا في ساعة متأخرة من يوم ٢٧ يوليو  
١٩٥٢ وبعد طرد الملك فاروق من مصر.

ويقول فضيلة الشيخ المرحوم أحمد حسن الباقوري عن خلافه مع جماعة الإخوان ،  
وبين عبدالناصر والإخوان:

« إن العملية كلها منذ جاء المرحوم على باشا ماهر ، وتحرك جماعة من الإخوان مثل  
الأستاذ عبدالحكيم عابدين وآخرين دون علمي لمقابلاته وأنا عضو في مكتب إرشاد  
الإخوان العام، ولا بد أن يكون لي وجهة نظر معينة إذا ما أراد الواحد منهم أن يلتقي  
برئيس الوزراء ، ثم عقدوا لقاءً غريباً بالإنجليز .. أنا شعرت أن هذه العملية لعب ،  
وأنهم يلعبون بنا .. وجهال عبدالناصر رحمة الله عليه كان زعلان منهم ؛ لأنه في ليلة القيام  
بثورة ٢٣ يوليو كان قد اتفق مع بعض الإخوان المسلمين أن يشاركوا .. والذي حدث  
أنهم لم يحضروا في الموعد المحدد ورفضوا التحرك ولم يتعاونوا - كما يزعمون - ، واعتبر  
عبدالناصر موقفهم هذا هروياً! وربما يكون قد فكر في أكثر من الهروب .. بالخيانة مثلاً،  
ولكن لم يقل شيئاً سوى أنهم خذلوه..!!

وأعتقد أنه بعد ما ذكر يمكن أن يفهم القارئ الكريم الأسباب التي أدت بمجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين في ١٤ يناير ١٩٥٤ :

• التوسع في تأييد المرشد العام للإخوان المسلمين للثورة إلا بعد خروج الملك فاروق من مصر.

• عدم تأييد الجماعة لقانون الإصلاح الزراعي، والمطالبة برفع الحد الأقصى للملكية الزراعية في حالة تطبيق القانون إلى خمسمائة فدان.

• محاول الجماعة فرض الوصاية على الثورة بعد حل الأحزاب السياسية القديمة .

• اتخاذ موقف المعارضة من هيئة التحرير ( التنظيم السياسي).

• بدء التسرب إلى الجيش والبوليس وقيام الجماعة بتشكيل خلايا سرية تحت إشراف المرشد العام للجماعة مباشرة ( المسئولون العسكريون كانوا أبو المكارم عبد الحى وعبد المنعم عبدالرؤوف وحسين حمودة وصلاح شادى).

• تشكيل جهاز سرى جديد بعد حل الجهاز القديم الذى كان يشرف عليه عبدالرحمن السندي منذ أيام حسن البنا، والمعروف أن السندي كان على اتصال بالرئيس جمال عبدالناصر قبل الثورة عندما كان عبدالناصر على علاقة بشكل أو بآخر بأغلب التنظيمات السياسية في مصر هو وبعض الضباط الأحرار الآخرين.

تم اتصال عن طريق د. محمد سالم الموظف في شركة النقل والهندسة بين المستر إيفانز المستشار الشرقى في السفارة البريطانية بالقاهرة في خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ مع كل من : منير دلة وصالح أبو رقيق ثم مع حسن الهضبي بعد ذلك ، واعتراض مجلس الثورة وقتها على هذه الاتصالات ولكنهم استمروا فيها وقد تم رصد هذه الاتصالات في حينه، وتم تسجيل أغلبها بمعرفة أجهزة الأمن المعنية ( المخابرات العامة والمباحث العامة).

زيارة حسن عشاوى يوم الأحد ١٠ يناير ١٩٥٤ للمستر كروزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة مرتين في نفس اليوم ، الأولى الساعة الرابعة والثانية في الساعة الحادية عشر مساء.





عبد الناصر والإخوان قبل الثورة وبعدها :

ولنقرأ ما قاله الرئيس جمال عبدالناصر في نوفمبر ١٩٦٥ بالنص حول علاقة الثورة بالإخوان المسلمين:

« أنا قبل الثورة كنت على صلة بكل الحركات السياسية الموجودة في البلد ، يعني كنت أعرف الشيخ حسن البنا ، ولكن ما كنتش عضو في الإخوان المسلمين ، كنت أعرف ناس في الوفد وكنت أعرف ناس من الشيوعيين ، وأنا باشتغل في السياسة أيام ما كنت في الثالثة ثانوى ، وفي الثانوى التحبست مرتين أول ما اشتركت في مصر الفتاة ، وده يمكن اللى دخلنى في السياسة ، وبعدين حصلت خلافات وسبت مصر الفتاة ، ورحت انضمت للوفد ، وطبعاً أنا الأفكار اللى كانت في راسى بدأت تتطور ، وحصل نوع من خيبة الأمل بالنسبة لمصر الفتاة ، ورحت اللى كانت في راسى بدأت تتطور ، وحصل نوع من خيبة الأمل بالنسبة للجيش... وبعدين ابتدئنا نتصل في الجيش بكل الحركات السياسية ولكن ما كناش أبدأ في يوم في الإخوان المسلمين كأعضاء أبدأ ، ولكن الإخوان المسلمين حاولوا يستغلونا فكانت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار موجودة في هذا الوقت ، وكان معانا عبدالمنعم عبدالرؤوف وكان في اللجنة التأسيسية ، وجه في يوم وضع اقتراح قال إننا يجب أن نضم حركة الضباط الأحرار إلى الإخوان المسلمين .. أنا سألته : ليه ؟

قال : « إن دى حركة قومية إذا اتقبض على حد منا تستطيع هذه الحركة أنها تصرف على ولاده وتؤمن مستقبله » !!

ولكن مش ممكن نسلّم حركة الضباط الأحرار علشان مواضيع شخصية بهذا الشكل ، وحصل اختلاف كبير .. صمّم عبدالمنعم عبدالرؤوف على ضم حركة الضباط الأحرار إلى الإخوان المسلمين واحنا رفضنا .. كان طبعاً في هذا الوقت الشيخ حسن البنا الله يرحمه مات ، وأنا كان لى به علاقة قوية ولكن علاقة صداقة ومعرفة .. زى ما قلت لكم ما كنتش أبدأ عضو في الإخوان المسلمين ، وأنا لوحدى يمكن اللى كان ليه علاقة بحسن البنا وإخواننا كلهم ماهومش ، ولكن كنت باقول لهم على الكلام اللى يحصل معا .. نتج عن هذا إن عبدالمنعم عبدالرؤوف استقال وده قبل الثورة بستة أشهر ، استقال عبدالمنعم عبدالرؤوف وأنا كانت لى علاقة ببعض الناس من الإخوان المسلمين كعلاقة صداقة .. وكان هم تنظيم داخل الجيش ، وكان يرأس هذا التنظيم ضابط اسمه أبو المكارم عبدالحى .. وقامت الثورة .. في أول يوم من قيام الثورة جالى بالليل عبدالرؤوف ومعا

أبو المكارم عبدالحى ، وطلبوا إننا نديهم أسلحة عlishان الإخوان يقفوا جنبنا إلى جنب مع الثورة .. أنا رفضت إن إحنا نديهم سلاح ، وقلت لهم إن إحنا مستعدين نتعاون ..

وبدأ التعاون بيننا وبين الإخوان المسلمين وقلت لهم يشتركوا فى الوزارة بعد كده ، ورشحوا عددًا من الناس للاشتراك فى الوزارة ، ولكن جه بعد كده تصادم .. اتحلّت الأحزاب كلها ، وما حليناش الإخوان المسلمين».

وفى اليوم التاسع والعشرين من يوليو ١٩٥٢ تم لقاء بناء على طلب المرشد العام للإخوان المسلمين فى منزل صالح أبو رقيق ، حضره الرئيس جمال عبدالناصر والمرشد العام الذى طلب أن تطبق الثورة أحكام القرآن الكريم ، وأجابه الرئيس عبدالناصر بأن الثورة قامت حرباً على الظلم والاستبداد السياسى والاجتماعى والاستعمار البريطانى ، وهى بذلك ليست إلا تطبيقاً لأحكام القرآن الكريم.

فطلب المرشد أن يصدر قرار بفرض الحجاب حتى لاتخرج النساء سافرات ، وأن تغلق دور السينما والمسارح .. فرد الرئيس عبدالناصر - بعدما حسب الأمر - أنت تطلب منى طلباً لا طاقة لى به .. فأصر المرشد على طلبه .. فقال الرئيس عبدالناصر:

« اسمح لى نتكلم بصراحة وبوضوح .. أنت لك بنت فى كلية الطب .. هل بتتك اللى فى كلية الطب بتروح الكلية لابسة حجاب؟! أنا أعرف بأنها بتروح الكلية بدون حجاب ، فإذا كنت فى بيتكم مش قادر تخلى بنتك تطلع فى الشارع حاطة الحجاب ، حاتخلىنى أنا أطالب الناس كلهم وأقول لهم حطوا الحجاب?...»

ويعدين هل بتتك بتروح السينما والا ما بتروحش؟ بتروح السينما .. طيب إذا كان الراجل فى بيته مش قادر يخلى أولاده أو بنته ما تروحش السينما ليه .. السينما إحنا علينا واجب أن نعمل رقابة عليها وعلى المسارح كمان حتى نحمى الأخلاق ، ونحن سوف نمنع من يقل عمره عن ٢١ سنة من ارتياد الملاهى».

لم يعجب هذا الكلام المرشد وطالب بمنع الناس كلها ، فرد عليه الرئيس عبدالناصر قائلاً: « ولماذا لم تتكلم أيام فاروق؟! وكانت الإباحة مطلقة وكنتم تقولون: أن الأمر لولى الأمر؟».

ودار حوار طويل وبدأ أن المرشد العام حدّد موقفه من الثورة برفض التعاون ورفض الثورة ، وهذا ما سيتضح فيما بعد ، لكن عبدالناصر كان يتبع سياسة النفس الطويل ، ولا يريد أن يبدأ بالصدام بل فضل أن تتفاعل الأحداث.

وفي الثامن من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، كتب سيد قطب أحد أقطاب الإخوان المسلمين، مقالاً في جريدة الأخبار في شكل رسالة للواء محمد نجيب قال فيها:

« إن الدستور الذى لم يسمح بكل ما وقع من فساد الملك وحاشيته فحسب ، ولكن فساد الأحزاب ورجال السياسة وما تحمل صحائفهم من أوزار . إن هذا الدستور لا يستطيع حمايتنا من عودة الفساد إن لم تحققوا أنتم فى التطهير الشامل الكامل الذى يجرم الملوئين من كل نشاط دستورى ، ولا يبيح الحرية السياسية إلا للشرفاء ... لقد احتمل هذا الشعب ديكتاتورية طاغية باغية شريرة مريضة على مدى خمسة عشر عامًا أو تزيد أفلا يحتمل ديكتاتورية عادلة نظيفة ستة شهور ، على فرض قيامكم بحركة التطهير يعتبر ديكتاتورية بأى وجه من الوجوه ؟ ».

وفي شهر أكتوبر ١٩٥٢ صدر قرار بالإفراج عن ٩٣٤ مسجوناً ومعتقلاً معظمهم من الإخوان المسلمين.

الإخوان يقاطعون وزارة الثورة برئاسة محمد نجيب بعد ترشيحهم الباقورى:  
وعند تشكيل وزارة محمد نجيب بعد وزارة على ماهر اشترك اثنان من الإخوان المسلمين، الشيخ أحمد حسن الباقورى كوزير للأوقاف والمستشار أحمد حسنى كوزير للعدل ، وذلك بعد اتصال تم بين عبدالحكيم عامر والمرشد العام الذى رشع له هذين الاسمين .. إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر فوجئ بزيارة محمد حسن العشماوى ومنير ذلة، اللذين أبلغاه أن مكتب الإرشاد قد رفض ترشيحهما هما الاثنان للوزارة ، وأن ترشيح الباقورى وأحمد حسنى كان تصرفاً شخصياً من المرشد العام ، وقد قوبل هذا المطلب باستغراب حيث أن الباقورى وأحمد حسنى كانا سيحضران فى نفس الوقت تقريباً لخلف اليمين الدستورية ، واتصل الرئيس عبدالناصر بالمرشد العام لاستيضاح الأمر ، فقال المرشد العام أنه سيجمع مكتب الإرشاد ويرد على مجلس قيادة الثورة ، ولكنه لم يتصل ، فأعاد الرئيس عبدالناصر الاتصال به مرة ثانية ، فقال له المرشد العام، إن مكتب الإرشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة ، وفصلوا الباقورى عضو مكتب الإرشاد من الجماعة.

استثيت الجماعة بعد ذلك من قانون حل الأحزاب ، كما شارك ثلاثة من أعضائها فى لجنة الدستور هم صالح عشماوى وحسن العشماوى وعبدالقادر عودة.  
وتسجل هذه الفترة سبعة لقاءات تمت بين جماعة الإخوان المسلمين والسفارة البريطانية فى القاهرة ، وكانت هذه الاتصالات مرصودة من جهازين فى الدولة : الأول إدارة المباحث العامة ، والثانى القسم الخاص بالمخابرات العامة ، الذى كان نواة هيئة

الأمن القومي في المخبرات العامة بعد ذلك - كان التنسيق والتعاون كاملاً بين هاتين الإدارتين في متابعة النشاط الداخلي شكلاً وموضوعاً لدرجة أن القسم الخاص كانت مكاتبه في نفس مقر المباحث العامة لكي يكون الاتصال الشخصي أيضاً ميسراً وسهلاً دون إضاعة للوقت.

تم لقاءان من هذه اللقاءات مع السفارة البريطانية في منزل الدكتور محمد سالم بالمعادي، وحضرهما من جماعة الإخوان المسلمين كل من منير دلة وصالح أبو رقيق ، ومن الجانب البريطاني المستر إيفانز المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية بالقاهرة في ذلك الوقت.

كما تمت مقابلتان في منزل إيفانز حضرهما منير دلة وصالح أبو رقيق لتناول الشاي، ثم مقابلة خاصة في منزل المرشد العام حضرها الهضيبي ومنير دلة وحسن العشاوي وإيفانز.

وفي مذكرات اللواء فؤاد علام<sup>(\*)</sup> مفتش النشاط الديني بمباحث أمن الدولة الأسبق والمنشورة بجريدة عالم اليوم في ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ قال :

« إنه في ٢٧ يوليو ١٩٥٣ عقد اجتماع لمدة ثلاث ساعات بين حسن الهضيبي ومستر التنج السكرتير السياسي للسفارة الأمريكية بالقاهرة .. وتحدث فيه الهضيبي عن موقف الإخوان المسلمين من مجلس قيادة الثورة ، مشيراً إلى أن الإخوان يعلمون أن النظام حسن النية ، وأنهم كإخوان ضد تحديد ملكية الأراضي الزراعية ، ويسعدهم إزالتها، وإنهم يرغبون في إزاحة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل ناصر ، وأنهم يخططون لعزل العسكريين من السلطة ، وإحلال مجموعة مختارة محلهم من الأحزاب ، وأن على المعارضة أن تنسق جهودها لتتعامل بالقوة مع الظروف إذا ما سقط النظام.

وأكد الهضيبي أن حكومة الثورة سوف تسقط في وقت قريب ؛ لأنها تبنت أحلاما كبيرة لن تستطيع أن تحققها، مثل إخراج الإنجليز من القنال ، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية.

وقال إن مجلس قيادة الثورة ارتكب خطأ فاحشاً بتبنيه رسمياً للعمليات العسكرية ضد الإنجليز ؛ فقد كان واجبه أن يتركوا آخرين يفعلون ذلك !! وأن يتوقفوا عن التصريحات الرسمية التي جعلتهم في فوهة المدفع .. كان يمكن للحكومة أن تعمل بشكل سرى ضد الإنجليز دون التورط بشكل رسمي !!

(\*) لمزيد من التفاصيل راجع "الاخوان وأنا" مذكرات اللواء فؤاد علام، المكتب المصري الحديث  
القاهرة ١٩٩٦

هذه عينة من التقارير التي تتضمن اتصالات الإخوان بالأمريكان مثل الصدام المباشر، تؤكد أن المعلومات التي قدمها الإخوان للأمريكان في مختلف الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية تخضع لوصف الخيانة العظمى في قانون أى دولة، ولم يجد الهضيبى وأعوانه أى غضاضة في عقد اجتماعات سرية مع السفراء الأجانب، والعاملين بالسفارات الأجنبية في مصر؛ فالإخوان كانوا يلعبون على كل الأجيال؛ تارة يعمقون علاقاتهم بالسراى، وتارة يتعاونون مع الإنجليز، ثم يتصلون بالأمريكان من وراء ظهر حكومتهم، وكان هدفهم الرئيسى هو الوصول إلى الحكم، وكانوا يخاطبون كل جهة من هذه الجهات حسب هواها..

والأغرب من ذلك أنهم طلبوا تسوية سلمية مع إسرائيل.. وهنا يثور أكثر من تساؤل حول صلة الإخوان باليهود؛ وقد اعترف على عبده عشاوى العضو القيادى في جماعة الإخوان المسلمين بوجود علاقة بين الإخوان واليهود منذ نشأة الإخوان، وكان الإخوان يتصورون أن اللواء محمد نجيب مستعد لعقد اتفاقية سرية مع اليهود، ولكن العقبة كانت جمال عبدالناصر.

### اتصالات الاخوان بالسفارة البريطانية .. لماذا ؟ :

ثم عقد لقاء آخران في شهر يناير سنة ١٩٥٤ بين حسن العشاوى والمستر كروزيل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة، وهاتان المقابلتان تمتا على فترتين : الفترة الأولى من السابعة صباحًا حتى الظهر، والثانية في نفس اليوم من الرابعة بعد الظهر حتى الحادية عشر مساء.

تمت هذه المقابلات السبع في الفترة من مارس ١٩٥٣، وخلال أشهر أبريل ومايو ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤، وكانت الموضوعات التي أثيرت في هذه اللقاءات هي مناقشة موقف جماعة الإخوان المسلمين من ثورة ٢٣ يوليو، والقضية الوطنية، والمفاوضات مع الإنجليز حول جلاء القوات البريطانية عن مصر، وكان رأى الإخوان المسلمين أن عودة الإنجليز إلى القاعدة في القناة، يكون بناءً على رأى لجنة مشتركة مصرية بريطانية، وأن الذى يقرر خطر الحرب هي الأمم المتحدة، وهؤ الرأى الذى تمسك به الإنجليز طوال مراحل المفاوضات، وهو في نفس الوقت الشئ الذى لم تقبله ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى كان مطلبها واضحًا ومحددًا في الجلاء الكامل والسيادة الكاملة على الأراضى المصرية، وأن يكون القرار نابعاً من ثورة ٢٣ يوليو فيما يتعلق بجميع شئون مصر، وقد تم التحقيق في هذا كله خلال محاكمات الإخوان المسلمين أمام محكمة الشعب. هذا علاوة

على ما اكتشف في هذه الفترة ، من اتصال عبدالمنعم عبد الرؤوف بالسفارة الأمريكية بالقاهرة؛ حيث أبلغهم أنه يتحدث باسم الإخوان المسلمين وأنهم يسعون لقلب نظام الحكم ، وأنهم ، أى الإخوان المسلمين ، على استعداد للاشتراك في حلف عسكري ضد الشيوعية ، وأن هذا الحلف لن يتحقق ما دام جمال عبدالناصر على قيد الحياة .

وتوازيًا مع هذه الأنشطة والمواقف ، فقد كان نشاط الإخوان المسلمين في أوساط الجيش والبوليس مستمرًا ، ولم يتوقف منذ أن ترك عبدالمنعم عبدالرؤوف الجمعية التأسيسية للضباط الأحرار قبل قيام الثورة بستة أشهر ، وكان المسئول عن الجهاز العسكري مع أبو المكارم عبدالحى ، كما كان المسئول عن البوليس الصاغ صلاح شادى ، وكان الأب الروحى لهم محمود لبيب - ضابط سابق - ، هذا علاوة عن تنظيم عسكري ثالث كان عماده الصولات وضباط الصف ، وكان تجنيد هذا القطاع يعتمد على إقناعهم بأنهم هم الأحق بالقيادة في مجال القوات المسلحة والبوليس ، باعتبارهم عصب العمل في هذه المؤسسات الحيوية .

ولما ظهر هذا النشاط الأخير على السطح ، استدعى الرئيس عبدالناصر محمد حسن العشماوى وقابله في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وقال له إن لدينا معلومات بنشاط لكم في أوساط الجيش والبوليس وصارحه بالتفاصيل ، فلم يرد حسن العشماوى ولكنه وعد بأن يبلغ المرشد العام بالأمر ، ولما سأله الرئيس جمال عبدالناصر عن معلوماته هو عن هذا النشاط - باعتبار أن هناك علاقة شخصية بين عبدالناصر وبينه تسمح بأن يسأله مثل هذا السؤال خارج الإطار الرسمى - ، فنفى حسن العشماوى علمه بأى شئ عن هذا النشاط السرى العسكري .

واستمر النشاط ، بل اتسع أيضًا في مجال طلبة الجامعات في جامعتى القاهرة والإسكندرية ، وفي يوم ذكرى الشهداء أقيم احتفال في جامعة القاهرة ، وبرز بشكل واضح نشاط الجماعة بقيادة حسن دوح ، وكان المسئول عن التنظيمات الشبابية والنشاط الجامعى عبدالحكيم عابدين ، صهر حسن البنا والسكرتير العام للإخوان المسلمين ، واستمر التبليغ عنه من الأجهزة المعنية في المباحث العامة والقسم الخاص بالمخابرات العامة ، وقد حضرت مع زغلول كامل مدير مكتب رئيس المخابرات العامة ورئيس الخدمة السرية فيما بعد وآخرون ، بعض لقاءات ضباط الجيش والبوليس ، وكان أغلبها يتم في منزل أحد ضباط البوليس (كمال صقر) في مصر الجديدة ، وتم الإبلاغ عن تفاصيل ما كان يدور في هذه اللقاءات وأسماء المشاركين ، ومحاولات تجنيد بعض الحضور ممن يظهر منهم تجاويًا مع ما كان يدعون إليه ، وكانت العملية تبدأ بالدعوة للصلاة جماعة ثم

تتدرج المناقشات إلى الدخول في الأوضاع العامة وهكذا إلى أن يتم نوع من أنواع غسيل المخ ، ثم التجنيد لصالح ما يريدون تنفيذه من أنشطة .واستدعى الرئيس عبدالناصر حسن عشماى للمرة الثانية وسأله ماذا فعل ؟ وهل أبلغ المرشد العام ؟ وماذا كان رد المرشد ؟ فرد بأنه أبلغ الدكتور خميس حميدة نائب المرشد العام .

حادث المنشية و محاولة الاغتيال .. حقيقة أم خيال ؟ :

وتطور هذا النشاط بعد ذلك إلى قيام مظاهرات يناير ١٩٥٤ بجامعة القاهرة ، وحدث احتكاك بين الطلبة والبوليس، وكانت المفاجأة أن ظهرت في هذه المظاهرات كرابيع وسلاسل حديدية وعصي، وتبادل إطلاق النار وتم اعتقال حوالى خمسمائة شخص . وكان الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية يزور مصر في ذلك الوقت وتوسط لدى مجلس قيادة الثورة ، ولدى الرئيس جمال عبدالناصر للإفراج عن المعتقلين ، وتم بالفعل الإفراج عنهم في مقابل تعهدهم بعدم القيام بأى نشاط سياسى وسط الطلاب والجامعات ، ولكنهم بعد الإفراج عنهم لم يلتزموا بشرط الإفراج ، بل أصدروا منشوراً هاجموا فيه الرئيس جمال عبدالناصر، مدعين أنه يعمل لحساب نورى السعيد رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت وزاهدى في إيران ، وطالبوا بالتخلص من جمال ونورى وزاهدى - وتم بعد ذلك توقيع اتفاقية الجلاء- ولقد رصدت أجهزة الأمن في هذه الفترة اختفاء حسن المضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين من القاهرة من بداية شهر أكتوبر ١٩٥٤ ، وتمت محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية ، وقبض على محمود عبداللطيف الذى كان قد كُلف بعملية الاغتيال ، وشكلت محكمة لمحاكمة الإخوان المسلمين المتهمين في عملية الاغتيال ، وثبت من خلال التحقيقات والاعترافات في محاكمة العناصر الرئيسية لجماعة الإخوان المسلمين العناصر الرئيسية التالية وسأتناولها باختصار:

أولاً : كان هناك جهاز سرى مهمته القيام بعمليات اغتالات سياسية .

ثانياً : كانت هناك مخازن للأسلحة والمتفجرات .

ثالثاً : كان هناك تمويل من الخارج .

رابعاً : اعترف محمود عبداللطيف المتهم الأول والذى قام بإطلاق الرصاص على الرئيس عبدالناصر ، كتابة، بأن هنداوى دوير المحامى سلمه الطبنجة التى استخدمت في محاولة اغتيال جمال عبدالناصر بميدان المنشية بالإسكندرية، وتم التسليم في مكتب عبدالقادر عودة وبعلمه ، وكان المقروض أن تفضد

عملية اغتيال عبدالناصر في ميدان الجمهورية بالقاهرة ، ثم استبدلت الخطة لتتم عملية الاغتيال في ميدان المنشية بالإسكندرية .  
واعترف محمود عبداللطيف كتابة وبخط يده ، بأن هنداوى دوير قال له في بيعة خاصة ما يلي : « إن الله يجب أن يرى هذا الدم الساخن في سبيل الله » .  
خامساً : أن هنداوى دوير سلم نفسه للسلطات واعترف بمحض إرادته ومن تلقاء نفسه بالآتى :

أن التعليمات التى تلقاها باغتيال جمال عبدالناصر مكتوبة وأن عليه تكليف محمود عبداللطيف بتنفيذ هذه العملية .  
أنه سلم محمود عبداللطيف الطبنجة التى نفذت بها المحاولة بحضور عبدالقادر عودة في مكتبه .

أن التعليمات المكتوبة كانت تقضى أيضاً باغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة فيما عدا محمد نجيب ، على أن تنفذ باقى الاغتيالات بعد اغتيال جمال عبدالناصر .  
التعليمات المكتوبة تتضمن أيضاً التخلص من أكثر من مائة وخمسين ضابطاً إما بالاغتيال أو بالخطف من منازلهم .

بعد تنفيذ الاغتيالات والخطف تقوم جماعات من الإخوان المسلمين بالسيطرة على مرافق الدولة .

يعقب ذلك تشكيل مجلس يتولى إدارة شئون البلاد - بديلاً لمجلس الثورة - من بين أعضائه عبدالرحمن عزام باشا ومحمد العشماوى باشا - والد حسن العشماوى .  
كان هناك تكليف آخر مشابه لتكليف محمود عبداللطيف ، وقد عهد به إلى محمد نصيرى الطالب بكلية الحقوق لاغتيال جمال عبدالناصر في أى وقت أو أى مكان يراه هو مناسباً .

سادساً : تقوم جماعات متقاة من الجهاز السرى للجماعة بنسف وتدمير منشآت إستراتيجية في القاهرة والإسكندرية وبعض المحافظات في نفس الوقت .

سابعاً : وضعت خطة بديلة في حالة فشل اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر بإطلاق النار عليه ؛ حيث يكلف أحد الإخوان المسلمين بالقيام بعملية انتحارية ؛ وذلك بارتداء حزام ناسف من المتفجرات ، ويندس بين المواطنين إما في مجلس قيادة الثورة أو في مجلس الوزراء ويقوم الشخص المكلف باحتضان الرئيس جمال عبدالناصر فينفجر فيها الحزام الناسف ، ولقد تمت تجربة الحزام الناسف هذا في أحد أعضاء



الجهاز السرى للإخوان المسلمين سنة ١٩٥٣ وهو المهندس فايز عبداللطيف ، وأعضاء الجهاز السرى يعرفون تفاصيل هذه العملية وأسبابها.

ثامناً : دبر أبو المكارم عبدالحى - وكان ضابطاً فى الجيش وأحد المسؤولين عن الجهاز السرى للإخوان المسلمين فى الجيش - مؤامرة لنسف الطائرة التى قد يستقلها الرئيس جمال عبدالناصر فى تنقلاته.

تاسعاً : أعيد تنظيم الجهاز السرى للإخوان المسلمين سنة ١٩٥٣ ، وتولى قيادته يوسف طلعت ، الذى كان له الفضل الأكبر فى انتخاب حسن الهضيبى مرشداً عاماً للإخوان المسلمين ، كما كان أحد المدبرين الرئيسيين لعملية اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية.

وكان ثابتاً لدينا فى هذه الفترة أن المسئولية بالنسبة للجهاز السرى للإخوان المسلمين تقع على عاتق لجنة الإشراف المكونة من :

( يوسف طلعت - إبراهيم الطيب ، مسئول القاهرة - أحمد حسن ، مسئول الأقاليم - صلاح شادى ، مسئول البوليس - أبو المكارم عبدالحى ، مسئول الجيش - وشكلت لجنة عليا للجهاز تمثلت سلطته العليا من كل من :

الشيخ سيد سابق - الدكتور محمد خميس حميدة - محمود الصباغ - الشيخ محمد فرغلى - أحمد زكى).

أعود بالأحداث للفترة التى أعقبت محاولة الاغتيال ، فقد سارعت قيادات الإخوان المسلمين إلى محاولة تبرئة نفسها فى أعقاب محاولة الاغتيال ، وتصوير الحادث على أنه تصرف فردى قام به أحد عناصر الإخوان المسلمين ، دون أن يكون لمكتب الإرشاد أو لهذه القيادات أى دور فى تدييره.

رسالة الهضيبى لاسترضاء عبد الناصر :

وكان أن قام حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة وقتها بإرسال خطاب إلى الرئيس جمال عبدالناصر يسعى فيه إلى استرضائه ، ويستنكر الحادث ويطلب بتجاوزه ، ونفى التورط فى تدييره ، وكان نص الخطاب كما يلي :

« السيد جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله .. أحمد الله إليكم ، الله تعالى ( كذلك فى النص ) ، وأصلى وأسلم على رسوله الكريم.

وبعد - فقد وجدت أثناء قدومى من الإسكندرية أمس محوطاً بمظاهر توحى بأن الحكومة تتوقع قيام الإخوان المسلمين بحركة ، ربما كانت لأخذى عنوة ، ولو أن

الحكومة أعلنت رغبتها في مجيئي لبادرت والله بالمعجى أسعى إليها من تلقاء نفسى دون أن يجرسنى حارس.

على أن هذه المظاهر قد أورتنى حسرةً وجعلتني أتمنى لو وهبت البلد حياتي في سبيل جمع الكلمة وشفاء النفوس . فأحببت أن أبادر بالكتابة إليك وأرجو أن يتسع صدرك للقائى بضع دقائق أشير عليك فيها بما يحقق أمانيك ، وأمانى ، وأنا أعلم أنك قد تكون راغباً عن هذا اللقاء ، ولذا تركت أمر تدبير الجماعة من نحو خمسة أشهر إلى غيرى ، فلم يصلوا معك إلى شئ ، وأعد الوصول إلى شئ حتى تتجه البلد كلها اتجهاً واحداً ، ثم لا يجدى أحد في مكاني الذى أنا فيه من الإخوان.

وأبادر فأقول لك : إن ما سمي اختفاءً قد أدهشنى ... وأن ينسب إلى تدبير جرائم ، فهذا كان مفاجأة لى وأقسم بالله العظيم وكتابه الكريم أنى ما علمت بوقوع جريمة الاعتداء عليك إلا في الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى ، ولا كان لى بها علم ، وقد وقعت من نفسى موقع الصاعقة ، لأننى ممن يعتقدون أن الاغتيالات تؤخر الإخوان ، وتؤخر الإسلام والمسلمين وتؤخر مصر ، وقد كنا بحثنا هذه المسألة « الاغتيالات » في الجماعة منذ زمن بعيد وأستقر رأينا على ذلك ، وأخذنا نوجه الشباب إلى هذه الحقيقة ، حتى لقد مضى على وجودى بينهم ثلاث سنوات لم يقع فيها شئ من العنف ، ولست أجد سبباً لذلك بنعمة الله ، ولا اختلفنا على كثير وإنما حسم الخلاف أنه لم يسمح لى بإدلاء رأىى .

فأما المعاهدة فإنى كنت أخبرتكم أن الإخوان لا يوافقون على معاهدات وأعداؤهم فى داخل البلاد ، ولكنهم يصرحون أن هذه المعاهدات قد قريت من أمانيتهم قريباً كبيراً ، ونلح فى استكمال الباقي حتى لا يطمع الإنجليز فينا ، وهذا هو محصل أريك أنت فى المسألة .

وأما مسألة الحملة التى شننا عليك الإخوان فى سوريا فإنى لا أعلم بها ولا بتفاصيلها ، فإن عبدالحكيم عابدين ( عضو مكتب الإرشاد ) ودعنا فى المطار يوم ٣ يونيو ولم أره لى الآن ، ولم يكن بينى وبينه أى نوع من الاتصال ، وحين عدت بعد عيد الأضحى وجدته قد ذهب لأداء فريضة الحج ، ومن هناك إلى دمشق ، ويجب أن نتحقق عما إذا كان قد اشترك فى هذه الحملة وحضر اجتماعاتها ، وقد بلغنى أنه رماك بأنك قابلت رجلاً من إسرائيل فى أثناء سياحتك فى البحر .. وهذه على وجه الخصوص إذا كان قالها فإن أحداً لا يقره عليها بل يستنكره كل الاستنكار ، وفوق ذلك فإن واقعة قول عبدالحكيم عابدين بذلك ، حصلت أيام اعتكافى .

وأما هذا الاعتكاف فقد أشار على به بعض الإخوان لسبب ما ، ولقد كنت أخبرت الإخوان بأننى أضع استقالتى تحت تصرفهم إذا وجدوا فى وجودى ما يعطل الاتفاق بينهم وبين الحكومة ، وأكدت ذلك لهم بخطاب أرسلته لهم من هناك ، تركت لهم التصرف فى شئوتهم من تلقاء أنفسهم .  
هذا وقد يكون فى المشافهة خير كثير - إن شاء الله - وقد يكون فى نفسك أشياء تحب أن تسجلها .

ولا أنكر التحقيق الذى يجرى ، فإنى متحمل كل ما يمس شخصى ، وسأدفعه بإذن الله بما يريح نفسك إلى الحق الذى هو بغية الجميع ، هذا وأسأل الله تعالى ، أن يوفقكم ويوفق البلاد كلها للخير والحرص على الوثام ، والسلام عليكم ورحمة الله ..

### المخلص حسن الهضيبى

#### رسالة عبد القادر عودة لعبد الناصر ومبادرة المصالحة الشاملة:

أما خطاب عبدالقادر عودة فلم يكتف بنفس الخطوط التى تضمنها خطاب الهضيبى ، بل زاد عليه بإعلان مبادرة شاملة لتسوية الموقف بين الإخوان المسلمين والثورة ، كما انطوى على اعتراف صريح بوجود تنظيم عسكري فى صفوف الإخوان المسلمين ، وهو ما ظلت قيادة الإخوان تنفيه لسنوات عديدة قبل ذلك .. وكان نص خطابه:

« الأخ الكريم جمال عبدالناصر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فأهنتك وأهنتى نفسى بنجاتك من تلك المحاولة الآثمة ، وهنياً لك رعاية الله التى تظلمك وتحوطك وإنها لخير ما يهنا به الإنسان .. ولقد سمعت أن الشخص الذى حاول الاعتداء عليك يتمرن فى مكتبى ، فإن صح هذا فأرجو ألا تكون نسيت آرائى ، وكل ما أستطيع أن أقوله لك مخلصاً أنى لا أعلم شيئاً عن هذه الجريمة ، ولست أرضاها لأى إنسان ولا من أى إنسان ، وإذا ثبت لك يا أخى أن لى أى صلة بهذا الموضوع فأنا أحل لك دمي .

ولقد استطعت يا أخى بما منحك الله من حكمة وسعة أفق أن تضع حداً لعداء دام بيننا وبين الإنجليز أكثر من سبعين عاماً ، وأن تمهد لجو من المودة ، وإنه لأولى بك بعد ذلك أن تضع حداً للخصومة القائمة بين الإخوان ورجال الجيش ، وهى بنت عام واحد ، تلك الخصومات التى تأكل مستقبل هذا البلد الذى وضع الله بين يديك مصائره ، وإن فيك من سعة الأفق والتسامح ما يجعلك قادراً على أن تهيب جو مودة وتعاون بين رجال

هذا البلد وهيئاته وبين الحكاميين والمحكومين ، ولقد رأيته فعلاً تشرع في هذا ، فتمد يدك إلى الجميع، ولكنني أحب أن أطمئن إلى أن حادث الإسكندرية لن يكون عقبة في سبيل ما وعدت، وأحب أن تتأخر على هذه الدعوة وترصد لها من وقتك وجهدك ما يتفق مع جلالها وما ينتظر من خيرها.

ولاني أحب أن تعلم أن هذا الحادث الأليم قد حفزني إلى أن أعمل على إنهاء النزاع القائم بين الإخوان وبينكم حفظاً للمصلحة العامة ، وضناً بالجهود أن تصرف فيما يعود على البلد بالضرر، ولاني أقترح في هذا السبيل من الحلول ما يذهب بالشكوك ويطمئن النفوس ويعيد الثقة ، وإذا عادت الثقة فقد انتهت كل شيء ، وانطوى الماضي بما فيه في طي النسيان.

وقد ترى في اقتراحي نقصاً أو قصوراً ، وأرجو ألا يمنحك ذلك من أن تبتهني إلى النقص والقصور ، فإنني والله لن أقف في وجه طلب معقول.

أما اقتراحي فقد بنيتها على ما أعلم من آرائك في مقابلاتنا السابقة ، وما كنت أحس أنه أساس النزاع ومثار الشكوك والظنون ، ولازلت أذكر اقتراحاتك بحل تشكيلات الإخوان في الجيش والبوليس وتشكيلة النظام الخاص ، ولعل مشكلة الجيش والبوليس قد انتهت، ولذلك فلن أعمل لها حساباً في اقتراحي على أن هذا لا يمنع معالجة ذيولها - إن كان لها ذيول - معالجة تريحك ، وتشعر بأننا مخلصون فيما نقول وفيما نفعل .  
وعلى هذا الأساس أقترح ما يأتي :

**أولاً : نقدم من ناحيتنا :**

أ - يحل النظام الخاص ويسلم ما قد يكون لديه من أسلحة وذخائر في مدة تتراوح بين عشرة أيام أو أسبوعين من بدء اليوم الذي توافقون فيه على هذه المقترحات .

ب - تبتعد الجماعة عن السياسة المحلية ، وتصرف همها إلى الدعوة الإسلامية والترية - على الأقل - حتى تنتهي فترة الانتقال ، ويكفي الجماعة الاشتغال بالسياسة الإسلامية العامة ... على أن يتم تنظيم الجماعة على هذا الأساس في ظرف أسبوعين أيضاً .

ج - تعمل الجماعة على وقف حملات الإخوان في الخارج في ظرف أسبوعين ولو اقتضى الأمر إرسال مندوبين للخارج لتنفيذ هذا التعهد .

ثانياً : نرجو أن تقوموا من ناحيتكم بما يأتي :

أ - إصدار قانون بوقف عمل قانون الأسلحة والذخائر لمدة أسبوعين ، وليمكن تسليم ما قد يكون موجوداً من الأسلحة والذخائر دون خشية المحاكمة .. ولذلك سوابق كثيرة .

ب - إطلاق سراح جميع الإخوان المعتقلين بمجرد تنفيذ التعهد الأول ، ثم النظر بعد ذلك في نحو آثار الماضي .. حتى نفتح عهداً جديداً خالياً من الشوائب .

ج - السماح لى بأن أجتمع بالإخوان الموجودين فى السجن الحربى وسجن القلعة لأخذ موافقتهم على هذه المقترحات ، والسماح بعقد اجتماعات فى الخارج للموافقة على هذه المقترحات وتنفيذها ثم الموافقة من ناحيتكم على وقف حركة القبض والاعتقالات بتأتم لمدة تنفيذ الاتفاق - وهى أسبوعان - حتى يساعد ذلك على التنفيذ.

هذه هى الاقتراحات الرئيسية من وجهة نظرى ، وأحب أن أعرف وجهة نظركم إن كانت مخالفة ، فإن كانت موافقة فأرجو أن تفضلوا بإخبارى .

ونستطيع بعد أن ننظر فى كل ما يوطد العلاقة بين الطرفين ويعيد الصداقة القديمة .. والله أسأل أن يوفقك إلى الخير وأن يهديننا جميعا سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبدالقادر عودة

١٩٥٤ / ١٠ / ٢٨

### وبدأت التحقيقات فى القضية ...

استمع أحمد راضى رئيس النيابة إلى أقوال شهود الإثبات وهم : الیوزباشى محمد جمال النادى ، وعبد الحمید محمد حبيب حرب العامل بمديرية التحرير ، وخمیس محمد الشیخ الموظف بالموانىء ، وعبد السلام الشاذلى الجندى بحكمدرارية مطافى الإسكندرية ، والأومباشى محمد حسنین وأحمد عبدالله .

وقال الیوزباشى محمد النادى إنه شاهد محمود عبداللطیف یصوب المسدس نحو الشرفة التى كان یقف بها الرئيس .. ولم یکن قد أطلق الرصاص بعد. وقال الشاهد الثانى إنه احتضنه بطريقة لاشعورية وحاول منعه من الضرب ، وبعد أن أطلق عدة رصاصات ضربه محمود عبداللطیف بقبضة المسدس وبعد ذلك أطلق عدة أعيرة .

وفى القاهرة .. بدأ عطية إسماعیل المحامى العام ومصطفى الهلباوى رئيس نيابة أمن الدولة وفخرى عبدالنبى وكيل أول نيابة أمن الدولة التحقیق تحت إشراف حافظ سابق النائب العام .

كان الحادث قد أشعل النار فى جماعة الإخوان ، وكانت التحقیقات تجرى حتى ساعة متأخرة من اللیل ، وكان الكل متلهفا على كشف أسرار محاولة الاغتيال الفاشلة .

وكانت كل أصابع الاتهام تشير إلى الإخوان ، وفى صباح یوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤ صدرت صحيفة «الأخبار» وهى تقول فى المانشیت الرئیسى «اعترافات الجانى» .

أما بقية العناوین فكانت :

« حاولت اغتيال جمال عبدالناصر فى مؤتمر الموظفين وفسدت ! »

« الإخوان قدموا لى المسدس والطلقات ! »

« وقالوا: اقتل عبدالناصر! »

وقالت « الأخبار » : « اعترف الجاني محمود عبداللطيف بأن الإخوان هم الذين أصدروا إليه الأمر بقتل الرئيس جمال عبدالناصر ، وأنهم دربوه ستة أسابيع على إطلاق الرصاص، وأنه أجاد إصابة الهدف على مسافات طويلة ، وبعد نجاحه في التدريب صدر إليه الأمر «اقتل جمال عبدالناصر» .. حاول الجاني أن يقتل الرئيس جمال عبدالناصر يوم الخميس ٢١ أكتوبر في احتفال الموظفين في ميدان الجمهورية ، وذهب الجاني إلى الاحتفال، وهو يحمل المسدس لكنه لم يستطع ارتكاب الجريمة فانصرف ليستعد لقتل الرئيس في مكان آخر».

واعترف محمود عبداللطيف بأنه عضو في خلية بالإخوان ، وأن الخلية قدمت له المسدس والطلقات ، وأن الخلية دفعت له جنيهين ليسافر إلى الإسكندرية . واعترف بأن الرصاصة الأولى انطلقت على بعد ٣ مليمترات من الرئيس جمال عبدالناصر ، وأن عاملاً أمسك به فاهتزت بقية الرصاصات وطاشت فاختل التصويب.

وفي نفس اليوم .. كشفت الصحف أن عمليات القبض على الإخوان قد بدأت على نطاق واسع وفي كافة أنحاء اقاليم مصر .

وصدرت الصحف في نفس اليوم وهي تحمل عنواناً مثيراً يقول « ضبط مدافع ومفرقات عند الإخوان».

وقالت الصحف : توصل البوليس إلى مخبأ سرى للإخوان في بورسعيد .. المخبأ داخل حائط في متجر موبيليات ، صاحب المتجر من الإخوان .. فتح البوليس المخبأ السرى ، وضبط عددا من القنابل شديدة الانفجار ، وعدداً آخر من القنابل الحارقة، وكمية من رصاص المسدسات ، وأسلحة نارية أوتوماتيكية ، وأسلحة بيضاء وقطع غيار لكل الأسلحة. وضع الإخوان في المخبأ أيضاً محطة إرسال لاسلكية .. المخبأ يحتوي أيضاً على درج خفى خشبي ملغى بمنشورات طبعها الإخوان لترويج الإشاعات ولبلبلة الأفكار ، وقد تولت النيابة التحقيق.

وفي نفس اليوم كشفت الصحف أيضاً عن ضبط بعض أوكار التنظيم السرى للإخوان في القاهرة ، وقالت : « وضع بوليس محافظة مصر يده أمس على أخطر خطة دبرها الجهاز السرى لتنظيم الإخوان .. فقد ضبط لدى أفراد هذا الجهاز خرائط وخططاً تبين ما يلزمه الفاعلون في حالتي النجاح أو الفشل . كما عثر على صندوق ضخم ملغى بالأسلحة ، وقنابل ، لم يتحمل المهندس الذى عاينها مسؤولية نقلها نظراً لخطورتها الشديدة».

وعثر البوليس على كتب خطية في فن التكتيك والهجوم على البلاد ، وقوائم كاملة بأسماء الضباط المراد القبض عليهم .

وأرسل طالب بالزقازيق إلى أحد أفراد الجهاز يخبره باستعداده للهجوم.

ولما سبق المتهمون إلى النيابة ووجدوا أنفسهم في مواجهة بعضهم البعض اعترفوا بما لديهم، وكان القائم مقام صديق فريد مأمور الضبط بحكمдарية بوليس القاهرة قد تلقى تقريراً من اليوزباشية عبدالفتاح رياض وحمدي الشقمتيرى وفتحى الغمرى جاء فيه أن بعض أفراد الجهاز السرى لجماعة الإخوان التى تهدف إلى قلب نظام الحكم الحاضر بواسطة استعمال وسائل العنف يخفون فى منازلهم بدائرة حلوان قنابل محرقة وأسلحة ومنشورات.

وبعد أن ناقش المأمور الضباط الثلاثة فى تقريرهم رفعه إلى اللواء عبدالعزيز على حكمدار البوليس الذى كلفه بالقيام بحملة على منازل أفراد هذه الجماعة . وفى الساعة الثالثة من صباح أمس قام مأمور الضبط ومعه الضباط الثلاثة على رأس قوة كبيرة من البوليس ، وحاصروا العزبة البحرية والغربية والقبيلية بقسم حلوان.

وعثروا فى غرفة أحدهم على ٣٠ قنبلة محرقة ومسدس وكتب فى التكتيك الحربى وأخرى فى تركيب القنابل ، وضبطوا لدى آخر بندقية وطلقات ومنشورات ولدى شخصين آخرين منشورات وخرائط عن المواقع الحربية المهمة بحلوان.

كما ضبط البوليس قوائم بأسماء الضباط والشخصيات التى سيقبضون عليها حال نجاح خططهم . وخرائط أخرى تبين طريق هروبهم إلى الجبل بالصحراء الشرقية فى حال فشلهم ، وعثروا على خطاب من طالب يقول « نفذنا التعليمات ونحن على أتم الاستعداد ».

وقد اعترف جميع المتهمين بانضمامهم إلى جماعة الإخوان وبملكيتهم للمضبوطات وأمر المحقق بإيداعهم السجن.

فتح حادث المنشية وإطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر النار على الإخوان فى كل مكان من مصر ، وبدأ الإخوان يتساقطون فى كل مكان.

وفى فجر يوم السبت ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ داهم القائم مقام يوسف القفاص رئيس مباحث القاهرة والبكباشى حسن طلعت بيت أحد أفراد الإخوان فى إمبابية ، وضبطا لديه لغمًا خطيراً ضد الأفراد وحزماً من الدمور بدأخله ١٠ أصابع «جلجانيات» صالحاً للاستعمال ومهيباً للانفجار من خلال دائرة كهربائية ، كما عثرا لديه على ملابس عسكرية وجرابنديات لحمل الذخيرة!

وفى مؤتمر صحفى وقف الصاغ صلاح سالم ليذيع بعض اعترافات المتهمين فى حادث إطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر.

وقالت الصحف: إن الصاغ صلاح سالم صرح بأن الأمر بقتل جمال عبدالناصر صدر من رئاسة التنظيم السرى للإخوان، وأنه كان إشارة أولية لتنفيذ مؤامرة تبدأ بقتل جميع أعضاء مجلس الثورة ما عدا محمد نجيب، والتخلص من ١٦٠ ضابطا بالقتل أو الخطف. وقال صلاح سالم: «أن الإخوان كانوا يدبرون لحركة شعبية تعقب هذه الاغتيالات، ثم يقومون بتكليف محمد عشاوى وزير المعارف الأسبق وعبدالرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية ليحلا محل مجلس قيادة الثورة».

وأضاف صلاح سالم: «إن محمود عبداللطيف اعترف بأنه تلقى الأمر بالقتل من هنداوى دوير المحامى الذى يعمل بمكتب عبدالقادر عودة عضو مكتب الإرشاد للإخوان، وأن هنداوى اعترف بأن هذه هى أوامر التنظيم السرى، وأنه خشى عدم تنفيذها، واعترف بأنه سلم محمود عبداللطيف طبنجة ورضاصا ليقتل الرئيس جمال عبدالناصر، وأن الطبنجة كانت صغيرة فلم يستطع محمود عبداللطيف استخدامها فى قتل الرئيس جمال عبدالناصر فى مؤتمر الموظفين فسلمه طبنجة أكبر ليقتله فى الإسكندرية. وكشف صلاح سالم أنه كان هناك شخص آخر مكلف بقتل جمال عبدالناصر.

فقال: إنه صدر أمر ثان لقتل الرئيس جمال عبدالناصر إلى محمد نصيرى الطالب بالحقوق، وأن البوليس قبض عليه بعد اعتراف هنداوى، وأن هذا الطالب اعترف. أما قيادة التنظيم السرى للإخوان فهى تتكون من الكباشى عبدالمنعم عبدالرؤوف ضابط الجيش بالمعاش والصاغ صلاح شادى ضابط البوليس بالمعاش، وأن هنداوى دوير المحامى كان ينفذ أوامر التنظيم السرى فى منطقته وهى إمبابة، وأنه جمع الأسلحة الخاصة بمنطقة إمبابة وأودعها لدى عبدالحميد البنا الذى يقطن بوراق العرب؛ ومنها مدفعان ١٥ قنبلة و ٦٠ قالب نسف وتوصيلات كهربائية للنسف.

وأضاف صلاح سالم فى المؤتمر الصحفى الذى عقده برئاسة الوزراء: «عقب القبض على الجانى محمود عبداللطيف اعترف أنه تلقى تعليمات من الأستاذ هنداوى دوير المحامى الذى يعمل بمكتب الأستاذ عبدالقادر عودة عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، وقد استلم محمود عبداللطيف من هنداوى دوير طبنجة ورضاصات وترك له حرية اختيار الزمان والمكان للقيام بالاغتيال. وقد اعترف محمود عبداللطيف بأنه حاول اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الموظفين فى ميدان الجمهورية، لكن الطبنجة كانت صغيرة والمسافة بينه وبين الرئيس كانت بعيدة فأجل العملية إلى مناسبة أخرى.

وفى مساء الاثنيين الماضى فى الليلة السابقة للحادث ذهب محمود عبداللطيف إلى هنداوى دوير واستلم منه طبنجة أكبر وأقوى، وأخبره بأنه سيسافر إلى الاسكندرية لتنفيذ المأمورية فى الاحتفال الذى سيعقد فى ميدان المنشية.



وبعد أن اعترف محمود عبداللطيف بكل ذلك ، صدرت أوامر للبوليس بالقبض على المحامي هنداوى دوير .

وداهم البوليس منزله صباح يوم الأربعاء لكنهم لم يجدوه في المنزل ، وتبين أنه غادر المنزل مع عائلته قبل حضور البوليس .

لكن في الساعة الثانية من ظهر نفس اليوم سلم هنداوى دوير نفسه إلى مأمور مركز شرطة إمبابة ، وقال له ، إنه يطلب مقابلة المسؤولين للإدلاء بما عنده من أمور خطيرة ليرضى ضميره .

وقال هنداوى دوير للمحققين إنه عندما سمع من الإذاعة بخبر الاعتداء على الرئيس جمال عبدالناصر ، ذهب إلى منزله في إمبابة وأخذ زوجته إلى عائلتها في المنيا ، وعاد إلى القاهرة في اليوم التالى حيث سلم نفسه للشرطة .

وفي التحقيقات مع هنداوى بدأت تتكشف أسرار خطيرة فقد اعترف بكل شئ ، وأصبح الإخوان يواجهون أصعب موقف في تاريخهم ؛ خاصة أنه في نفس اليوم تم القبض على مرشدهم العام الأستاذ حسن الهضيبي !

في تلك الأيام كانت دار « أخبار اليوم » الصحافية مليئة بالعشرات من نجوم الصحافة والكتابة في مصر ، وكانت حادثة المنشية وإطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر مناسبة لهذه الأسماء اللامعة في بلاط صاحبة الجلالة لكي ترصد الحداث وتسجل تفاصيله المثيرة .

وصباح يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ صدرت جريدة « أخبار اليوم » الأسبوعية بمانشيت رئيسى يقول : « الجانى يتكلم » أما قصة المانشيت فقد كتبها على الصفحة الأولى الكاتب الصحفى الشهير محمد حسنين هيكل ، وكان في هذه الفترة أحد نجوم « أخبار اليوم » .

استطاع محمد حسنين هيكل أن يدخل إلى زنزانة الجانى في السجن الحربى ويمكن معه ساعتين كاملتين ، وروى الجانى لماذا أطلق الرصاص على « جمال عبدالناصر ؟ وماذا كان شعوره وهو يسمعه يتكلم . وماذا شعر بعد أن نجا جمال عبدالناصر و من هم الذين حرضوه ؟

ماذا قالوا له عن جمال ؟ كيف يبدو المجرم ؟ كيف يفكر ؟ هل ندم على جريمته أم مازال مصراً عليها ؟ هل أراد أن يقتل جمال ؟ ما هو شعوره عندما رأى الشعب يستنكر جريمته ؟

إن محمد حسنين هيكل معه في الزنزانة لترى الجانى وتسمع حديثه !

هكذا قدمت « أخبار اليوم » للحديث الذى أجراه هيكل مع محمود عبداللطيف الذى حاول قتل الرئيس جمال عبدالناصر . فماذا كتب هيكل في هذا الحديث ؟

قال هيكل : « قابلت محمود عبداللطيف الذى وجه إلى الرئيس جمال عبدالناصر ثمانى رصاصات فى ميدان المنشية .. قابلته على ضوء الشموع ؛ لأن أسلاك الكهرباء فى سجن البوليس الحربى كانت قد أصيبت بخلل وساد الظلام ! بدا وجهه على ضوء الشموع غريباً عجيباً ..

أثار فى نفسى مجموعة من الانفعالات لا أظن أننى شعرت بها من قبل .. كان شعر رأسه هائشاً ، ولم يكن ذقنه حليقاً ، وكانت فى عينيه نظرة زائغة ضائعة ، وكان لا يزال يرتدى نفس الملابس التى ارتكب بها جريمته ! قميص أزرق مخطط بخطوط بيضاء ، وقد شمر أكرام القميص .. وبنطلون أزرق اللون ، وكانت يده مقيدتين بالحديد خلف ظهره ، وجلس على مقعد ، وبدأ يتخذ الوضع الذى يريجه ويده إلى الوراء ، وتحركت يده ولمحت أصابعه وتأملتها على ضوء الشموع المرتعشة .

كانت هناك ظلال مقبضة على هذه الأصابع ، لمحت آثار ندب قديم ..

قلت له : ما هذا ؟ قال : كنت أتدرب على ضرب المسدسات فانطلقت رصاصة خاطئة . لم تخرج من الفوهة بل خرجت من الوراء ، وأصابت شظاياها أصابعى . وكان وهو يتكلم قد ترك أصابعه تأخذ وضع الذى يمسك بمسدس ويصوبه ، وأحسست بشعور مقبض .. لقد وقفت وجها لوجه أمام قتلة كثيرين ، ولكنى لم أشعر نحو قاتل منهم بالشعور الذى أحسست به وأنا تأمل وجه محمود عبداللطيف على ضوء الشموع .

شع غريب لغت نظرى فيه ! لقد أحسست أنى أستمع إلى أسطوانة معبأة تكرر الذى ألقى إليها حرفا بحرف ، ولست أريد أن أتعرض لتفاصيل التحقيق .. فان الحظر الذى فرضته النيابة موضع احترامى» .

هكذا قدم محمد حسنين هيكل لحديثه مع الرجل الذى حاول اغتيال جمال عبدالناصر ثم دخل مباشرة فى تفاصيل الحديث .

هيكل : لماذا الرصاص على جمال عبدالناصر ؟

المتهم مضى فى صوت كأنه الفحيح ، يردد مجموعة مثيرة من المعلومات ..

« إذا حصلت حرب فى كوريا الجنوبية - هكذا بالحرف الواحد - فسوف يعود الإنجليز إلى احتلال مصر من الإسكندرية إلى أسوان» .

هيكل : فى أى مادة من اتفاقية الجلاء قرأت هذا ؟

المتهم بنفس الصوت الذى يشبه الفحيح : فى الاتفاقية .. قرأناها معاً ودرسناها .  
ومضى يتحدث عن الرجل الذى شرح له الاتفاقية .. لم يكن يتحدث عنه وإنما كان  
يردد كلماته ، كان يقول كلاماً لا يمكن أن يكون من عنده أو من وحى أفكاره ، كان يبغى  
من نوع يثير الأعصاب .

هيكل : أنت تشتغل إيه ؟

المتهم : اصلح وابورات الجان !

هيكل : هل تذكر آخر وابور جاز أصلحته ؟

المتهم : نعم قبل الحادث بيومين .. كان الوابور ملك أحد الجيران اسمه محمد سليمان  
ويعمل نقاشاً . وكان قد أعطانى الوابور لإصلاحه فتركته للصبي ، ولكن الصبي لم  
يحسن إصلاحه فأعاده صاحبه لأصلحه من جديد .

هيكل : وبينما أنت تصلح وابور الجاز كنت تدرس اتفاقية الجلاء؟

عاد المتهم يقول بنفس الصوت .. بنفس الفحيح : كنا ندرسها معاً ، ولم تكن معلوماته  
عن اتفاقية الجلاء هى وحدها صلته بالبغاوات ، بل إن معلوماته عن السلاح كانت هى  
أيضاً من نفس النوع ! سمعته يتحدث عن الضرب بالطبنجة ، وأستطيع أن أؤكد من  
الطريقة التى سمعته يقول بها كلماته أنها عبارات محفوظة .

هيكل : اين كنت تتدرب على استخدام السلاح ؟

المتهم : فى المركز العام للإخوان المسلمين .

هيكل : هل تطيع أى أمر يصدره لك الهضيبى ؟

المتهم : فى حدود .. هو مؤسس الدعوة .

هيكل : وهل الدعوة تبيح القتل وترضى عنه؟

المتهم : سكت ولم يرد .

هيكل : هل القرآن يبيح القتل ؟

المتهم : لا يبيحه إباحة صريحة .

هيكل : لماذا كنت تريد أن تقتل جمال عبدالناصر ؟.. كنت تتدرب على إطلاق

الرصاص منذ أربعة شهور .. والاتفاقية وقعت منذ أسبوع .

المتهم : كنا نظن أنها لن توقع .

وبمهارته الصحافية وموهبته المميزة يستدرج هيكل الجانى إلى نوع من الأسئلة الذكية

التي لا يجيدها سوى الصحافى الموهوب .

هيكل : هل عرفت ماذا صنع جمال عبدالناصر بعد أن أطلقت عليه الرصاص ؟.

المتهم : علمت أنه استمر في إلقاء خطابه.

هيكل : وما رأيك في هذا ؟

المتهم : شجاع.

هيكل : كيف إذن تفسر أنه لم يصب ؟

المتهم : إرادة الله.

هيكل : معناها أن الله يجبه ؟

المتهم : لا أعرف .

كما أجرى الأستاذ محمد حسنين هيكل تحقيقاً صحفياً مع حسن الهضيبي المرشد العام  
لجماعة الإخوان المسلمين في محبسه في السجن الحربي ، جاء فيه :

جلس حسن الهضيبي على مقعد ، وعلى مقعد المكتب جلس قائد البوليس الحربي ،  
وجلست أنا على المقعد الثالث في مواجهة الهضيبي .. ومرّت لحظات صمت .. كنت  
خلالها أتأمل وجهه وأدقق النظر فيه ، ويبدو أنه أحس بالذي أفعله فأطرق برأسه ، ثم  
رفعه وحاول أن يبتسم ، لكن أعصابه خذلته فلم تكمل الابتسامة على شفثيه ! وإنما مر  
عليها شبح باهت شاحب لمحاولة ابتسامة ، وكان الصمت ثقيلاً على أعصابي !

هيكل : هل يبيح القرآن القتل والإرهاب ؟

الهضيبي : يسأل عنها الذي أطلقها.

هيكل : ألم يكن التنظيم السري تابعاً لك مباشرة ؟

الهضيبي : أنا كنت مرشداً عاماً أبحث رؤوس المسائل وأقررها ولا أدخل في  
التفاصيل ، وعلى سبيل المثال أنا أقول مثلاً إن من أهدافنا أن ننشر الدعوة ، وهذا رأس  
مسألة أتركها لمعاوني يبحثون التفاصيل ويشرفون على التنفيذ . ولا أذهب أنا مثلاً لكي  
أنشر الدعوة بنفسى ، أحض ملايين الناس على الفضيلة شأن ، هذا شأن التنظيم السرى  
كنت أعلم أنه موجود ، ولكنه كان بالنسبة لى رأس مسألة أما التفاصيل فقد كان يشرف  
عليها اثنان .. خميس وفرغلى .

هيكل : إذن أحوار سؤالي .. هل ترى أن الإسلام يبيح إنشاء تنظيمات سرية مسلحة  
للإرهاب ، وهل السياسة في هذا البلد والحريات التى نتطلع إليها يمكن أن تسمح بقيام  
منظمات سرية مسلحة ؟

سكت الهضيبي فترة .. أطرق خلالها برأسه إلى الأرض ، ثم قال : من قال هذا ؟ لست  
أنا الذى أنشأ التنظيم السرى ، هذا التنظيم أنشأه حسن البنا سنة ١٩٤٦ ، وكان الغرض

الأول منه محاربة أعداء الإسلام ، والذي حدث بعدها أن هذا التنظيم السرى انحرف عن هدفه الأصيل ؛ واتجه إلى أعمال العنف والاعتقال ، فلما جئت أنا منذ ثلاث سنوات وتوليت منصب المرشد العام كان أول ما فعلته أن قلت إننى لا أريد تنظيمات سرية ، وأخرجت من الجماعة فعلاً أولئك الذين عرفت أنهم كانوا يتزعمون الإرهاب المسلح ، وأقمت مكان النظام القديم نظاماً جديداً حددت له أهدافه ، وهى أن يقوم أفراده بنشاط رياضى وكشفى.

هيكل : وهل التدريب على السلاح والمفرقات يدخل ضمن الأعمال الكشفية والرياضية؟

المهضبيى : لقد أعدت النظام الخاص إلى أصل دعوته .. أعدته لكى يحارب أعداء الإسلام وحاولت أن أبعده عن الإرهاب.

هيكل : هذا سيقودنا مرة أخرى إلى الرصاصات الثمانى التى أطلقها أحد أفراد التنظيم الخاص المسلح.

قال المهضبيى والمحاولة التى كان يذلها للتمسك بالثبات تتخلل عنه كما تخلت الابتسامة: إذن يكون التنظيم الخاص قد انحرف مرة أخرى ولكن كان بغير علمى.

ومرت فترة صمت أخرى .... أطرق فيها برأسه مرة أخرى.

هيكل : إذا تركت جانبا الرصاصات الثمانى ومخازن السلاح التى ليس لها عدد .. لبقى شىء آخر.

المهضبيى : أنا .. هل أنا وزعت منشورات سرية ؟ ما ذنبى إذا كان الشيوعيون والوفديون لا يملكون الشجاعة لكى يوقعوا بأسائهم الصريحة على المنشورات التى يوزعونها فيتحلون اسمى ؟ أنا لم أكتب أى منشورات لكن الوفديين والشيوعيين طبعوا منشورات ووضعوا اسمى فى ذيلها وأنا لا أعلم من أمرها شيئاً.

ومن جديد مرت فترة صمت .. وكنت أفكر فى السؤال التالى الذى أوجهه للمهضبيى لكنه رفع رأسه فجأة .. وقال أن أسرته قتلوا جميعاً .. قتلوهم كلهم .. أبادهم الجيش .. أقسم بالله العظيم أن هذا حدث .. لقد بلغنى بطريقة لا أشك فى صحة روايتها أبداً.

هيكل : لا أستطيع أن أصدق.

المهضبيى فى إصرار عنيف : يا رجل لقد أقسمت لك بالله العظيم قتلوهم جميعاً .. أنت لاتعرف ولكنهم قتلوهم .. ولست أريد منهم الآن إلا أن يقتلونى أنا أيضاً!

وهنا تدخل فى المناقشة البكباشى أحمد أنور مدير البوليس الحربى قائلاً : ولكن هذا الذى تقوله غير صحيح.

ووقف الهضيبي .. هم عن مقعده .. وتشنجت ملامحه ، وقال : والله العظيم والله العظيم إن الذي قتلته صحيح .. صحيح .. صحيح .. وأن أولادى كلهم وأزواجهم وزوجاتهم قد قتلوا وزوجتى قتلت أيضاً .

أحمد أنور : كيف تطلق يمينا مقدسة بهذه الطريقة ؟ كم رقم تليفون منزلك ؟

الهضيبي : ٢٧٠٢٤

وهنا بدأ أحمد أنور يدير قرص التليفون ، ويبدو أن الذى رد سأل عن شخصية المتكلم ..

أحمد أنور : قل لها صديق للهضيبي يحمل رسالة منه .

...مرت فترة صمت ...

وأنظارنا معلقة على التليفون وآذاننا مسلطة عليه ، ثم تسرب صوت نسائي وبدأ أحمد أنور يتحدث إلى زوجة الهضيبي .

واقتربنا جميعاً برؤوسنا من جهاز التليفون نقرب آذاننا منه بقدر المستطاع وتسرب منه صوت السيدة تقول إنها بخير ..

أحمد نور : وأولادك كلهم بخير ؟

ونظر الهضيبي إلى أحمد أنور نظرة الذى يرى شيئاً لا يستطيع أن يصدقه ناوله أحمد أنور الساعية وقال له : خذ وتحدث إليها أنت وتأكد أنها زوجتك !

أمسك الهضيبي ساعية التليفون بحذر واسترابة تماماً كرجل سلموه في يده لغماً يمكن أن ينفجر ! وقال : أنا حسن الهضيبي ! ثم استطرد : اسمعى .. كيف حال الأولاد !

وأخذ يهز رأسه في ذهول .. وعاد ليقول في التليفون : لم يقتلوهم .. غريبة ! وبدأ يهرش رأسه بيده ..

ومدّ أحمد أنور يده يأخذ ساعية التليفون .. ويقول لزوجة الهضيبي كلمة ينهى بها المحادثة ثم يضع الساعية مكانها .

.. صمت من جديد ..

هيكل : أنت طلبت أن توجه لى سؤالاً .. فهل أستطيع أن أوجه لك سؤالاً أخيراً ؟ ما رأيك في الأيمان التى أقسمتها بالله العظيم ثلاثاً .. مؤكداً أن أولادك قتلوا ؟ !

الهضيبي : كنت أظن !!

هيكل : هل تقسم بالله العظيم ثلاثاً على الظن ؟

الهضيبي وهو يضحك : بسيطة .. يمينا باطلة أكفر عنها .

هيكل : هكذا ببساطة ؟ ما أسهل اليمين إذا ؟  
الهضيبي : لقد ضاعت عليّ ساعة الفسحة .. أمضيت معظمها هنا .  
أحمد أنور : لا تحمل هما .. سوف أعطيك ساعة أخرى .

توقيع : « محمد حسنين هيكل »

### تشكيل محكمة الشعب :

تم تشكيل محكمة مخصوصة برئاسة قائد الجناح جمال سالم وعضوية القائمقام أنور السادات والبكاشى حسين الشافعى لمحكمة المتهمين بخيانة الوطن والعمل على قلب نظام الحكم الحاضر وأسس الثورة .

والعقوبات التى تطبقها المحكمة هى كل العقوبات من الإعدام إلى الحبس . ولا يجوز تأجيل القضية أكثر من ٤٨ ساعة للضرورة القصوى ولمرة واحدة .. على أن يحضر المتهم شخصياً أمام المحكمة وتنطق المحكمة بأحكامها فى جلسات علنية ، ويجوز لمجلس قيادة الثورة تخفيفها .

وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر أمراً بتشكيل « محكمة الشعب » يقول :  
« تشكيل محكمة مخصوصة وإجراءاتها .. بعد الاطلاع على المادة ٧ من الدستور المؤقت قرر مجلس قياد الثورة :

مادة (١) تشكل محكمة على الوجه الآتى ..

قائد الجناح جمال مصطفى سالم عضو مجلس القيادة ( رئيساً ) قائمقام أنور السادات عضو مجلس القيادة ( عضواً ) بكباشى أركان حرب حسين الشافعى عضو مجلس القيادة ( عضواً ) .

وتنعد المحكمة بمقر قيادة الثورة بالجزيرة بمدينة القاهرة أو فى المكان الذى يعينه رئيسها وفى اليوم والساعة اللذين يحددهما .

مادة (٢) تختص هذه المحكمة بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج . وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر . أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة . ولو كانت قد وقعت قبل هذا الأمر .

كما تختص المحكمة بمحاكمة كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره متهمًا بارتكاب الأفعال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وتطلبه المحكمة . وكذلك كل من أعان بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء .

كما تختص هذه المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيًا كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية ، أو غيرها من جهات التقاضى

الأخرى مادام لم يصدر فيها حكم . وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلفة عن القضية؛ فتحال إلى المحكمة المختصة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

مادة (٣) يعاقب على الأفعال التي تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس ، المدة التي تقدرها المحكمة أو أى عقوبات أخرى تراها المحكمة .

مادة (٤) ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يتولى رئاسته البكباشى أركان حرب زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة . وعضوية كل من البكباشى محمد التابعى نائب أحكام والبكباشى إبراهيم سامى جاد الحق نائب أحكام ، والبكباشى سيد سيد جاد نائب أحكام والأستاذ عبدالرحمن صالح عضو النيابة .

ويتولون التحقيق ورفع الدعوى بالادعاء بالجلسة . وفى الأفعال التي تختص هذه المحكمة بنظرها . ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطياً ، ولا يجوز المعارضة فى هذا الأمر .

مادة (٥) يُحظر المتهم بالتهم ، ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ولا يجوز تأجيل القضية أكثر من مرة واحدة ، ولمدة لا تزيد على ٤٨ ساعة للضرورة القصوى .

ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة وإذا تخلف جاز القبض عليه وحبسه . مادة (٦) للمحكمة أن تتبع من الإجراءات ما تراه لازماً لسير الدعوى ، ولا يجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها .

مادة (٧) تجرى المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية إلا إذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ، وبصور الحكم ويتلى فى جلسة علنية ويصدق عليه مجلس قيادة الثورة ويجوز له تخفيف الحكم إلى الحد الذى يراه .

مادة (٨) أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأى طريقة من الطرق أو أمام أى جهة من الجهات . وكذلك لا يجوز الطعن فى إجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

مادة (٩) يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره . القاهرة فى أول نوفمبر ١٩٥٤ .

ولم تكن هذه القضية وحدها التى تقرر أن تنظرها المحكمة ، بل كان هناك أربع قضايا أخرى تخص الإخوان ؛ الأولى هى قضية الأسلحة التى ضبطت فى عزبة عشماوى بالشرقية، والمتهم فيها حسن العشماوى وابنه محمد حسن العشماوى ، والثانية قضية تجمهر أول مارس ١٩٥٤ والمتهم فيها عبدالقادر عودة واثنتان آخران بالتجمهر والتظاهر فى ميدان الجمهورية ومحاولة قلب نظام الحكم ؛ مما أدى وفاة بعض الأشخاص نتيجة الاحتكاكات بين البوليس وبينهم .



والقضية الثالثة قضية العمل على قلب نظام الحكم المتهم فيها إسماعيل الهضيبي وحسن دوح و ١١ آخرون اتهموا بالتجمهر ، والدعوة لقلب نظام الحكم في مسجد الروضة والاعتداء على رجال البوليس . أما القضية الرابعة فكانت قضية مسجد طنطا المتهم فيها خطيب مسجد عزيز فهمى بالتحريض على قلب نظام الحكم .

كان من أخطر الاعترافات التى أدلى بها المتهمون ونشرتها الصحف ؛ اعتراف المحامى هنداوى دوير التى أدت إلى كشف شخصية الضابط السابق البكباشى عبدالمعتم عبدالرؤوف وتورطه مع الإخوان والجهاز السرى .

وقال هنداوى دوير فى هذه الاعترافات : « جاءنى الضابط السابق عبدالمعتم عبدالرؤوف وهو أحد زعماء الجهاز السرى ومكث عندى ثلاثة أيام ، وقال إن الجهاز السرى وضع خطة لاغتيال جمال عبدالناصر بطريقة النسف ا ، وطلب منى عبدالمعتم عبدالرؤوف البحث عن فدائى ليتولى هذه العملية . وهذه الطريقة هى تجهيز حزام مواد ناسفة وديناميت متصل بسلك كهربائى وبطارية ، ويرتدى الفدائى هذا الحزام تحت ملابسه ، ثم يتقدم ويعانق الرئيس جمال عبدالناصر ويضغط على السلك ، وهنا يتفجر الديناميت فى الرئيس والفدائى !

وقد عرضت على محمود عبداللطيف قبل قيامه بمحاولة اغتيال جمال عبدالناصر أن ينفذ هذه العملية بالحزام الناسف لكنه رفض أن يعرض نفسه لنسف ، وقال إنه يفضل اغتيال جمال عبدالناصر بإطلاق الرصاص عليه ا فعرضت على محمود نصيرى الطالب بكلية الحقوق أن يتولى هذه العملية الفدائية فرفض كذلك ، لكنه وافق على أن ينفذ عملية الاغتيال بإطلاق الرصاص ا! .

هكذا اعترف هنداوى دوير أن هذا الحزام الناسف موجود فى منزل عبدالحميد البنا وهو أحد أعضاء الجهاز السرى ، فانطلق رجال البوليس إلى منزل البنا فى منطقة وراق العرب حيث عثروا على الحزام ، وداخله الديناميت وقبضوا على عبدالحميد البنا .

وفى نفس اليوم تم الإعلان عن ضبط مخبأ حديد للإخوان يحوى كميات هائلة من المفرقات تكفى لنسف القاهرة والإسكندرية معاً! وكان الكشف عن هذا المخبأ عملية مثيرة .

فقد وصلت معلومات إلى البكباشى حسين ختاتة قائد مخابرات السواحل فى الإسكندرية أن عصابة لها اتصال بجهة سياسية ستدخل كمية من المفرقات إلى مدينة الإسكندرية لاستخدامها فى أغراض خطيرة بعد توزيعها على أعضاء العصابة ، وبالفعل وصلت سيارة كبيرة تحمل المفرقات ، وخبئت هذه المفرقات فى قبو تحت الأرض بجوار مطار الدخيلة .

لكن رجال المخابرات أسرعوا إلى المكان وأخرجوا المفرقات ، والتي كانت عبارة عن ٥٩٠ صحيفة كبيرة ، بها ٥٥٤ قطعة جلدجانيت ، وعشرة جوانات بها قطع ديناميت وبنديقتين و٤٠ طلقة رصاص ، وتم الإعلان عن أن المحاكمات سوف تبدأ بعد يومين . وتقرر أن تكون القضية الأولى التي تنظر هي قضية محمود عبداللطيف وحده ، على أن يحاكم شركاؤه في جلسات أخرى .

وفي يوم المحاكمة سمع صوت حارس الجلسة الصول عبدالرحمن الحفناوى يعطى تعليماته بصرامة .. ويلقى الأوامر إلى الجنود الذين يعاونونه في مهمته .. وفي هذا الجو جلسنا .. وفي الساعة العاشرة إلا خمس دقائق دخل المتهم محمود عبداللطيف قاعة الجلسة!

وواصل الصحافي محمد لطفي حسونة نقل الصورة المثيرة قائلاً : « كان محمود عبداللطيف يجرد قدميه ، ويتنقل ببصره في كل اتجاه بقميصه الأزرق ذى الخطوط البيضاء وينظفونه الرمادى .. واتجهت إليه كل الأنظار وكل العدسات .. وهي تمنع في ذلك المخلوق الذى اختار لنفسه هذا المصير حين أسلم قياده إلى فئة ضالة مضللة .. تحركه فيتحرك ، وتأمراً فيأتمر ، وتدفعه إلى أبشع جريمة فيسافر إليها أميالاً طويلة ليرتكبها في استهتاراً! »

وجلس محمود عبداللطيف وإلى يساره حارسه البيوزياشى محمود محمد محمود الضابط بالبوليس الحربى ، وإلى يمينه حارس آخر .. وظل بصره ينتقل في أرجاء القاعة . تارة يبصر إلى الخلف متمعنا في وجوه المتفرجين وكأنه يبحث عن أحد بينهم ، وتارة ينظر إلى علم التحرير ، ويثبت بصره على عبارة « الثورة .. محكمة الشعب » ، وتارة ينظر إلى المصورين الذين ركزوا عدساتهم عليه .  
**وبدأت أولى جلسات محكمة الشعب :**

وبعد دقائق تهبأ جو المحكمة لدخول قضاة الشعب .. وتحول بصر محمود عبداللطيف إلى الباب الذى سيدخلون منه .

وظل هكذا حتى صاح حارس المحكمة بصوت مرتفع : محكمة !

ودخلت هيئة المحكمة .. قائد الجناح جمال سالم ، والقائمقام أنور السادات ، والبكباشى حسين الشافعى ، وممثلا الادعاء البكباشى محمد التابعى ، والأستاذ مصطفى الهلباوى ، ووقف كل من فى القاعة .. ثم جلسوا عندما جلست هيئة القضاة .

ثم فتح قائد الجناح جمال سالم رئيس المحكمة الجلسة !

قائد الجناح جمال سالم « رئيس المحكمة » : فتحت الجلسة .. أولى جلسات محكمة الشعب .. المتهم موجود ؟

مثل الادعاء البكباشى محمد التابعى : المتهم موجود والقضية جاهزة .

رئيس المحكمة : المتهم محمود عبداللطيف ؟

.... وقف محمود عبداللطيف من مكانه ....

المتهم : أفندم .

رئيس المحكمة : أنت متهم بأنك فى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وما قبله فى مدينتى القاهرة والإسكندرية أولاً : بالاشتراك مع آخرين فى تنفيذ اتفاق جنائى ، الغرض منه إحداث فتنة دائمة لقلب نظام الحكم . وذلك بإنشاء نظام سرى مسلح للقيام باغتيالات واسعة النطاق ، وارتكاب عمليات تدمير بالغة الخطورة وتخريب شامل فى جميع أرجاء البلاد تمهيداً لاستيلاء الجماعة التى تنتمى إليها على مقاعد الحكم بالقوة . وثانياً بالشروع فى قتل البكباشى أركان حرب جمال عبدالناصر رئيس الحكومة تنفيذاً للاتفاق الجنائى المشار إليه فى الفقرة الأولى .. مذنب أم غير مذنب ؟

... لم يرد المتهم محمود عبداللطيف ...

قال رئيس المحكمة : سمعت الادعاءات التى قلتها .. فاهم الادعاء الى عليك ؟

المتهم : أبوه .

رئيس المحكمة : مذنب ولاغير مذنب ؟

المتهم : مذنب !

المدعى العام : المتهم لما أعلنه بالادعاءات سألناه إذا كان له محام ؟ فقال : معندهوش محام . وقانون تشكيل المحكمة لايستلزم وجود محام مع المتهم ، والقضية جاهزة ونطلب نظرها .

رئيس المحكمة : المتهم عايز حد يدافع عنه ؟

المتهم : عايز .

رئيس المحكمة : عايز مين ؟

المتهم : محمود سليمان الغنام .

رئيس المحكمة : مين ؟

المتهم : محمود سليمان الغنام المحامى .

رئيس المحكمة : وإذا كان سليمان غنام ما يرضاش ؟

المتهم : فتحى سلامة .

رئيس المحكمة : وإذا كان سلامة ما يرضاش ؟

المتهم : مكرم عبيد .

رئيس المحكمة : وإذا كان مكرم عبيد ما يرضاش ؟  
المتهم : يبقى أى واحد !

رئيس المحكمة : أى واحد ؟ طيب .. الادعاء يتصل بالمحاميين اللي قال عنهم المتهم بحسب ترتيبهم فإذا رفضوا يتدب له محام للدفاع عنه .. وتتأجل القضية ٤٨ ساعة لجلسة الخميس ١١ نوفمبر الساعة العاشرة صباحاً .. رفعت الجلسة !

ورفض كل من محمود سليمان غنام ، وفتحى سلامة ، ومكرم عبد الدفاع عن المتهم ؛ لأنهم جميعا استنكروا الجريمة التى أقدم عليها ، وقال الأستاذ مكرم عبيد « أنها جريمة موجهة إلى قلب الوطن ؛ فمن المستحيل أن أدافع عنه .. مستحيل ! » .

وفي صباح يوم الخميس ١١ نوفمبر ١٩٥٤ وقف المحامى هنداوى دوير أمام محكمة الشعب ليدلى بأخطر اعترافاته .

ولأول مرة في قضية محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر يظهر اسم الرئيس محمد نجيب على لسان أحد المتهمين « كمتورط » مع جماعة الإخوان .

هنداوى دوير : أبلغنى إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى أن الإخوان على اتفاق مع اللواء محمد نجيب أن « يمشى معنا » بعد قتل جمال عبدالناصر وأعضاء مجلس الثورة ، وأن هناك اتصالا بمحمد نجيب ، على أن يتولى تهديئة البلاد بعد الاغتيالات ! وتأكدت من هذا عندما كنت في بيت المرشد العام للإخوان حسن الهضيبي يوم عودته من سوريا ، واتصل محمد نجيب بالتليفون الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وطلب أن يتحدث إلى الهضيبي .. إن الهضيبي كان من رأيه أن تتولى الحكم حكومة تتجه بالبلاد نحو الاتجاه الإسلامى ولا تكون حكومة إخوان مسلمين ؛ لأن البلاد غير مستعدة الآن لتقبل النظم الإسلامية بأكملها .

وأضاف هنداوى ؛ أنه سأل قبل أن يسلم محمود عبداللطيف المسدس هل الهضيبي موافق على اغتيال جمال عبدالناصر ؟ ، فقال له إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى إن الهضيبي وافق على هذا ، وبناء على ذلك أمر محمود عبداللطيف بتنفيذ الخطة ، وقال دوير إنه صدرت إليه الأوامر بدراسة منزل القائم مقام أنور السادات ومقر عمله تمهيداً لقتله ، وقد نفذ هذه الأوامر .

وكشفت أقوال هنداوى دوير أمام المحكمة أن القرار باغتيال جمال عبدالناصر كان يقضى بقتله بثلاث طرق ؛ أولاً بالمسدس وقد كلف اثنين بذلك ، وثانياً بأن يرتدى أحد الفدائيين حزام ديناميت ويعانقه فينسف وينسف معه ، ثالثاً بعمل كمين له وقتله بالدفاع وهو في الطريق إلى بيته .

عقدت محكمة الشعب جلستها الثانية في الساعة العاشرة صباحاً لاستئناف محاكمة المتهم محمود عبداللطيف . وقد جرى بالمتهم في حراسة البوليس الحربي ، ولزم مكانه في مقعد الاتهام ، وجلس إلى يساره محاميه الأستاذ حماده الناحل .

عقدت المحكمة جلستين الأولى صباحية ، والثانية مساءً بدأت في السادسة مساءً وانتهت قرابة منتصف الليل .

رئيس المحكمة : فتحت الجلسة .. المتهم موجود ؟ .. جاهزين ؟ .

المدعى : جاهزين .

رئيس المحكمة : سمعت الادعاء اللي عليك . وقلت إنك مذنب إيه أقوالك ؟ السيد حمادة الناحل رايح يترافع عنك .. وأحب أقول إن المحكمة تشكره على تطوعه للدفاع عنك .

المحامي حمادة الناحل : وأنا بدوري أشكر المحكمة على هذه الثقة وأدعو الله أن يوفقني في مهمتي .

رئيس المحكمة للمتهم محمود عبداللطيف : اتفضل قول للمحكمة إيه أقوالك .. تتكلم أنت أو السيد المحامي يتكلم ؟

المتهم : السيد المحامي .

رئيس المحكمة : بس يقول إيه أقواله ؟

المحامي حمادة الناحل : يقول ويرضه ناقشه تاني !

المتهم : أنا في الإخوان من سنة ١٩٤٢ ومن مدة ٤ شهور بس .. انضميت للمنظمة السرية ، ودي مكونة من ٣ أشخاص محمود عبداللطيف وهنداوى ودوير المحامي وسعد حجاج .

رئيس المحكمة : علّ صوتك شويه واتكلم على مهلك .. وخليك هادى .

المتهم : وكنا احنا الثلاثة نجتمع كل أسبوع يوم الاثنين من نصف ساعة إلى ساعة في بيت هنداوى دوير لحفظ القرآن ودراسة السيرة والجهاد في سبيل الله ، وقبل الحادث بأسبوع واحد هنداوى قال لنا على حكاية اتفاقية الجلاء . وإن الرئيس وقعها وإن دى خيانة في حق البلد ولازم نقتل الرئيس جمال ، وأنفقنا احنا الثلاثة إن اللي نتاح له فرصة ينفذ الاغتيال . وقبل الحادث بيومين هنداوى جاب لى المسدس ، وقال لى مسدس سعد ماجاش نفذ انت الخطة . وقبل الحادث بيوم قرأت في جريدة القاهرة إن الرئيس مسافر إلى الإسكندرية لحضور المهرجانات .. فرحت لهنداوى وقلت له إني رايح إسكندرية .. فقال على بركة الله !

والصبح جاني سعد وقلت له ، فأبدى تأسفه لأن سلاحه لم يكن موجودا ، وتوكلت ومشيت على الإسكندرية .. رحمت المحطة ركبت قطار الساعة التاسعة صباحًا ووصلت هناك الساعة ١٢ ومشيت في شارع محرم بك ، واتعدت ورحت لوكاندة دار السعادة ، وأخذت حجرة خاصة وغيرت ملابسى ، ورحمت المحطة وبعدت رحمت ميدان المنشية. ولما وصلت وقفت لغاية ما جه الرئيس وهو بيلقى كلمة ألقيت عليه طلقات من المسدس. والناس قبضوا على .. ورحمت البوليس الحربى فى الإسكندرية وقلت كل الأقوال على يد النائب العام وهو الى كتب المحضر.

ينظر جمال سالم رئيس المحكمة إلى البكباشى محمد التابعى المدعى فى القضية ويقول له: عايز تسأل؟

المدعى : أيوه .. ما دور المنظمة السرية للجماعة؟.

المتهم : محاربة أعداء الإسلام والدعوة الإسلامية .. الإنجليز واليهود واللى يقف فى سبيل الدعوة ، وقبل الحادث بأسبوع اجتمعنا احنا الثلاثة ودرسنا اتفاقية الجلاء ، وقررنا أنها أعطت الإنجليز حقوقاً فى البلد وخيانة وطنية.

المدعى : قرأت الاتفاقية ؟

محمود عبداللطيف : قرأت ... وقرأت بعض الملاحق ، وقرأت فى الجرائد أنها استبدلت ٥٠٠ مليون جنيه الديون بتاعت مصر بمبلغ ٣٣ مليون جنيه .

رئيس المحكمة : يعنى ده اللى كان مزعلك من الاتفاقية!!؟

... يسكت محمود عبداللطيف ولايرد..

رئيس المحكمة : ده بس اللى مزعلك .. والأفيه حاجة تانية ؟

المتهم : فيه حاجه تانية .. هى أنه مش ضرورى الاتفاقية .. وهم سنة ١٩٥٦ كانوا رايحين يرحلوا ؛ لأنهم بقوا قاعدين غير شرعيين ، وهم رايحين يطلعوا ويفرقوا قواتهم من القنال خوفا من القنابل الذرية.

رئيس المحكمة : يعنى انت كمان جنرال تعرف فى الشؤون العسكرية كويس؟

المدعى الآخر مصطفى الهلباوى : إذا لم تُعمل الاتفاقية .. كان الإنجليز حايخرجوا ازاي؟ .. إيه رأيك كأخ مواطن؟

المتهم : خروجهم يحتاج لجهاد ، والجهاد جربناه قبل كده لما راحت كتائب الجامعة للقنال ، وانزعج الإنجليز وقالوا أنهم مستعدون للجلاء بس نوقف حرب العصابات ..

ومعاهدة ١٩٣٦ دى كانت تعطى للإنجليز كل حق فى البلد بالثمن .. التموين  
المواصلات بالفلوس .. وعشان كده ترتيب ديون لمصر على إنجليز.

رئيس المحكمة : تفتكر مافيش داعى للمناقشة فى المعاهدات.  
المدعى : ثقافتك ايه ؟

المتهم : درست أربع سنين فى قسم ليلى بعد الابتدائية!  
المدعى : ماذا درست ؟

المتهم : الجهاد فى سبيل الله ودراسة القرآن بالسيرة.  
المدعى : الجهاز السرى كان بيبتشغل لحساب مين ؟

المتهم : الإخوان .. الإخوان المسلمين.

رئيس المحكمة : يعنى كنتم تحاربوا أعداء الإسلام عشان الإخوان المسلمين يتريسوا،  
والحكومة يعنى عدوة الإسلام ، وعشان كده رحتم تقتل رئيسها ، والا فهموك أن  
الرئيس بس هو اللى عدو الإسلام؟

المتهم : فهمونا إن الرئيس هو عدو الإسلام.  
رئيس المحكمة : لوحده ؟

المتهم : آه.

رئيس المحكمة : ده اللى فهموه لك؟

المتهم : أيوه.

رئيس المحكمة : وجهازكم كان لحساب الإخوان المسلمين ؟

المتهم : لا .. بس اعرف أن رئيسنا هنداوى .. لكن الرئيس العمومى معرفهوش  
رئيس المحكمة : هل بينك وبين الرئيس جمال حاجة؟

المتهم : لا.

رئيس المحكمة : كلمته ؟

المتهم : لا.

رئيس المحكمة : سلمت عليه ؟

المتهم : لا .

رئيس المحكمة : آمال ايه اللى خلاك تحاول تقتله ؟

المتهم : فهمونى إن الاتفاقية خيانة.

رئيس المحكمة : مين اللى فهمك ؟

المتهم : هنداوى دوير .

رئيس المحكمة : طيب .. اطلبوا هندواى دوير نسمع كلامه .  
لكن قبل استدعاء هندواى دوير لسإاع أقواله يستكمل المدعى محمد التابعى سؤال  
عمود عبداللطيف ، ويقول له : هل سبق أنطلب منك ليس حزام وتنسف به الرئيس ؟  
المتهم : هندواى عرض على الساعة ١٢ مساء ليلة الحادث ؛ وقال لى فيه عندنا حزام  
تلبسه .. وتعائق الرئيس ينفجر وينسف الرئيس وينسفك .. رفضت .

رئيس المحكمة : مارضيتش له ؟

... لا يرد محمود عبداللطيف ..

رئيس المحكمة : خفت على نفسك ؟

المتهم : لا .. ما خفتش على نفسى .

رئيس المحكمة : ليه .. دى أضمن من المسدس ؟

.. لا يردد محمود عبداللطيف ..

رئيس المحكمة : اتكلم .. حد ماسكك ؟ ماتخافش ..

المتهم : أنا . قلت له ما ينفعش عشان الزحمة !

المحامى حمادة الناحل : ويمكن ما يرضاش الرئيس يحضنه !

رئيس المحكمة : ايه معلوماتك الدينية ؟

المتهم : جزء من سورة البقرة !

رئيس المحكمة : وايه تانى .

المتهم : بعض آيات !

رئيس المحكمة : تقدر تقول شوية منها ؟

المتهم : سورة يس وثلاثة أرباع آل عمران .

جمال سالم : بس ؟

المتهم : وسورة صغيرة .

\* \* \*

فى محكمة الشعب أطاحت اعترافات الإخوان باللواء محمد نجيب ، وبرغم أن هذه  
الاعترافات كانت بمثابة صدمة عامة للمصريين الذين كان كثير منهم يعجبون بمحمد  
نجيب ، فهو رئيس الجمهورية ، وهو الرجل الأكبر سنا والأكثر حكمة بين الضباط  
الأحرار الذين صنعوا الثورة . برغم كل ذلك فقد وضعت هذه الاعترافات فصل النهاية  
لوجود محمد نجيب على رأس الثورة .. وعلى رأس الحكومة المصرية ، وصدرت الجرائد  
فى صباح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ تحمل الأخبار الأكثر إثارة :



## « إعفاء نجيب » ..

### « مجلس الثورة يقرر بقاء منصب رئيس الجمهورية خالياً »

تولى اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام ووزير الحربية ، وقائد الجناح حسن إبراهيم وزير القصر إبلاغ هذا القرار لمحمد نجيب في الساعة الحادية عشرة في قصر عابدين ، وغادر محمد نجيب القصر بعد إبلاغه القرار.

واجتمع مجلس الوزراء وأحيط بقرار مجلس قيادة الثورة ، وأقام اللواء محمد نجيب مع أسرته في قصر المرج ، وهو القصر الذي كانت تملكه السيدة زينب الوكيل زوجة مصطفى النحاس باشا.

وصرح الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية عقب الاجتماع بأن الرئيس جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء كلفه بإبلاغ قرارات مجلس قيادة الثورة إلى جميع السفارات والمفوضيات المصرية في الخارج ، وقال الدكتور محمود فوزي أنه سيجتمع في وزارة الخارجية باللواء على نجيب سفير مصر في سوريا لاطلاعه على تفاصيل الموقف في سوريا.

وكان البوليس في فجر اليوم السابق قد ألقى القبض على إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السري للإخوان ، وبمجرد القبض عليه سألت اعترافاته الخطيرة ، وكانت أكثرها خطورة هي اعترافاته على اللواء محمد نجيب ؛ فقد اعترف إبراهيم الطيب بأن محمد نجيب كان على صلة سرية بالإخوان من شهر أبريل بنفس العام ، وأنه قبل أن يلعب دوراً هاماً في انقلاب الإخوان الدموي ، وأن محمد نجيب أفهم الإخوان أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف بعد اغتيال جمال عبدالناصر.

واعترف إبراهيم الطيب بأن حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان وفي بعض الأحوال عبدالقادر عودة أو صلاح شادي كانوا صلة الاتصال السري بين الإخوان واللواء محمد نجيب ، وأحياناً تكون الصلة أشخاصاً آخرين من المتصلين بالهضيبي .

وتوالت اعترافات إبراهيم الطيب .. فقد اعترف بأن المجلس الأعلى للجهاز السري هو الذي وضع خطة الاغتيالات والانقلاب ، وأن هذه الخطة لاعلاقة لها باتفاقية الجلاء، وإنما وضعت للتخلص من النظام الحاكم ، وأن المرشد العام حسن الهضيبي أقر هذه الخطة وصدق عليها.

وقال إبراهيم الطيب لقد كنت مستمراً في تنظيم باقى الإخوان الذين لم يعتقلوا ، وكنت أبذل محاولة نهائية لتنفيذ خطة الانقلاب ؛ كانت الخطة تتلخص في إعداد الإخوان وتعبئتهم وتدريبهم ، والقيام بحوادث اغتيالات للجهاز الحكومى كله .. والمهمة

الرئيسية في الخطة أن تقتل جمال عبدالناصر بأى شكل فى منزله أو فى مكتبه أو فى الشارع ؛ لأننا كنا نعتبره المسؤول عن الجهاز الحكومى .

وبعد اغتيال جمال عبدالناصر تقوم بحركة شعبية ومسلحة ، وأن يتم تأمين الجيش بواسطة محمد نجيب ، وفى الوقت نفسه يقوم الإخوان بمظاهرات شعبية مسلحة ، ومن أجل هذا جمعنا السلاح لاستعماله فى هذه المظاهرات ، وقد أبلغت يوسف طلعت هذه الخطة وأبلغنى أن المجلس العالى هو الذى وضعها ، وأنه عرضها على المرشد العام الأستاذ الهضيبى فصدق عليها ، وكان المتفق عليه بعد الاغتيالات وقيام المظاهرات المسلحة أن يتولى محمد نجيب تأمين الثورة الجديدة ، وإلقاء بيان للتهنئة ؛ فإذا حصلت مقاومة بعد ذلك تحدث اغتيالات جديدة .

ويضيف إبراهيم الطيب أنه عندما تلقى هذه التعليمات من يوسف طلعت أبلغها إلى جميع قادة الفصائل لتنفيذها ، وأن القصد من اغتيال جمال عبدالناصر ألا يقع صدام بين الشعب وبعضه ، وأن محمد نجيب أفهمهم أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف .

ويقول الطيب : « وكلنا نظن أن الذين سينجون من الاغتيالات سوف يسلمون أنفسهم حقناً للدماء ؛ وخصوصاً عندما يرون أن رئيس الجمهورية محمد نجيب هو القائم على رأس الوضع الجديد ، والخطة ليس لها أية علاقة باتفاقية الجلاء ، ولكن السبب فى وضعها هو التخلص من الوضع الحالى .. وعندما فشل حادث اغتيال جمال عبدالناصر لم يأأس !

وكنت أحاول من مخيئ إعادة تنظيم الفصائل التى بقيت بعد الاعتقالات لنحاول أن نقوم بالخطة التى وضعها المجلس العالى ، وكنت أستعين ببعض الأخوات المسلمات فى نقل التعليمات إلى أعضاء الفصائل . وكان محمد نجيب قد وعدنا فى شهر أبريل بأن الجيش معه ، فلما تبين أن هذا غير صحيح رأينا أن نستعيض عن الجيش بالمظاهرات الشعبية المسلحة» .

ولم يكن هذا فقط هو كل ما اعترف به إبراهيم الطيب ؛ فقد قال فيما بعد أمام محكمة الشعب : « أن اللواء محمد نجيب كان يكتب المنشورات ويكلف الإخوان بطبعها وتوزيعها !

وأن عبدالقادر عودة سلمه منشوراً مكتوباً بالقلم الرصاص ليس بخطه وبتوقيع محمد نجيب يهاجم فيه اتفاقية الجلاء ، وأن الجهاز السرى أعد خطة الاغتيالات بعد أن تم التفاهم مع محمد نجيب ، وأنهم قرروا اغتيال كل من يقف ضد ثورتهم المسلحة» .

وقال إبراهيم الطيب أيضاً : « إن حزام الديناميت كان معداً لتفجيره فى الرئيس جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين وزير الداخلية» .

ومن أغرب ما قاله أنه قرر قتل جمال عبدالناصر رغم أنه لم يقرأ اتفاقية الجلاء، واكتفى بها قاله له عبدالقادر عودة بأنها تنص على عودة الإنجليز إلى القنال في حالة خطر الحرب، وهذا معناه أن الإنجليز لن يخرجوا من مصر لأن خطر الحرب قائم.

وفي محكمة الشعب .. كشف جمال سالم رئيس المحكمة عن أسرار خطيرة، فقال إن الإخوان طلبوا من مجلس قيادة الثورة خلال شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٥٢- أى فور قيام الثورة، إقامة حكم عسكري مطلق دون دستور أو برلمان لمدة عشر سنوات ليكون الحكم تحت وصاية الإخوان!

وقال جمال سالم: إن مجلس قيادة الثورة رفض هذا العرض وطلب من الأحزاب تطهير نفسها تمهيداً لإعادة الحياة النيابية لكنهما لم تفعل!

ولم تكن الاعترافات فقط هى التى قدمها إبراهيم الطيب .. لكن أيضاً فور القبض عليه أرشد عن مخبأ يوسف طلعت رئيس الجهاز السرى المهرب . وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت عن مكافأة قدرها ألفا جنيه لمن يرشد عن يوسف طلعت ، وكان رجال البوليس يعملون ليل نهار فى البحث عنه .. لكن إبراهيم الطيب بعد القبض عليه وفى الساعات الأولى أرشد عن الأماكن التى يتردد عليها يوسف طلعت ، ومن هذه الأماكن شقة فى مصر الجديدة ، وأسرع رجال البوليس إلى هذه الشقة وحطموا بابها ودخلوا ليجدوا يوسف طلعت جالسا بالبيجامة حليق الذقن يقرأ فى جريدة « أخبار اليوم»، وكان بجوار يوسف طلعت مدفع معد للاستخدام فى أية لحظة .. لكنه بمجرد أن وجد رجال البوليس فى الشقة يحيطون به استسلم ورفع يديه إلى أعلى.

وعثر رجال البوليس فى الشقة التى كانت تقع بالطابق الرابع فى العبارة رقم ٩ بشارع الوالى على مدفع « تومى جن» ومدفعين «برن» وخمسة مدافع «استن» وتسع بنادق «لى انفيلد»، ومأسورة مدفع عيار ١١ ومدفع « فيكرز» و ٢٣ قايش بندقية مشحون بالرصاص، و ١٩ خزانة مدفع ، وصندوق كبير مملوء بالمتفجرات والمواد الناسفة والقنابل، وماكينه طبع «رونو» لطبع المنشورات . ولم يكنف رجال البوليس بالصيد الثمين وهو القبض على يوسف طلعت؛ فقد حملوه بعيداً وأصلحوها باب الشقة وظلوا داخلها وانتظروا وصول زواره من رجال الإخوان، ثم قبضوا عليهم جميعاً.

وبدأت بقية رموز الإخوان الكبيرة تتساقط، وكان من بين الذين تم القبض عليهم سيد قطب، ونشرت « أخبار اليوم» بعضاً من اعترافاته فقالت:

اعترف الأستاذ سيد قطب أحد زعماء الإخوان اعترافات خطيرة. اعترف بأنه زار المرشد العام حسن المضيبي عقب عودته من سوريا، وأبلغه الأستاذ المضيبي بأنه سيحدث انقلاب فى الحكم قريباً، وأن هذا الانقلاب سيتم مع بقاء محمد نجيب رئيساً للجمهورية.

وقال سيد قطب للهضيبي : خلى بالكم شوية واعملوا احتياطات من الناحية الدولية؛ لأن منطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة وقد تتدخل بعض الدول.

المُرشد العام حسن الهضيبي : لقد اتخذت احتياطات دولية والإخوان قاموا بالاتصالات في هذا الشأن حتى تعترف الدول بانقلاب الإخوان.

واعترف سيد قطب بأنه كان يصدر نشرة سرية للإخوان بعنوان:  
« هذه المعاهدة لن تمر »، ونشرة أخرى بعنوان « لماذا أكافح »!؟

صدم الشعب في جماعة الإخوان الذين كانوا - كعادتهم دائماً ، يستترون بعباءة الدين للوصول إلى أهدافهم في السيطرة على الحكم في مصر ، وبدأ الناس يشعرون بكرهية شديدة للإرهابيين من جماعة الإخوان للأعمال الإجرامية التي ارتكبوها ، وأخذوا يساعدون رجال البوليس في الكشف عنهم وعن مخابيح ذخيرتهم ؛ فكان بعد أن انتهت صلاة الجمعة في مسجد الظاهر أن شعر الناس بأن الأستاذ صالح عشاوى كان يؤدي الصلاة بين المصلين فظنوه حسن عشاوى المطلوب القبض عليه ، فقاموا بالقبض عليه وساقوه إلى الظاهر ولكن رجال البوليس أدخلوا سيبله!

لكن أخطر ما حدث كان القبض على بعض عناصر الإخوان في الجيش ، وكشف هؤلاء عن أنه كانت توجد خطة لنسف طائرة جمال عبدالناصر . فقد اعترف الضابط طيار محمد على الشناوى بأنه تلقى أمراً من البكباشى أبو المكارم عبدالحى قائد الجهاز السرى للإخوان في الجيش بأن ينسف طائرة الرئيس جمال عبدالناصر التي سافر بها الى أسوان ، وأنه كلف الأونباشى فاروق حسن المسيرى والأونباشى سعيد ندا من قوة الطيران بوضع قنبلة زمنية داخل محرك طائرة جمال عبدالناصر!

وكان على الطائرة مع الرئيس جمال عبدالناصر جمال سالم وصلاح سالم والدكتور أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف ونور الدين طراف وزير الصحة والشرايى وزير الأشغال وحسن مرعى وزير التجارة وحسنى فهمى رئيس مجلس الإنتاج ، والبكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى ، وأمين حشاد قائد اللواء الجوى وسعد رفعت قائد السرب ، وعبداللطيف الحيار سكرتير الرئيس ، وكان معهم أيضاً الكاتب الصحفى الأستاذ محمد حسنين هيكل .

واعترف الأونباشى سعيد ندا من سرب المواصلات بأن الطيار الشناوى كلفه بوضع قنبلة في طائرة الرئيس جمال عبدالناصر؛ فسأله لماذا تقتل جمال عبدالناصر، قال له الطيار الشناوى لأنه عدو للإسلام ويحل دمه.

قال له الأونباشى : ما دام الأمر كذلك فلتقتل جمال عبدالناصر، ولكن ما ذنب زملائه الذين سيكونون في الطائرة ؟

فأفتى له البكباشى أبو المكارم بأنهم سيكونون شهداء ! وقال أنهم سيدخلون الجنة .  
وعاد الطيار الشناوى ليبلغ هذه الفتوى للأونباشى سعيد ندا ، لكن الأخير لم يستطع  
وضع القنبلة في طائرة الرئيس جمال عبدالناصر لأسباب خارجة عن إرادته .

لم تكن هذه القصة مثيرة فقط لكنها كانت أيضاً خطيرة ، لأنها كانت المرة الأولى  
التي يتم فيها الكشف عن عناصر للإخوان داخل الجيش المصرى غير الضابط الهارب  
السابق عبدالمنعم عبدالرؤوف ، ولم تكن الشرطة العادية هي التي كشفت هذه القضية  
بل البوليس الحربى ، وكان قائد البوليس الحربى هو أحمد أنور ، والذي كان مفروضاً أن  
يقتل في نفس الطائرة مع جمال عبدالناصر .

وبالعودة إلى المحاكمات ، تحولت شهادة حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان  
المسلمين في القضية المتهم فيها محمود عبداللطيف الذى حاول قتل الرئيس جمال  
عبدالناصر وأطلق عليه رصاصات في ميدان المنشية بالإسكندرية إلى ما يشبه المحاكمة  
العننية للجهاز السرى للإخوان ولجماعة الإخوان وأفكارها وأعمالها .

وكان مشهد الهضيبى داخل قاعة محكمة الشعب يدعو للراء ، وهو يقول أمام القضاة  
والشهود بأنه لم يكن على علم بما يفعله الجهاز السرى ، وأنه كان مجرد « واجهة لا أكثر ولا  
أقل للإخوان » ؛ كل مهمته السفر وتوقيع الأوراق كل شهر .. والتحدث إلى الصحافيين !  
وكان الهضيبى يتحدث عن لقائه بيوسف طلعت رئيس الجهاز السرى في مخبئه  
بالإسكندرية ، وكيف أنه لم يسمح إلا بالمظاهرات ، وطالب بأن تشترك عناصر الأمة  
في هذه المظاهرات .

وواصل حمادة الناحل محامى عبداللطيف سؤال المرشد العام للإخوان .. وسأله عن  
نتيجة التصادم الذى سيحدث في المظاهرات بين الناس والحكومة .

- فقال الهضيبى : نتيجة سيئة !

المحامى حمادة الناحل : هل يمكن أن تكون مذبحة ؟

الهضيبى : ممكن !

المحامى : ماذا قلت ليوسف طلعت بهذا الشأن ؟

الهضيبى : أنا ما قلتش لبوسف طلعت إلا الكلام اللى قلته .

المحامى : هل تؤمن بالحديث الذى يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ..

الخ » ؟

- الهضيبى : أيوه .

جمال سالم « رئيس المحكمة » : لا تتدخل في إيمان الشاهد ، لأن هذا بينه وبين ربه .  
رئيس المحكمة : ما فيش حد من اللى هنا كان عايز يقعد القعدة دى .. لا احنا ولا

الحاضرين .. ولا كنا عايزين ده كله .. ولكن نعمل ايه ؟ أمرنا الله .. هل اتصل بك الرئيس جمال عبدالناصر على يد أعضاء مكتب الارشاد وطالبك بحل الجهاز السرى ونشاط الإخوان فى الجيش والبوليس ؟

المهضبيى : حــــــــــــل !

رئيس المحكمة : ماذا عملت لتنفيذ ذلك ؟

المهضبيى : الأول هو طلب ألا يكون لنا تنظيمات فى الجيش ، فأنا قلت إنى لا أعلم إنه فيه تنظيمات فى الجيش .. يجوز فيه ناس قابلين الدعوة بس ، وقلت إن الضابط محمود لبيب جانى فى الفترة اللى كنت فيها رافض تولى رئاسة الإخوان ، وعرض على أساءء ضباط فى الجيش منضمين للإخوان ، وأنا اعتذرت له عن معرفتهم لأنى ماكتتش قبلت الرئاسة .. وأنا قلت الكلام ده لجمال عبدالناصر.

رئيس المحكمة : وماذا عملت بالنسبة للجهاز السرى المدنى الذى طلب منك رئيس الحكومة حله . وطلب ذلك منك مباشرة وبواسطة أعضاء الجماعة .. وطلب منك تسليم أسلحتهم ؟

المهضبيى : لا .. أنا ما كتتش أعرف إن فيه أسلحة أو إن الجهاز فيه منه خطر .

كان الإرهاق قد بدأ يظهر واضحاً على حسن المهضبيى ..

جمال سالم « رئيس المحكمة » : انت تعبان من الوقوف ؟

المهضبيى : أبوه .

نظر جمال سالم إلى أحد الجنود فى القاعة .. وقال له : هات له كرسى من فضلك !

لكن المهضبيى قال : لامعلش .

رئيس المحكمة : إذن نأخذ راحة إلى أن تستريح .. توقف الجلسة ربع ساعة . كانت هذه أجزاء من وقائع محاكمات المتأمرين من جماعة الإخوان على قلب نظام الحكم أمام محكمة الشعب .

وهذه هى التمثيلية التى يدعون أن الرئيس عبدالناصر قد دبرها ، وبعد ذلك فالزعم بأن حادث محاولة الاعتداء على الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية سنة ١٩٥٤ هو حادث مدبر من الرئيس عبدالناصر ، لا يقول به إلا أحد اثنين :

إما أن يكون هو نفسه شريكاً فى تدبير الاعتداء .

أو أن يكون من الذين يحرصون على أن يقذفوا بالغيب من مكان بعيد .

لقد قال الشيخ أحمد حسن الباقورى حول هذا الحادث ما يلى :

« إن الذى يصر على أن ما حدث فى المنشية كان مفتعلاً من جانب الرئيس جمال عبدالناصر فهو مخطئ ؛ فقد كنت أجلس فى شرفة هيئة التحرير بميدان المنشية ، وكنت أجلس بالقرب من الرئيس ، وبجوارى الأستاذ ميرغنى حمزة وزير الزراعة السودانى .. ورفع يده بعد إطلاق الرصاص ، وإذ بيده غارقة فى الدماء نتيجة تناثر شظايا الزجاج فى يده .. هذه واحدة ، أما الأخرى ؛ كان هناك سكرتير هيئة التحرير بالاسكندرية وأصيب برصاصة فى بطنه ونقل إلى المستشفى ، وذهبتا لزيارته مع جمال عبدالناصر فى اليوم التالى .. هل هذا كله تلفيق؟ »

ومن واقع حديث لجمال عبدالناصر مع رئيس تحرير الجمهورية كامل الشناوى يوم ٣٠ مايو ١٩٥٦ جاء فيه :

« الشناوى : لقد قررتم رفع الرقابة عن الصحف نهائياً ، فهل سيتبع ذلك اتخاذ قرار بتخفيض قيود الأحكام العرفية؟ »

الرئيس : إن الأحكام العرفية استمرار لقرار آخر برلمان فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ مع فاروق أنها كانت تستخدم ضد المواطنين ، أما الثورة فقد استخدمتها ضد أعداء الوطن ، وسأعلن وجهة نظرى فى نهاية الأسبوع .

الشناوى : والمعتقلون ؟

الرئيس : لقد قررنا الإفراج عنهم .

الشناوى : جميعاً ؟

الرئيس : جميعاً وبلا استثناء ، ولكن هل تعرف عدد المعتقلين ؟

الشناوى : ليس عندى معلومات أكيدة عن عددهم ، ولكن كل ما أعلم أن كثيرين ممن اعتقلوا أو ممن صدرت ضدهم أحكام قضائية ونشرت قوائم بأسمائهم قد تم الإفراج عنهم فى صمت ولست أعرف الحكمة من كتمان هذه الأنباء .

الرئيس : سأذيع خلال أيام قليلة بياناً عن من تم اعتقالهم ومن أفرجنا عنهم ، وسيفاجأ الرأى العام حين يعلم أن حملات التضييل قد ضربت الرقم الحقيقى للمعتقلين فى عشرة أو عشرين ، وسيعلم الرأى العام أيضاً أننا لم نؤذ معتقلاً فى رزقه ، لم نهمل شأنه أو شأن أحد ممن يعولهم ، وأن الاعتقال كإجراء تحفظياً لسلامة الدولة وحماية مصلحتها العليا ، وأن الاعتقال بالنسبة إلى كثير من المعتقلين لم يكن عقوبة بل كان علاجاً ووقاية .

الشناوى : هل أستطيع أن أعرف عددهم ؟

الرئيس : إن عدد المعتقلين الآن ٥٧١ معتقلاً سيفرج عنهم جميعاً قبل يوم ٢٢ يونيو . وبعد يومين من هذا الحديث أعلن الرئيس عبدالناصر ضمن الحملة الإعلامية

لإعلان الدستور سنة ١٩٥٦ ما يلي :

« إن أكبر عدد للمعتقلين طوال هذه الأيام بلغ في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤ عدد ٩٤٢ معتقلاً بعد اكتشاف القنابل ومخازن السلاح والمنظمات السرية وكلكم تعلمون الفترة التي مررنا بها . وقبل هذا الوقت وهذه الحوادث كان أكبر عدد للمعتقلين في أكتوبر ١٩٥٤ وكان عددهم في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ حوالي ٢٣٧ شخصاً فقط ، ولما قامت الحوادث المؤسفة باسم الدين قام بعض الناس ممن خدعوا وغدر بهم ودفعوا دفعا لمقاومة هذه الثورة ورغم هذا كله فإن عدد المعتقلين وصل إلى ٢٩٤٣ وفي سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ لم تكن البلاد تحكم استثنائياً وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف شخص وأنتم تعلمون أن هذه الأرقام مع فارق واحد هو أن المعتقلين في الماضي كانوا الذين يعملون من أجل الوطن والحرية وتحقيق الآمال، والمعتقلين الذين اعتقلوا في الثورة كانوا وبالأعلى على الشعب وآماله وأهدافه وكانوا يمثلون خطراً على مستقبل هذا الوطن وكيانه الذي يسعى إلى التحرر من الاستعمار وأعوانه».

ثم شرح الأسباب التي دفعت للاعتقال قائلًا:

« فإن علينا أن نفكر في الأسباب والدوافع قبل الحكم على قرار ما حتى نستطيع أن نحكم عليه حكماً سليماً.

إنه في السنوات الماضية أقيمت محاكم عسكرية وحكمت على الأشخاص الذين كانوا يقاومون هذه الثورة والذين كنا نعتبر أن أي نجاح لهم يعد انتكاساً لهذه الثورة ، وأن أي نجاح قد يثبت الاستعمار وأعوانه ، المحاكم العسكرية حكمت على ٢٥٤ فرداً بأحكام متفاوتة وعلى ما أعتقد أحكاماً لا يتجاوز أفضاها ٨ سنوات ، كما أقيمت محاكم الشعب التي حاكمت الجهاز السرى والتنظيمات المسلحة التي كانت موجودة في مصر والفصائل التي كانت موجودة في شبرا ومصر القديمة وفي إمبابة وفي كل مكان ، التنظيم المسلح والتنظيم العسكرى ولم يكن المقصود به جمال عبدالناصر أبداً كان المقصود به أنتم ، كان المقصود به حریتكم.

وبعد أن انتهت معركة الجهاز السرى ، ولم تكن خسائر هذه المعركة كبيرة - حكمت محاكم الشعب على ٨٦٧ عضواً في الجهاز السرى البالغ عددهم حوالي أربعة آلاف أو خمسة آلاف موجودين في شعب وخلايا مسلحة يمثلون فصائل وجماعات ومناطق ، جيش حر في داخل البلاد.

في المحاكم العسكرية حكم على ٢٥٤ وفي محاكم الشعب حكم على ٨٦٧ ، ولو قارنا هذه الثورة بثورات العالم أجمع نجد أنه ما من ثورة قامت في العالم واستطاعت أن تثبت أقدامها وتقوّم الرجعية والانتهازية والسيطرة والتحكم إلا يبحر من الدماء.



محكمة الثورة كانت درساً سمعتم ما كان فيها وعرفتم ماذا كان يجري في الماضي وراء الستار وعرفتم كيف كانت تحكم مصر ومن أين كانت تحكم .. كان بحكمها الخدم والشاشرجية.

هذا هو الدرس الذي أخذناه من محكمة الثورة ، أما من حكم عليهم من محكمة الثورة فقد أفرج عنهم جميعاً تقريباً ، ولم يكن الغرض انتقاماً ولم يكن الغرض حقداً ، ولم يكن هناك أى عامل شخصي .»

\* \* \*

**عبد الناصر ومصطفى السباعي المرشد العام للإخوان المسلمين بسوريا :**

في أعقاب حادث المنشية، وكتيجة مباشرة له، تلاحقت الأحداث تدعم عبد الناصر وتعزز مركزه زعيماً وطنياً وعربياً وإسلامياً من طراز خاص، وجاء تأميمه لقناة السويس وأحداث العدوان الثلاثي وخروجه منتصراً سياسياً، لتساعد على ترسيخ مكانة عبدالناصر محلياً وعربياً وإسلامياً، حتى جاءت الوحدة مع سوريا.

وبمجرد أن وصل عبدالناصر إلى سوريا، كان الموقف أمامه يتلخص في أن الذين طالبوا بالوحدة وعملوا لها هم ضباط الجيش السوري وعلى رأسهم رئيس أركان الجيش عفيف البزري وأكرم الخوراني وصلاح البيطار، وهم يمثلون مختلف القوى السياسية على الساحة السورية، ما عدا قوة واحدة لم تأت إلى القاهرة، ولم تطالب بالوحدة مع عبدالناصر، لأنها كانت تشعر أنها قوة نقيضة، وهي قوة الإخوان المسلمين، وعلى رأسها مصطفى السباعي، المرشد العام في سوريا.

وكان مصطفى السباعي قد أقام سوريا وأقعدتها ضد عبدالناصر في أعقاب حركة الإعدامات التي قام بها في صفوف الإخوان المسلمين بمصر بعد حادث المنشية الشهير، وكان السباعي وقتها عضواً بمجلس النواب السوري، واستطاع أن يهيج المجلس كله ضد عبدالناصر في ذلك الوقت، فكان طبيعياً ألا يطالب بالوحدة مع مصر تحت زعامة عبدالناصر.

كما كان طبيعياً أيضاً أنه حينما يذهب عبدالناصر إلى سوريا حاكماً أن يكون الخائف الوحيد منه هو مصطفى السباعي، ومعه بقية جماعة الإخوان السوريين، وهذا ما جرى، بمجرد وصول عبدالناصر إلى دمشق، اجتمع الإخوان السوريون وقرروا الهجرة إلى لبنان، حتى لا يعرضوا أنفسهم للتكيد على يديه .. فقد كان هذا هو المصير الوحيد الذي تخيلوه لأنفسهم في العهد القريب.

وبينما كان السباعى فى بيته يعد العدة للذهاب إلى بيروت، فوجىء فى اليوم التالى لوصول عبدالناصر إلى دمشق (فى ٢٤ فبراير ١٩٥٨) بوصول عبدالحميد السراج، رئيس المكتب الثانى بالمخابرات السورية.

صعد السراج إلى بيت السباعى وحينما قابله فوجىء به قائلاً: السيد السباعى.. رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر يدعوكم لمقابلاته بقصر الضيافة!

ربما يقول البعض إن عبدالناصر قد فعل ذلك ليستقطب الإخوان المسلمين، ولكن الدليل على أنه كان جاداً ويعنى ما يقول أن الشيوعيين والبعثيين اعتبروا كلمة عبدالناصر رسالة موجّهة لهم، ففروا مغادرة سوريا، مغلين الساحة لعبدالناصر وجماعة الإخوان المسلمين وحدهم!

وجاء الدكتور السباعى إلى مصر ليتصل برموز الإخوان، مؤكداً لهم أنه إذا ضاع عبدالناصر فلن تعوضه الحركة الإسلامية، وأن خلافهم مع عبدالناصر لا مبرر له خاصة أن كل ما يقوم به يصب فى إطار الشريعة الإسلامية ولا يخرج عنها، وأنه من غير المقبول ولا المعقول أيضاً، أن يكون الإخوان المسلمون مع الصهاينة والغرب والشيوعيين فى صف واحد ضد عبدالناصر، وضد الوحدة.. بحجة أن القومية العربية نقيض للإسلام، أو أن الوحدة العربية نقيض للوحدة الإسلامية.

وأخذ السباعى يشرح للإخوان المصريين حقيقة رأيه المؤيد والمناصر لجمال عبدالناصر ويطالبهم باتخاذ نفس الموقف الذى يمليه عليه ضميره الإسلامى وحرصه على النهوض والتقدم.

من ناحيته، ظل عبدالناصر حريصاً على تقرب مصطفى السباعى منه، بعد أن وجد فيه العوض عن الإخوان المصريين، وحينما فكر عبدالناصر فى إجراء حركة التأميمات بسوريا، ذهب إلى السباعى ليستطلع رأيه، ويستفتيه، فأفتاه السباعى، بأن الاشتراكية هى عين الإسلام، وأنه لا تناقض بينها، فالإسلام قام على العدل الاجتماعى الذى هو القاعدة فى كل من الاشتراكية والإسلام، وقد وضع السباعى كتابه الشهير «الاشتراكية فى الإسلام» (\*) ليؤكد به رأيه المؤيد لعبدالناصر فى قرارات التأميم، التى جرت فى كل من مصر وسوريا.

فى الوقت الذى كان فيه الإخوان فى مصر يهاجمون القرارات الاشتراكية ويصفون اشتراكية عبدالناصر بالكفر والإلحاد والخروج على الإسلام، كما هاجموا فى السابق قوانين الإصلاح الزراعى، حين اعتبرها الهضيبى عدواناً على أموال الناس وأكلها بالباطل،

(\*) راجع الوثائق تجدد غلاف وصفحة من الكتاب "اشتراكية الإسلام" الطبعة الأولى ١٩٥٩

وكانوا بهذه المعارضة يؤكدون انحيازهم الكامل لطبقة الإقطاعيين، «كان الإخوان المسلمون في سوريا مع جمال عبدالناصر في كل ما اتخذ من خطوات اشتراكية إسلامية».



### مؤامرة ١٩٦٥:

هذا ما كان من أحداث سنة ١٩٥٤ وما بعدها؛ وقد تم الإفراج عن جميع الإخوان عام ١٩٦٠، أما ما حدث سنة ١٩٦٥ فكانت الصورة أعنف وأشد ضراوة من جانب الجهاز السري للإخوان المسلمين - وهي قصة أخرى - وكانت الاعتقالات حوالى خمسة آلاف أخذاً بالأحوط؛ لأن الصورة كانت غير واضحة من حيث نوايا وقدرات المتآمرين، وخصوصاً أن هذه المؤامرة أكتشفت بواسطة التنظيم الطليعى وليس بواسطة أجهزة الأمن.

لم يكن أسلوب الرئيس عبدالناصر هو تصفية الحسابات مع خصومة، ولكنه كان يرفض وياصرار تصفية البشر عزوفاً منه عن سفك الدماء باسم الثورة أو حتى طلباً لحمايتها. وكان في نفس الوقت يتصرف كإنسان، يخطئ ويصيب، ومن أول يوم للثورة وقف ضد إعدام الملك فاروق، ورفض منذ البداية الديكتاتورية العسكرية.

وفي عام ١٩٦٠ أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً بالإفراج أيضاً عن كل المسجونين من الذين كانت قد صدرت ضدهم أحكام من الإخوان المسلمين، وتم صرف جميع مستحقاتهم بأثر رجعى بموجب قانون جرى استصداره من مجلس الأمة ينص على أن تعاد لجميع المفرج عنهم حقوقهم كاملة، وأن يعودوا إلى وظائفهم بمن فيهم أساتذة الجامعات الذين يملكون حرية الاتصال والتوجيه للنشء الجديد... هذا هو جمال عبدالناصر الإنسان والقائد والزعيم.

خرج الإخوان المسلمون من السجون بفكر إرهابى مبنى على تكفير الحكم، وضعه سيد قطب في كتابه «معالم في الطريق»، وأمكن بواسطته أن يجذب إليه العديد من العناصر التي كانت بالسجن معه، كما وجدوا في انتظارهم مجموعة موازية على قدر عال من التنظيم ويعملون على نشر فكر الجماعة في مختلف المحافظات؛ وخاصة في الدقهلية والإسكندرية والبحيرة ودمياط، وكان على رأس هؤلاء على عشاوى وعبدالفتاح شريف وغيرهم. وتوفر لهم تمويل خارجى كان الشيخ عشاوى سليمان هو حلقة الاتصال المستولى عن توصيل هذا التمويل إلى الداخل.

والتقت المجموعات المختلفة من الإخوان حول فكرة واحدة هي تكفير الرئيس عبدالناصر ومن ثم استباحة اغتياله، كما اتضح فيما بعد، كما كان مقرراً أن تشمل عملية

الاغتيالات عدداً كبيراً من رجال الدولة والكتاب والأدباء والصحفيين والفنانين وأساتذة في الجامعات وغيرهم رجالاً ونساءً، وبيان تفاصيل هذا الأمر محفوظ في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكري، وأرشيف المباحث العامة وأرشيف المخابرات الحربية.

خُطت هؤلاء على إدخال بعض عناصرهم كضباط في القوات المسلحة عن طريق الالتحاق بالكلية الحربية، كما حاولوا اختراق الشرطة أيضاً بنفس الأسلوب، يضاف إلى ذلك تجنيد عدد لا بأس به من شباب الجامعات خاصة في الكليات العملية، وبالذات كليتي العلوم والهندسة التي يمكن لعناصرهم فيها أن يتمكنوا من إعداد المتفجرات بأيسر الطرق، كما كان داخل التنظيم قسم لتجميع المعلومات يتولى مسؤوليته أحمد عبدالمجيد الموظف بإدارة أسرار حربية بوزارة الحربية. كما أجمعت قيادات التنظيم على اختيار سيد قطب لتولى رئاسة هذا التنظيم الجديد، وتم الاتصال به داخل السجن وأعرب عن موافقته، وقدم لهم كتابة «معالم في الطريق»، ونشط في بناء التنظيم وتوسيع بنائه وقواعده بعد خروجه من السجن.

في ٧ أغسطس ١٩٦٥ كان الرئيس جمال عبدالناصر يتحدث إلى الطلبة العرب في موسكو خلال زيارة كان بها للاتحاد السوفيتي، وأعلن في هذا الحديث عن ضبط مؤامرة جديدة للإخوان المسلمين فقال:

« بعد أن رفعتنا الأحكام العرفية منذ سنة و صفيينا المعتقلات ، وأصدرنا قانوناً لكي يعودوا إلى أعمالهم نضبط مؤامرة وسلاحاً وأموالاً وصلت إليهم من الخارج، وهذا دليل على أن الاستعمار والرجعية بيشتغلوا من الداخل»  
وتوالى بعد ذلك كشف تفاصيل المؤامرة ...

كانت نقطة البداية في الكشف عن التنظيم الإخواني هي رصد بعض مجموعات التنظيم الطليعي في محافظة الدقهلية نشاطاً لعناصر من الإخوان أخذ شكل جمع تبرعات قبل إنها لعائلات غير القادرين منهم، لكن اتضح أن هذه التبرعات بعد متابعة هذا النشاط كانت تستهدف تجنيد عناصر جديدة ليس لها تاريخ سابق في جماعة الإخوان المسلمين أو في سجلات أجهزة الأمن، وتبين بعد ذلك أن هذا النشاط لا يقتصر على محافظة الدقهلية وحدها، بل تبعه إلى عدد من المحافظات الأخرى.

والحقيقة أن الرئيس عبدالناصر عندما تلقى معلومات التنظيم الطليعي، طلب تأكيدها عن طريق أجهزة الأمن التي لم يكن لديها بعد مؤشرات عن هذا النشاط، وبناءً على ذلك شكلت مجموعة عمل خاصة من شعراوى جمعة وسامى شرف وحسن طلعت لتلقى المعلومات وتحليلها، كما تم التنسيق مع شمس بدران فيما يتعلق بالقوات المسلحة.

وبعد إجراءات التنسيق التي تولت المتابعة بشكل جدى ودقيق ورصد كل تفصيلاته، وكان كتاب سيد قطب « معالم في الطريق » قد صدر، لكن مشيخة الأزهر الشريف طلبت مصادرة الكتاب لما يجويه من أفكار جديدة مستوردة ومستوحاة من تعاليم أبو الأعلى المودودي الباكستاني، وبعبارة مختصرة فقد قام فكره على تكفير الحاكم والمجتمع وتغريبه بما يشمل استباحة التخلص من الأنظمة التي لا تتماشى في الحكم مع هذه التعاليم والمبادئ، وبعد إطلاع الرئيس عبدالناصر على الكتاب طلب السماح بطبعه وتداوله في سوق الكتاب مع المتابعة بالنسبة لتوزيعه، وقد ثبت أن الكتاب قد أعيد طبعه في أربع طبعات على مدى قصير وبدون إعلان أو دعاية للكتاب، وعندما قَدِمَ التقرير إلى الرئيس كان قراره وتحليله أنه مع تزايد التوزيع وإعادة الطباعة فهذا يعني شيئاً واحداً فقط هو أنه هناك تنظيم وراء هذا العمل، وبدأت أجهزة الأمن تتابع هذا النشاط بالنسبة للمشتريين والموزعين ومن يحصلون على الكتاب .. الخ، وكان هناك أيضاً وفي نفس الوقت تكليفات للتنظيم الطليعى بمتابعة هذا الموضوع جماهيرياً وسياسياً، وكانت كل البيانات تجمع وتعرض على اللجنة الخاصة التي تولت تحليلها.

وحدث أنه أثناء قيام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة الجامع الأزهر في شهر أغسطس ١٩٦٥ أن أكتشف وجود شخص يحمل مدس ويندس بين صفوف المصلين، وكان ذلك قبل وصول الرئيس فقبض عليه وبدأ التحقيق معه...

كذلك أفادت المعلومات عن نشاط مكثف يقوم به سعيد رمضان وهو من قادة الإخوان المسلمين، وكان هارباً ومقيماً في ألمانيا، وأنه دائم التنقل بين مقر إقامته وبيروت وجدة وطهران - إيران الشاه - وبعض العواصم الأوروبية الأخرى، وكان وقتها يحمل جواز سفر دبلوماسى أردنى.

وكانت جماعة «مصر الحرة» التي يقودها أحمد أبو الفتح - من زعماء حزب الوفد في مصر والذي كان يقيم متنقلاً بين سويسرا وفرنسا - قد حصلت على مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه إسترليني من الملك سعود، ووقع خلاف بين الجماعة من جانب، وبين سعيد رمضان من جانب آخر على أسلوب اقتسام هذا المبلغ بعد أن كان الطرفان قد شكلا جبهة عمل واحدة للعمل ضد نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ والرئيس جمال عبدالناصر بالذات.

لقد كان كتاب سيد قطب « معالم في الطريق » هو الدستور الذي ارتكز عليه فكر التنظيم وبرنامجه في التحرك التأمري، إلى بناء طليعة تقاوم الجاهلية التي يعيش فيها العالم الإسلامى كله، وأن هذه الجاهلية تمثل الاعتداء على سلطان الله، وأخص خصائص الألوهية الحاكمة، يرى أن المهمة الرئيسية لهذه الطليعة هي تغيير داخل المجتمع الجاهلى من أساسه، ولاسبيل لهذا التغيير سوى الجهاد واستخدام كل وسائل الحرب ضد الحكام وضد المجتمع.

وكانت الترجمة العملية لهذه الأفكار المنحرفة هي وضع مخطط لصنع المواد الحارقة الناسفة وجمع المعلومات ، كما وضعت خطط لنسف العديد من الكبارى والقناطر وبعض المصانع ومحطات توليد الكهرباء ومطاري القاهرة والإسكندرية ، والمبنى الرئيسى لمصلحة التليفونات ومبنى ومحولات الإذاعة والتليفزيون.

كان هدف المخطط الإخوانى الجديد هو إحداث شلل عام فى جميع المرافق ، وقد أعدوا خرائطها التى تم ضبطها مبيناً عليها البيانات التى تفيد أسلوب وكيفية التدمير والتخريب.. كما شمل المخطط أيضاً تنفيذ موجة من الاغتيالات تبدأ من الرئيس جمال عبدالناصر وكبار المسئولين وغيرهم كما ذكرت آنفاً.

شملت هذه القضية أيضاً تخطيطاً ضيقاً ؛ كان هدفه اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر أثناء تفرجه فى أى موكب رسمى فى القاهرة أو فى الإسكندرية علاوة على خطة أخرى لنسف القطار الذى كان يستقله الرئيس عبدالناصر فى طريقة للإسكندرية للاحتفال بعيد الثورة ، وخطة ثالثة لاغتياله وهو فى طريقة إما إلى منزله فى منشية البكرى أو فى طريقة إلى قصر القبة ، وقد ضبطت فعلاً هذه المحاولة باكتشاف محاولة وضع متفجرات فى إحدى بالوعات المجارى فى شارع الخليفة المأمون.

لم يكن هذا المخطط « إخوانياً » خالصاً بل شاركت فيه قوى دولية كان أبرزها حلف بغداد ، وتنسيق مخبرات الحلف مع الموساد الإسرائيلى ، وكان يشرف على التخطيط مع الإخوان المسلمين لجنة داخل الحلف تسمى « لجنة مقاومة النشاط المعادى » كما قدمت السعودية ربع مليون جنيه إسترلينى.

والحقيقة أنه لم تنقطع المخبرات المركزية الأمريكية عن محاولات التدخل فى الشأن المصرى للثورة اعتباراً من ١٩٥٢ إلا أنه فى سنة ١٩٦٥ بالذات قد تم الكشف عن أكثر من قضية كان للمخبرات المركزية الأمريكية يد فيها.

ففى ٢١ يوليو ١٩٦٥ تم القبض على الصحفى مصطفى أمين فى منزله بالإسكندرية ، وكان بصحبته مندوب المخبرات المركزية الأمريكية فى السفارة الأمريكية بالقاهرة « بروس تايلور أوديل » ، الذى كان يتخذ غطاءً لنشاطه صفة مستشار السفارة اعتباراً من أغسطس ١٩٦٤ الشىء الذى لم يُخْفَ علينا حقيقته منذ أن قدم القاهرة . وقد سرب مصطفى أمين لبروس أوديل من المعلومات والوثائق الكثير وبصفة خاصة معلومات عن القوات المسلحة المصرية وفى اليمن بالذات ، وكذلك نشاط المشير عبدالحكيم عامر وزياراته للاتحاد السوفيتى واليمن ، وعن مغادرة علماء الذرة الألمان للبلاد ، وإيفاد علماء مصريين للصين وما ادعاه عن النشاط الشيوعى فى القوات المسلحة المصرية والأخطر عن جهاز سرى يتعامل معه وسيتحرك عند اغتيال جمال عبدالناصر ومحاولته تهريب وثائق تخص مصطفى أمين ومبلغ عشرين ألف جنيه قدمها له ، وضبطت على الطاولة ،

وذلك لتحويلها في السوق السوداء إلى ليرات لبنانية وفتح حساب له بها في لندن . ولقد أفرج السادات عنه إفراجاً صحياً سنة ١٩٧٤ بتدخل من هنرى كيسينجر ، كما أصدر قراراً بإسقاط الحكم عنه وتبرئته !! في الوقت الذي كان كمال حسن على مديراً للمخابرات العامة المصرية في تلك الفترة وبعد انقلاب مايو ١٩٧١ ، اتخذ قراراً بأن تعتبر قضية مصطفى أمين قضية تخابر متكاملة ويتم تدريسها في معهد المخابرات العامة كقضية نموذجية كاملة للتخابر .

وفي نفس الوقت الذي قبض فيه على مصطفى أمين في أغسطس سنة ١٩٦٥ فقد تم ضبط عدة تنظيمات لجماعة الإخوان المسلمين يقودها سيد قطب ، ووجهت لهم عدة اتهامات منها محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر ، وتدبير انفجارات وحرائق عدة في مختلف أنحاء البلاد للمنشآت العامة والكبارى ومحطات الكهرباء ، علاوة على اغتيالات تتم لبعض رموز الدولة من السياسيين والمثقفين وبعض الفنانين ... الخ .

ولقد نشرت اعترافات سيد قطب في كتابه « لماذا أعدموني؟ » الصادر عن كتاب الشرق الأوسط الشركة السعودية للأبحاث والتسويق - ص ٥٨ ، وتم نشر هذا الكتاب بعد إعدام سيد قطب بسنوات ، وأهم ما جاء فيه كان ما ذكره « أن منير دلة - من قيادات الإخوان المسلمين - قد حذره من شباب متهورين يقومون بتنظيم ، ويعتقد أنهم دسيسة على الإخوان بمعرفة قلم مخبرات أمريكى ، عن طريق الحاجة زينب الغزالى »

وفي كتاب « أكن جيران » عن المخابرات المركزية الأمريكية أن الإخوان المسلمين كانوا ورقة دائمة في يد المخابرات الأمريكية - كيرميت روزفلت ، وأن منظرى الحركة تأثروا إلى حد كبير بالنظام الإقتصادى والسياسى فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية . وأن الإخوان المسلمين هم سلاح ممتاز تستخدمه بعض الدول الغربية التى رأت منذ سنة ١٩٤٠ أن هذه الحركة هى حاجز متين ضد النفوذ الشيوعى والتغلغل السوفيتى . ومن كل الذين استخدموا هذه الحركة فإن «كيم» كيرميت روزفلت - كان دون شك الأكثر مثابرة

كما كان « كلود جوليان » يعطى مثلاً جيداً عن الشكل الذى استخدم فيه الإخوان عندما يقول : « فى سنة ١٩٦٥ ، وبالتواطؤ مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نظمت جماعة الإخوان المسلمين المحافظة جدا ، مؤامرة واسعة ، للإطاحة بالنظام الناصرى ، إلا أن المسئولين الرئيسيين عنها اعتقلوا » .

لم تكن هذه المخططات بعيدة بأى حال عما تنفذه المخابرات المركزية الأمريكية فى سائر دول العالم الثالث ؛ مستهدفة التخلص من مجموعة القيادات التى أفرزتها حركة التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية ، وسببوا إزعاجاً خطيراً لقوى التحالف الغربى بوجه عام ، وفرضوا وجودهم على ساحة التوازنات الدولية ، ولقد انسأقت هذه العناصر

المضللة وراء حالة من الهوس الفكرى صاغها سيد قطب واستغلتها أجهزة المخابرات والقوى المعادية لثورة يوليو أفضل استغلال ، ولم يفتن أى من هؤلاء المخدوعين إلى أنهم - إذا ما نجح المخطط - سيستلمون دولة لا تقوم إلا على الخراب - لكن الله سلم مصر التى كرمها كمهبط لأنبيائه ، وبذكرها فى كتابه الكريم وأوصى خاتم الأنبياء بشعبها وجنودها الذين كتب عليهم الرباط إلى يوم الدين .

فى الواقع فإننا لانتاج إلى أدلة كثيرة لكى نثبت تأمر الإخوان المسلمين ؛ فتاريخهم فى الإرهاب قبل الثورة وبعدها يشهد على دموية هذه الجماعة ، وهو تاريخ لا أعتقد أنهم يمكن أن يقولوا إنه كان تمثيلات مسلسل مدسوسة عليهم :

- هل كان اغتيال النقراشى باشا تمثيلية ؟
- هل كان اغتيال الخازندار رئيس محكمة استئناف مصر تمثيلية ؟
- هل كانت محاولة اغتيال إبراهيم عبد الهادى تمثيلية ؟
- هل كان اغتيال حامد جودة تمثيلية ؟

ولا نريد أن نستطرد فى ذكر التاريخ الإزهاى للإخوان المسلمين .. ولكنى أريد أن أذكر بعبارة قالها مؤرخ مصر الكبير عبدالرحمن الرافعى عن إرهاب جماعة الإخوان المسلمين : « أن العنصر الإرهابى فى هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم ، ولعلمهم استبطأوا طريقة إعداد الرأى العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات ، فرأوا أن القوة هى السبيل إلى إدراك غاياتهم » .

ويؤكد ما قاله الرافعى منذ أكثر من نصف قرن ما قال به مرشد الإخوان العام السابق الهضيبى حينما قال رداً على سؤال وجه إليه بشأن ما ذكره الهلباوى لجريدة القدس بأن الإخوان المسلمين جماعة لا تخلو من الخطايا ، والمعروف أن الهلباوى هو أبرز قادة الإخوان المسلمين فى لندن .. فى معرض تعليقه على الهلباوى قال الهضيبى :

« أنا مع الهلباوى فيما يقول ؛ فنحن كنا متسرعين فى بعض حساباتنا مثل طريقة وصولنا للسلطة ، ومحاولة اغتيال عبدالناصر » . ووصف الهضيبى من قام بمحاولة اغتيال عبدالناصر بأنهم بعض الشباب الهايف . وشهد شاهد من أهلها ..

\* \* \*

إذن يا سادة لم تكن تمثيلية كما يروج المدعون والمنافقون ..!! أليس كذلك !! بل كانت عملية دنيئة من مجموعة هايفة .. وأسف لاستخدام هذه الألفاظ ، ولكننى أستخدم نفس الوصف الذى وصف به المرشد العام للإخوان جماعته !!



كما أن الأمير نايف وزير الداخلية السعودي قال في حديث له مع صحيفة السياسة الكويتية: « إن مشكلاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين ، فقد تحملنا منهم الكثير ، ولستنا وحدنا من تحمل منهم ، ولكنهم سبب المشاكل في عالمنا العربي وربما الاسلامي ».

\* \* \*

### القضية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٥٢ جنائيات قصر النيل (\*)

ومما يُذكر أن مجلس قيادة الثورة أمر باتخاذ إجراءات إعادة فتح التحقيقات في قضية مقتل الشيخ حسن البنا عام ١٩٤٩ أمام جمعية الشبان المسلمين بشارع رمسيس ، بعدما كانت القضية قد قيدت ضد مجهول . وأعيدت القضية برقم ١٠٧١ لسنة ١٩٥٢ جنائيات قصر النيل ، حيث اتهمت النيابة العامة ٩ متهمين وطلبت عقابهم بالمواد المقررة أمام محكمة الجنائيات ، وقد ادعى بالحق المدني ورثة الشيخ حسن البنا وهم :

١- زوجته السيدة لطفية حسين الصولي وأولاده القصر الستة المشمولون بولاية جدهم الشيخ عبدالرحمن البنا وهم : وفاء- أحمد سيف الاسلام وثناء - ورجاء وهالة - واستشهاد بمبلغ ثلاثين ألف جنيه تعويضا .

٢- والدا المجني عليه الشيخ حسن البنا وهما : الشيخ عبدالرحمن البنا والسيدة أم السعد إبراهيم صقر بقرش صاغ تعويضا مؤقتا ..  
كما ادعى مدينا الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامي ( المجني عليه الثاني ) بمبلغ ثلاثين ألف من الجنيهات ..

وقضت محكمة جنائيات القاهرة حضوريا ... بالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم الأول والأشغال الشاقة على المتهمين السابع والثامن بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما ..

كما ألزمهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة المصرية (المستولة عن الحقوق المدنية) .  
١. بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطفية حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم : وفاء- أحمد سيف الاسلام وثناء - ورجاء وهالة - واستشهاد المشمولون بولاية جدهم الشيخ عبدالرحمن البنا.

٢. وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد إبراهيم صقر ( والدي القتيل) قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ...

٣. .... (\*)

\* \* \*

(\*) لمزيد من التفاصيل راجع الوثائق - والحكم منشور بكتاب مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية السنة السادسة . محكمة النقض المكتب الفني لتبويب الأحكام ، طبعة ١٩٥٥

## الاخوان والسادات والثأر من ثورة ٢٣ يوليو :

ومن المناسب هنا أن أذكر قصة خاصة بي توضح أسلوب جماعة الإخوان في تصفية حساباتهم مع خصومهم ، وتأكيد استمرار السياسة الثأرية من جانبهم حتى بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر وهى باختصار .. قصة كمال ناجى<sup>(\*)</sup> وأنور السادات وشخصى البسيط ، وهى رسالة من قيادة الإخوان المسلمين لشعراوى جمعة وسامى شرف تطلب منها إعلان التوبة وطلب الصفح :

ففى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٧٠ أضاءت اللمبة الحمراء للتليفون المباشر بينى وبين الرئيس السادات فى مكتبى بقصر القبة ودار الحديث التالى :

الرئيس السادات : صباح الخير يا سامى .

سامى شرف : صباح الخير يا فندم .

الرئيس السادات : عايزك تسيب خبر لمكتبك .. فيه واحد أنا حا أبعته لك دلوقت ومعاه رسالة حا يبلغها لك . ونبقى نتكلم فى الموضوع بعدين .

سامى شرف : طيب ممكن يا فندم أعرف إيه هو موضوع الرسالة علشان لو فيه رد لها أجهزة .

الرئيس السادات : ( ضاحكاً ) .. لا .. هو حا يبلغك بنفسه بالرسالة ، وهيه فى الغالب مش محتاجه لرد .. وعلى العموم حا نتكلم بعدين .. سلام .

وبعد حوالى نصف ساعة دخل محمد السعيد - سكرتيرى الخاص - وقدم لى ورقة مكتوب فيها الآتى حسب ما أذكره :

« أفندم - الضيف الذى جاء فى سيارة من الجيزة موفداً من سيادة الرئيس وصل وفى انتظار مقابلة سيادتك » .

ودخل الضيف الذى ما أن رأيته حتى عرفته على الفور من واقع تقارير الأمن ، وكان كمال ناجى عضو جماعة الإخوان المسلمين والمقيم من مدة فى قطر ، وقلت له :

أهلاً يا أخ كمال .. إنت وصلت القاهرة إمتى؟

فرد باندهاش - بالغ - لعدم سابق المعرفة أو اللقاء - والله أنا وصلت امبارح ، ولم أقابل أحداً سوى الرئيس أنور الذى طلب منى أن أقابلك .

قلت له : خير ...

فسكت وتشاغل بشرب فنجان القهوة الذى كان قد وضع أمامه .. وطبعاً فقد سكت ، وأنا بدورى سكت وفى انتظار إبلاغى بالرسالة التى يحملها حسب مكالمة الرئيس لى ،

(\*) أحد قيادات الإخوان المارين منذ ١٩٥٤ .. توفى فى ٢٠٠٧ بعد صدور الطبعة الأولى من هذه الشهادة

طال السكوت.. و الصمت الذى قطعتة بقولى :  
يا أخ كمال .. سيادة الرئيس أبلغنى أنك تحمل رسالة ستبلغها لى ، فهمهم وأشار بيديه  
وبرأسه يميناً وشمالاً ، ولم يتكلم ولم ينطق بحرف .  
وبعد دقائق معدودة وبعدما شرب فنجان القهوة طلب الاستئذان فى الانصراف ،  
فطلبت من السكرتير أن يوصله للسيارة التى حضر بها ، وغادر المكتب ناسياً حتى أن  
يصفاحنى!

ضغظت على زر التليفون المباشر بين الرئيس وبنى ، وجاء صوت الرئيس السادات  
على الطرف الآخر من الخط وكأنه كان ينتظر هذه المكالمة وقال:

الرئيس السادات : أيوه يا سامى .. خير ؟

سامى شرف : خير يا فندم .

الرئيس السادات : جالك الزبون ؟

سامى شرف : أيوة جالى كمال ناجى عضو الإخوان الشهير اللى عايش فى قطر من  
مدة .

الرئيس السادات : هو انت كل حاجة تعرفها ؟! هيسه ؟ المهم بلغك الرسالة ؟

سامى شرف : لأ والله يا فندم .. اللى حصل كيت وكيت .. وحكيت له ما حدث  
بالضبط .

فضحك السادات ضحكة عالية طال زمنها ثم قال :

تلاقية خاف منك !! حاكم إنت بتخوف الناس اللى ما تعرفكش .. سُمعتك كدة ! حا  
تعمل إيه فى قدرك ؟! مع إن اللى يعرفك ويقعد معاك بتتغير فكرته عنك تماماً ..  
أنا حا أقول لك بقى الرسالة :

« كمال جاء لى بعد ما أمنت مقابله عن طريق الأخوة فى قطر - ما انت عارف - وهو  
قال لى إنه بيحمل رسالة من قيادة الإخوان المسلمين الدولية والمصرية بتقول :

«إن تُسأِر الدم اللى كان بينهم وبين المعلم - يقصد عبدالنصر -

قد أنتقل إلى شعراوى جمعة وسامى شرف ..!!»

ثم ضحك وأضاف : أنا قلت له طيب ما تبُلِّغ سامى انت بنفسك الرسالة دى ..  
وأهو جالك ، وأكد خاف منك ولم يبلغك الرسالة . وبالمناسبة يا سامى أنا بانصحكم  
تشددوا الحراسة عليكم اليومين دول إنت وشعراوى» .

لم أعلِّق على كلام السادات لأدنى فهمت أن الرسالة ذات شقين ، الأول من الإخوان  
المسلمين ، والثانى من أنور السادات الذى اعتبر نفسه غير مسئول عن النظام ، واعتبر

نفسه حاجة ثانية غيرنا كلنا ، وأنتهت المكالمة عند هذا الحد ، وبلغت شعراوى بيا دار ولم نعمل على تشديد الحراسة ، لأن الحارس هو الله .



وكما سبق أن ذكرت أن الرئيس السادات حاول استغلال جماعة الإخوان المسلمين لضرب أفكار ومبادئ الرئيس جمال عبدالناصر ، وكل من ساروا على درب الرئيس جمال عبدالناصر ؛ فأخرج أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من السجون ، وأعطاهم مساحات كبيرة من حرية الحركة وخاصة في الجامعات وفي أوساط الشباب ظناً منه أنهم سيكونون أداة في يده وسلاحاً يضرب به على يد معارضيه ، ولكن ما حدث - كما يعلم الجميع - كان العكس ؛ فقد انقلب السحر على الساحر ، وكانت نهاية الرئيس السادات على يد نفر من أعضاء الجماعة وبمباركة منهم .

كما عانت مصر بعد ذلك من دوامة العنف والإرهاب على يد جماعة الإخوان المسلمين بهدف زعزعة استقرار مصر ، والاستيلاء على السلطة . وتحت ضربات النظام تارة ومهادنة النظام تارة تم الاتفاق على فترة هدنة بين النظام والجماعة ، وادعى أقطاب الجماعة أنهم سيتخلون عن العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم ..

ففي الآونة الأخيرة سلكت جماعة الإخوان المسلمين في مصر تكتيكاً في العمل السياسي غربياً على تاريخها السياسي الدموي ؛ فقامت بالانصاف بأحزاب سياسية من بينها - للأسف - الحزب العربي الديمقراطي الناصري ، وحزب التجمع التقدمي الوحدوى ، وحزب الوفد الجديد ، ولكن هل هذا التعاون مع الحزب العربي الديمقراطي الناصري يعنى غلق ملف العداء بين جماعة الإخوان المسلمين وثورة يوليو ، وقائدها الرئيس جمال عبدالناصر!!!

الإجابة بالطبع .. لا ؛ فالحزب العربي الديمقراطي الناصري لا يمثل ثورة يوليو ، ولا قائد الثورة .. هذا بالإضافة إلى أن الموقف المعادى للثورة وقائدها من قبل جماعة الإخوان المسلمين مستمر إلى الآن وأعتقد أنه سيستمر ؛ فالخلاف على ثوابت العمل الوطنى ، والخلاف أيضاً على الأهداف والمنهج والأسلوب ؛ فثورة يوليو وقائدها أرادا لمصر النهوض والتقدم والازدهار ، وجماعة الإخوان المسلمين تريد لمصر العودة لعصور قديمة بعيدة عن التقدم ، والدخول في دوامة من عدم الاستقرار والعنف .. ولهذا فالاختلاف سيستمر ، فلأزال أقطاب الجماعة يروجون بين مرديهم افتراءات حول مثالب نظام ثورة يوليو ، وأنها كانت تهدف للقضاء على الإسلام ، ويروجون لكل شئ يسع للثورة وقائدها ؛ حتى لو كانت مجرد إشاعات نابعة من أعداء مصر - وهم على

علم بذلك - إلا أن موقفهم من الرئيس جمال عبدالناصر قد أعمى بصيرتهم وأبصارهم عن إدراك حقائق الأمور ، وما قدمته ثورة يوليو وزعيمها مصر وللأمة العربية ؛ حتى أنهم وصلوا بحقدهم إلى اتهام الرئيس جمال عبدالناصر بالشيوعية والكفر؛ حتى ينقصوا من مكانة الرئيس جمال عبدالناصر عند الشعوب العربية والإسلامية، ولكن هيهات فقصه استغلالهم للدين ، اللعب على وتر الشعور الدينى للشعب المصرى باتت عملية مكشوفة، وأفقدت الجماعة الجزء القليل الباقى من مصداقيتهم ، فالشعوب العربية والإسلامية يدركوا أن الإسلام رسالة حق إيمانية تدعو إلى العدل والمساواة والحرية ، والقضاء على الظلم والفساد والاستغلال ، وما كانت مبادئ عبدالناصر إلا هذا ، واعتبر ان الإسلام هو التعبير الإيماني للقومية العربية.

أما علاقة الرئيس جمال عبدالناصر بالإخوان المسلمين فليس لها أدنى صلة بالإسلام كدين وحضارة ، ولكنها كانت علاقة قوة ، وصراع على السلطة منذ اليوم الأول إلى الآن، غير أن جماعة الإخوان المسلمين استغلوا كل شئ من أجل تشويه الثورة وقائدها بما فيها استغلال الدين ظلماً وافتراء، وهذه عاداتهم ؛ فهم على استعداد لفعل أى شئ والتحالف مع أى جهة مقابل الحصول على السلطة والمال.

فمرشد الإخوان المسلمين الأسبق الأستاذ مهدى عاكف أعلن أن الجماعة ليس لديها مانع من تأييد الرئيس مبارك لفترة ولاية خامسة ليكمل مدة الثلاثين عاماً في حكم المصريين ، بشرط أن يعترف النظام الحاكم بجماعته - جماعة الإخوان المسلمين - وقد سبق هذه التصريحات بفترة قليلة تصريحات أخرى ممنوعة في التزلف والرياء السياسى ، والانتهازية المعهودة دائماً في جماعته ، وكان نصها أنه هو وجماعته رجال الرئيس الأوفياء .. يا لها من بهلوانية سياسية وأشياء أخرى .

نحن نسأل بدورنا المرشد العام للإخوان .. يا ترى هل يتابعون على إرادة الشعب المصرى مقابل اعتراف النظام الحاكم وسعيكم للوصول إلى السلطة؟! .

أخيراً إذا كان هناك من فرصة في العمل السياسى بين الناصريين وتلك الجماعة .. فإن اللقاء مع تلك الجماعة يتطلب الإجابة الصريحة أولاً ، والمعلنة ثانياً من المرشد العام لتلك الجماعة حول عدد من الأسئلة ، والمتعلقة بموقفهم من القائد الخالد جمال عبدالناصر وثورته العظيمة كخطوة أولى:

• هل كان الاعتداء على الرئيس جمال عبدالناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية مسرحية من صنع النظام؟

- هل كان الرئيس جمال عبدالناصر كافراً ومعادياً للإسلام ؟ وهل سعى لهدم الإسلام، وإحلال الشيوعية؟
  - هل كان الرئيس جمال عبدالناصر طاغية ، ومن يتمسك بمشروع النهضة الناصرى من الطغاة؟
  - هل ارتكب الرئيس جمال عبدالناصر جرم تعذيب خصومه أو أعدائه بمنهج تطبيقه إسرائيل ، أو بأى منهج آخر خارج عن حدود القانون؟
  - هل اهدر الرئيس جمال عبدالناصر المال العام؟
  - هل كانت زعامة الرئيس جمال عبدالناصر فى الوطن العربى زعامة شخصية زائفة؟
  - هل النعوت السفهية التى أطلقتها الجماعة ضد الرئيس جمال عبدالناصر صحيحة؟
  - هل كان الرئيس جمال عبدالناصر وراء حريق القاهرة؟
  - هل كانت مظاهرات ١٠ و٩ يونيو عام ١٩٦٧ مدبرة من قبل النظام الناصرى؟
  - هل تراجعت الجماعة عن تحالفها مع الثورة المضادة التى قادها السادات ..؟
- إن الإجابة على هذه الأسئلة أكاد أدركها مسبقاً ، ولكنى أطرحها لمن يدعون بالباطل أنهم ورثة عبدالناصر ، وفى نفس الوقت يتعاونون مع تلك الجماعة بزعم أنها غيرت من موقفها إزاء ثورة يوليو وقائدها .. أردت فقط أن أكشف كذب هؤلاء وهؤلاء أمام البسطاء الواعين من أبناء الشعب المصرى العظيم ، الحافظين للحقيقيين لتراث ومبادئ الرئيس جمال عبدالناصر ، وتمتلاً قلوبهم بالحب له ، وتؤمن بأن ذلك الرجل أخلص لوطنه وشعبه ، واجتهد بقدر ما استطاع أن يحقق آمال الشعب فى الحرية والكرامة والازدهار ؛ ولكى لا يتخذوا بحديث تجار السياسة.

\* \* \*

## كلمة أخيرة لهواة السياسة

كلمة أخيرة لهؤلاء من مدعى الحنكة بأمور السياسة ..

إن الإخوان حالياً يعانون من الانحسار والانكشاف في عدد من الدول لأسباب لم تعد خافية على أحد ، وعلينا أن ندرك أن من يقومون به من تقارب من عدد من الأحزاب والتيارات هي مسألة تكتيكية، وليست من ثوابت الجماعة أو نابعة من تغيير حقيقي في استراتيجيتهم التي يتبنونها ؛ فالمتبع لأدبيات الجماعة منذ نشأتها يرى إقصاءً غريباً للآخر ووصم فكرة التعددية ، ومن يعتقونها بمخالفة صحيح الإسلام الذين يعتبرون أنفسهم الممثل الشرعي والوحيد له ، وهم لذلك دخلوا في تحالفات سياسية انتهازية مع القصر الملكي أيام فاروق ، ومن قبله فؤاد ضد حزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية قبل الثورة ، وتحالفوا مع أسوأ رئيس وزراء وهو إسماعيل صدقي في عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٥٣ أيدوا ثورة يوليو في حل الأحزاب السياسية ، وفي عام ١٩٧٤ أعادوا إصدار مجلة الدعوة الشهرية وظلوا يكتبون فيها وفي مجلة الاعتصام ، ضد التعددية الحزبية التي أخذ بها السادات عام ١٩٧٦ ، ولم يغيروا موقفهم منها إلا بعد اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، إذ أعلنوا إيمانهم بها وشاركوا أحزاب المعارضة في أنشطتها واجتماعاتها .. إلا أن ذلك لم يكن تغييراً استراتيجياً في فكر الجماعة ، بل كان مجرد مناورة سياسية تكتيكية قصدوها لمجرد تجنب ضربات النظام لهم ، إلا أنهم في واقع الأمر لا يؤمنون بمبدأ التعددية فهو يتناقض مع ما يدعونه من أنهم الوحيدون وكلاء الله في الأرض ، أو على الأقل ملائكة يعملون بالسياسة ولا يخططون !! ..

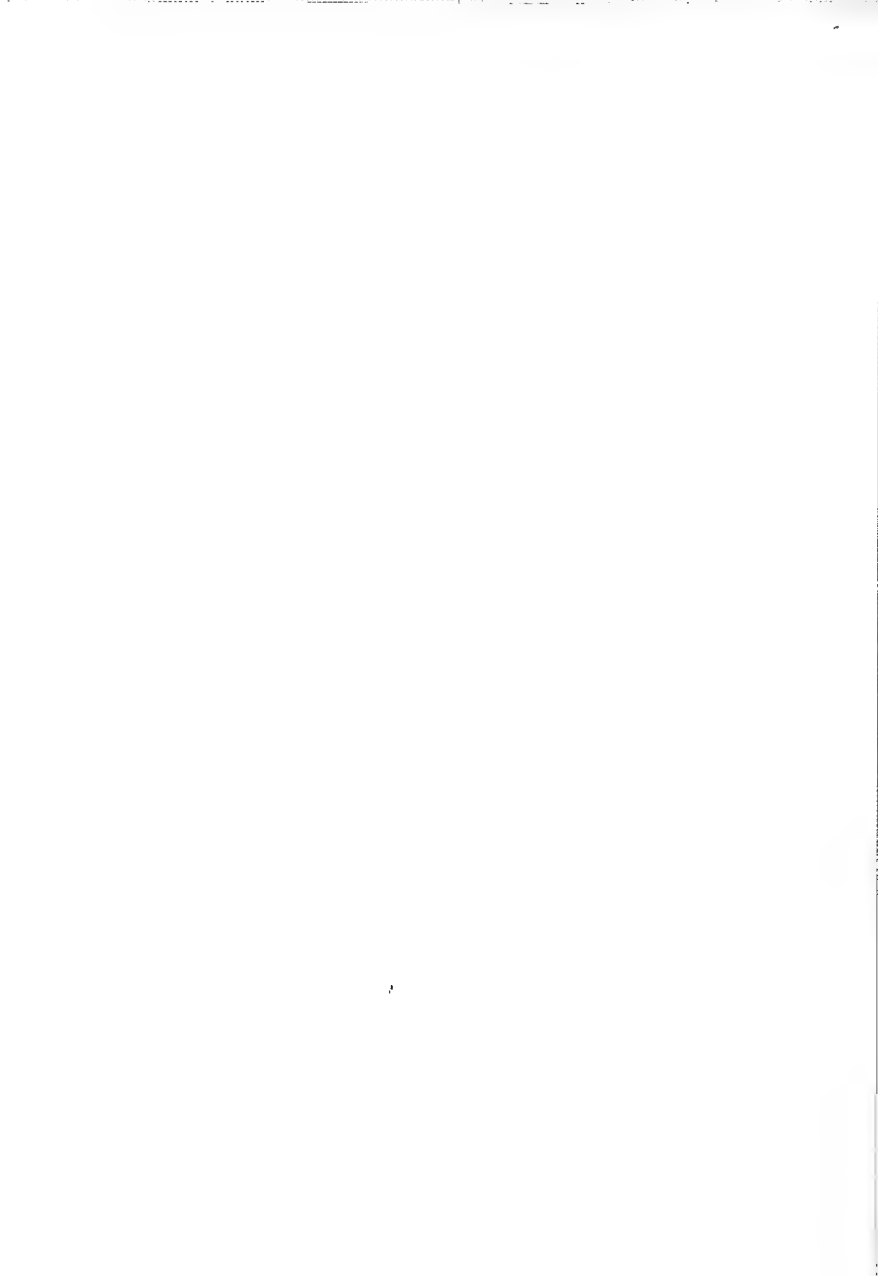
فأفيقوا أيها السادة .. أو أعلنوها صراحة .. أنكم لستم منا ويعتم القضية .

\* \* \*

## عبد الناصر وثورة اليمن

.. وباختصار فإن وقوف مصر بجانب الثورة في اليمن كان من أجل انتصار لحق الشعوب في تحديد مصيرها ، وهي معركة من معارك الصراع المتصل والمستمر، والذي لن ينتهي بين الحركة الوطنية العربية وبين قوى السيطرة العالمية، ولولا مواقف مصر الثورة ومساعداتها لكافة حركات التحرر ما كانت مصر هي الشقيقة الكبرى ولا رمز العزة والتحرر، فمكانة مصر على المستوى الدولي والعربي والأفريقي سطرها دم في فلسطين، والجزائر، واليمن، وسيناء، كما أن دور مصر العربي لم يوجد جمال عبدالناصر من عدم؛ فدور مصر العربي معروف ومشهود به من قبل ذلك بكثير جداً ، ومن ينكر ذلك الدور على مصر فهو لا يدرك مكانتها والدور المقدر لها لكونها مصر.





لقد ارتكزت ثورة يوليو في تخطيط إستراتيجيتها وترتيب أولوياتها على فكرة التحرر؛ كفكرة محورية في كل تحركاتها، وجاء الوطن العربي في مقدمة الدوائر التي يجب العمل من أجل تحريرها تمهيداً لوحدها الشاملة، وإقامة نظام للأمن القومي العربي، يمتلك عناصر القوة اللازمة لمواجهة التهديدات الخارجية.

وإذا كانت فكرة التحرر تستهدف في الأساس مقاومة النفوذ الأجنبي في كل صوره وأشكاله، فقد كانت مقاومة التخلف في كل أشكاله أيضاً أحد الأهداف الذي رأت فيه الثورة مدخلاً ضرورياً لإقامة النظام الأمني المشار إليه، وأستطيع أن أقول إنه بالنسبة لهذا الشق الأخير؛ أي التصدي للتخلف، فقد انتظرت الثورة مبادرة القوى الوطنية في كل دولة عربية على حدة باتخاذ الخطوة الأولى، وعندما كانت تأتي هذه القوى إلى القاهرة فإنها تلقى كل ترحيب ونجابو؛ إيماناً من جانبها بأن هذه القوى لا بد أن تأخذ فرصتها في الانتقال بشعوبها إلى آفاق العصر، وتنفض عنها قيود الطبقات والاستغلال الداخلي، أضف إلى ذلك أن غالبية هذه الدول كانت الحماية فقط لشخص قاداتها وامتلاك وسيلة للتعبير عما يظنوه صواباً.

وسواء كان الهدف هو مقاومة المستعمر الأجنبي أو تحقيق الإصلاح الداخلي فلم تدخر القاهرة جهداً في دعم هذه الحركات، ودعم تماسكها الداخلي، يستوى في ذلك احتضان مصر لثوار الجزائر، ودعم توجههم النضالي المسلح، أو استضافة الزعامات الوطنية القادمة من المغرب وتونس وليبيا، وإعطائهم الفرصة للتعبير عن أهدافهم من داخل مصر، ومن خلال أجهزتها الإعلامية، ولم ترد القاهرة أي حركة وطنية أو كوادر عربية جاءت تطرح أفكارها ومشروعاتها الوطنية للتحديث والتغيير، وقد لا أذيع سراً إذا قلت إن هذا الاتجاه شمل كل الدول العربية بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي جاء منها وفي أكثر من مناسبة كوادر وطنية بل وبعض القيادات الشابة - في ذلك الوقت - طرحوا أفكارهم وأهدافهم من التغيير، وكان على شخصياً مهمة التنسيق معهم، والاستماع إليهم وإلى مطالبهم وتقديم النصح والإيضاحات لهم.

أقول إن هذا الخط كان منهج القاهرة في كل أرجاء الوطن العربي، وذلك باستثناء اليمن، فقد جاءت المبادرة الأولى من جانب ثورة يوليو ١٩٥٢ وليس العكس وكان لذلك ما يبرره.

لقد كانت اليمن من أشد مواقع الوطن العربي تخلفاً وانعزلاً عن كل ما يجري في العالم، فقد كان يحكمها نظام الإمامة، على رأسه أئمة زيود استأثروا بالسلطة الروحية

والزمنية لأكثر من ألف ومائة عام متصلة . والزيدية فرقة أسسها زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ودون ما الدخول في تفاصيل ، التقى بعد ذلك مع الإمام أبي حنيفة النعمان وكانت حركة شيعية سنية محتزلة ؛ شيعية في الأصول ، حنفيه في الفقه والفروع . وكانت هناك شروط أربعة عشر لمن يتولى الإمامة وهى :

« ذكر - حر - مجتهد - علوى - فاطمى - عدل - سخي - ووع - سليم العقل - سليم الحواس - سليم الأطراف - صاحب رأى وتدبير - مقدام وفارس »

وأن تكون الإمامة بالانتخاب ، والبيعة الشعبية وليست بالوراثة . وقدم الزيود إلى اليمن سنة ٩٠٠ ميلادية ، وأول من تولاهم الإمام الهادى ، وبعد أن استقر بهم الحكم انقلبوا على مبادئ زيد بن علي ، وحكموا حكماً مطلقاً وسخروا القضاة في تبرير كل تصرفاتهم .

وقد انتهج حكم الإمامة أساليب غاية في الغرابة في تأمين استمراريته .. أساليب فاقت ما كان معروفاً في العصور الوسطى ؛ تنوعت ما بين ترويج الأساطير عن قدرة الإمام وكراماته في مواجهة كل من يتأمر ضده ، وأن الإمام هو ظل الله على الأرض ، وأنه يحتل المرتبة الثالثة بعد الله ورسوله (ص) ، وأنه لا يغلب ولا يقطع السيف رقبته أو يخترق الرصاص جسده ، ويسخر الجن ويتحول إلى طائر أخضر يذهب للصلاة في الكعبة كلما أراد ، وأن من ينتقد الإمام يقبله كان منافقاً ، ومن ينتقده بلسانه فهو زنديق ، ومن خرج عليه كان كافراً .. وكان نظام الإمامة في اليمن يقاوم وجود جيش أو قوة عسكرية من أى نوع يمكن أن تكون مصدر خطر في يوم من الأيام ، ويلجأ إلى استخدام أساليب الدس والوقيع بين القبائل بعضها البعض ، والاحتفاظ بأبناء زعاماتها ، ومنهم من كان طفلاً يؤخذ معه أمه ، كرهائن في صنعاء لمنع أى منها من التمرد على الإمام ، وتكفل القبيلة بنفقات الطعام والملبس للرهينة ، ويتكفل الإمام بالمأوى والقيود ، وكان عدد الرهائن يتراوح ما بين الألف والأربعة آلاف .

كان الإمام يتحكم في ثروات البلاد ، ويستخدم وسائل المنح والمنع لضمان الولاء في كل أرجاء اليمن ، وتعميق الانقسام الطائفي بين شوافع زيود ، ويملك الأرض والبشر ولا حاجة للرعية أن يتعلموا أكثر من الفاتحة وفرائض الصلاة .

كانت المدارس في اليمن كله ، ثمانية فقط ، وثلاثة من الأطباء الأجانب هم الذين يتولون متابعة أحوال الصحة العامة في اليمن ، وكان الإمام يحسم الخلافات بين القبائل وطوائف الشعب في وقت لا توجد فيه انقسامات ، عدالة حقيقية سواء على المستوى الثقافى أو العقيدى بينهم .

كانت اليمن تمثل عنصر توازن يستعين به الاستعمار البريطاني في الجنوب العربى المحتل والأنظمة التقليدية الأخرى في شبه الجزيرة العربية كجدار دفاع ضد تيارات

التغيير والتقدم القادمة من الشمال العربى ، وتعتبرها منطقة عازلة بين التقدم والتخلف . وقد كانت هذه القوى - أى الاستعمار البريطانى والرجعية العربية - أقوى مصادر الدعم لحكم الأئمة فى اليمن ، وعامل الضعف الرئيسى فى أى تخطيط ثورى يستهدف هذا الحكم - ولقد لعبت القواتان أدوارهما فى إفشال العديد من الحركات الثورية التى سبقت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

كانت اليمن - ومن وجهة النظر العربية - نقطة ارتكاز حيوية فى الأمن القومى المصرى والعربى بحكم موقعها الإستراتيجى فى جنوب البحر الأحمر وفى مواجهة السودان والقرن الإفريقى وباب المندب ، وأدركت الثورة فى مصر مبكراً أن أى تغيير سياسى فى اليمن يمكن أن يحدث ردود فعل إيجابية لصالح حركة التحرر الوطنى فى الوطن العربى كله .

لهذه الأسباب فلم ينتظر قادة ثورة يوليو قدوم الكوادر الثورية فى اليمن إليها ؛ بل حرصت هى على الذهاب إليهم ، وكان ذلك فى العام ١٩٥٣ ، ففى ذلك الوقت كانت المواجهات بين الثوار فى اليمن ونظام الإمامة قد أسفرت عن هروب بعض من عناصرها إلى مصر ، وأقاموا ما سُمى بالنادى اليمنى لكن الإقامة المهادنة المستقرة كانت قد استهوتهم ، وغلبت عليهم نوازع الذاتية ، بل وتسلسل بينهم العديد من عملاء الإمام اليمنى الذى حرص باستمرار على استقطابهم وإمدادهم بالمخصصات ، وإثارة الانقسامات بينهم عن طريق عناصر سفارته فى القاهرة ، وبين أعضاء الجالية اليمنية والدارسين اليمنيين فى الجامعات المصرية .

ورغم ما كان إمام اليمن يكنه من حقد على ثوار يوليو ، وما يشعر به من مخاوف شديدة من امتداد رياح الثورة إلى بلاده ، فلم يشأ فى أى مرحلة وحتى وقوع الانفصال على الاصطدام بهم ، وكان يحرص على مداراتهم والمحافظه على علاقات هادئة معهم مما ساعد فى الوقت نفسه للاستفادة من تحسن العلاقات المصرية السعودية الذى كان سائداً فى هذه الفترة من الخمسينيات .

وعندما فكر الرئيس عبدالناصر فى اتخاذ الخطوة الأولى فى اليمن ، كان يدرك حجم الصعوبات التى تكتنف هذا العمل ؛ لقد أدرك من خلال ما يصل إليه من تقديرات سياسية وأحاديث الزعامات اليمنية فى القاهرة أن التخلف الرهيب هو نقطة القوة فى حكم الإمام نفسه ، وإذا كان حكم الملك فاروق فى مصر قد شكل أضعف حلقات الأوضاع فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ ، فقد كان الحال بالنسبة لحكم الإمام على عكس ذلك فى اليمن حيث مكن هذا الحكم لنفسه على مدى قرون طويلة بكل الوسائل الممكنة كما شرحنا ، ولم يكن فى اليمن استعمار أجنبى بالمعنى المفهوم الذى يمكن تجميع القوى الوطنية للعمل ضده .

الرئيس عبدالناصر يدرك أيضاً محاذير العمل في اليمن خاصة بالنسبة للقوى المجاورة له في السعودية وعدن، والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج، وأمام معارك الثورة في الخمسينيات فلم يكن راغباً أو قادراً على فتح جبهة جديدة تختلط فيها الأوراق العربية بالأجنبية، ومن ثم فقد حرص على التعامل مع اليمن بحذر شديد مفضلاً توظيف عامل الوقت بأحسن طريقة ممكنة.

ولكن ما أريد أن أقوله في هذه المرحلة أن دعم مصر لثورة اليمن لم يكن وليد ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، ولم يكن مجرد رد فعل لردة الانفصال، أو تعبيراً عن رغبة في استعادة التوازن لصالح التيار القومي، أو انتقاماً من تأمر الملك سعود والقوى الاستعمارية والقوى الرجعية على دولة الوحدة، أو غير ذلك من الأسباب التي يتبناها كثير من الباحثين والسياسيين في أيامنا الحاضرة، بل كانت اليمن حاضرة في تفكير ثوار يوليو منذ فترة مبكرة جداً من عمر الثورة.

لقد تلقت المخابرات العامة المصرية - التي كانت قد أنشئت عام ١٩٥٢ برئاسة زكريا محي الدين - أول تكليف بدراسة الأوضاع في اليمن، وما يجب عمله، وما هو دور ثورة يوليو إزاء اليمن، وكان ذلك في وقت مبكر من سنة ١٩٥٣، وحسبما أذكر في أغسطس من سنة ١٩٥٣ حيث تولى الزميل فتحى الديب هذه المسئولية بحكم توليه رئاسة فرع الشؤون العربية منذ أن نقل للعمل في المخابرات العامة في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢، وقد كلفه الرئيس جمال عبدالناصر بإعداد خطة لتحرك الثورة في النطاق العربي، وكما أذكر أيضاً أن اجتماعات عديدة تمت في منشية البكري حضرها كل من السيد زكريا محي الدين وفتحى الديب حتى تم إعداد مشروع الخطة بشكل عام، ومن ثم تقرر أن يقوم فتحى الديب بزيارات ميدانية لتأكيد وتجميع معلومات، وخلق اتصالات مع الشخصيات الوطنية الموثوق في خطها الوطني والقومي من خلال جلسات عمل وحوارات مع هذه القيادات ثم العودة بعد ذلك إلى القاعدة في القاهرة لاستكمال الحوارات المطولة مع القيادات اليمنية المقيمة في القاهرة وفي مقدمتهم القاضي محمد الزبيرى وغيره من القيادات الوطنية، ثم توجه في جولة استطلاعية للمرة الثانية في اليمن في شهر أكتوبر ١٩٥٣.

كانت اليمن هي نقطة الانطلاق الأولى في النشاط العربي الذى كلف بإدارته السيد فتحى الديب الذى استعان بإمكانات المخابرات العامة في التحضير الجيد لهذا التحرك. فقد استعان بأفرع الجهاز في حصر القيادات السياسية اللاجئة بالقاهرة والتعرف عليها وكذا العناصر الطلابية التى كانت تتلقى الدراسة في القاهرة، إلى جانب جمع أكبر قدر من المعلومات عن العناصر المصرية المنتدبة أو المعارة للعمل في أرجاء الوطن العربى بما في ذلك اليمن، وقد قمنا من ناحيتنا في انقسم الخاص بالمخابرات العامة - وكنا نحن

مستولين عن الداخل - بمعاونة فتحى الديب فى التعرف على العناصر السياسية والطلابية ذوى الاتجاه الوطنى والقومى من بين الوافدين العرب فى مصر ، وكذا المصريين المعارين للبلاد العربية . وهكذا كانت زيارة فتحى الديب لليمن فى أكتوبر ١٩٥٣ مستندة إلى قدر لا بأس به من المعلومات يمكن أن تكون كافية لتوفير رؤية واضحة للتحرك ليس فى اليمن فقط ، بل فى محميات الجنوب العربى التى كانت خاضعة فى ذلك الوقت للحكم والاستعمار البريطانى ، وكانت عدن فى ذلك الوقت تمثل محطة الوصول الوحيدة للسفر بالطائرة إلى اليمن .

فى ذلك الوقت تشكلت لدى فتحى الديب فكرة أن أكثر العناصر الوطنية صلاحية للاتصال بها هو العقيد أحمد الثلايا ، وهو أحد الضباط الذين حاولوا القيام بانقلاب ضد الإمام يحيى فى عام ١٩٤٨ ، وافرج عنه الإمام أحمد بعد ذلك ، وقربه إليه فى محاولة لاحتوائه لما عرّف عنه من قوة شخصيته وصلابته ؛ فضلاً عن قدرته على اكتساب احترام اليمنيين سواء فى داخل الحكم أو خارجه ، وخاصة فى أوساط القبائل التى كانت تعد مصدرراً رئيسياً للقلق ضد الإمام .

وقد حرص فتحى الديب خلال رحلته هذه أن يحمل معه آلة تصوير بدعوى أنه يهوى التصوير ، ولكن الهدف الرئيسى كان رغبته فى تسجيل كل لقاءاته والشخصيات التى يقابلها حتى يمكن دراستها بعد عودته للقاهرة ، وكان قد اتخذ سائراً لرحلته هذه وظيفة مفتش بوزارة الخارجية ؛ بغرض التفتيش على السفارة المصرية فى صنعاء التى لم تكن تضم أكثر من أربعة أفراد هم القائم بالأعمال وأمين المحفوظات واثنين من السعاة . ونزل بالفعل فى عدن بعد رحلة على طائرة الخطوط الجوية البريطانية BOAC ، وقضى بها ثلاثة أيام أمكن خلالها إجراء بعض الاتصالات مع عناصر هناك ، ثم بدأ رحلته البرية إلى داخل اليمن .

وفى رحلته من عدن إلى صنعاء مر بعدد من المدن ومناطق اليمن تعرف خلالها على الطبيعة على أوضاع اليمن الحقيقية ، وكان مما لفت نظره خلال هذه الرحلة التى سجلها تفصيلاً فى كتابه : « عبدالناصر وحرارة التحرر اليمنى » ، أن كل قبيلة قد شيدت بوابة تحصيل رسوم من كل زائر يود أن يعبر المنطقة الخاضعة لسيادة القبيلة ، كما التقى خلال الرحلة فى مدينة تعز بالعقيد أحمد الثلايا وفقاً لترتيب خاص ، وقد قدم له شرحاً وافياً عن الأوضاع ، ومطالبه من قادة ثورة يوليو المصرية ، كما أوعز إليه بالنقاط التى يحتمل أن يثيرها الإمام أحمد فى لقاءه معه ، وكان من بين هذه النقاط طلب أربعة ضباط مصريين اثنين لإعادة تنظيم الجيش ، واثنين لإعادة تنظيم الشرطة اليمنية ، وكان هذا الطلب بمثابة فرصة ذهبية لمعرفة حقيقة الوضع اليمنى من أهم مداخله ، الجيش والشرطة ، كما تم الاتفاق مع العقيد الثلايا على ترتيب اتصال منتظم مؤتمن بينه وبين القاهرة ، وكان

الهدف الرئيسي من التعاون معه هو دعم العناصر الوطنية من ضباط الجيش وجنوده.. مع تحديد موقف القبائل قدر الإمكان ، وقد طلب الثلاثا لدعم تحركه المنتظر إرسال طائرتين مصريتين بعلامات يمنية لاستخدامها في إرهاب القبائل المعادية حال تحركه ، وتدخل الرئيس عبدالناصر لتحييد الموقف السعودي . وقد نصحه فتحي الديب بعدم التسرع بتنفيذ تحركه حتى تتهيأ الظروف الملائمة لنجاحها مع إخطارنا قبل الموعد بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

وفي تعز التقى فتحي الديب بالإمام أحمد في اجتماع استغرق ساعتين طلب في نهايته إمداده ببعض المدرسين لاستكمال النقص الموجود لديهم ، ولم يثر موضوع طلب الضباط الأربعة ، وكان تقييم فتحي الديب للإمام الذي ضمنه تقريره عن المقابلة أنه رجل يحمل كراهية لثورة يوليو ، ويتسم بالذكاء الحارق والعناد الشديد، والتصميم على إبقاء الشعب اليمني بعيداً عن التفاعل مع مواطنيهم العرب أو الخارج عموماً.

وقد أعد فتحي الديب تقريراً وافياً عن رحلته تتلخص أهم نقاطه حسباً أذكر في الآتي :

- ١- أن الشعب اليمني يحكم حكماً ديكتاتورياً فردياً ذا طابع استبدادي يحرم على الشعب حريته وقدرته على الحياة المستقرة المطمئنة ، بها للإمام من رهبة وما أوجده من رعب من خلال عملائه الذين دسهم في كل مكان لينقلوا إليه كل صغيرة وكبيرة.
- ٢- يسيطر الإمام على الوضع بصورة غريبة ، فهو الأمر النهائى ، وهو المتصرف الوحيد في مقدرات الشعب وتحرك أو تصرف أى إنسان محكوم بأمره فقط ، وإذا اعتكف توقف شريان الحياة في اليمن ، وكما قال فتحي الديب كان الإمام اليمن واليمن هو الإمام .
- ٣- ينقسم الشعب إلى طائفتين ، الزيدية والشوافع . الزيدية تقيم في المنطقة الداخلية الجبلية بكاملها ناحية الشمال ، وتعيش الشاقعية على السواحل وفي الجنوب حيث الأرض المنبسطة ، ويرتفع فوق مستوى الطائفتين طبقة السادة ورغم أنهم من الزيود إلا أنهم الطبقة المميزة المسيطرة بحكم انحدار الإمام منها على الحكم ، فمنها محافظو الأقاليم ورجال السلطة ومعاونو الإمام ، ويشكلون الفئة الممتازة المسموح لها بالسيطرة من خلال مساندة الإمام لهم على مقدرات الشعب ينهبونها بلا رادع ويفرضون الإتاوة كحكام ليقسموا مع الإمام ما يجنونه من أموال الشعب سواء في البادية أو في المدن ولا يحكم تصرفاتهم قانون أو ضمير.
- ٤- تجسد القبائل القوة الرئيسية والفاعلة في اليمن ، فهي بحكم تنشئة أفرادها في أرجاء المنطقة الجبلية الوعرة وتحت لواء النظام القبلى ووسط أرض تكاد تغطي القدر القليل من خيراتها من شعير وقمح ، نشأ أفرادها متمسكين بالحشونة والقدره القتالية الممتازة مستفيدين من ظروف البيئه وحاجتهم للدفاع عن أنفسهم من غارات القبائل

الأخرى، الأمر الذي كان يحسن الإمام استغلاله لإثارة القبائل على بعضها البعض ليضمن انشغالها في الاقتتال لضمان وتفادي غاراتها على المدن بحثاً عن لقمة العيش، وممارسة السلب والنهب أو ليتخذ من بعضها أداة لتأديب القبيلة التي تخرج عن طاعته ، وبذلك اكتسبت القبائل قدرات قتالية جعلتها قوة يجب أن يحسب حسابها عند التفكير في القيام بأى إجراء ثورى ، قبل القيام به ، تفادياً لأخطار تدخله .

٥- يعتمد الإمام بحكم دراسته العميقة لطبيعة تكوين الشعب اليمنى من زيود وشوافع إلى إثارة نفوس الفريقيين من خلال تقريبه لبعض عناصر إحدى الفئتين فترة ما ، ثم إبعادهم ليحل محلهم عناصر الطائفة الثانية ، فأوغر نفوس الطائفتين ضد بعضها ليتفادى توحد كلمتهم حتى لا يشكلوا خطراً مباشراً يهدد عرشه .

ترتب على الوضع المتردى الذى يعيشه شعب اليمن واستغلال الإمام المستمر له أن تتعاس الفلاحون عن زراعة الأرض رغم الخصوبة العالية التى تتمتع بها ، والمياه التى تتفجر من جبالها لتذهب عبر الأودية لتتجمع في المحميات الجنوبية ليحسن الإنجليز استخدامها في زراعة احتياجات قواتهم في محمية عدن . وكان من الطبيعى أن تهرب الأسر اليمنية وخاصة طائفة الشوافع إلى خارج البلاد سواء إلى محمية عدن التى يمثل مهاجرو اليمن من قبائل الحجرية الشافعية ٨٠٪ من سكانها ، أو إلى الحبشة والسودان والسعودية أو أمريكا وبريطانيا هروباً من الضرائب الفادحة التى يجيئها الإمام التى وصلت إلى ٩٠٪ من إنتاج الأرض ؛ وبذلك تناقص تعداد سكان اليمن من ثمانية ملايين سنة ١٩٠٠ إلى ٣,٥ مليون سنة ١٩٥٢ .

٧- ينفرد اليمن بنظامه المالى ، فكل اقتصاديات البلد في يد الإمام شخصياً وما تسمى بالحكومة أو وزراء المال وغيرهم ما هم إلا صور آدمية تتمتع بمجرد حمل اسم الوظيفة شرفياً ، وقد اختار الإمام شريكاً له في استغلال أموال الدولة واستثمارها لصالحه الشخصى المدعو على الجبل ، وهو أحد تجار عدن ممن كونوا ثروتهم عن طريق الاتجار مع إسرائيل بدعم من الحاكم البريطانى لعدن نظير عمالته لبريطانيا في التجسس على شئون اليمن ، وأصبح هذا العميل المتصرف الأول والبنك المتنقل لتصرف شئون اليمن خارجياً وداخلياً طبقاً لأوامر الإمام شخصياً .

٨- اختط الإمام لنفسه سياسة حرمان الشعب اليمنى من الثقافة استناداً إلى النتيجة التى بدت واضحة له من خلال انقلاب فئة المثقفين الذين أتاح لهم والده الإمام يحمى فرصة تلقى الثقافة العسكرية والمدنية خارج اليمن ، ولذلك حصر الثقافة في مدرستين دينيتين اقتصر التدريس فيها على دراسة أصول الدين والشريعة الإسلامية متيحاً فرصة التعليم لأبناء الأسرة الحاكمة وتوابعها الموالين لها ، الأمر الذى دفع



الشبان من أبناء الشعب إلى الهرب من اليمن واللجوء إلى القاهرة أملاً في الحصول على العلم وتثقيف أنفسهم ، وكان منهم نواة الشباب الأحرار - الذين سيجمع دورهم حين التعرض لانتفاضة الثلاثيا ، ثم من بعد ذلك حركة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

٩- بدا واضحا من خلال مقابلاته واحتكاكه بأفراد أسرة حميد الدين من الكبار والشباب تخلخل الرباط الأسرى فيما بينهم لانفراد الإمام بكل السلطة والمال مما جعل بعضهم يظمر السوء للإمام ونجلاه البدر ، مما دفع لانغماس بعض إخوة الإمام في شرب الخمر والانحدار الخلقي تحت ضغط الفقر .

١٠- الجيش اليمنى - إذا جاز أن نسميه بالجيش - عبارة عن خليط غير متجانس من العناصر التي لا هم لها إلا المعيشة على حساب الآخرين سواء كانوا أفراد الجيش النظامى حسب ادعائهم أو الجيش «البرانى» ( القبلى ) ، ويرجع ذلك إلى أن ما يحصلون عليه من مرتبات يتضمنها مآكلهم ومشربهم هو خمسة ريالات يمنية ، وهى لا تكاد تغطى مآكل الفرد ليومين فقط ، ناهيك عن ثمن القات ، ولذلك فقد فرض الجنود أنفسهم على الشعب ليغتصبوا ما يسد حاجتهم في إطار حملات جباية الضرائب التي يقومون بها لصالح الإمام .

أما المستوى العسكرى سواء في إطار الانضباط العسكرى أو القدرة القتالية فهى قدرات فردية ليس إلا ، وبالنسبة للعتاد والتسليح ، فالبنديقية هى السلاح الرئيسى وكلها من مخلفات الحرب العالمية الأولى التي لم تجد سوقاً لتسويقها غير اليمن .

وبصفة عامة لا يمكن أن يوصف الجيش اليمنى بأكثر من أنه مجموعة من الأفراد ، ولاؤهم الأول لقبائلهم ، ثم يأتى الولاء للإمام في المرحلة الثانية ، وإن كان يضم بعض الضباط القلائل ممن تلقوا علومهم العسكرية بالعراق ، وبمضى الزمن ويحكم احتكاكهم ونظام معيشتهم اليومية فقدوا كل معرفة بما حصلوه في الماضى ، وإن احتفظوا ببعض الذكريات عما يعرف بالنظام العسكرى فيما عدا قلة تعد على أصابع اليد الواحدة .

١١- رسم الإمام خطته ليفرض على الشعب اليمنى المعيشة في غيبوبة مستمرة بتشجيعه إدمان القات وتوفيره للشعب من خلال اقتلاع ثروة اليمن الحقيقية ، ممثلة في أشجار البن ليزرع مكانها القات ، وبذلك ضمن استعادة كل ما يدفعه من مرتبات أو مكافآت لعيونه ثمناً للقات الذى يزرعه في أملاكه الشخصية في الجبل الأخضر ، بالإضافة إلى تأمين سلامة حكمه بإغراق أفراد الشعب في التحلل الجسدى والعقلى المصاحب لتناولهم القات ، وانشغال الجميع اعتباراً من ظهر كل يوم في جلسات القات الصامتة حيث يسبح كل فرد في سماء الخيال بعيداً عن أى إحساس بالواقع من حوله . وكان من الطبيعى أن يترتب على ذلك انتشار الأمراض وتحلل القيم والتقاليد

الدينية؛ ومن خلال هذا الوضع الفريد والغريب كان طبيعياً أن تعيش اليمن في حالة التخلف التي يعاني منها الشعب.

١٢- ومن هذا الاستعراض يتضح الأسباب الكامنة وراء معاهدة عدم الاعتداء التي أبرمها الإمام مع بريطانيا، والتي لا تطمح في أكثر من بقاء الشعب اليمني على وضعه هذا تجنباً لأي تدخل في سيطرتها على عدن - القاعدة البحرية - التي مكنتها من السيطرة على مدخل البحر الأحمر؛ بالإضافة إلى سيطرتها على تجارة اليمن من جانب آخر عن طريق ميناء عدن باعتباره المنفذ الوحيد للتعامل مع الخارج نظراً لتعامل اليمن بنقدها الخاص (ريال ماريا تيريزا) وغير قابل للتعامل به سوى في عدن فقط. وهكذا سيطر الإمام على اليمن، وسيطرت بريطانيا على الإمام بطريقتها الخاصة.

١٣- التوصيات المقترحة:

أ- الإعداد الدقيق لكافة العوامل المؤثرة على الوضع في اليمن.

ب- التخطيط المتكامل للعملية في تعاون وثيق مع العقيد الثلاثي باعتباره الشخصية الوحيدة ذات السمعة الطيبة والمحبوبة والقادرة على اكتساب ثقة الشعب.

ج- التخطيط لتأمين الوضع بعد حدوث التغيير وتفادي المشاكل التي ستترتب على عملية التغيير وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية.

د- طمأنة الإمام من جانب ثورة ٢٣ يوليو بزيارة أحد المسئولين المصريين لليمن والاستجابة لكافة مطالبه مع اختيار العناصر الواعية التي تعار لليمن وإعدادها لتكون سنداً في حال حدوث التغيير.

هـ- ربط الشباب اليمني من الدارسين في إطار التجمع الوطني اليمني وإعداد الصالح منهم عسكرياً بما يحقق الاستفادة منهم لصالح الأوضاع المستقبلية.

وقد وافق الرئيس جمال عبدالناصر على التوصيات، وأمر بالبداية في تنفيذ المقترحات في إطار من السرية، مع مواصلة الاتصال بالأحرار اليمنيين في القاهرة لمتابعة دراسة وأسلوب ووسائل الإعداد، وتم بالفعل البدء في الإعداد بعد أن تم تقييم دقيق وانتقاء العناصر اليمنية الطلابية التي وقع الاختيار عليها ليتم تدريبهم وإعدادهم نضالياً للممارسة دورهم سواء في تنظيم عملية الاتصال بالداخل أو التدريب العسكري والفني.

في أعقاب مأمورية فتحى الديب بدأ تحرك مصري شامل لكل الوطن العربي، وكانت أهم عناصر هذا التحرك تشكيل وفد مصري برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة الصباغ صلاح سالم لإتمام جولة في عدد من الدول العربية كان من بينها اليمن، وكان هذا الوفد يضم في عضويته كلاً من محمود رياض وفتحى الديب وعبدالقادر حاتم وسامى شرف

وأحمد صالح داود ، ووصل الوفد إلى مدينة تعز في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٥٤ حيث استقبله هناك شقيق الإمام أحمد الأمير عبدالله . وكانت يوليو في تلك الفترة قد بدأت تؤتى بعض ثمارها تدريجياً؛ والتي كان من أهمها مقاومة سياسة الأحلاف وإبرام اتفاقية السودان ، وبلوغ مفاوضات الجلاء البريطاني عن مصر نهايتها تقريباً .

عقد الصاغ صلاح سالم ثلاثة اجتماعات مع الإمام أحمد شرح له فيها الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة يوليو وأهدافها على الصعيدين الداخلي والعربي ، وأكد على عدم وجود أية أطماع لمصر في أي بلد عربي ، بل على العكس فإنها مستعدة للمساهمة بكل إمكانياتها لتقديم المساعدات الممكنة لأي قطر عربي ، ودعم قدراته الدفاعية عن أرضه . كما شرح الإمام من جانبه وجود تهديد بريطاني لبلاده من الجنوب ، وطرح في نهاية الاجتماعات مطلبه بإرسال بعثة عسكرية مصرية وأخرى من الشرطة المصرية على أن تضم كل بعثة ضابطين قادرين على وضع خطة لتطوير الجيش وجهاز الأمن في اليمن .

وبرغم ما بدا من عدم جدية الإمام في تزويد البعثتين بالصلاحيات اللازمة إلا أننا وجدنا فيها الفرصة للتواجد المباشر في الساحة اليمنية كما سبق أن أشرت ، ومن ثم فقد استجاب الرئيس جمال عبدالناصر على الفور على تشكيل البعثتين ، وطلب التفاهم مع كل من اللواء عبدالحكيم عامر والبكباشي زكريا محي الدين لترشيح العناصر الصالحة لهذه المهمة . وبالفعل فقد تم اختيار الصاغ أحمد كمال أبو الفتوح واليوزباشي محمود عبدالسلام من القوات المسلحة ، والساغ عبدالله حامد واليوزباشي مصطفى الهمشري من البوليس . وجرى تلقين هذه المجموعة بالمهمة المكلفين بها في اليمن ، وكان في مقدمة عناصرها كسب ثقة الإمام أحمد ، وجمع أكبر قدر من المعلومات عن طبيعة الأوضاع هناك .. كما تم مصارحة الصاغ أحمد كمال أبو الفتوح بتفاصيل ما تم الاتفاق عليه مع العقيد أحمد الثلايا مع التنبيه عليه بضرورة التشدد في مراعاة قواعد الأمن والسرية الصارمة في الاتصال به تأمينا له من جواسيس الإمام ، كما تم تزويده بشفرة خاصة للتراسل مع المخابرات العامة والرئاسة .

وبالطبع فقد خضعت البعثتان لاختبارات قاسية من جانب الإمام ومعاونيه ، وبدا أنه يتعمد إثارة أفرادهما في كثير من الأحيان ، وإيجاد الأسباب لإعادتهما إلى القاهرة ، ولكن أثبت جميع الأعضاء قدرات فائقة على التحمل وتفويت الفرص على الإمام ، وكانت البعثتان بمثابة همزة وصل بين ثوار اليمن في الداخل وأحراره في الخارج ، في نفس الوقت الذي كان يواصل فيه العقيد أحمد الثلايا التحضير التدريجي لتحركه في الداخل ، ونجح إلى حد كبير في استقطاب بعض زعماء القبائل ، كما نجح في استقطاب شقيق الإمام عبدالله حتى كسبه إلى جانبه وسعى لتأليبهِ على الإمام .

وعلى المستوى الرسمي كانت هناك اتصالات طبيعية ومنتظمة مع النظام اليمني ، فقد زار الأمير البدر ، ولى العهد القاهرة في ٢١ يوليو ١٩٥٤ ، وحاول الإمام الاستفادة من هذه الزيارة في إظهار دعم ثورة مصر لنظامه في نفس الوقت الذى تم فيه ترتيب لقاء بين البدر وأحرار اليمن المقيمين في القاهرة في محاولة للانفراد به وتدعيم العلاقات معه باعتباره الأكثر قدرة على تأمين مستقبل اليمن ، وقد نجحت المحاولة بالفعل إلى حد كبير حتى أن الأمير البدر اختار أحد شباب اليمن المقيمين في مصر وهو الشاب محسن العيني كسكرتير خاص له ، ومستشاره المقرب لمعاونته في تنفيذ ما يكلفه به الإمام أحمد . وقد طلب الأمير البدر خلال زيارته أيضاً موافاته ببعثة تعليمية مصرية.

وكان العقيد أحمد الثلايا يواصل تحضيراته للثورة يعاونه في ذلك عن بعد القاضي أحمد الزبيرى الذى تخصص له برنامج خاص في إذاعة صوت العرب يوجه من خلاله أحاديثه للشعب اليمنى ، والذى يشرح من خلالها أوضاع حكم الإمامة ، وكانت هذه الأحاديث مصدر إزعاج كبير للإمام مما دفعه لمحاولة التقارب مع القاهرة.

وكانت طلبات الثلايا من القاهرة تلتخص في الاعتراف الفورى بالوضع الجديد في اليمن ، وحث باقى الأنظمة على الاعتراف ، وتزويد الثورة اليمنية بأربع طائرات حربية مصرية بطيارها لردع أى قبيلة تحاول القيام بتحريك مضاد ، إلى جانب وصول بعثة عسكرية وفنية لمساندة قيادة الثورة في إحكام سيطرتهم على الوضع . وفور استقرار الوضع الجديد تقوم مصر بإمداد اليمن بعدد من المتخصصين في كافة مجالات الإدارة والحكم لوضع الأسس الجديدة للنظام الثورى الجديد.

لكن العقيد الثلايا أقدم على التحرك في الأسبوع الأول من إبريل ١٩٥٥ ، وقبل إتمام التنسيق مع القاهرة مما شكل في توقيته مفاجأة للقاهرة لم تكن تتوقعها ، وكانت القاهرة في تلك الفترة تشهد اجتماعات مستمرة مع رؤساء الحكومات العربية لاتخاذ موقف مناسب لمواجهة خطط إنشاء حلف بغداد ، وكانت السعودية من جانبها تتخذ موقف المساندة والتحالف مع مصر في هذه المعركة.

وفي يوم قيام الثورة كان الأمير فيصل آل سعود متواجداً في القاهرة ، وقد بادر بالاتصال بالرئيس جمال عبدالناصر ، وطلب إليه تعاون مصر والسعودية في اتخاذ موقف مشترك على ضوء حقائق الموقف التى لم تكن قد اتضح بعد ، ومن ثم طلب تبادل المعلومات معنا حتى يمكن تحديد معالم الصورة وما يجرى من أحداث في اليمن ، وبناء عليه طلب الرئيس عبدالناصر التريث في اتخاذ أية إجراءات ، وكان العقيد الثلايا قد طلب إيفاد فتحى الديب ليكون بجانبه في مثل هذه الظروف ولتلبية الطلبات التى سبق أن أشرت إليها ، وفي ضوء ما بدأ يرد من معلومات عن صراعات القوى داخل اليمن ،

ووقوف بعض القبائل إلى جانب الإمام ، وتمكن الأمير البدر من الهروب إلى منطقة حجة ونجاحهم في استنفار بعض القبائل الموالية للإمام الذي نجح بدوره في تأليب القبائل الزيدية المناصرة للأسرة الحاكمة، يضاف إلى ذلك نجاح الإمام في شراء بعض الضباط والجنود المشاركين في الثورة أثناء قيامهم بمحاصرة قصره برشوتهم بالجنيحات الذهبية .. في ضوء ذلك كله بدا أن فرص الثورة في النجاح تكاد معدومة.

والتقى الأمير فيصل بالرئيس عبدالناصر مرة أخرى وتم الاتفاق على قيام بعثة مصرية بالسفر إلى الرياض للتنسيق مع السلطات السعودية حول أسلوب التعامل مع الأحداث في اليمن ، ومحاولة تفادي حمام الدم المنتظر هناك ، وقد تقرر أن يتولى السيد حسين الشافعي ومعه فتحى الديب هذه المهمة ، بينما اختار الملك سعود الأمير فهد كمستول للتنسيق مع البعثة المصرية من الجانب السعودي.

التقت البعثة خلال وجودها في الرياض بوفد يضم أحمد النعمان وأحمد الشامي ؛ وكان الأول من اللاجئين اليمنيين بالقاهرة ، وسارع بالسفر لليمن لتأييد الثورة لكنه عندما وصل إلى الرياض أعطى صورة قائمة عن فرص نجاح الثورة بعد أن تمكن الإمام أحمد من استقطاب غالبية الضباط والجنود المتعاونين مع العقيد الثلايا ، واعتقاله لشقيقه الأمير عبدالله والعقيد الثلايا والأمير عباس وإعدامهم ، وأضاف نعمان أنه أعلن تأييده مع القاضي الإيراني للأمير البدر تفادياً لبطش الإمام بعد أن ثبت انتكاس الثورة وأملاً في إنقاذ أرواح بعض من تعاونوا مع الثلايا.

وأشار محمد نعمان أيضاً إلى ممارسة المملكة العربية السعودية لدور فعال في دعم مؤيدي الإمام وتقديم المعونات إلى الأمير البدر لتمكينه من السيطرة على الوضع بالمناطق الشمالية المجاورة للحدود مع السعودية.

وفي ضوء هذه المعلومات طلب الرئيس جمال عبدالناصر من البعثة التوجه إلى تعز لهدف واحد فقط هو الحد من قيام الإمام بمزيد من الإجراءات الانتقامية ضد العناصر الوطنية، وبالفعل توجهت البعثة المصرية بمصاحبة البعثة السعودية برئاسة الأمير فهد بالطائرة المصرية إلى تعز واجتمعوا بالإمام أحمد ، كما التقى الأخير بكل وفد على حدة، وكان تركيز الطرفين المصرى والسعودى على ضرورة تعيين الأمير البدر ولياً للعهد تفادياً للصراعات داخل الأسرة ، ولكن الهدف الحقيقي كان محاولة استقطاب الأمير البدر .. كما بذل الوفدان جهداً خارقاً لإقناع الإمام لوقف عمليات البطش وإزهاق الأرواح، وضرورة انتهاج سياسة العفو والتسامح لتجنب إثارة الأحقاد في النفوس ، ووعد الإمام بالاستجابة للمطلبين ، وكان الاتصال مستمراً بالأمير البدر من خلال السيد أحمد نعمان. وقد عرضت القاهرة بالتنسيق مع الجانب السعودي الاستعداد لإمداد الإمام بكل ما قد

يساعده على تطوير أوضاع حكمه بالصورة التي ترضى الشعب، وتمكنه من كسب ثقته. ويمكن القول أن انتفاضة العقيد الثلاثا رغم ما انتهت إليه من مصير مأساوى كانت عاملاً مهماً في تعميق روح النضال لدى أحرار اليمن في الداخل والخارج ، وتأصيل الإيذان بضرورة التغيير وبسط الحياة الكريمة للشعب اليمنى.

وتواصل التنسيق بعد ذلك مع أحرار اليمن المقيمين في القاهرة مثل النعمان والزبيرى والإيربانى وغيرهم ممن عملوا على إيقاظ روح المقاومة في الشعب اليمنى ، وكشف مساوئ النظام الحاكم هناك ، ولكن مواصلة الإمام لإجراءاته الانتقامية ، وملاحقته للعناصر الوطنية دفع الكثير من هذه العناصر إلى مغادرة أراضي اليمن ؛ فمنهم من اتجه إلى القاهرة ، ومنهم من اتجه إلى عدن ليكون قريباً من مسرح الأحداث.

وكان مجلو لإمام اليمن أن يساير التيارات القومية واتجاهات التغيير على الأقل في المظهر، فقام بإيفاد نجله الأمير البدر في زيارة للاتحاد السوفيتى وقع خلالها على صفقة سلاح ومعدات عسكرية سوفيتية لليمن ، كما تم الاتفاق على إيفاد بعثة عسكرية سوفيتية إلى اليمن لتدريب الجيش اليمنى على السلاح السوفيتى.

وخلال مروره بالقاهرة أثناء عودته من موسكو ، طلب من الرئيس عبدالناصر إيفاد بعثة عسكرية موسعة نسبياً تأكيداً لنواياه لتطوير أوضاع اليمن ، وكانت البعثة المصرية مصدر إزعاج للإمام أحمد أكثر من البعثة السوفيتية ، وقد تبين فيما بعد أن الأمير البدر قد طلب إيفاد البعثة المصرية دون موافقة والده ، ومن ثم كانت عرضة لعدد من المضايقات فاقت ما واجهته سابقها أملاً في إجبارها على الانسحاب.

كانت البعثة العسكرية المصرية مشكلة من كل من العقيد حسن فكرى والعقيد أحمد أبو زيد والرائد محمود عبدالسلام والرائد صلاح المحرزى والقيب عادل السيد ، علاوة على عدد من ضباط الصف.

وقد حاول الإمام عزل البعثة المصرية لكنه اضطر إلى نقلها إلى صنعاء لمباشرة مهمتها بعد تدخل القاهرة ، وقد عمد الأمير البدر إلى تجميع بعض شباب الضباط الذين تدربوا في مصر أو في سوريا خلال فترة الوحدة للعودة إلى اليمن للمعونة في التدريب على الأسلحة السوفيتية ، وتكوين نواة للجيش اليمنى الحديث.

كان الإمام أحمد على مدى عقود طويلة من الزمان قد حول اليمن إلى سجن كبير، وكان همه الأكبر هو الإمساك بمفاتيح السجن في جيبه ، ومن ثم فقد حرم الشعب اليمنى من أية إطلاله على العالم الخارجى أو التفتح على علوم العصر ، ولكنه كان في الوقت نفسه في حاجة إلى جهاز إدارى ، ولما كان لا يوجد في اليمن أية هياكل تعليمية أو تجريبية

الإمداد هذا الجهاز بالكوادر الضرورية؛ من ثم فقد عمد إلى إيفاد بعض عناصر الشباب من فترة لأخرى إلى مصر ولبنان وإيطاليا لتلقى الحد الأدنى من التعليم المتوسط ثم العودة لممارسة وظائفهم تحت عيون جواسيس الإمام، وكان غالبية هؤلاء الشباب من أبناء زعماء القبائل ممن حولهم إلى رهائن في قضية الإمام.

ورغم كل الاحتياطات التي اتخذها الإمام لضمان استمرار حكمه فقد أكدت التجربة اليمنية على مدى قرن من الزمان صدق مقولة الشاعر التونسي النابغة أبي القاسم الشابي عندما قال:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة  
ولا بد للشعب يوماً أراد الحياة  
ولا بد للشعب يوماً أراد الحياة  
ولا بد للشعب يوماً أراد الحياة

ذلك أن الشعب اليمني لم يظهر في أية مرحلة من المراحل خضوعاً أو استكانة لنظام العبودية الذي أقامه حكم الأئمة، وكانت ثوراته وانتفاضاته لا تنقطع وكلما انتكست إحداها جرى التحضير للانتفاضة التالية دون كلل أو ملل.

وبعد انتكاسة حركة الثلاثين ظلت جذوة الوطنية وشعلة التحرر تفعل فعلها في أوساط الطلبة اليمنيين الذين يتلقون العلم في مصر، وعملوا على توثيق علاقاتهم بقيادة التحرر من إفرازات الثورات السابقة الذين اتخذوا من القاهرة ملجأً آمناً لهم.. في نفس الوقت تهيأت هؤلاء الطلبة فرصة لنضوج أفكارهم واكتسابهم قدراً كبيراً من الصلابة بفعل اشتعال الحركة الوطنية المصرية، والتعددية السياسية والفكرية التي كانت السمة الغالبة لها خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم جاءت انطلاقة ثورة يوليو ٥٢ ودعوتها العربية لترسم أمام هؤلاء الطلبة إطاراً أكثر تحديداً، ورؤية أكثر عمقاً لفهمهم النضالي وخطتهم في إعادة البناء.

وكان طلبة اليمن قد تجمعوا بصفة رئيسية في مدرسة حلوان الثانوية، وكانوا يقيمون جميعهم في هذه الضاحية. كان ذلك في بداية الخمسينيات - في أعقاب فشل ثورة ١٩٤٨ - وبالطبع فقد كانت المناقشات الفكرية والسياسية تتواصل بينهم، وكان هناك أيضاً جواسيس للإمام والسفارة اليمنية يندسون بينهم، وبعض الطلبة يتصلون بعدد من قيادات الفكر والسياسة في مصر من أمثال أحمد نبيه الدين وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة للاستزادة الثقافية وصال أفكارهم، وكان حديث هؤلاء مع طلبة اليمن يزيدهم تفتحاً وينمي داخلهم روح الثورة، وكان من أبرز هؤلاء الطلبة أثنان لعبا دوراً مهماً فيما بعد في إسقاط حكم الإمامة؛ هما عبدالله قائد جزيلان وعبدالرحيم عبدالله، وكلاهما كان يتميز بروح ثورية وثابة ترفض الظلم وتتطلع إلى التغيير. وكان عبدالله جزيلان قد درس في مصر في جميع مراحل التعليم حتى تخرج في الكلية الحربية بمصر

أيضاً ، وشاركها في نفس المشوار فيما بعد كل من ، على عبدالمغنى ، وقادتهم حمود الجائفي وعبدالله السلال .

وعَمَلًا على قطع الطريق أمام نمو الروح الثورية لدى هؤلاء الطلبة ؛ أوفد لهم القائم بالأعمال اليمنى بالقاهرة أحد موظفي السفارة ، وكان اسمه عبدالرحمن البيضاني وكان مسئولاً عن شؤون الطلبة ، إلى دار البعثة اليمنية في حلوان للاجتماع مع الطلبة والتحاور معهم ، ولكن جزيلان وضع خطة لإحياء الاجتماع ، وعمل من خلالها على كشف عملاء الإمام وتعريضهم أمام الطلبة ، وأمكن لجزيلان بعد هذا الاجتماع ومن خلال حركته السياسية أن يضع يده على العناصر الوطنية النضيفة داخل البعثة اليمنية .

وأوفد الإمام شقيقه الأمير عبدالله للاجتماع بالطلبة ، وكانت خطته هي إقناع الطلبة بالتحول إلى بعثات في بلاد أوروبية أخرى لإبعادهم عن مناخ الثورة الذي كان يسيطر على مصر في تلك الفترة . وجاء الأمير عبدالله إلى مصر في أواخر سنة ١٩٥٣ وكل مهمته هي توزيع الطلبة على دول أوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا ، واجتمع مع الطلبة في حلوان وبدأ يعرض خطته مستخدماً أسلوب التهديد والهجوم المباشر لتخويفهم حتى يتمكن من تنفيذ هدفه ، ولكنه فوجئ بعبدالله جزيلان يطلب إليه إضافة العلوم العسكرية لبرنامج البعثات الذي تخطط له الحكومة ، والذي يقتصر على العلوم النظرية والطبية ، كما أشار إلى وجود طلبة آخرين يتطلعون للانتحاق بالطيران ، ورغم وقوع مواجهات بسبب ذلك خلال الاجتماع ، إلا أن جزيلان استطاع أن يقنع الأمير عبدالله بفكرته في لقاء خاص معه ، وكان من نتيجة ذلك أن التحق جزيلان بالكلية الحربية ، وعبدالرحيم عبدالله بالكلية الجوية في مصر ، وكان أول طيار يمنى يستكمل دراسته الأولية في الطيران في إبريل سنة ١٩٥٤ ، ثم أوفده الإمام ومعه اثنان آخران لمواصلة دراسة الطيران في إيطاليا ، وقد سافر عبدالرحيم عبدالله إلى إيطاليا في يوليو ١٩٥٤ ، لكن قبل أن يسافر كان قد تعرف على المقدم أحمد الثلايا ، وتبادل معه الأفكار الوطنية وصارح كل منهما الآخر بأماله للشعب اليمنى ، وكان ينضم إليهما في هذه اللقاءات المناضل اليمنى محسن العيني .

في أواخر ١٩٥٥ كانت المجموعة التي التحقت بالكلية الحربية في مصر بها فيها عبدالله جزيلان قد أتمت دراستها وعادوا إلى اليمن . وبدأ الجميع في تنسيق خطواتهم وتحركاتهم مع أفراد البعثة العسكرية المصرية بقيادة العقيد أحمد كمال أبو الفتوح الذي كان على اتصال وثيق كما أوضحت مع العقيد أحمد الثلايا ، وبعض معاونيه من الضباط الذين قاموا بحركة ١٩٥٥ ، ثم من بعد ذلك مع بعض الضباط الذين قادوا حركة ماثلة في مارس ١٩٦١ ، والتي لم يكن حظها بأحسن من حظ انتفاضة الثلايا .



نجح جزيلان بعد وصوله إلى اليمن على رأس مجموعة من الضباط الشبان في اكتساب ثقة الإمام وولي العهد الأمير البدر، واجتاز كل الاختبارات التي وضعه فيها الإمام ومن ثم امتلك قدراً من حرية الحركة النسبية مع بعض القيادات العسكرية التي سبقته، وكان من بينها العقيد حمود الجائفى والعقيد عبدالله السلال والعقيد عبدالله الضبي، وكان الأول قد تخرج من الكلية الحربية بالعراق في عام ١٩٤٦.

عاد عبدالرحيم عبدالله من إيطاليا في أواخر عام ١٩٥٧ بعد إتمام دراسته بإيطاليا، والتقى مرة أخرى مع جزيلان وجددا تعاهدهما على تحرير الشعب اليمني من حكم الإمامة، وفي دار الضيافة بصنعاء التقى مع أعضاء البعثة العسكرية المصرية التي كانت تضم في ذلك الوقت العقيد حسن فكرى والمقدم أحمد أبو زيد والنقيب صلاح المحرزى والنقيب محمود عبدالسلام والملازم عادل السيد، ودار معهم حديث ومناقشات وحوارات مطولة تبين منها وحدة الفكر والهدف، وأبدى أحمد أبو زيد بصفة خاصة قدرة متعمقة على فهم الظروف اليمنية، وكان يحرص على إذكاء روح الثورة في الضباط اليمنيين مع التزام أقصى درجات الحذر، وكان على صلة وثيقة أيضاً بكل من عبدالله جزيلان وحمود الجائفى، وكان يردد دائماً أنه يعتبر نفسه يمينياً، وقد ساعده ذلك على توسيع علاقاته، وكسب ثقة الكثيرين من أفراد الشعب ومن الضباط القدامى والجدد مثل: عبدالله السلال والضبي والعمرى والجائفى وغيرهم، وكان يساعد البعض من ماله الخاص، ويستقبل اليمنيين في منزله، ويحتفى بهم ويوزع الكتب والصور عن مصر وتاريخها العظيم، كما ألحق بالمنزل ملعباً للتنس ومكتبة، وأصبح هذا المنزل مزاراً لكل يمنى حر.. كان دائم التنقل بين صنعاء والحديدة وتعز من أجل توثيق علاقاته بالأحرار في المدن الثلاث الكبرى، إلى جانب المدن الصغيرة أيضاً، كما كان يتخذ من رحلات صيد الغزال والأرانب في الجبال ساتراً لتنسيق العمل الثورى مع الأطراف الوطنية. أكثر من ذلك فقد اكتسب ثقة الإمام أحمد رغم تحذير بعض مستشاريه، وكذلك فعل مع الأمير البدر ولى العهد.

في هذه الأثناء وقع الإمام مع الرئيس عبدالناصر ميثاق الاتحاد اليمني، وكان تقدير الأحرار اليمنيين أن هذه الخطوة قد تمثل قيداً عليهم، لكن أحمد أبو زيد شرح لهم حقيقة الموقف، وأن الثقة مفقودة من ومع الإمام، وأننا لن نتردد في دعم أية انتفاضة ضده. ويومها قال عبدالله جزيلان «إن الحكم سينتهى» عندما يأتي الفرج من القاهرة، أما إذا بقيت مصر بعيدة فإن موضعها بين الشعب اليمني سيكون مهزوزاً، فلا بد أن تتواجد مصر في اليمن، وهذه مسئولية مصر وقدرها أن تؤيد كل حركة تحررية في الوطن العربي».

بعدها بدأ جزيلان التخطيط الفعلى للإطاحة بالإمام، وكان يقوم على الإعداد الهادئ والبطنى.. البعيد عن التسرع ودراسة الأخطاء التي وقعت فيها الثورات السابقة، وعين

عبدالرحيم عبدالله مسئولاً عن الاتصال بالقوى الوطنية في الداخل والخارج؛ وخاصة في عدن والسعودية ومصر مستفيداً من وظيفته كطيار في هذه المهمة.

ويبدأ عبدالرحيم عبدالله بالفعل في تنفيذ مهمته، وخلال إحدى رحلاته إلى السعودية في سنة ١٩٦٠ التقى بعمر السقاف وكيل وزارة الخارجية السعودية وحاول التعرف منه على الموقف السعودي إذا ما قامت ثورة ضد الإمام في اليمن لكن إجابة السقاف كانت مفاجئة له حيث قال له بالنص: « إن موقف المملكة سيكون هو القضاء على الثورة في مهبها، فالمملكة تخاف الشعب اليمني لأسباب كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية».

وأنهى السقاف حديثه مع عبدالرحيم عبدالله بقوله « سأعتبر أنك لم تقل لي شيئاً، وأنا اعتبر أنني لم أسمع شيئاً منك .. ولكن خذها نصيحة مني، إن المملكة يمكن أن تتعامل مع أسرة حميد الدين أفضل، ونحاول حمايتها لأن هذا أحسن من التعامل مع الثوار، وأرجو أن تنهى الموضوع عند هذا الحد .. ثم أضاف موضحاً أن المملكة على اتصال بكثيرين من القضاة وبعض المشايخ الذين يمكنهم إجهاض أي محاولة للثورة ..».

وقعت بعد ذلك حركة تمرد فاشلة كما أشرت في مارس ١٩٦١، هرب في أعقابها حمود الجانفي مع عدد من قيادات الحركة إلى عدن. ومع وقوع الانفصال بين مصر وسوريا في سبتمبر سنة ١٩٦١، وتم حل الاتحاد مع اليمن وكان ذلك مناسبة لاحتفال الوطنيين في اليمن لأنه أعطاهم حرية في الحركة والتخطيط وسهل لهم الاتصال بالمسؤولين في القاهرة.

في فبراير ١٩٦٢ سافر عبدالرحيم عبدالله إلى بيروت لإصلاح طائرة الإمام، وخلال فترة الإصلاح توجه إلى القاهرة بحجة زيارة قريته، لكنه كان في الحقيقة يملئ رسالة من عبدالغنى مطهر ممثل القوى الثورية في تعز إلى الزعماء اليمنيين المقيمين في القاهرة؛ وهم أحمد محمد النعمان والقاضي محمد محمود الزبيرى والقاضي عبدالرحمن البيضانى.

كان كل من الزبيرى والنعمان من المشتركين في ثورة ١٩٤٨، وهربا إلى القاهرة بعد فشلها، وكانت الشبهات تدور حول علاقاتها بالإمام خلال وجودهما بالقاهرة، بينما كان البيضانى كما أسلفنا يعمل بالسفارة اليمنية في القاهرة بعد إتمام دراسته في المدرسة التجارية الثانوية في الدواوين بالقاهرة، واستطاع بطريقة ما أن يتعرف على كبار الشخصيات اليمنية، ويحوز على رضا الإمام، ثم التحق بالسفارة اليمنية في ألمانيا، وبأسلوب ما أيضاً حصل على الدكتوراه الفخرية من ألمانيا. وعاد إلى القاهرة بعد أن حمل كل ما يمكن حمله من السفارة اليمنية إلى مصر، ثم عين في سفارة اليمن في السودان، ثم عاد إلى اليمن لفترة من الزمن سافر بعدها إلى القاهرة معلناً وقوفه ضد الإمام وحكومته.

وتزوج البيضاني من سيدة مصرية عرفت باسم السيدة ليلى البيضاني ، وكانت صديقة لأسرة السيد أنور السادات.

في ٢٨ فبراير ١٩٦٢ جاء عبدالرحيم عبدالله إلى القاهرة والتقى بالزعماء اليمينيين الثلاثة، لكن الملفت للنظر، وكما يؤكد عبدالرحيم عبدالله نفسه أن كل واحد من الزعماء كان ينفرد به ليحذره من الاثنيين الآخرين ، لكن عبدالرحمن البيضاني زاد على ذلك بقوله إن له صلات على مستوى عال جداً بالمسئولين في القاهرة ، وبالفعل رتب له لقاء مع أنور السادات رئيس مجلس الأمة في ذلك الوقت ، لكن عبدالرحيم عبدالله اعتذر عن إتمام اللقاء خشية أن يفسر تفسيراً سيئاً من جانب زملائه في الثورة ، وفضل أن يؤجل اللقاء لحين زيارة أخرى للقاهرة على أن يحضر معه محمد قائد سيف أحد شركائه.

نشط الضباط اليمينيين الأحرار في تنظيم صفوفهم ، وتشكلت لهذا الغرض أربع خلايا رئيسية ؛ كانت الأولى في صنعاء ويقودها عبدالله جزيلان الذي كان مديراً للكلية الحربية ، والثانية في تعز ويقودها عبدالغنى مطهر ، والثالثة في الحديدة ويرأسها الزعيم حمود الجائفي ، أما الرابعة فكانت في عدن ويقودها الملازم محمد قائد سيف .

ونشط الضباط في توزيع المنشورات التي تفضح حكم الإمام وتوضح جرائمه وتهيب النفوس للثورة ، كما انتظم الاتصال بين التنظيم وبين القاهرة ، وكان يمثل مصر في هذا الاتصال أنور السادات ؛ الذي كلفه الرئيس جمال عبدالناصر بالإشراف على هذه العملية بعد أن تم تعيين فتحى الديب سفيراً لمصر في سويسرا لمتابعة المفاوضات التي كانت تجرى في ذلك الوقت بين الجزائريين والفرنسيين وكانت قد وصلت إلى مرحلة حاسمة تقتضى المتابعة اليومية والمستمرة من هناك.

كان عبدالرحيم عبدالله دائم التردد على القاهرة في رحلاته الجوية . وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ كلفه الإمام بالسفر إلى روما فأبلغ السادات بذلك فطلب منه تنفيذ التكليف حتى لا يشعر جواسيس الإمام بأى شئ ، وبالفعل سافر إلى روما يوم ٢٥ سبتمبر ، وفي اليوم التالي بدأت وكالات الأنباء تتناقل أخبار الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وصدرت التعليقات من القاهرة بحجز مقعدين لكل من عبدالرحيم عبدالله وزوجته على الطائرة المصرية القادمة من روما صباح السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ حيث كان في استقباله سكرتير السادات فوزى عبدالحافظ ، وجرى نقل زوجته إلى الفندق بينما التقى هو مع السادات في إحدى قاعات المطار ، كما حضر البيضاني بتكليف من السيد أنور السادات لمصاحبة عبدالرحيم عبدالله في رحلة العودة إلى اليمن.

وكانت القاهرة قد اتخذت قرارها دون تردد في مساندة الثورة بمجرد أن تعرفت على أسماء قادتها ، وكانت طبعاً تعرفهم جميعاً مسبقاً ... وهنا يحسن أن نستعرض باختصار مقدمات ما حدث ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ؛ ففي شهر يوليو ١٩٦٢ أضرب طلبة المدارس

في صنعاء وتعز إضراباً شاملاً، ثم انضم إليهم العمال فجموع الشعب، وكانت الهتافات التي ترددت تركز على حياة الجمهورية وسقوط الإمام وأصدر المضربون بياناً جاء فيه:

« لقد انتفض الشباب الأحرار من طلاب المدارس في صنعاء وتعز ومعهم العمال الأحرار.. انتفضوا ثوراً زاحفين يتحدون الموت والرصاص والسيوف والخناجر لكي يعلنوا إرادة الشعب البطل، وتصميمه على التحرير والخلاص والوحدة، وظلت طلائع العمال تهتف بحياة الجمهورية اليمنية على أبواب القصور الملكية وهي تضرب بالسياط حتى تسقط على الأرض.. وليست تلك الوثبة الشابة إلا ومضة خاطفة وإشارة عابرة توحى إلى وقود ثورى كامن في أعماق شعبنا الجبار».

كانت تلك رسالة للضباط الأحرار ليس لها إلا معنى واحد، هو أنهم يستطيعون أن يعتمدوا على قوة شعبية.

وفوجئ الجميع بموت الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢، وأعلن البدر إماماً، وقام باستدعاء عمه الحسن من نيويورك ليكون رئيساً للوزراء، وكان هذا الاستدعاء هو العنصر المعجل لقيام الثورة حيث كان قد تم استباحة القبائل لصنعاء لمدة سبعة أيام، في الوقت الذي تبنت فيه السعودية الأمير الحسن، ودفعت به في اتجاه الإمامة عن طريق بعض القبائل وشركات البترول والإدارة الأمريكية. وما ضاعف المشاعر الجماهيرية أن أعلن البدر أنه سوف يشدد من العقوبات، وأنه سوف يغير طريقة الإعدام فلن يكتفى بقطع الرقبة بل سيقطع الجذع ويقسمه إلى شطرين.

وأجمع الأحرار على الاتفاق على ساعة الصفر مساء الخميس ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢، وتجمعوا في الكلية الحربية التي انطلقوا منها بقيادة عبدالله جزيلان، وعلى عبدالمغنى، ولم يكن اللواء حسن العمرى ببعيد، - وأرجو الرجوع إلى مذكرات عبدالرحيم عبدالله السروى، الصادرة عن دار منشورات العصر الحديث وكذلك كتاب اللواء عبدالله جزيلان « التاريخ السرى للثورة اليمنية» الصادر عن مكتبة مدبولي، وكتاب حروب مصر المعاصرة اللواء عبدالمنعم خليل قائد الجيش الثاني الميداني المصرى والصادر عن دار المستقبل العربى، وغيرها من المراجع التي تغطى النواحي العسكرية كاملة.

أعود لسياق الحديث فأقول أنه تم تكليف ضابطين بالتوجه إلى قصر البدر للقضاء عليه، ولكنها فشلا، واعتقل أحدهما وهرب الآخر فأعلن البدر حالة الطوارئ ولكن الضباط أصروا على الاستمرار في تنفيذ مخططهم؛ فاقتحموا أبواب صنعاء وحاصروا قصر الإمام، ثم مبنى الإذاعة، علاوة على القيام باعتقال رؤوس النظام الملكى، وبعد ساعات قليلة تمت السيطرة على الموقف نسبياً، ولكن انطلقت فجأة من داخل القصر الملكى وبعض قصور الأمراء نيران كثيفة فاستدعى الضباط الأحرار عبدالله السلال

الذى لم يتردد ؛ وبدأ يصدر أوامره بصفته قائداً للحرس الملكى لضباط المدفعية والفرقة الخاصة من الحرس الملكى «فوج البدر» أن يلقوا أسلحتهم فاعتقد هؤلاء أن هذه هى أوامر البدر يصدرها على لسان السلالة ، وأعقب ذلك الهجوم المضاد للضباط الأحرار الذين بدءوا من جديد السيطرة على الموقف برمته بقيادة عبدالله السلالة ، ثم تلى أحد الضباط البيان رقم واحد ، وأعقبه نشيد «الله أكبر فوق كيد المعتدى» ، وتحققت المعجزة وهرب الإمام فى ثياب امرأة إلى الشمال .. إلى السعودية التى وقف على حدودها لأول مرة فى التاريخ ضباط أحرار ثوار . ووصل إلى جدة الأمير الحسن الذى نصب نفسه إماماً معلناً الجهاد ، وبدأت الإذاعات السعودية والأردنية فى الإعلان عن قيام الإمام الشرعى - البدر والأسرة الحميدية - والدعوة لسحق التمرد وإعادة الشرعية .

وبالمناسبة فقد كان الملك سعود قد أعلن عقب انفصال سوريا عن مصر أن النظام فى مصر أصبح معزولاً ولم يبق سوى تصفيته ، كما قام بفتح الخزان وإرسال أكياس الذهب، وهربت الأسلحة الحديثة لاستخدامها ضد الثورة ، ولكن وللحق فقد كانت الاستجابة محدودة و فقط من بعض نفايات القبائل الصغيرة .

واستنجدت الثورة الوليدة بالقاهرة لتنفيذ وعدها بالمساندة حسب قرار مجلس الرئاسة المصرى الذى كان قد اتخذ بالإجماع ، وفى خلال أيام كانت وحدات من قوات الصاعقة المصرية تصل إلى اليمن .

لقد كان هذا القرار يمثل التزاماً عقائدياً للمبادئ التى قامت عليها الثورة الأم فى مصر واستمراراً لنفس الدور الذى سبق القيام به نحو الجزائر وسوريا والعراق ، وكل حركات التحرر التى احتاجت للمساعدة والمساندة باعتبار أن الحرية العربية لاتتجزأ والدفاع عن حقوق شعب عربى هو دفاع عن حقوق الأمة كلها .

لقد كان واضحاً بعد مؤامرة الانفصال بين مصر وسوريا فى سبتمبر ١٩٦١ أن الاتجاه السائد لدى القوى المعادية للتحرر العربى هو خنق كل صوت ينادى بالتحرر العربى ، وفى نفس الوقت فإنه كان من المستحيل على مصر أن تمارس دورها إلا فى مجالات تأثيرها وتأثرها معاً .

وعندما قامت ثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ كانت وحدة فى مواجهة عواصف عاتية من كل اتجاه ، وطلبت هذه الثورة نجدة مصر . كان السؤال الذى طرحه الزعيم جمال عبدالناصر آنذاك لاتخاذ القرار حول المساندة المصرية بمختلف صورها هو :

هل نترك ثورة اليمن وحيدة يسهل ضربها أو إجهاضها ؟ وماذا سيكون عليه حال الأمة العربية إذن ؟ وكان الرد بعد دراسة مستفيضة ومناقشات طويلة للإجابة على هذا السؤال يتلخص فى الآتى :

أولاً: أن أمن ومستقبل الحركة الوطنية العربية معلق في الميزان.  
ثانياً: أن الوقت لا يمحتمل التردد وإلا ضاعت هذه الثورة الوليدة وفي هذا الوقت بالذات.

ثالثاً: أن تدخل بعض عناصر الصاعقة والطيران كافيان.  
ولقد اتخذ هذا القرار من منطلق مسئولية مصر ودورها القومي مستبعداً وجهة النظر الإقليمية المصرية.

وهنا لا بد من التأكيد على أن قرار القاهرة للوقوف وراء ثورة اليمن لم يكن قراراً انفعالياً اتخذه الرئيس جمال عبدالناصر كما صوره البعض بعد ذلك لمجرد التجاوب مع حركة ثورية في أكثر مناطق العالم تخلفاً ، ولم يكن مجرد رد فعل لنكسة الانفصال سعى عبدالناصر عن طريقها إلى استعادة التوازن لصالح التيار القومي ، أو محاولة للانتقام من الرجعية العربية التي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء تجربة الوحدة المصرية السورية ، بل كان - كما ذكرت آنفاً - قراراً نابعاً من منطلق أخلاقي ومبدئي التزمته به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفي الحقيقة كان قرار الرئيس عبدالناصر متسقاً مع ممارسات عشر سنوات مضت من عمر ثورة يوليو.

لقد قصدت بهذا الشرح المطول لعلاقة مصر باليمن قبل ثورة ٦٢ أن أوضح أن قرار ثورة والرئيس عبد الناصر بالوقوف إلى جانب أى محاولة لتحرير الشعب اليمني قد اتخذ على الصعيد العملي منذ بداية ١٩٥٣ .. وربما فقط كانت للظروف العربية والدولية التي كانت سائدة في سنة ١٩٦٢ دورها في اكتساب قرار الاعتراف والمساندة للثورة اليمنية سمة الحسم والعلنية التي تنفي عن القاهرة أى محاولة للتردد.

أما ما حدث بعد ذلك فقد كتب فيه الكثيرون وتم التعرض لكل تفاصيله بكل ما للتجربة وما عليها ، لكن ما لا يمكن أن يختلف عليه اثنان أن هذه الثورة قد أحدثت زلزالاً في شبه الجزيرة العربية كلها دفعت الاستعمار البريطاني إلى إعادة حساباته ، واضطر تحت ضغط الحركة الوطنية المدعومة من القاهرة للانسحاب من إمارات وسلطنات الجنوب العربي كله ، وقيام جمهورية اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد ذلك ، وأعقب ذلك الانسحاب العسكري من منطقة الخليج العربي أيضاً ، كما دفعت النظم التقليدية في شبه الجزيرة إلى إعادة ترتيب أوراقها ، وتوجيه قدر أكبر من الاهتمام لصالح تحديث وتنمية شعوبها ، كما أصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خاصة ، وقبل هذا كله فقد نجحت هذه الثورة في الانتقال باليمن من ظلام العصور الوسطى إلى آفاق القرن العشرين .

أما قضية التدخل في شؤون اليمن فهي تبدأ في خلفيتها منذ بداية الستينيات ، حين زار الملك سعود واشنطن وتمت هناك بمباركة الرئيس أيزنهاور، مبايعته باعتباره زعيماً للعرب المسلمين بديلاً لعبد الناصر ، وبعدها أعلن الملك سعود أنه سينقل المعركة إلى القاهرة.

وفي خضم ذلك انفجرت ثورة اليمن في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فقلبت كل الموازين ، وأحدثت ارتباكاً شديداً في صفوف الملكيات العربية ، والذين أشاروا إلى القاهرة في حين أن الحقيقة كانت غير ذلك ، لأن ثورة اليمن كانت نتاج أبناء اليمن الأحرار ، وتمت كرد فعل طبيعي لحكم رجعي متخلف يجسد أشنع أنواع وصور العهود المظلمة في تاريخ الشعوب ، والتي سبقتها إرهابات ومحاولات عدة منذ ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، أى أن أسباب الثورة كانت موجودة وكامنة حتى قبل أن تقوم الثورة في مصر.

غير أن هذه الإرهابات نضجت من خلال الاحتكاك الذي وفره مناخ التقارب بين القاهرة وصنعاء - وخلال حكم الإمامة - اتفاقات تبادل ثقافي وعلمي وتبادل طلابي ، وبعثات ذات أنشطة مختلفة ومتنوعة بها فيها التدريب العسكري سواء في الكلية الحربية في القاهرة أو بتواجد بعثة عسكرية مصرية في صنعاء . وكانت الكوادر التي نتجت عن هذا التعاون البناء على مدى لم يكن قصيراً هي التي قادت الثورة على الأوضاع المتخلفة على المجتمع اليمني.

ومنذ اللحظة الأولى اعتبرت المملكة العربية السعودية أن هذه الثورة هي عمل عدواني موجه ضدها ، ورفضت الاعتراف بأن ما قام هو ثورة ، وأنها من حق الشعب اليمني ، وأنها نتيجة طبيعية لما عاناه على مدى قرون امتدت عبر تاريخ هذه البقعة من الأرض العربية.

وبدأت الاتهامات بأن هذه الثورة من صنع المخابرات المصرية مع عملائها في اليمن ، ووسعت دائرة الإثارة بالإدعاء بأن الإسلام في خطر ، وأن المصريين والسوفييت أعداء الله والإسلام ، وهم يريدون الزحف إلى الأراضى المقدسة ، وأن يتقاتل المسلمون فيما بينهم !! والحقيقة التي نعلمها جميعاً أن السعوديين وهابيين وطالما حاربوا الشيعة الزيدية في اليمن ، ولكن الدين كان الذي يسخر للأغراض الدنيوية.

وعلى الجانب الآخر فقد كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ليست في حاجة إلى أي نوع من الإقناع لكي يتدخلوا ، فبينهما ثار ساخن ضد الرئيس جمال عبدالناصر ، فلقد نفذ الرئيس عبدالناصر إلى قدس الأقداس واقترب جيشه من إمبراطورية النفط الذي اعتمدت عليه في مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا واليابان كما أنه يسد ٢٥٪ من حاجات السوق الأمريكية.

وبدأ التعاون والتنسيق السعودي / الأردني / البريطاني / الأمريكي على جميع الأصعدة من مال إلى تسليح لبعض القبائل إلى استخدام المرتزقة لتنفيذ خطط لاستنزاف المجهود اليمنى الثوري من جهة ، والدعم المصري للأحرار للحيلولة من تحرير هذا المجتمع الذي أراد أن يعيش في القرن العشرين مثله كمثل باقي شعوب العالم.

كما لا يمكن هنا أن أغفل الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بدافع من نفسها تنفيذاً لإستراتيجيتها في حماية مصالحها البترولية في الجزيرة العربية ، والتي اعتبرت أنها هدّدت بالتواجد المصري على الحدود الجنوبية للسعودية مما دفعها وبتشجيع من الرياض للتدخل في اليمن تحت مظلة ما سمي وتعارف عليه باسم حرب «كومر» التي كان هدفها الرئيسي : « حرب اليمن تصبح مصيدة للمصريين ، تُباد فيها قوات مصر ولا يعود منها أحد، وتعود اليمن للإمامة » ، أو جز في السطور التالية نبذة عنها :

قبل أقل من شهر على الثورة اليمنية في سبتمبر ١٩٦٢ قطعت العلاقات بين مصر والسعودية ، وبدأت الحرب بين البلدين على أرض بلد ثالث . ولولا الوجود المصري في اليمن لانهار النظام الجمهوري . ومع تزايد توزيع الأسلحة الحديثة والأموال على القبائل اليمنية الموالية للملكية تزايد الوجود العسكري المصري على أرض اليمن ؛ يضاف إلى ذلك أن المخابرات المركزية الأمريكية استخدمت ما لا يقل عن خمسة عشر ألفاً من المرتزقة الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين والبلجيك والألمان ، وعناصر من الجنود المرتزقة من البيض في جنوب إفريقيا ، وذلك للقتال في صفوف القبائل الموالية للملكية وضد الجمهوريين ، وكان أقل مرتب لأي فرد من هؤلاء المرتزقة لا يقل عن تسعمائة دولار أمريكي شهرياً . كما قامت المخابرات المركزية بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي والمخابرات البريطانية بتدريب بعض هؤلاء المرتزقة تحت إشراف روبرت كوماضابط الاتصال بين البيت الأبيض والمخابرات المركزية الأمريكية ، يشاركة جون كوبر من القوات الخاصة البريطانية ، وبرنارد أشهر مرتزق في العالم . وانضم بعد ذلك ملك الأردن ، وشاه إيران ونظام الحكم الانفصالي في دمشق ثم عبدالكريم قاسم وملك المغرب .

ولقد قالت جريدة النيويورك تايمز الأمريكية في ذلك الوقت :

« هذه الحرب البعيدة المجهولة في ركن قصي من جنوب شبه الجزيرة العربية لانقل أهمية في نتائجها بالنسبة للعالم الحر عن حرب فيتنام ، وقد لا يدرك كثيرون في الغرب ما تعنيه هذه الحرب ولا يقبلون اهتماماً كبيراً بها ، لكنها حرب حاسمة ، وقد تقرر إلى أبعد مدى مصير الشرق الأوسط . وتستطيع هذه الحرب بسهولة أن تحسم ميزان القوى في الشرق الأوسط ، وهل يكون في صالح ناصر وثواره أم في جانب القوى العربية الصديقة والحليفة للغرب . ولهذا لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل هذه الحرب



والتي جعلت من الشرق الأوسط كله برميل بارود منفجر.. وكان ذلك بمثابة إعلان حرب صريح.

لقد كان الوجود المصرى فى اليمن أحد أسباب قطع إمدادات القمح عن مصر ؛ حيث أصرت وكالة المخابرات المركزية على وجوب خروج مصر من اليمن بالرغم من عدم وجود مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية هناك .. لابتترول ولإتجارة، وكان الواضح أن الهدف هو إخراج عبدالناصر من هناك . وقد صرح ريتشارد هيلمز أحد مديرى المخابرات المركزية الأمريكية بأن « لو لم يكن لنا مصلحة مباشرة فى اليمن ستدعى التدخل ، فإن لنا مصلحة قريبة فى بترول الخليج والسعودية تفرض علينا ذلك ».

وكان جون بادو السفير الأمريكى فى القاهرة يرى أن هذه الحججة واهية ووهمية ، وكما جاء فى كتابه « الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى The American Approach To The Arab World الذى صدر فى سبتمبر ١٩٦٧ والذى كان الرئيس الأمريكى كينيدي قد كلفه بوضعه ليكون أساساً لسياسة أمريكية جديدة فى المنطقة وقال فيه : « إن القتال فى اليمن لم يهدد المملكة العربية السعودية وحقوق البترول مباشرة كما لم تظهر قوة الحملة المصرية على أنها تستهدف مهاجتها أو أن لديها القدرة على ذلك ، وأيضاً لاتصلح اليمن كنقطة وثوب لشن غزو على السعودية ، أو للانطلاق نحو السيطرة على مناطق البترول ، ونظراً لكونها بعيدة جداً عن مراكز الحياة فى السعودية وأكثر بعداً عن حقول البترول .. بل وتمتد بينها صحراء قاحلة موحشة يمكن أن تبتلع أى جيش بسهولة ،وعلى ذلك لم يكن التهديد بإجراء عسكري هو الذى حرك الدبلوماسية والمخابرات الأمريكية».

لكن حقيقة الأمر أن ما حرك الولايات المتحدة الأمريكية هو الخوف من أن يؤدى الصراع فى اليمن إلى اهتزاز الحكم فى السعودية بدرجة تفقده السيطرة ، أو يقوم هناك نظام ثورى مثلاً ، وبالتالي تتهدد الموارد البترولية أو تتأثر . وحسب تقديرات السفير جون بادو فإن ذلك كان وارداً ، لأن الفئات الساخطة داخل السعودية ضد الملك سعود كانت تتزايد، كما أن التدخل من جانب السعودية فى اليمن لم يكن يتمتع بشعبية تذكر، ولم تكن هناك أيضاً قوى سياسية بديلة ، ومن هنا اتجهت واشنطن نحو تأييد الحكم السعودى رغم ملامح عدم استقراره الواضحة .

ومن ناحية أخرى فقد كانت المخابرات المركزية ترى أن النظام فى الأردن يمكن حمايته بالتدخل فى اليمن، درءاً لامتداد أفكار ناصر نحو عمان ؛ مما يعنى انفجار الوضع العربى ضد إسرائيل بأسرع مما تتمنى واشنطن .

وقد بعث الرئيس جمال عبدالناصر فى إحدى رسائله للرئيس الأمريكى جون كينيدي أن مصر تمتلك وثائق تثبت اشتراك طيارين أمريكيين فى عمليات نقل العتاد والأسلحة

وغيرها بين الأردن والسعودية إلى حدود اليمن . وعندما بحث كينيدي الأمر ثبتت صحة المعلومات ، واتضح أن ما قاله الرئيس عبدالناصر في رسائله صحيحاً حيث أفاد المسئولون في البنتاجون الأمريكي للرئيس الأمريكي أن بعض الطيارين الأمريكيين كانوا قد تعاقفوا فعلاً مع المخابرات المركزية الأمريكية بعقود خاصة بينها وبينهم .

و فعلاً فقد صدم النظام السعودي حينما قرر سرب سلاح الطيران السعودي يضم تسعة من أكفأ طياريه على رأسهم المقدم رشاد ششة أن يتمرد على تنفيذ المهام القتالية التي كلف بها ، وأن يتوجه بطائراته ورجاله إلى القاهرة ، ويعلن تأييده للثورة اليمنية وليطلبوا الانضمام إلى قوات الثورة .

وكانت بعد ذلك الصدمة الثانية حينما أصدر ستة من الوزراء السعوديين بياناً يؤيدون فيه الثورة اليمنية ويحتجون على موقف المملكة من دعم الإمام .

ثم كانت قمة المأساة أن أعلن أحد الأمراء السبعة من الذين كانوا يشاركون في حكم المملكة في ذلك الوقت إلى جوار الأمير فيصل كرئيس للوزراء ، وهو الأمير طلال بن عبدالعزيز خروجه عن الإجماع ورفضه موقف المملكة ، وقد غادر المملكة متجهاً إلى القاهرة حيث أعلن لجوءه السياسي ، وقد صاحبه عدد من الأمراء الشبان الذين انضموا إليه وأعلنوا تنظيم « الأمراء الأحرار » .

نفس الشئ حدث مع الملك حسين ملك الأردنية الهاشمية ، وقواته التي كانت تحت السيطرة البريطانية حتى ١٩٥٧ ؛ ساعدت قبلها في إخماد انتفاضة العراق خلال الحرب العالمية الثانية وسلمت اللد والرملة لإسرائيل خلال حرب فلسطين ، وتطوعت لتكون مورداً للكوادر البوليسية لشبه الجزيرة في جهد متواصل لحصار عبدالناصر عربياً - ولكن عندما حاول الملك حسين المشاركة بنشاط ، وليضرب المثل للغير في المشاركة العسكرية ضد ثورة اليمن ، كانت النتيجة أنه أوقف فجر أحد أيامه ؛ ليسمع من يبلغه أن قائد سلاح الطيران الملكي الأردني (سهل حمزة) وسرب من هذا السلاح بطائراته ورجاله قد هبطوا فعلاً في مطار المأظة بالقاهرة ، وأنهم قد انضموا فعلاً لإخوتهم ضباط القوات الجوية المصرية ، وأنهم في الطريق إلى القيام بمهام إلى جوار إخوانهم في الثورة اليمنية .

وأكثر من هذا فقد بذلت الجهود .. بلا نتيجة ، لإرغام العمال اليمنيين في السعودية وكان عددهم يتعدى المليون ، على الانضمام لمسيرة العداء للثورة في صنعاء ، إلا أن هؤلاء رفضوا وتظاهروا وتمردوا .

غادر الرئيس دوايت أيزنهاور البيت الأبيض في تلك الفترة ، وجاء جون كينيدي الذي أرقته مشاكل العالم الثالث في عداء كل زعمائه للولايات المتحدة الأمريكية ؛ فأقام علاقات مباشرة مع قادة العالم الثالث وفي مقدمتهم الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان

الاعتراف بالثورة اليمنية ، وبالتالي الاعتراف بالثورة العربية التي كان ركزها جمال عبدالناصر ، وكانت هناك مراسلات في شكل خطابات ورسائل شفوية بين الرجلين ، وعن طريق مؤسسة الرئاسة في كلا البلدين ، وقد قمت بتوصيل بعضها لواشنطن عن طريق الصديق السفير جون بادو ، الذى عينه كينيدي سفيراً لبلاده في القاهرة وبهذه المناسبة فإنني أدعو الباحثين للاطلاع على كل هذه الرسائل ، وهى محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى، لما تحويه من تجسيد لرموز العلاقات السوية البناءة لوضع أسس سياسات إنسانية وخلافه، لكيفية تعايش الأنظمة المختلفة التوجه ، من أجل رفاهية وسعادة وتقديم شعوبها بعيداً عن العداء والشكوك والعدوان. ولم يلبث أن سقطت أنظمة الانفصال التي اشترها الملك سعود - حسب اعترافه هو شخصياً لعبد الناصر- باثنى عشر مليون جنيه إسترليني ، كما سقط نظام عبدالكريم قاسم، وكفت الإذاعة العراقية وسيل المطبوعات الماركسية عن التنديد بالتدخل المصرى في اليمن.

وهناك من التفاصيل الكثيرة والحكايات التي يمكن أن تروى في هذا الشأن ، لكن الشئ الذى أحب أن أركز عليه هو أنه بعد شهرين من قيام ثورة صنعاء ، استقلت الجزائر بعد استعمار فرنسى دام لمدة ١٣٢ عاماً ، وقامت هناك دولة عربية اشتراكية اعترفت بثورة صنعاء.

كما أن هناك بعداً آخر لا أريد أن أخوض في تفاصيله ، وهو ما يتعلق بالناحية العسكرية التي كتب فيها الكثيرون من الخبراء سواء من المصريين أو من اليمنيين أو من الأخوة العرب أو من غيرهم.

لكن ما يهم من وجهة نظرى هو أن القوات المسلحة المصرية عندما تدخلت في اليمن لم تكن معتدية ، أو مفروضة في عمليات عسكرية في ظروف بالغة الشدة ، بل كان يدفعها إيمان بالوقوف مع شعب شقيق يسترد حقوقه وتاريخه وإنسانيته بها حقق امتزاج الدم اليمنى بالدم المصرى ، وكان السلاح الحاسم هو عدالة القضية المشتركة ، بما ترتب عليه حسم المواقف مما جعل كومر بكل الإمكانيات والأموال وقواته من المرتزقة وغيرهم غير قادرين على تغيير ميزان القوة بما يهدد الجمهورية الثورية ، حتى بمحاولات إثارة الوقيعة بين المصريين واليمنيين أو بالوقية بين اليمنيين أنفسهم.

وعندما زار الرئيس عبدالناصر صنعاء أعلن أن مصر ستبقى إلى آخر الطريق حتى تأمن الثورة اليمنية ، وأن مصر ستفى بكل التزاماتها التي تفرضها عليها مبادئها.

وكانت ترجمة هذا الكلام أن أصبحت أرض اليمن تحمل كتائب من الفنيين والإداريين والمدرسين والأطباء يضعون الأسس لقيام اليمن الحديثة بما يحقق تثبيت وتدعيم الثورة.

ولاننسى أنه حدث في سنة ١٩٦٣ معركة غاية في الأهمية ؛ إحداهما في الجنوب لتحرير جنوب اليمن المحتل ، والثانية في أقصى الغرب حيث حاول ملك المغرب أن يشغل ثورة يوليو بمحاولة احتلال أرض في الجزائر إلا أن القوات المسلحة المصرية وصلت فوراً إلى حدود الجزائر ، بطلب من الثورة الجزائرية ، وكان وجود هذه القوات رادعاً لملك المغرب الذى سارع وتصلح .

انتقلت الدعاية المضادة بعد ذلك إلى أسلمة المعركة على أساس تعبئة العالم العربي والإسلامى ضد زحف الشيوعية والإلحاد القادم مع المصريين «الكفار» ، تساندهم القوة الإلحادية «الاتحاد السوفيتى» ، وأنه لا بد من حماية الأماكن المقدسة ، ولم تكن هذه العملية إلا تغطية لقيام حلف إسلامى جديد محوره تحقيق تحالف بين إيران والسعودية ، وأن يتم التصالح بين الشيعة والسنة ، كما تم التصالح بين الهاشميين والسعوديين ؛ وذلك من أجل استعادة العرش الزيدى الشيعى في اليمن .

وضعت الخطة للغزو من الداخل على أساس تدمير مصر وكل ما أقامته ثورة يوليو ، بل كل ما تعتمد عليه حياة مصر المدنية من السد العالى إلى القناطر الخيرية ، وقناطر إسنا ونجع حمادى والكبارى الرئيسية على طول وادى النيل ، ومعامل الطاقة الذرية في إنشاص إلى القيام بعمليات اغتالات واسعة النطاق للسياسيين والأدباء والصحفيين والفنانين وغيرهم من الشخصيات العامة المصرية ، وكل ذلك يُعد التمهد العقائدى بإعلان نظرية فقهية تبناها سيد قطب وهو في سجنه ، ومؤداها تكفير النظام المصرى ، واعتباره نظاماً مرتدأً جاهلياً يحل إهدار دمه ، والجهاد من أجل تدميره وإعادة المجتمع المصرى إلى الإسلام الخفيف . وهذه المؤامرة هى ما تعارفنا على تسميتها محاولة ١٩٦٥ التى قادها تنظيم الإخوان المسلمين ، وتم كشفها بواسطة التنظيم الطليعى ، وسقطت المحاولة وحوكم المتآمرون ؛ ودارت بعد ذلك معركة السبعين يوماً تحت شعار « الله أكبر .. الجمهورية أو الموت » وهى التى حسمت بعد استشهاد أكثر من ألف شهيد ، وفشل الحصار وانهار واستسلمت القوات المعادية ، وكان من بينهم خير إسرائيلى كان يعمل مع كومار وكان استقلال الجنوب في اليوم الحادى والسبعين احتفالاً بانتصار الثورة الشاملة في اليمن شمالاً وجنوباً .

كانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالنظام الثورى في اليمن الذى سيخلص الشعب من حكم ظالم ومظلم ، وكان هذا الاعتراف بناءً على طلب شرعى من ثورة اليمن .

وبالرغم من حرب اليمن فقد كان الرئيس عبدالناصر حريصاً على السلام في اليمن ، وعلى عدم الاقتتال حرصه على استمرار الثورة والنظام الجديد ، وعقد أكثر من اتفاقية للهدنة نقضها الملكيون .

لقد كان يقلق الرئيس عبدالناصر فقد جندى مصرى فى اليمن ويريد وقف الحسائر فى الأرواح ، ووافق على أن تبدأ اتصالات هادئة مع السعودية وقد تمت على مدى شهرين ثلاثة مناقشات واتصالات بين مصر والسعودية ، مثل مصر فيها د.حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى للرئيس عبدالناصر ومن الجانب السعودى د . رشاد فرعون الممثل الشخصى للملك فيصل ، وحضر بعض هذه اللقاءات الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت . وانتهت هذه اللقاءات بالتمهيد لعقد اتفاقيات جدة .

ورغم مساندة مصر العسكرية فقد كانت ترى دائماً حل المسألة اليمنية بالطرق السلمية . ففى عام ١٩٦٣ قبلت مصر وساطة الرئيس الأمريكى جون كينيدي الذى أوفد السفير بانكر وتم توقيع اتفاقية الرياض ومضمونها :

- قيام السعودية بإنهاء مساعداتها للملكيين ، ومنع الزعماء الملكيين من استخدام أراضيها لمواصلة الصراع فى اليمن .
  - تبدأ الجمهورية العربية المتحدة فى سحب قواتها فى نفس الوقت الذى تتوقف فيه معونة السعودية للملكيين .
  - إقامة منطقة منزوعة السلاح تمتد مسافة ٢٠ كيلو متراً على جانبي الحدود المرسومة بين السعودية واليمن .
  - مرابطة مراقبين محايدين فى كل جانب من المنطقة المنزوعة السلاح .
  - تتعاون الجمهورية العربية المتحدة والسعودية مع ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة وغيره من الوسطاء المقبولين من كلا الجانبين فى التوصل إلى اتفاق على إجراءات وقف الاشتباك والتحقق منه .
- ولكن هذه الاتفاقية تعثرت ، ولم تنفذ .

وكانت المحاولة الثانية فى فبراير سنة ١٩٦٤ عقب مؤتمر القمة الأول ، عرضت كل من العراق والجزائر وساطتهما ورحبت الجمهورية العربية المتحدة والسعودية بهذه الوساطة .

### اتفاقية الطائف ١٩٦٤ :

وسافر المشير عبدالحكيم عامر إلى السعودية على رأس وفد من مصر - كنت أحد أعضائه - وأجريت محادثات سرية انتهت بتوقيع اتفاقية الطائف ، وقد نص الاتفاق السرى الذى وقعت عليه كل الأطراف على ما يأتى :

١ - سعياً وراء جمع الشمل العربي وتكتل الأمة العربية في سبيل تحقيق أهدافها العليا ورسالتها الإنسانية الحضارية السليمة ، وتمشياً مع قرارات مؤتمر القمة العربية التي أسفرت عن اجتماع الملوك والرؤساء العرب يوم ١٧ يناير ١٩٦٤ .

٢- واستجابة للمساعي الحميدة التي بذلها كل من الرئيسين المشير الركن عبدالسلام عارف والرئيس أحمد بن بلا في سبيل الوفاق وتصفية الجو العربي بواسطة وفدهما المشترك.

٣- وتنفيذاً لما جاء في البيان الذي صدر عن الرياض بتاريخ ٤ فبراير ١٩٦٤ ، إثر المباحثات التي أجراها وفد المساعي الحميدة المذكورة مع سمو الأمير فيصل ورجال المملكة العربية السعودية ، فقد اجتمع في مدينة الرياض فيما بين يوم ١ و ٣ مارس ١٩٦٤ وفد مؤلف من سيادة المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وسعادة السيد أحمد عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية الدائم وبحضور وفد المساعي الحميدة المؤلف من معالي السيد أحمد توفيق المدني وزير الأوقاف في الجمهورية الجزائرية ومعالي الدكتور شامل السامرائي وزير الصحة في الجمهورية العراقية وسعادة الحاج عبدالحميد نعمان سفير الجمهورية العراقية في المملكة العربية السعودية.

٤- وقد عقدت عدة اجتماعات سادتها الصراحة التامة وروح الأخوة الإسلامية والتضامن العربي والرغبة المشتركة في التعاون الصادق لما فيه خير الأمة العربية وتحقيق آمالها ، وفي هذا الجو الأخوي تم بحث القضايا والمسائل المتعلقة بين الطرفين وفي طليعتها المشاكل المتعلقة باليمن.

٥- ونظراً للتقدم الملحوظ وتقارب وجهات النظر فقد اتفق الطرفان على استمرار هذه المباحثات كي تسوى في الاجتماع القادم بين سيادة الرئيس جمال عبدالناصر وسمو الأمير فيصل في مدينة القاهرة بعد انتهاء موسم الحج مباشرة في حوالى نهاية شهر إبريل ١٩٦٤ وذلك استجابة للدعوة الصادرة من سيادة المشير عبدالحكيم عامر باسم الرئيس جمال عبدالناصر.

٦- كما تعلن المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة أن لامطعم لهما في اليمن ، وأنها تؤيدان التأييد المطلق استقلال اليمن وحرية شعبه وتقاومان كل محاولة استعمارية ضد اليمن.

٧- كما يعلن الطرفان كما جاء في بيان الرياض الصادر بتاريخ ٤ فبراير ١٩٦٤ - عودة العلاقات السياسية فوراً بينهما ، على أن يلتحق سفير كل منهما بمقر عمله في أقرب وقت ممكن وتسوى كافة قضايا المالية والمادية المتعلقة بين الطرفين بروح التآخي العربي.

٨- إن وفد الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إذ يسعدهما إعلان هذا البيان ، ليسعدهما أن يقدمهما باسم حكومتيهما شكرهما العميق للرئيس السيد أحمد بن بلا والسيد المشير الركن عبدالسلام محمد عارف ولمثليهما الشخصيين معالي السيد أحمد توفيق المدني ومعالي الدكتور شامل السامرائي ، يتمنيان للأمة العربية دوام العزة والصفاء .

وكان هذا الاتفاق بداية مرحلة جديدة في العلاقات المصرية السعودية حول حرب اليمن وقد تميزت هذه المرحلة بالتحرك لإنهاء هذا النزاع .

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثاني بالإسكندرية حدث تطور آخر . فقد كانت زيارة الأمير فيصل فرصة لكى يلتقى بالرئيس عبدالناصر في عدة جلسات - وهى مسجلة ومحاضرهما محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى - اشترك فيها الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والمشير عبدالحكيم عامر ، وأسفر الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

١- عزم المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة على التعاون التام لفض الخلافات بين الأطراف المختلفة في اليمن وتصميمهما على منع الاشتباكات المسلحة .

٢- أن تقوم الدولتان بالاتصالات اللازمة لدى الأطراف المعنية لتهيئة جو من التفاهم للوصول إلى حل للخلافات القائمة بالطرق السلمية ، على أن تستمر الدولتان الشقيقتان بالتعاون التام فيما بينهما في جميع الشئون وشتى الميادين وتعلنان تأييد كل منهما للأخرى في جميع الظروف سياسياً ومادياً ومعنوياً .

٣- اتفق أيضاً على ثلاثة نقاط عملية لم تعلن وهى :

أ- تعمل الدولتان على وقف القتال فوراً بين الأطراف المعنية في اليمن .

ب- توقف المملكة العربية السعودية مساعداتها العسكرية والمالية والتي من شأنها أن يستمر القتال ، وأن يتم انسحاب جميع قوات الجمهورية العربية المتحدة من أراضي اليمن على مراحل ، وعلى أن يُتفق على الطرق الكفيلة بحفظ الأمن والاستقرار .

ج - يبدأ تنفيذ النقاط الواردة في المادتين السابقتين بعد الاتصال بالأطراف المعنية في اليمن ، والاتفاق على مراحل الانسحاب وطريقته ومدته وتكوين لجنة تحضيرية تمثل الفئات المختلفة .

ومرة أخرى كانت مصر هى الساعية لإنهاء الحرب في اليمن ، ولكن الآخرين هم الذين لم يكونوا يرغبون في إنهاؤها .

واجتمعت اللجنة يوم ٢٩ أكتوبر في «أركويت» شرق السودان فيما عرف باسم مؤتمر «أركويت» الذى حضره من مصر السفير أحمد شكرى والعميد أركان حرب محمد محمود

قاسم ومن الجانب السعودى الدكتور رشاد فرعون والزعيم حمود عبدالهادى ومحمد عبدالواحد وكان أعضاء اللجنة التحضيرية هم:

محمد محمود الزبيرى ومحمد أحمد النعمان وعلى بن ناجى التومى ومحمد بن أحمد المطاع وعلى ناصر طريق وأحمد محمد هاجى وعبدالواسع حميد وأحمد محمد الشامى ومحمد بن على بن إبراهيم وحسين موفق وأحمد الحكيم وحسين بن إسماعيل ويحيى لطفى الفيل وعبدالرحمن الواسع وصلاح المصرى.  
وقد أتفق فى هذا الاجتماع على :

- وقف إطلاق النار وأعمال العنف ابتداء من الساعة السابعة مساء يوم ٨ نوفمبر.
- عقد مؤتمر وطنى يبنى فى مدينة يمنية فى ٢٣ نوفمبر لوضع الأسس الكفيلة بحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية ، واستقرار الأمور فى اليمن.
- يحضر المؤتمر اليمنى مائة وتسعة وستون شخصياً من العلماء والمشايخ والقادة العسكريين وأهل الرأى والخبرة من أهل الحل والعقد بحسب النسب الآتية :  
- ٨, ٣٪ من العلماء - ٨, ٣٪ من المشايخ - ٨, ٢٪ من القادة العسكريين وأهل الرأى والخبرة ، على أن ينضم إلى هؤلاء أعضاء اللجنة التحضيرية أنفسهم وعددهم ثمانية عشر شخصاً.
- يلتزم المجتمعون بتنفيذ هذه القرارات كما يطالبون الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مجتمعين وكلاً منهما من جانبها أن تساعد على تنفيذ هذا الاتفاق.

ولم يجتمع المؤتمر الوطنى بسبب الخلافات على نسبة الملكين فيه .  
ومرة أخرى كان هناك من لا يريد للحرب أن تنتهى .

وكان لا بد من عقد لقاء جديد بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل وذلك لرغبة مصر الأكيدة فى إنهاء هذه العملية ووضع حد لتأكيد الاستقرار .

وفى بداية صيف ١٩٦٥ قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن يتم لقاء بينه وبين الملك فيصل، فأوفد د. حسن صبرى الخولى إلى الطائف حيث كان الملك يستجم هناك فى ذلك الوقت ، وتمت فعلاً مقابلة الملك الذى قرر أن يتوجه هو إلى مقابلة الرئيس فى الإسكندرية بعدما كان حسن صبرى الخولى قد اقترح على الملك أن يتم اللقاء فى مطار رأس بناس الذى قال له ، أى الخولى ، ضاحكاً أن الطائرات تخرج منه إلى اليمن - وأصر الملك فيصل على التوجه للإسكندرية ، إلا أن الرئيس عبدالناصر عندما أبلغه الخولى بما دار بينه وبين الملك ، قرر أن يتوجه هو إلى جدة وتمت الترتيبات لإتمام هذا اللقاء الذى شارك فيه مع الرئيس كل من السادة زكريا يحيى الدين وأنور السادات ومحمد حسنين هيكل والسفير السعودى بالقاهرة محمد على رضا .



وطلب الرئيس عبدالناصر قبل أن يتم أى لقاء بين الجانبين أن يقوم بتأدية العمرة بعد العشاء الرسمي الذى أقيم يوم الوصول وصاحبه فيها الأمير سلطان بن عبدالعزيز والأمير فواز بن عبدالعزيز ، ثم تمت جلسات ودية بعد أن قال الرئيس عبدالناصر أنه لاداعى لمباحثات رسمية بالوضع التقليدى ، وأنه من أجل ذلك لم يرافقه وزير الخارجية. وفيما يلي موجز واف لمحضر هذه الاجتماعات من واقع النوتة الشخصية التى دونت فيها المباحثات:

الجلسة الأولى :

يوم الاثنين ٢٣ أغسطس ١٩٦٥

بدأ الرئيس جمال عبدالناصر الحديث موضحاً أنه يهمننا أن تعود العلاقات بين مصر والسعودية كما كانت.

الأعداء فقط هم الذين يكسبون من عداوتنا.  
العناد يجعلنا نصطدم.

إننى أتكلم بوضوح من أجل مصلحتنا ، والوضع الطبيعى أن تكون مصر والسعودية أصدقاء.

إن عاجلاً أو آجلاً لا بد أن نصل إلى عودة الصداقة.  
نحن لم نهاجم إلا بعد أن هوجمنا .. وأنا قلت الكلام ده للملك سعود.  
وأنا لم أذفع قرش ، واحد ضد الملك سعود أو حكمه.  
سنة ١٩٥٦ طلبنا منكم بتروا أعطيتموه لنا بدون اتفاق .. ولما طلبنا قرصاً أخذناه منكم عملة صعبة دون اتفاق.

ثم جاءت الوحدة ونتج عن هذا عملية مؤامرة سعود ، وسرنا هكذا حتى جاء موضوع اليمن .. هل نحن متفقون فى عودة العلاقات إلى طبيعتها ؟ أنا أعتقد أننا .. متفقون.

هل أنتم متصورون أننا شيوعيون ، وأنا نمثل خطراً على العرب .. الحقيقة أعداؤنا هم الذين يقولون هذا الكلام .. هناك فرق كبير بين الاشتراكيين والشيوعيين ، وأنتم لاتقبلون أن تكون البلد فى إيد حفنة من الأقلية .. لقد صرفنا أربعة آلاف مليون جنيه ، عندنا مشاكل بالنسبة لزيادة السكان فى بلدنا .. يوجد خلافات كبيرة بيننا وبين الشيوعية .. سنة ١٩٥٩ حبسنا الشيوعيين وطلعناهم منذ فترة قريبة ، ولكنهم لم ولن يستطيعوا تجنيد واحد ، ومن أجل هذا قرروا حل الحزب الشيوعى وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ أى بلد .. ثم تحدث عبدالناصر عن المعلومات المضللة التى وصلت المخابرات الأمريكية عن طريق أحد الصحفيين وكان هذا الصحفى قد ألقى القبض عليه بتهمة التجسس لحساب أمريكا. (المقصود مصطفى أمين).



كما تحدث الرئيس عبدالناصر أيضاً عن بعض الإخوان المسلمين الذين يعيشون في السعودية ومعلوماتهم غير صحيحة.

وانتهى من حديثه إلى أن الوضع في مصر مستقر جداً وليس كما يصوره الإخوان المسلمين من أن الوضع سينهار قريباً.

#### الملك فيصل :

إن مصر والسعودية يجب أن يكونوا متفاهمين ، وأكثر من متفاهمين وهذا هو الشيء الطبيعي والمنطقي ، لأن الواقع والتاريخ يقومان على ذلك . والأشياء التي عكرت الصفو وأنا ما باتكلم فيها لأنها شيء معروف.

أنا مرتين جيت لمصر لمحاولة إصلاح الحال وتمكنت بمساعدتك من إزالة بعض الأشياء ولكن بترجع الأمور تتكرر.

أيام الملك سعود .. لو كان ماضى طيب .. ما كانت العلاقات ساءت.

ونحن مشينا مع الملك سعود بكل إخلاص ، وبكل أمانة ، وكنا لانريد أى تفرقة . ونفى الملك فيصل أن الحكومة السعودية سلمت نقوداً لأحد لكي يعمل ضد مصر في عهده.

## وقال الملك فيصل :

سيادة الرئيس تتذكر اجتماعنا في شبرد ، وكان معك المشير عامر وصلاح سالم ، وتكلمنا، وبينت لسيادتكم أننا على علاقة بفاروق . وأذكر أنه جاب مصر للعرب ونحن كصداقة نعم.. ولكن كون فاروق يحكمها ده شىء آخر لاعلاقة لنا به ، ومصر يحكمها من يريده أبناؤها .. سيادتكم تتذكر هذا الحديث.

## وواصل الملك فيصل حديثه قائلاً:

في العراق إنشال الملوك اللى منها ، لم نتدخل ما دام الشعب يريد ذلك.

ومن ناحية الكلام على الشيوعيين ، الإخوان يذكروا كلامى ، وأنا بأقول إن مصر تكون شيوعية هذا مستحيل ، وإن جاءتنا الشيوعية فتأتى لنا من طريق آخر.

## الرئيس جمال عبدالناصر :

هذا شىء آخر غير العلاقة بالاتحاد السوفيتى.

## الملك فيصل :

المهم إزالة ما يسبب تعكير ما فى النفوس .. إن جاءتكم تقارير أننا ندفع فلوس ضدكم، نحن كذلك تأتينا تقارير أن الجمهورية العربية المتحدة لها مخططات وتريد إحداث شر فى المملكة.

ثم قال الملك فيصل بعد مناقشة اشترك فيها الأمير سلطان:

ولماذا ندفع ؟ ولصلحة من ندفع ؟ إذا استطعنا أن نقوم بخدمة بلدنا فهذا أهم.

مصاريف مثل هذه الأمور ليس لها أول أو آخر . أكثرها بيروح سرقة ..

نشغل ضد مين .. ؟ الإنجليز .. الأمريكان .. الروس معقول .. ولكن نشغل ضد القاهرة ! .. وأؤكد أنه لا يمكن فى يوم من الأيام أن يكون فى نفوسنا شىء أو عمل ضد الجمهورية العربية المتحدة بالذات أو ضد أى بلد عربى آخر .. وذلك لأن علاقاتنا بالجمهورية العربية المتحدة أكبر وأقوى من أى بلد آخر.

من أجل ذلك .. الوضع الطبيعى أن يكون هنا ومصر شىء واحد .. والمهم عندنا أن مثل هذه الأشياء التى تصلك لاتجد عندك قبولاً .. أبرك الساعات وأسعد الأوقات على نفوسنا كلنا هو حضورك .. والشاعر النفاوى والله ما عندى خبر بحضوره إلا قبل الجلسة بخمس دقائق.

( كان الشاعر النفاوى قد كتب قصائد عديدة فى الهجوم على الرئيس جمال عبدالناصر ، ولكنه حضر فى تلك الليلة وألقى قصيدة يشيد فيها بالرئيس جمال عبدالناصر).

## اتفاقية جدة أغسطس ١٩٦٥

وبعد مناقشات طويلة وقعت اتفاقية جدة ، وكانت من أهم الاتفاقيات في تاريخ العلاقات المصرية السعودية ، وهى لم تنشر ولكن صدر عن الاجتماع بيان مشترك .

وفىما يلي نص هذه الاتفاقية الهامة :

إن الهدف الذى قصد إليه الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل فى مباحثاتها التى تمت فى جدة فى أيام ٢٥ و٢٦ و٢٧ ربيع الثانى ١٣٨٥ الموافق ٢٢ و٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٥ - هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمنى حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة التى تحمى هذا الشعب العربى المجيد وتوفير جو السلام الذى يعطى هذه الآمال موضوعياً المناخ الملائم للنمو والازدهار - هذا فضلاً عن إزالة كل سبب للخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيها وتأكيد الحرص على الرغبة الأكيدة فى صون هذه الروابط من مضاعفات أى سبب للخلاف .

وفىما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالى فى اليمن فإن الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر - بعد الاتصال بكل ممثلى الشعب اليمنى وقواه الوطنية والتعرف لى رغباتها - يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسئولية تجاه الشعب اليمنى وضماناً للهدف الذى قصد إليه من الاجتماع ، يتحقق على النحو التالى :

يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ م .

تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور .

تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل مؤتمر انتقالي يتكون من خمسين عضواً ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمنى بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسبما يتم الاتفاق عليه . ويجتمع المؤتمر المذكور فى مدينة «حرض» يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية :

أ - تقرير طريقة الحكم فى فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبى .

ب - تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

ج - تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذى سيتم فى موعد أقصاه ٢١ نوفمبر ١٩٦٦ م .

تبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمنى المذكور وتدعاهان وتتعاونان فى إنجاح تنفيذها ، وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منها ، للمتابعة والإشراف

على الاستفتاء، وذلك فيما إذا رأى المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة. تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بوقف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام أراضي السعودية للعمل ضد اليمن. تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة أشهر ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ م. توقف الاشتباكات المسلحة في اليمن فوراً، وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي:

أ- مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان للمراقبة.

ب- مراقبة الحدود والموانئ ووقف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها، أما المساعدات الغذائية فتمت تحت إشرافها. وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم الأراضي السعودية إذا دعت الضرورة لذلك، والتي توصلها لنقط المراقبة التي سوف يتفق عليها.

تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، وتعملان إيجابياً على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق وفرض الاستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمهما اللجنة عند اللزوم للقضاء على أى خروج على هذا الاتفاق أو أى عمل على تعطيله وإثارة القلاقل في سبيل نجاحه. بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على التقدم واجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه بين البلدين، ويتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبدالناصر وجمالة الملك فيصل لتلافي حدوث أى مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق.

عهد الرئيس جمال عبدالناصر إلى ممثله الشخصي حسن صبرى الخولى بأن يتابع تنفيذ هذه الاتفاقية مع المملكة العربية السعودية، وكانت تعليمات الرئيس عبدالناصر في هذا الشأن محددة؛ وتتلخص في أن يؤجل تنفيذ الاتفاق حتى لا يخرج آخر جندي مصرى من اليمن الشمالى إلا بعد جلاء الاستعمار البريطانى عن اليمن الجنوبى - وقد تم هذا يوم ٧ ديسمبر ١٩٦٧ - فقد كان وجود القوات المصرية في الشمال هو القوة الدافعة للحركة الوطنية الثورية في الجنوب، وهو الذى يمدّها أيضاً بكل الطاقات؛ باعتبار أن مساندة حركات التحرر الوطنى ومقاومة الاستعمار على كل شبر من الأرض العربية هدف أساسى لدى الرئيس عبدالناصر.

لم يكن الأمر سهلاً بعد توقيع هذه الاتفاقية، فقد رفضت كل الأطراف اليمنية الاتفاقية، وأصدر المشير السلال بياناً قال فيه إن الجمهورية العربية اليمنية حكومة وشعباً لا تقبل - بأى حال - كل ما من شأنه أن يمس استقلالها وسيادتها من قريب أو بعيد

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن اتفاقية جدة عقدت بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، ولم تكن الجمهورية اليمنية طرفاً فيها ، ولم تقرها ، أو تلتزم بها . وكل ما يقال عنها أنها استفتاء وتعتبر تدخلاً سافراً في استقلال الجمهورية العربية اليمنية ، واعتداء صارخاً على سيادتها ومخالفاً لكل القوانين الدولية .

وقد طبعت سفارة اليمن في موسكو هذا البيان ونشرته على نطاق واسع قاتلة : أنه جاء تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب اليمني . وقالت أن الاتفاقية المعقودة في جدة تعتبر سارية على الطرفين الموافقين عليها فقط ، وأن الشعب اليمني قد عبّر عن رأيه فيها في مؤتمر حرض .

أما بالنسبة للقبائل فقد عارضها الجمهوريون ، وأيدها الملكيون في البداية ، ثم أعلنوا أنهم يرفضون أى محاولة للوساطة لإنهاء الحرب الأهلية ضد النظام الجمهورى في اليمن ، ويطالبون بانسحاب القوات المصرية حفاظاً على أرواحها .

أى أن الأطراف اليمنية جميعها وقفت ضد الاتفاقية لأسباب مختلفة بحكم موقع كل طرف وقامت مشاكل أخرى أدت إلى تعطيل تنفيذ الاتفاقية .

وعرضت الكويت وساطتها أثناء زيارة أميرها للقاهرة في إبريل ١٩٦٦ ، ومرة أخرى بدأت الاتصالات لإنهاء المشكلة اليمنية . وكان محور المناقشات التى دارت بين حسن صبرى الخولى ورشاد فرعون يتلخص في أربع نقاط :

١- تسوية الوضع في اليمن .

٢- تشكيل الحكومة الانتقالية .

٣- سحب القوات المصرية .

٤- سحب أسرة حميد الدين .

وكانت حكومة الكويت قد تقدمت بمقترحاتها في ٣١ يوليو ١٩٦٦ وتنص على :

- تشكيل حكومة انتقالية في اليمن من الجمهوريين والملكيين في ظل النظام الجمهورى القائم .
- تشكيل الحكومة الانتقالية بنسبة ٥٠٪ لكل من الجمهوريين والملكيين .
- تطلب الحكومة الانتقالية من بعض دول الجامعة العربية إرسال قوات رمزية إلى اليمن لحفظ النظام بالاشتراك مع قوات متساوية من كل من مصر والسعودية .
- تطلب الحكومة الانتقالية من السعودية سحب أسرة حميد الدين .
- تطلب الحكومة الانتقالية من القاهرة سحب القوات المصرية .
- تحدد الحكومة الانتقالية موعد استفتاء الشعب اليمني .

- وقد وافقت مصر على هذه المقترحات ، ولكن السعودية رفضتها .
  - ثم تقدم وزير خارجية الكويت بمقترحات كويتية أخرى وافقت عليها مصر ورفضتها السعودية ، وهى :
  - قبول تسمية « الدولة » اليمنية .
  - تشكيل الحكومة الانتقالية بنسبة ثلاثة أخماس جمهوريين وخمسين ملكيين .
  - أن يتم سحب أسرة حميد الدين عند سحب نصف القوات المصرية أو نصف المدة التى يتفق عليها .
- وعندما تعثر مؤتمر حرض الذى نصت عليه الاتفاقية ، كان هناك اتصال بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل عبر الرسائل السرية .

وتلقى الرئيس عبدالناصر رسالة سرية من الملك نصها :

فخامة الأخ الرئيس جمال عبدالناصر  
رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
تحية وتقديراً وبعد ،،

فإن الحافظ الذى دفعنى لى أن أكتب لفخامتكم شخصياً هو ما لمستته من تغيير فى سير أعمال مؤتمر حرض ، قد يكون مرده إلى الطريق التى أتبعته فى تنفيذ اتفاقية جدة أو إلى تباين وجهات نظر الإخوان الذين عهد إليهم بتنفيذها .

لهذا وحب من الضروري الاتصال بفخامتكم ومصارحتكم بذلك ؛ لأننى على يقين بحسن نواياكم وتصميمكم الأكيد على إيجاد حل للمشكلة اليمنية التى لم يقتصر هيئها على اليمن وحدها؛ بل تعداها إلى العلاقات الطيبة التى كانت تربط بلدينا .

وانطلاقاً من الروح الخيرة التى أملت علينا توقيع اتفاقية جدة ، ومن جو الود والتفاهم التام الذى ساد المباحثات ، كل هذا جعلنى أثق كل الوثوق بأنه لا يمكن أن تقف أى صعوبة فى سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية ما دامت النوايا الحسنة رائدنا ، والرغبة الصادقة فى الوصول إلى حل لهذه المشكلة نبراسنا .

ولقد كان مفهوماً لدينا أثناء المباحثات وما سبقها أن الهدف الرئيسى من هذه الاتفاقية يرمى إلى نقطتين :

\* وضع الأسس العملية لحل المشكلة اليمنية ، وإقرار الأمن والسلام فى ربوع اليمن العزيز بعد حرب طاحنة دامت ثلاث سنوات لم يتمكن خلالها أى طرف من إحراز نصر عسكري حاسم يحقق معه أهدافه . وهذا ما حدا بنا إلى التفكير فى إيجاد تسوية سلمية تلتقى عندها الأطراف المتنازعة فى فترة انتقالية لا يصر أى طرف فيها على التمسك بنظامه ، بل يستمر النظامان القائمان حالياً فى اليمن فى طريقه على أن

تباشر السلطة في هذه الفترة وزارة مؤقتة لحين إجراء الاستفتاء الشعبى الذى سيتم بموجبه تحديد نوع الحكم النهائى الذى يرتضيه الشعب اليمنى لنفسه.

\* تدعيم التعاون البناء بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وإزالة أسباب الخلاف بينهما وتوثيق الروابط التاريخية بين الشعبين الشقيقين ، ولهذا فلقد التزمت المملكة العربية السعودية بتنفيذ المادة الخامسة من الاتفاقية التى تنص على وقف جميع المساعدات العسكرية فور التوقيع عليها ، والتزام الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة أشهر ابتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ . ( المادة السادسة).

ومن منطوق هاتين المادتين بأنه ليس هناك أية علاقة بينهما وبين ما يتخذه المؤتمر من قرارات ؛ بدليل أن وقف المساعدات العسكرية من قبل المملكة العربية السعودية نفذ فور التوقيع على الاتفاقية ، وعلى أن يبدأ بسحب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يوم انعقاد المؤتمر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ أى قبل أن يتخذ المؤتمر أى قرار .

ولتنفيذ النقطه الأولى من هدف الاتفاقية الرامية إلى إيجاد تسوية بين الأطراف المتنازعة كان لابد من تبنيته الرأى العام اليمنى لقبولها ، وعلى أن تتم هذه التهيئة فى فترة الأشهر الثلاثة الواقعة بين تاريخ توقيع الاتفاقية وموعد انعقاد المؤتمر فى حرض .

وهذا ما قدمت به المملكة العربية السعودية من جانبها ، بينما تركت الجمهورية العربية المتحدة للمسئولين فى صنعاء حرية التصرف حسب رأيهم وهو أهم . ولهذا فقد تعثرت مباحثات المؤتمر وتباينت المفاهيم ، وامتزجت طريقة الحكم المؤقتة فى فترة الانتقال بالنظام الدائم الذى سيحكم اليمن ، والذى سينبثق منه الاستفتاء الشعبى الذى سيتقرر إجراؤه فى بحر سنة .

وإن عدم السعى لدى الجانب الجمهورى فى صنعاء بتبنيته لقبول التسوية فى الفترة التى سبقت انعقاد مؤتمر حرض ؛ كان من نتائج تعقيد الأمور وإحداث البلبلة فى المفاهيم مما أعاق سير أعمال المؤتمر .

وهنا لابد من الإشارة إلى ما تعرضت إليه لجنة السلام من مواقف عدائية قام به المسئولون فى صنعاء ، سواء عن طريق وسائل الإعلام أم فى تنظيم المظاهرات ضدها ، كما ورد فى الكتاب الذى أرسلته لجنة السلام للمسئولين فى كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فى ١٢/١٠/١٩٦٥ ، والذى جاء فيه :



« وإنه لما يؤسف اللجنة أن تذكر أن الحوادث التي وقعت ، وأن الاتصالات التي قامت بها بعد وصولها تثبت بما لا يقبل الشك ، أن الجهات المسئولة في صنعاء لم تبذل أى جهد في وقت الحوادث ، بل على العكس مهدت لها ، وساهمت مساهمة فعلية فيها . وأن اللجنة تود أن تذكر بالحوادث المشابهة التي وقعت يوم السبت ١٦ / ١٠ / ١٩٦٥ ، وأن تشير إلى أن عدم اتخاذ أية إجراءات إيجابية حاسمة في الوقت المناسب كان من أهم أسباب اندلاع حوادث يوم الجمعة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٥ . وتقول اللجنة في مكان آخر من الكتاب نفسه :

« وأن اللجنة تستخلص من هذه الجوادث المؤسسة مغزى أعمق في أن كل ما حدث ، لم يقع إلا لأن الأطراف اليمنية المعنية لم تتجاوب مع اتفاقية جدة » .

هذا حسب رأينا ما أعاق تنفيذ اتفاقية جدة ، ويضاف إلى ذلك السباح في فترة التهيئة بتشكيل منظمات شعبية داخل اليمن ، وتزويدها بالأسلحة لإثارة الفتن والقلاقل .

ولكن المملكة العربية السعودية لم تعبأ بكل هذه الإجراءات اعتقاداً منها حسبها فهمت من قبل المسؤولين في القاهرة بأن اتفاقية جدة تطبق نصاً وروحاً . وما هذه الاستفزازات والدعايات إلا مجرد إثارات يقوم بها بعض المغرضين الذين ستأثر مصالحهم الشخصية من جراء تنفيذ الاتفاقية .

وجاءت الاجتماعات التي عقدها لجنة القادة في مؤتمر حرض مؤيدة لهذا الاعتقاد في بادئ الأمر ؛ إذ نوقش فيها طريقة الحكم في فترة الانتقال تحت اسم - الدولة اليمنية - واتسع لبحث جديد عدد أعضاء كل جهاز من أجهزة الحكم فيها .

وفي ضوء ما تقدم فإذا كان رأى فخامتكم منسجماً مع مفهومنا من أهداف اتفاقية جدة ، فإنه يسرنا أن نرسل شخصاً موثقاً ومفوضاً من قبلنا إلى القاهرة بناء على الرغبة التي أبدناها سيادة الأخ حسن صبرى الخولى لسفيرنا في القاهرة ، وذلك للتفاهم مع من يتتدبه فخامتكم لوضع الخطوط العريضة ، حتى التفصيلية الرامية لحل هذه المشكلة التي لن يستعصى حلها بإذن الله ما دامت النوايا الحسنة متوفرة من الجانبين .

هذا وإننى لعل يقين بأن فخامتكم ستولون هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام ، وستبدلون قصارى جهدكم لإنجاح المؤتمر ، تحذوكم الرغبة الأكيدة المتبادلة في وضع العلاقات بين بلدينا حيث كانت وينبغي أن تكون دائماً قريباً وتعاوناً وثيقاً بناءً .

متمنياً لفخامة الأخ الصحة والتوفيق ولشعب الجمهورية العربية المتحدة  
الشقيق الرفعة والازدهار».

أخوكم

فيصل

١٤ رمضان ١٣٨٥ هـ

الموافق ٥ يناير ١٩٦٦ م

وقد رد الرئيس جمال عبدالناصر على رسالة الملك فيصل هذه برسالة كان نصها:

« جلالته الأخ الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

أحييكم أطيب تحية وبعد.

فقد قابلت الشيخ محمد علي الرضا ، سفيركم في القاهرة ، وتسلمت رسالتكم وإنني  
لشاكر لجلالتكم مبادرتكم ومتابعتم المخلصة لقضية السلام في اليمن .

ولقد اهتممت بما أثارتموه من آراء في رسالتكم حول تنفيذ اتفاقية جدة .

ولقد تحدثت إلى سفيركم بكل صراحة ووضوح ، وشرحت له وجهة نظر الجمهورية  
العربية المتحدة ، وإنني لوائق أنه سينقل لجلالتكم كل ما دار بيننا في هذا الصدد ، وبهذه  
المناسبة فإنني أود أن أوضح أمرين :

أولهما : أننا عندما وقعنا اتفاقية جدة آيينا على أنفسنا الالتزام بهذه الاتفاقية نصاً  
وروحاً مدللين أية عقبات قد تصادفنا ، وذلك لتوفير الاستقرار على الأرض اليمنية ؛  
لكي يستطيع شعبها العربي المجيد أن يبدأ عملية بناء حياته ، وأود أن أطمئن لجلالتكم  
أن الجمهورية العربية المتحدة ستظل على التزامها بهذه الاتفاقية ، التزامها بكل كلمة  
ارتبطت بها .

والأمر الثاني الذي أردت أن أؤكد لجلالتكم : هو أنني وشعب الجمهورية العربية  
المتحدة حريصون غاية الحرص على أن تظل روح الأخوة هي السائدة في كل أمر يجري  
بيننا، ذلك أننا نؤمن بأن العلاقات المصرية السعودية هي الأبقى ، وأن كل جهد من  
أجل تقويتها يجب أن يبذل ، ففي ذلك صالح الأمة العربية كلها . وإذا كان لشعب  
اليمن الشقيق اليوم مشاكله ، فإن كل الأمل والرجاء معقود على أن يستطيع هذا الشعب  
مواجهتها والتغلب عليها بحكمة أبنائه ، وبكل ما تملكون ونملك من جهد نساهم به في  
هذا السبيل حتى يستقر لليمن العزيز كيانه المستقل ، فنخرج جميعاً من هذه القضية التي  
شغلتنا أعماراً ونحن جميعاً أقوى أخوة وعملاً وارتباطاً من أجل مستقبل أمتنا العربية ،  
ومن أجل حريتها وكرامتها ورفاهيتها .

وتأكيداً منا للحرص على صون العلاقات المصرية السعودية من مضاعفات أى سبب للمخلاف خارج إرادتنا ، فقد اقترحنا إيفاد ممثل شخصي لجلالتكم ليكون مفوضاً ، وأرجو أن تكونوا على ثقة من أننا سنيسر له كل سبيل للتباحث بوضوح وبصراحة حول تفاصيل ما ذكرته في حديثي مع الأخ محمد على الرضا .

وإننى لأسأل الله أن يمدنا بفضلله ما نستعين به على توجيه طاقاتنا الوجهة الخيرة التي يتحقق بها الخير لشعبينا ، ولشعب اليمن الشقيق ، ولكافة شعوب الأمة العربية .

ومع تمنياتي الصادقة لجلالتكم بالصحة والسعادة ، أرجو أن يتحقق للشعب العربي السعودي تحت قيادتكم كل عزة ورفاهية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم جمال عبدالناصر

كانت هاتان الرسالتان أحد السبل لحل المشكلة اليمنية التي لم يتوان الرئيس عبدالناصر في حلها حلاً سلمياً ، مع حرصه على الإبقاء على النظام الجمهورى في اليمن ، وحرصه على استقلال الجنوب اليمنى حتى تم تحقيق هذه الأهداف ، وعادت القوات المصرية إلى أرض الوطن بعد أن تحقق تأكيد دور مصر في مساندتها لحركات التحرير ، الأمر الذي دفع القوى المعادية إلى أن تحول هذه المساندة إلى حرب .

وانتهى نظام الإمامة المتخلف في اليمن ، وانتهت معه الطائفية والقبلية ، وأصبح اليمن جمهورية مستقلة ذات مجتمع موحد ، وعاد المهاجرون اليمنيون ، بعد أن كانت اليمن أكثر البلاد العربية طرداً لسكانها الذين هاجروا بسبب قسوة الحكم وقسوة الحياة .



وأرجو أن يتسع صدر القارئ العزيز ويسمح لي بعرض النقاط التي أراها لازمة لأختتم بها هذا الفصل ، وأجزها فيما يلي :

١- إن القوات المسلحة المصرية لم تذهب إلى اليمن غازية أو معتدية ولكنها ذهبت متطوعة لتقف إلى جوار إخوة ثاروا ليعدلوا عجلة التاريخ التي سارت عكس الزمن هناك ، وكانت بوجودها على أرض اليمن سبباً في إنقاذ آلاف الأبرياء الذين كانوا سينكل بهم لو لم تنجح ثورتهم ، وفي هذا فإن التاريخ كان سوف لايرحم أو يغفر لها لو لم تفعل ذلك .

لذلك فإنه سيظل الشعب اليمنى يكن لمصر وثورتها وشعبها العظيم رغم اختلاف الحكام كل الحب والتقدير ؛ والسبب في هذا يعود إلى أن مصر لم يكن لها مطامح في اليمن ،

وكان هدفها الوحيد هو دعم الشعب اليمني ، وتأكيد رغبته في القضاء على التخلف ، وأن يعيش حياة حضارية كأى شعب آخر.

كما أن الحرب في اليمن لم تكن - بأى حال من الأحوال - نزهة بل لقد حاربت القوات المسلحة المصرية حرباً قاسية ، وعلى بعد آلاف الكيلومترات وسط جبال وصحار ووديان لم تكن تدرى عنها شيئاً ، وحاربت هذه القوات حرباً نظامية وغير نظامية في مقابل قوات مرتزقة ذات تدريب عال جداً ومسلحة بأرقى وأحدث أنواع الأسلحة ، ولم يجبن أو يستسلم جندى مصرى واحد ، ونجحت القوات المسلحة المصرية في تنفيذ مهمتها ، وقامت الجمهورية اليمنية وسقطت الإمامة وطردت الاستعمار البريطاني ، وتوحد شطرا اليمن ، وأصبح الأمن القومى العربى محققاً بامتلاك مداخل البحر الأحمر جنوباً في باب المنذب ؛ مما ترتب عليه توحيد كل القواعد والمشاريع الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة ، وأصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة.

لم يتعد مجموع القوات المسلحة في اليمن أكثر من ستين ألف جندى أى أقل من عشر القوات المسلحة المصرية ؛ علاوة على أن الأسلحة الأساسية والمعدات الثقيلة والقوات الجوية لم تشارك إلا بقدر محدود ، وكانت المعارك الجوية تتم من القاهرة ، وبالذات من قاعدة غرب القاهرة ، ولم يكن يتواجد في اليمن إلا عدد قليل من الطائرات اهليكوبتر ، وطائرة مواصلات إليوشن ١٤ كانت تتمركز في مطار الحديدة ، وبقيت كل القوات الرئيسية على أرض مصر.

ذهبت القوات المسلحة المصرية إلى اليمن وهى تحمل تناقضات المؤسسة العسكرية ، وبالرغم من ذلك فقد حملت الغالبية العظمى عبء الحرب ومسئولياتها ، وهؤلاء لم يتقهقر أو يستسلم منهم أحد ؛ بل دَوَّوا أرض اليمن بدم طاهر ، وسطروا ملاحم وبطولات سوف تظل مشرفة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

٢- لم تكن حرب اليمن أو خسائرها مستولة - بأى صورة من قريب أو بعيد - عن نكسة ١٩٦٧ ، فهذه القوات لم تحارب قط ، وانتهت المعركة قبل أن تبدأ ، ولقد كشفت الوثائق وما زالت حتى اليوم تكشف الكثير عن حقائق ما حدث في ١٩٦٧ من أن مصر كانت ضحية مؤامرة وفخ شاركت فيه قوى كثيرة ، وهذا موضوع تناولته تفصيلاً في فصلين آخرين من شهادتى.

لقد تميزت حرب اليمن بأنها لم يشهها حادث واحد نخل بالشرف العسكرى أو يتنافى مع التقاليد أو القيم العسكرية.

تنازل الاتحاد السوفيتى عن ثمن كل الأسلحة التى استخدمت في حرب اليمن . امتدت آثار حرب اليمن إلى كل دويلات شبه الجزيرة العربية بدرجات متفاوتة ؛ وتم فعلاً تغيير النظام في سلطنة عمان ، كما قامت دولة جديدة هى دولة الإمارات العربية المتحدة .

ومن المضحكات المبكيات أيضاً اتهام آخر ظاهره برئ وباطنه خالٍ من كل رحمة أو حسن النية ، فقد قالوا بأن حرب اليمن قد عطلت مشاريع التنمية وبددت أموال مصر !!

٣- لقد استطاعت مصر وهى تحارب فى اليمن ، وتساند الجزائر ، وتقوم بكل مسؤولياتها نحو جميع حركات التحرر العربية والإفريقية ، استطاعت مصر مع كل هذا أن تحقق بنجاح أول وأهم خطة خمسية فى تاريخها ؛ تلك الخطة التى شهدت لها كل المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى الذى أصدر تقريره رقم «A870» بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ وجاء فيه أن : « مصر حققت تنمية قدرها ٦,٦ ٪ » وأوصى التقرير باتخاذها «نموذجاً» ، كما كان نجاح هذه الخطة مثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية التى قررت تشديد الحصار الاقتصادى على مصر حتى لا تحقق الخطة الثانية نجاحاً أكبر ، وذلك بالرغم من التقرير الذى قدمه جون بادو سفير الولايات المتحدة فى القاهرة ، والذى أشاد فيه بالخطوات التى تتبعها القاهرة من أجل التنمية فيها . لقد استطاعت مصر وهى تحارب فى اليمن أن تتم بناء السد العالى .

ولا ينفى كل ما قلته من أن الثورة مبرأة من الخطأ ؛ لأن طبيعة الأشياء فى التجارب هى أنه عند هدم القديم وإقامة الجديد فلا بد أن تكون هناك أخطاء ، وعشرات بل ضحايا وخطايا أيضاً ، والمهم هو أن الحساب الختامى لثورتى مصر واليمن يصب فى خانة الإيجاب ولن تعود عقارب الزمن للوراء .

### والسؤال الملح هو : هل استنزفت ثورة اليمن الاقتصاد المصرى ؟

يتشدد من يدعون العلم بيوطن الأمور - وهم لا يعلمون منها شيئاً - بأن حرب اليمن استنزفت موارد مصر الاقتصادية ، فهل يعقل أن يقدم نظام حاكم فى دولة تتطلع إلى النمو والبناء على إهدار موارده الاقتصادية هكذا هباءً !!؟

وهذا نص ما جاء فى محضر اجتماع الرئيس جمال عبدالناصر بمجلس الوزراء فى القصر الجمهورى بالقبة فى الساعة السابعة والربع من مساء يوم الخميس الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ - وهو أول اجتماع ينعقد بعد عملية الانفصال بين مصر وسوريا - حيث جاء فى الصفحات ٣٦ و٣٧ من المحضر الرسمى ما يوضح السياسة التى كان يتبناها الرئيس جمال عبدالناصر فى دعمه المادى للدول العربية والأفريقية ، وما يؤكد أن تلك السياسة كان الغرض الأول منها هو فى المقام الأول المصلحة المصرية ، ونصه الآتى :

د. عبدالمنعم القيسونى :

بخصوص النقطة التى أشار إليها الأخ فتحى الشرقاوى وهى الخاصة بمدى التعاون مع الدول العربية - خصوصاً فى هذه الظروف - أخشى أن الظروف التى نمر بها والمرارة التى فى نفوسنا قد تجعلنا نراجع فى هذا الخط ، وخاصة مع سوريا ، وأعتقد من الناحية الاقتصادية أننا إذا حققنا التعاون فى النواحي الاقتصادية فإن ذلك يشمل نواح كثيرة .

وهناك اتجاه في سوريا بأن يعددوا التعريفات الجمركية ، ويعاملوا البضائع المصرية على أنها بضائع أجنبية حتى لا تتمتع بالتعريفات الممنوحة للدول الصديقة ، ومن الجائز أن يكون لهم حجة قانونية في هذا لعدم وجود اتفاقية جمارك بين البلدين ، ولكنى أرجو أن نقابل الموقف بشئ من المرونة لنحافظ على النجاح الذى تحقق في فترة الوحدة من تشييط التجارة بين الإقليمين ، فتحفظ بالإجراءات الجمركية وبالتيسيرات الجمركية المختلفة، وعندما تبدأ الأمور لانواجه بأننا قمنا بهذا الإجراء . وأرجو أن يظل تخفيض الجمارك أو تعفى البضائع السورية من الرسوم الجمركية ، وذلك لتحقيق الهدف الذى نسعى إليه دائماً في الجامعة العربية ، وهو إقامة سوق حرة بين الدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الغربية.

الرئيس جمال عبدالناصر :

إن سوريا وحكومتها في الوضع الحالى لن ترحب بأية خطوة من جانبنا ، كما أنها لن تقوم بأى خطوة للتقارب بين البلدين . من الممكن أن بعض الصناعات قد تأثرت عندنا خصوصاً صناعة الحرير ، ومن الممكن أن نسير بها هو موجود عندنا ، ولكن لن نستورد. كان المجال أمام التاجر السورى أكثر من مجال التاجر المصرى ؛ لأن التاجر السورى كان يعمل لإقليم تعدادة ٤,٥ مليون نسمة ، أما التاجر المصرى فكان يعمل لإقليم تعدادة ٢٦ مليون نسمة.

هناك نقطة وهى ظن الناس الخاطئ في أننا نصر ف ملايين الجنيهات في سبيل التعاون العربى والعمل العربى .. وهذا كلام غير حقيقى فإن ما كنا نعطيه لسوريا سنوياً هو مبلغ ٢,٥ مليون جنيه فقط.

د. عبدالمنعم القيسونى :

سوريا مدينة لنا بمبلغ ٩ مليون جنيه ، وإذا أضفنا على هذا مبلغ الإعانة فتكون مدينة بمبلغ ١٣ مليون جنيه .

الرئيس جمال عبدالناصر :

العملية لم تكن تفرغ خزائن مصر في سوريا ، كل ما أخذته سوريا هو مبلغ ١٣ مليون جنيه.

وبالنسبة للعلاقات الإفريقية لم نعط معونات أو « بقشيش » للدول الإفريقية ، لقد أعطينا قروضاً لبعض هذه الدول مثل الصومال وغينيا ومالى ، وهذه القروض تعطى لهذه الدول لكى تستطيع أن تنافس أمريكا وإنجلترا وفرنسا في أسواقها التجارية ، وتعتبر مجالاً لفتح أسواق تجارية في هذه البلاد ، وأنتا ننتج سلعاً لا بد من تصديرها .. وإذا أعطينا قروضاً لهذه الدول تسدد في مدة خمس أو ست سنوات فائدة بسيطة .. إذن العملية هى فتح أسواق لنا في هذه الدول .. فلو قمنا بإعطاء مصنوعات مجانية عربية لبعض هذه

الدول كمنحة فشاننا في ذلك شأن أية شركة تمنح مصنوعات كمينه فتح سوق جديدة، فماذا يضيرنا لو منحنا إحدى هذه الدول مثلاً ٢٠٠٠٠٠ بندقية وثمان البندقية الواحدة عشرة جنيهات فيكون ثمنها ٢٠٠٠٠٠ ألف جنيه .. إن شركة مثل شركة كروب تمنح هدايا من إنتاجها بهذا المبلغ ، فإذا منحنا بعض طائرات التدريب التي يبلغ ثمن الواحدة منها ٢٥٠٠ جنيه أو بعض الذخيرة كما حدث عندما طلب رئيس جمهورية الصومال أن نمده ببعض الطلقات النارية ، لأن الموجود منها عندهم قد نفذ ، فأجبتة إلى طلبه ؛ فنحن اليوم في حاجة إلى تصدير سلعنا الصناعية وإلى فتح أسواق تجارية لنا ، وهذا يستدعى منح بعض إنتاجنا كهدايا أو عينات .

هناك إشاعة تقول بأن نصف أموالنا توزع على الدول العربية والنصف الآخر يوزع على البلاد الإفريقية .... هذا كلام لا أساس له من الصحة . إننا نعمل من أجل إقامة سوق عربية مشتركة ؛ لأن صناعاتنا هي التي ستروج في هذه السوق ، حيث أننا الدولة الصناعية الوحيدة من بين الدول العربية .. وبالنسبة لإفريقيا فإننا نسعى أيضاً إلى إقامة سوق مشتركة ؛ لأننا الدولة الوحيدة التي تنتج كل شيء في إفريقيا .

أما بالنسبة لما نعطيه للجزائر فهو مبلغ مليوني جنيه سنوياً ، ولم نستطع تحويلها لهم بالدولار أو بالسترليني ، وقلنا لهم نعطيها لكم أسلحة وبضائع ، وهذا المبلغ لم يأخذوه . كل الكلام الذي يقال الغرض منه إشعار الناس أن أموالهم تضيع هباءً .. وهذا غير حقيقي» .

( انتهى نص ما جاء في المحضر )

إن التكلفة المالية لحرب اليمن من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٧ لم تتعد ٥٠٠ مليون جنيه، والمساعدات التي حصلت عليها مصر في قمة الخرطوم كانت أكثر من ذلك ، والمساعدات التي حصلت عليها مصر بعد حرب ١٩٧٣ تجاوزت الألف مليون جنيه .

وخلال الفترة من ٦٧/٦٢ التي كانت فيها حرب اليمن مشتعلة استطاعت مصر أن تحقق بنجاح غير عادي أهم خطة للبناء والتنمية في العالم الثالث كله ، وأشار البنك الدولي في تقريره رقم «٨٧٠» «A» الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ الجزء الخاص بمصر أن نسبة النمو الاقتصادي كانت ٦,٢٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية، ارتفعت في الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٥ إلى معدل ٦,٦٪ في حين كان أعلى معدل للنمو في بلدان العالم الثالث قاطبة ؛ ومن بينها الصين والهند لا يتعدى ٢,٥٪ . وهذا يعني أن مصر استطاعت خلال عشر سنوات أن تحقق تنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه في الأربعين سنة لسابقة عن عام ١٩٥٢ .

\* \* \*

قصة حرب اليمن و احتياطي الذهب بالبنك المركزي المصري :  
وأخيراً وبمناسبة الحديث عما تحملته مصر الثورة - وهو من وجهة نظرى ليس تحملاً بل واجباً يفرضه التزامها بمساندة أى حركة تحرر - أن أتعرض لما قيل وقال من أن مصر تلاعبت برصيد الذهب أو بعثرت أموال الشعب في سبيل مغامرات!

وهى قضية مثيرة للجدل وأخذت حيزاً من الإثارة دون ما سند من الحقيقة ، وأجد نفسى مطالباً بإلقاء مزيد من الضوء والتوضيح إظهاراً للحق ولوضع القضية في حجمها الصحيح دون ما زيادة أو نقصان.

وفي هذا الصدد فلانى لا أجد أيضاً أبلغ مما قرره السيد حسن عباس زكى وزير الخزانة والاقتصاد السابق الذى أكد في محاضرة ألقاها بعنوان « الإسلام والعقل » ونشرت عنها جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٩٨ جاء فيها :

« أكد حسن عباس زكى أن احتياطي الذهب في مصر قبل الثورة لم يمس ، وأنه مازال موجوداً حتى الآن في البنك المركزي ، وأن الثورة لم تستخدم هذا الرصيد في تمويل صفقات السلاح أو مساعدة الثورات في اليمن أو الدول الإفريقية » وبرهن على صحة ذلك بقوله :

« إن الدولة في عهد عبدالناصر كانت تعتمد على سياسة إحلال الصادرات محل الواردات ، كما كان يتم استيراد السلاح والمعدات الصناعية مقابل الصادرات المصرية من القطن والمنسوجات والبتروكيمياويات عبر نظام « الصفقات المتكافئة » مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق . وهذا الأمر ساعد الدولة في الاعتماد على مواردها الذاتية دون الاضطرار إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا في أضيق الحدود ، فلم يتجاوز حجم ديون مصر الخارجية في تلك الحقبة مبلغ أربعائة مليون دولار فقط . كذلك ساعدت هذه السياسة على عدم وجود عجز في الموازنة .

وبفضل هذا الاحتياطي من الذهب كان سعر الجنيه المصرى وقتئذ يعادل أكثر من ثلاثة دولارات أمريكية ، ووصل معدل النمو الاقتصادى خلال فترة الستينيات إلى مئتين مائة في المائة ، وهو المعدل لم تشهده البلاد سواء قبل الثورة أو حتى خلال الفترات اللاحقة لها .

وقال إنه من السذاجة أن يعتقد البعض أو يدعى أن الثورة استخدمت هذا الرصيد في تمويل الثورات في اليمن أو الدول الإفريقية ، وأن أى مزيد عليه أن يذهب بنفسه إلى البنك المركزي ليسأل ويتأكد .»



إن الذين أذلوا الشعب ونهبوا أمواله في بطونهم ، والذين كانوا يبرطعون في عشرات الألوف من الأفدنة والعزب والقصور والضياح ، وتركوا الشعب يعاني الفقر والجهد والمرض ، تحولوا فجأة إلى حماة للشعب مدافعين عن حقوقه!

ولأبأس فنحن في عالم جديد ، كل شئ فيه مباح ، حتى أن يتحدث الإقطاعيون باسم الفلاحين ، وعتاة المستغلين باسم العمال والفقراء .

والذين أثاروا شكوكاً حول قضية الذهب ، إنما يهدفون من ورائها إلى اتهام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي قضت على نفوذهم وسطوتهم وجردتهم من سلطانتهم ، بأن الثورة كانت تسير على شاكلتهم في نهب أموال الشعب .

ورغم أن وزراء الاقتصاد والمالية في عهد الثورة قد كذبوهم ، إلا أنهم ما زالوا يصرون على نفس الادعاء بالمنهج ذاته الذي هاجموا فيه السد العالي ، وجعلوه سبباً في الخراب والزلازل ، وفي نقص الإنتاج ، وأنه آيل للسقوط !.. وينفس المنهج الذي هاجموا به تأمين شركة قناة السويس واستردادها من سيطرة الأجانب لتصبح مصرية خالصة تسهم في الاقتصاد القومي المصري والعربي ، وتفتح بنكاً استثمارياً يتزايد دخله سنوياً وعلى مر الزمن ، وذلك بعد أن حكموا سنوات في ظل وحماية الاحتلال وبمباركته ، وتحت ظل دباباته حتى تفجرت ثورة يوليو ، وطردت المحتل وأجلته عن أرض الكنانة بعدما كانوا يتحكمون في صناديق الانتخاب يسوقون إليها الفلاحين ليتخبوا جلاذيتهم ويزورونها ليكون البرلمان ممثلاً للإقطاع ولرأس المال المدعوم والمتعاون مع رأس المال الأجنبي .

عندما قامت ثورة يوليو ٥٢ كان العجز في الميزان التجاري عام ١٩٥١ أكثر من ٣٩ مليون جنيه - بقيمة الجنيه في ذلك الوقت ، وكان أكثر من جنيه إسترليني ويتعدى الأربعة دولارات أمريكية - وكان العجز في ميزانية آخر حكومة سنة ١٩٥٢/١٩٥١ أكثر من ٢٥ مليون جنيه .

وشهود العيان لتلك القضية هم وزراء الاقتصاد والمالية وكبار المسؤولين في البنك المركزي في تلك الفترة .

فالسيد علي نجم محافظ البنك المركزي السابق يقول :  
« إن أحداً لا يجرؤ أن يشكك في ذم الحكومات المتعاقبة في عهد الثورة أو الرئيس جمال عبدالناصر وبخاصة في موضوع الاحتياطات القومية للذهب .

جاء عام ١٩٦٤ ولم يكن بخزانة الدولة أى نقد أجنبي .. وكانت البلاد تعتمد في وارداتها الخارجية من القمح والسلع الغذائية الضرورية الأخرى على الاتحاد السوفيتي الذي كان يوردها بالكامل مقابل صادرات مصرية من القطن والمواد الخام الأولية ،

ولكن في عام ١٩٦٤ شهد محصول القمح الروسى اضطراباً شديداً نتيجة سوء الأحوال المناخية هناك ؛ ومن ثم لم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يورد الكميات المتفق عليها من القمح لمصر في هذا العام بل إن إنتاجه كاد يكفيه . وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف لتجويد الشعب المصرى من أجل إسقاط نظام جمال عبدالناصر عدوها اللدود في منطقة الشرق الأوسط ، وزعيم حركة التحرير من الاستعمار داخل العالم الثالث ، فمنعت توريد القمح عبر المنح التى كانت تصرفها لمصر في صورة هذا المحصول الإستراتيجى .

وكان أن اجتمع مجلس الوزراء لمناقشة كيفية تدبير المبالغ اللازمة لشراء القمح فوراً قبل وقوع الكارثة ، وفي سخونة المناقشة جاء اقتراح من جانب الدكتور عبدالمنعم القيسونى ببيع جزء من الذهب قيمته ١٠ ملايين دولار تدفع كعربون لشركات القمح العالمية لتحويل شحنات من القمح تحملها سفن كانت في عرض البحر إلى ميناء الإسكندرية . واتخذ مجلس الوزراء برئاسة السيد على صبرى القرار وصدق عليه الرئيس جمال عبدالناصر قال:

«إن كنوز الدنيا لاتساوى أى شىء أمام تجويد مواطن واحد من هذا الشعب» .

وفي خريف عام ١٩٦٤ رافق على نجم سباتك الذهب ، وقد حملتها أربع طائرات نقل خاصة إلى « بنك التسويات الدولية » في بازل بسويسرا ، وكانت هذه السباتك تزن حوالى خمسة عشر طناً ، وتمثل اقل من ١٠٪ من مخزون الذهب المصرى المخزون منذ عام ١٩٥٢ ، وكان وزنه يقدر بنحو ١٥٤ طناً ، وهو وزن يزيد كثيراً على تقديرات أحد وزراء المالية قبل الثورة .

كل الشهود قبل عام ١٩٧٠ يقولون إن التصرف في رصيد الذهب المحفوظ في خزائن البنك المركزى على هيئة قوالب في صناديق مغلقة عليها أرقام مسجلة تسجلاً دقيقاً في الداخل والخارج ، ولم يزد على الكميات التى بيعت في عام ١٩٦٤ لإنقاذ مصر من حرب التجويد الأمريكية ، وقد بيعت هذه الكميات بالأوقية - الأوقية حوالى ٣١,٧ جراماً من الذهب عيار ٢٤ - وكان سعر الأوقية في ذلك الوقت ٣٥ دولاراً .

ويضيف السيد على نجم :

إن العالم لم يعد منذ أكثر من نصف قرن يتعامل بقاعدة الذهب ، وأصبحت قوة العملة في أى دولة تقاس بقوة الإنتاج وأصول الدولة ، وعلى التكنولوجيا التى تمتلكها ، والأذون التى بحوزتها ، والدائنة للدول الأخرى نظراً لأنه بعد أزمة عام ١٩٢٩ وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تراجعت غطاءات الذهب من نسبة ١٠٠٪ مقابل الإصدار النقدى من العملة إلى نسب متواضعة تتراوح في الدول الكبرى ما بين ١٠٪ و ١٥٪ فقط ، والباقي

أذون خزانة ثم تلاشت واختفت تماماً قاعدة الذهب ، وبدأ صندوق النقد الدولي يجبر الدول النامية بربط عملاتها الوطنية بعملات الدول الكبرى مثل الإسترليني في النصف الأول من القرن الحالى وبال دولار بدءاً من النصف الثانى ؛ حيث أجبرت مصر للتوقيع على اتفاقية الصندوق عام ١٩٤٤ لربط عملاتها الوطنية بالدولار باعتباره عملة عالمية. ويستطرد على نجم قائلاً:

إن البنوك التجارية في مصر لانتفضل التعامل مع الذهب لتخوفها من الخسارة الفادحة في حالة انخفاض سعره العالمى كما حدث خلال عام ١٩٩٧ ، وقد ترتب على هذا الانخفاض الذى وصفه البعض بالانهيار أن خسر تجار الذهب في مصر ٤٠٪ من قيمة ما يملكون ، فضلاً عن أن البنك المركزى يرى أن البنوك التجارية المصرية ليست لديها الخبرة الكافية للتعامل مع الذهب عالمياً، حيث توجد فروق في أسعار الذهب الخام عالمياً ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ دولار في الكيلو الواحد الذى يقترب سعره من ٣٠ ألف جنيه في العادة ، لقد تراجع سعر أوقية الذهب عالمياً إلى ٢٩٩ دولاراً في خريف ١٩٩٧ مقابل ٣٨٠ دولاراً خلال الفترة نفسها في عام ١٩٩٦ ، وكان سبب هذا الهبوط الحاد أن سويسرا التى تعيش على الذهب وبنت سمعتها عليه طرحت ٥٤٪ من احتياطيها من الذهب في الأسواق وسارعت روسيا إلى بيع ٢٥٠ طن من مخزونها للطفو فوق سطح الأزمة الاقتصادية الحادة التى تعرضت لها.

وتقدر أوزان السبائك الذهبية المتداولة في الأسواق المصرية بحوالى ١٠٧ أطنان ، وكان الرقم في عام ١٩٩٥ لايزيد على ١١ طناً وهو ما يعنى قفزة هائلة في الاستيراد صاحبته زيادة أخرى في التصنيع من ٢, ٦٩ طناً عام ١٩٩٦ إلى ٢, ١٢٢ طناً رغم أن الضرائب المفروضة على المشغولات تصل إلى ٤٠٪ وهى مصدر شكوى لتجار الذهب الذين يعملون في ٢٠ ألف ورشة ومحل.

كما أكد السيد حسن عباس زكى وزير الخزانة والاقتصاد الأسبق مرة أخرى ، في محاضرة ألقاها في جمعية الشبان المسلمين ، تمسكه بما سبق وأعلنه من قبل مراراً وهو «إن احتياطي الذهب في مصر لم يمس إلا في حدود عشرة ملايين دولاراً فقط صرفت لشراء القمح حتى لايجوع الشعب المصرى ، وذلك في عهد الحكومات المتعاقبة في حكم الرئيس جمال عبدالناصر.

والدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق أكد من جانبه « أن قوة أى عملة وطنية لأى دولة في العالم حالياً يقاس بمدى قوة اقتصادها ، فقد انتهى عصر ربط غطاء الذهب بالعملة الوطنية وأصبح مجرد نظريات عفى عليها الزمن».

ويقول الدكتور سلطان أبو علي أيضاً:

إن احتياطي الذهب حالياً الموجود لدى البنك المركزي ٧٦ طناً ، وقد انخفض عن بداية الثورة والذي كان يقدر ب ١٥٥ طناً ، وهو ما قيمته مليار و ٣٥٠ مليون جنيه ؛ ومن ثم فإن الفارق ٧٨ طناً يسأل عنها النائب العام باعتباره سلطة التحقيق في البلاد ، مؤكداً أن الاحتياطيات القومية من عملات النقد الأجنبي والتي تبلغ الآن أكثر من ٢٠ ملياراً هي أكثر نفعاً للبلاد عن احتياطي الذهب ؛ نظراً لأن احتياجاتنا الإستراتيجية من غذاء وسلاح تتطلب عملة أجنبية متوفرة بكثرة وفي أى وقت .

أما الدكتور فؤاد هاشم الرئيس السابق لبنك الاستثمار العربي فيؤكد :

« إن النظام غطاء الذهب انهار منذ الحرب العالمية الأولى ، ومع أزمة سنة ١٩٢٩ وحل محله وقتئذ نظام الصرف بالذهب ، بمعنى أن الدولة تحتفظ بغطاء عملتها لدى دولة أخرى تمتلك الذهب بكثرة من خلال أذون وسندات الخزانة وكانت بريطانيا العظمى في ذلك الوقت أكبر الدول امتلاكاً للذهب ، لذلك كانت مصر تحتفظ بسندات خزانة على الحكومة البريطانية فضلاً عن ارتباط العملة الوطنية المصرية بالجنيه الإسترليني باعتباره عملة عالمية قوية في ذلك الوقت .

ولكن مع تزايد الإصدار النقدي وتدهور قيمة الجنيه الإسترليني مع أفول الإمبراطورية البريطانية فأصبح لا يوجد في العالم ذهب يكفي الإصدارات الضخمة والهائلة من العملات المختلفة ، ومن ثم اختفى العمل بنظام قاعدة الغطاء الذهب ، وأصبحت قوة النقد في أي دولة تقاس بقدرتها على الإنتاج وحجم الناتج القومي ومن الأصول التي تمتلكها الدولة في أذون خزانة على الحكومات الأخرى وسندات وأصول إنتاجية وتكنولوجيا» .

وكما يقولون بأن الحكم على الأفعال يكون من خلال النتائج ، تعالوا ننظر ونعدد أهم النتائج التي ترتبت على اتخاذ قرار مناصرة ثورة اليمن :

أولاً : خرج الاستعمار من شبه الجزيرة العربية ، واستقل الجنوب العربي والخليج العربي كله .

ثانياً : أرخت السيطرة الأجنبية قبضتها على الموارد العربية في شبه الجزيرة العربية ، واتخذت موقف أكثر مرونة مع الأنظمة ، الوطنية بل سمحت لها بدور متزايد في توجيه أمور ثرواتها الذاتية .

ثالثاً : اضطرت الأنظمة العربية إلى الأخذ بنظم التحديث والتحول إلى دول بها تحمله هذه الكلمة من معنى علمي .

رابعاً : تمدينت الخلافات العربية نابذة أسلوب القبائل والعشائر والطوائف ، فأصبح هناك الآن حركة جماهير وقضايا مستقبل ومصير واستقلال سياسي ، وتحرر

اجتماعى، ونضال وحدوى ، وموارد تعود إلى أصحابها ، وسيطرة الشعوب على وسائل الإنتاج والتأمينات الاجتماعية والتصنيع وزراعة الصحارى وبناء السدود.

ويحضرنى فى هذا المجال ما قاله الزعيم الخالد جمال عبدالناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٤ فى ذكرى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

« إن كفاح الشعوب لا يتوقف عند غاية ولا يستقر عند نهاية ، إنه طريق بعيد المدى ، مداه الحياة نفسها لا بد من جبهة عربية واحدة نجابه بها أعداءنا . إن الشعوب الحية لا تنهون بعد النصر ، ولا تراخى .»

لسنا من أنصار إنشاء محاور عربية ، ولا نتدخل فى الشؤون الداخلية لأى بلد عربى . ونحن مع أى تغيير يزيد من القوى العربية المحتشدة من أجل المعركة ، وضد أى صراع شخصى أو طائفى أو فكرى لا يكون من شأنه أن يضيف إلى المعركة دائماً ولا يأخذ منها . إن القوى المعادية للتقدم فى العالم العربى كلها تعادى الوحدة خصوصاً بعد أن منحها النضال الثورى والجاهير مضموناً اجتماعياً .

هذه المنجزات الضخمة التاريخية ، وهذا التغيير الجذرى لا يمكن أن يتحقق ونحن نَقُوم ما يقال عنه التدخل المصرى فى اليمن أو المغامرة المصرية فى اليمن - وأنا اختلف مع من ينادى بمثل هذه المقولات وأسمى التدخل المصرى فى اليمن بعبارة « الواجب المصرى الوطنى والقومى نحو أمتنا العربية» - إلا أن نضع هذه المنجزات فى الحسبان بصرف النظر عن الثمن الذى دفعته مصر ، وأن هؤلاء الذين يقولون ويتقولون على الزعيم جمال عبدالناصر بادعائهم أنه أضع ثروة مصر فى مغامرات خارجية ، أقول إنها لم تكن أبداً مغامرات .. لم تكن أبداً إلا واجب قومى والتزام قومى ، وأن معدل التنمية فى مصر فى السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ كان ٦,٧٪ سنوياً من واقع إحصائيات وتقارير البنك الدولى ، وأن دور مصر يجب أن يكون موجوداً فى العالم العربى ، ولقد استطاع الرئيس عبدالناصر أن يبارس هذا الدور بدون التدخل فى شئون الآخرين .

لقد كانت إسهامات عبدالناصر الجهورية هى أنه أعاد بعث القومية العربية ، وواجه الاستعمار . ولا بد أن ننظر إلى خريطة العالم العربى قبل جمال عبدالناصر ؛ حيث كانت الغالبية العظمى من أقطاره بما فيها مصر ، مستعمرات ، وعندما رحل الرئيس عبدالناصر عن عالمنا هذا ، كان الاستعمار قد حمل عصاه على كتفيه ورحل .

فمساندة مصر الثورة المادية والمعنوية تحررت معظم الدول العربية وقامت ثورات تحرير فى العراق وليبيا والسودان واليمن . وعاش الرئيس عبدالناصر تحريرها أعياداً وساهم فى الاحتفال بعضها . والحقيقة أنه لم يشهد التاريخ الحديث فترة تقارب بين

الشعب العربي في جميع أقطاره مثل سنوات عبدالناصر ؛ حيث عاشت الوحدة في وجدانه وكان عبدالناصر يرى أن الخلافات بين الحكومات العربية هي نتيجة الصراع الاجتماعي في الواقع العربي، وأن وحدة الهدف قائمة عند الشعوب ، كما أن الوحدة لا يمكن أن تتم فرضاً ، وأن أي حكومة وطنية في العالم العربي تمثل إرادة شعبها ونضاله في إطار الاستقلال الوطني هو خطوة نحو الوحدة لأنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية في الوحدة ، وأن أي وحدة جزئية تمثل إرادة شعبيين أو أكثر هي خطوة وحدوية متقدمة تقرب من يوم الوحدة الشاملة.

ومن المفارقات الغربية أن الذين لا يملكون من مهاجمة العرب لعدم مساعدتهم مصر ، ولا يمدون لها في أزماتها يد العون هم أنفسهم الذين لا يملكون من مهاجمة الرئيس جمال عبدالناصر لأنه دعم العرب ، ومد لهم يد المعاونة في أزماتهم ، وهذا منتهى التناقض ؛ فهم يدعون بأن جمال عبدالناصر ورط نفسه في حرب اليمن ، وهي في رأيهم حرباً لاناقة لمصر فيها ولا جهل ، وفي نفس الوقت يلومون على العرب في عدم مد العون من قبلهم إلى مصر .. فكيف تستحلون لمصر العربية ما تنكروه أنتم على باقي الدول العربية ، أفهم أن يقول هؤلاء إن على مصر والدول العربية أن يتكاملوا وظيفياً من أجل اكتتال منظومة العمل العربية ، كل يعطى للآخر ليكمله من أجل تحقيق الهدف الأكبر ؛ وهو تحرير الشعوب والإرادات، أما من يقول ما لنا نحن بهموم العرب ومشاكلهم ، فهو في ظني كمن يسير وهو ينظر تحت قدميه، ولا ينظر أمامه ولا به له أن يقع ، فوجود العرب كجزر منفصلة هو ما سبب وسيسبب لهم مزيداً من الضعف والخنوع ، ولن يعود ذلك بالسلب على دولة أو عدة دول بالسلب - كما يتوهم البعض - لا .. بل سيعود على الجميع بالسلب ، وتأكيداً لقولي هذا، وللنظرة الإستراتيجية الشاملة بعيدة المدى للمشروع القومي للرئيس جمال عبدالناصر، نشهد منذ السنوات الأخيرة للقرن العشرين حركات متعددة في مختلف مناطق العالم نحو التكتل والوحدة ؛ فقيام الاتحاد الأوروبي مثل واضح ؛ حيث تحملت الدول الكبرى مثل فرنسا وألمانيا عبء قيام الاتحاد ، وتحملت معها الدول الأوروبية الغنية عبء النهوض باقتصاديات الدول الأوروبية الأقل نمواً ، والسؤال هنا لماذا تحملت هذه الدول الغنية عبء النهوض باقتصاديات الدول الأقل نمواً !!؟

أوجه سؤال لمن يرى أن الرئيس جمال عبدالناصر قد أخطأ خطأ جسيماً بمساعدته ثورة اليمن ..

أترك لهم الإجابة فهي واضحة لكل من يعرف أ- ب سياسة.

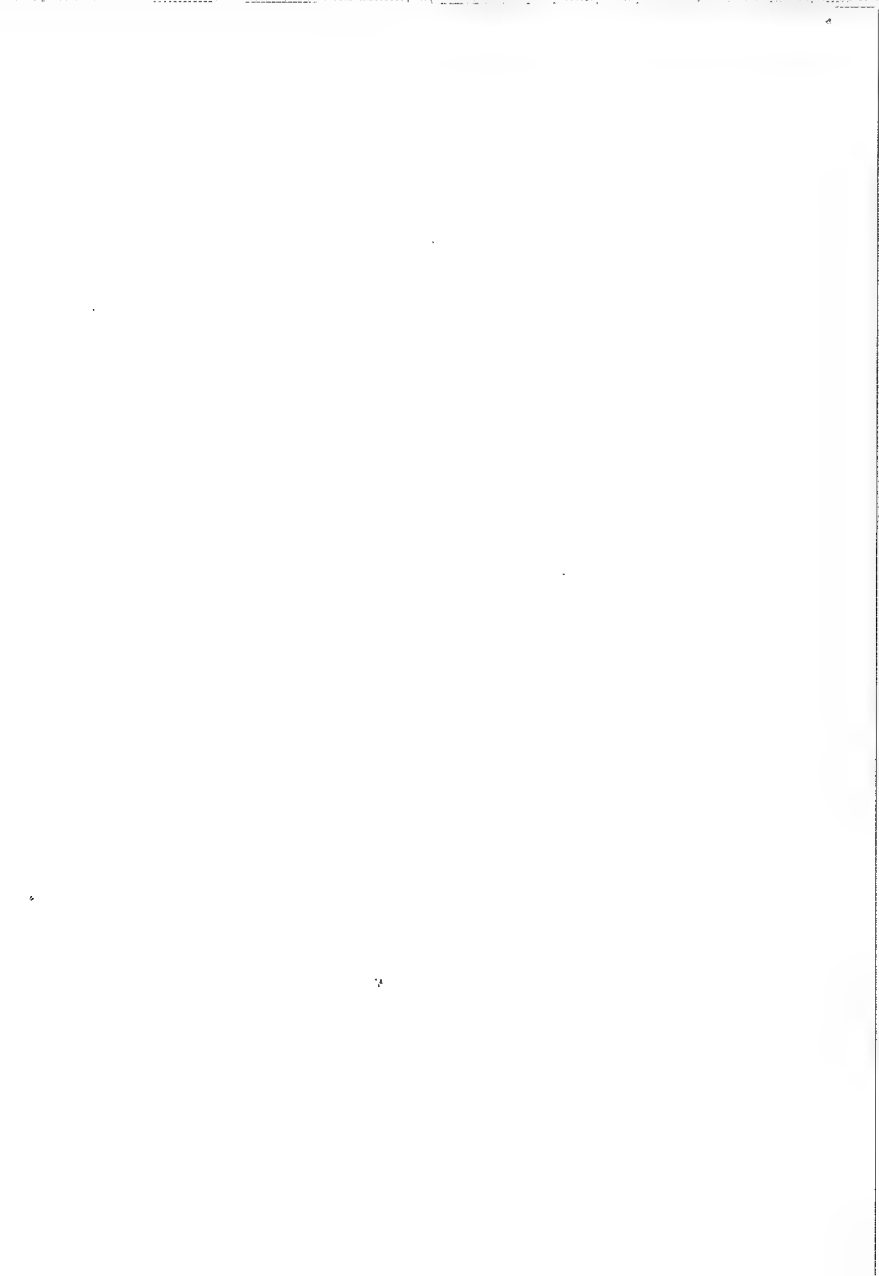
وباختصار فإن وقوف مصر بجانب الثورة في اليمن كان من أجل الانتصار لحق الشعوب في تحديد مصيرها، وهي معركة من معارك الصراع المتصل والمستمر، والذي لن ينتهي بين الحركة الوطنية العربية وبين قوى السيطرة العالمية، ولولا مواقف مصر الثورة ومساعداتها لكافة حركات التحرر ما كانت مصر هي الشقيقة الكبرى ولا رمز العزة والتحرر، فمكانة مصر على المستوى الدولي والعربي والأفريقي سطرها دم في فلسطين، والجزائر، واليمن، وسيناء، كما أن دور مصر العربي لم يوجد له جمال عبدالناصر من عدم؛ فدور مصر العربي معروف ومشهود به من قبل ذلك بكثير جداً، ومن ينكر ذلك الدور على مصر فهو لا يدرك مكانتها والدور المقدر لها لكونها مصر.

\* \* \*

## عبد الناصر وثورة الفاتح الليبية

أحب في النهاية ألا يفوتني إلا أن أسجل موقف الرئيس عبد الناصر من الملك إدريس السنوسى . فقد أصر الرئيس جمال عبد الناصر على استضافة الملك السنوسى فى مصر بناء على طلب الأخير حيث وردت لنا برقية من سفيرنا فى أثينا بعد قيام الثورة فى ليبيا يقول فيها إن الملك إدريس السنوسى طلب إليه إبلاغ الرئيس عبد الناصر برغبته هو وزوجته بالقدوم إلى القاهرة للإقامة بها حيث أنه يمتلك قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالى ٦٨ فداناً فى منطقة أبوالمظاير بجوار الإسكندرية....





تمثل ليبيا عمقا إستراتيجيا للأمن القومى المصرى ، ويوفر الاتصال الجغرافى معها والاتصال الوثيق بين الشعبين المصرى واللىبى مصالح مشتركة للبلدين يجب المحافظة عليها ودعمها إلى أقصى حد ، وتضع هذه العوامل نفسها فى كل بلد فى مقدمة أولويات السياسة الخارجية للبلد الآخر؛ فقد لعبت مصر حكومة وشعبا دورا مهما فى دعم النضال الوطنى الليبى ضد الإستعمار الإيطالى حتى إن الأخير اضطر فى فترة من الفترات إلى بناء سور شائك على طول الحدود بين البلدين للحيلولة دون وصول الدعم المصرى إلى حركات الجهاد الليبى أو تسلل عناصر الجهاد إلى عمق الأراضى المصرية للاحتواء بها .

ولقد حرصت قوى الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على توظيف موقع ليبيا لخدمة مصالحها الإستراتيجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمى؛ فأقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية جوية ضخمة فى طرابلس بإسم قاعدة « هوليس » - أصبح إسمها بعد الثورة قاعدة عقبة بن نافع<sup>(\*)</sup> - وأقامت بريطانيا قاعدة جوية بحرية فى ميناء طبرق أطلقت عليها إسم قاعدة «العصم» - أصبح إسمها بعد الثورة قاعدة جمال عبد الناصر - والقاعدة الأخيرة قدمت العديد من التسهيلات وأوجه الدعم للتحركات البريطانية أثناء العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ .

### الوجود العسكرى الغربى فى ليبيا الملكية وأصالة الشعب الليبى

لكن الوجود العسكرى الغربى لم يكن مقتصر على القاعدتين بل انتشر فى كل ربيع ليبيا فى شكل مئات من ممرات الهبوط التى تستخدمها القوات الجوية الأمريكية الموجودة فى أوروبا فى تدريباتها ، فقد كانت هذه القوات ترى فى الظروف الجغرافية والمناخية فى ليبيا أكثر الأجواء ملاءمة للطلعات الجوية التدريبية لطائراتها كما كانت الموانئ الليبية الرئيسية فى طبرق وبنغازى وطرابلس موظفة بالكامل للقوات البحرية البريطانية والأمريكية فى البحر الأبيض وفى جنوب أوروبا.

(\*) ثم أطلق عليها فى أوائل الثمانينات « قاعدة معيتقة الجوية » ومعيتقة هو اسم الطفلة الليبية التى استشهدت فى قصف جوى خلال الحرب العالمية الثانية فى تلك المنطقة .. وذلك تخليدا لها ..

يضاف إلى ذلك سيطرة بريطانية وأمريكية كاملتين على الجيش وأجهزة الأمن والشرطة في ليبيا في شكل مستشارين وبعثات تدريبية وتحكم في التسليح والتنظيم الداخلي لهذه القوات وإستقطاب كامل لقياداتها .

وأكثر من ذلك فقد حرصت هذه القوى على ضرب سياج محكم حول النظام الملكي الذي قام في ليبيا بعد الاستقلال وبخاصة فيما يتعلق بدوره العربي وعلاقته بالدول العربية، فكان الصوت الليبي غائبا باستمرار سواء في جامعة الدول العربية أو خارجها، وتحولت ليبيا إلى ما يشبه المنطقة العازلة بين مشرق العرب ومغربهم برغم أن موقعها الجغرافي وتراثها الحضاري والتاريخي كانا يؤهلانها لدور عكسي ، أى معبرا وجسرا نشيطا بين طرفي الأمة العربية في المشرق والمغرب ، بل ومدخلا إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء بما يمكن أن يمثله ذلك من عنصر دعم إيجابي للأمن العربي بوجه عام .

لكن ثمة حقيقة مهمة تبرز برغم كل العوامل السابقة ، وهى أن هذه القوى لم تستطع أن تحول دون وجود حركة نشطة واتصال عميق بين الشعب الليبي وبين الشعوب العربية المجاورة له وبخاصة الشعب المصرى، ففي المنطقة الشرقية في ليبيا والمعروفة باسم «برقة»، كان هناك تداخل شديد بين الشعب الليبي فيها والشعب المصرى حيث يتلقون تعليمهم ويارسون تجارهم في مصر ، ويصاهرون من أبناء الشعب المصرى في حرية كاملة ، وعندما كان أحدهم يقول أنه « مسافر» كان يُفهم على الفور أنه مسافر إلى مصر ، ويوجد حتى اليوم امتدادات للعائلات الليبية في الإسكندرية ومحافظات البحيرة والفيوم والمنيا علاوة على مناطق الحدود في مرسى مطروح والسلوم والواحات. هذا بالإضافة إلى انتشار القبائل من « أولاد علي » في المنطقة الممتدة جغرافيا من غرب مصر ومصر الوسطى حتى العمق في داخل الأراضي الليبية .

ومن جانب آخر لم تكن الساحة الليبية منعزلة عن التيارات السياسية والثقافية التي ظهرت في الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد شهدت امتدادات لكل هذه التيارات التي جاء معظمها من المشرق العربي ، فكانت هناك عناصر تنتمى للتيار الوطنى القومى ، وآخرون ينتمون للقوميين العرب أو للبعث وفريق رابع ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين ، وآخر للشيوعيين ، وكانت كل هذه المجموعات ضعيفة الوزن إلى حد كبير ، وتمارس أنشطتها في الغالب في الإطار الثقافى أو بطريقة سرية ، فقد كانت الأوضاع السياسية بها في ذلك مؤسسات التمثيل النقابى تحت السيطرة الكاملة للحكم وبالتالي للنفوذ الأجنبى ، لكن ذلك لم يمنع من كونها موجودة .

لكن ثمة فريق آخر كان يحظى باحترام الجميع من قوى داخلية أو خارجية وهو التيار الوطنى الليبي الذى كان يمثل رمز الجهاد الوطنى الليبي ضد المحتل الأجنبى والذى

كانت عناصره تضموى تحت اسم « جماعة عمر المختار » ، ذلك المجاهد الليبي العظيم ، وقد حرص قادة هذه الجماعة في ظل النظام الملكى على توثيق علاقاتهم بالرئيس جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكان يجرى الالتقاء بهم مجتمعين أو فرادى من وقت لآخر ؛ باعتبارهم عناصر وطنية مخلصه برهنوا بحق على نزاهتهم وإخلاصهم للفكرة القومية بوجه عام والرغبة في أن تمارس ليبيا دورا أكثر حيوية في النضال القومى العربى وكان من أبرز العناصر القيادية التى حرصت على استمرار العلاقة مع عبد الناصر الأستاذ مصطفى بن عامر والأستاذ بشير المعربى بالإضافة إلى مجموعات أخرى من العناصر الوطنية من ضمنها إبراهيم الغويل، وعلى وُريث، وآخرين .

أدركت مصر هذه الحقائق على اختلاف الفترات التاريخية كما استوعبها جيدا قادة ثورة يوليو ٥٢ ، التى قامت في أعقاب استقلال ليبيا بفترة قصيرة .

وتجدر الإشارة إلى أن بترو ل ليبيا لم يساهم بنصيب ملموس في دخلها القومى إلا في بداية الستينيات ، وحتى هذا التاريخ كان هناك اعتماد سنوي يدرج في الموازنة السنوية المصرية كعمونة لليبيا لتمويل عدد من البعثات المصرية العاملة فيها في مجال التعليم والقضاء والوعظ الدينى ومجالات أخرى كثيرة .

ورغم إدراك الرئيس جمال عبد الناصر لحجم الخطر الذى يمثله النفوذ الأجنبى المسيطر في ليبيا ، لم يشأ أن يصطدم بالنظام الملكى هناك ، وكان يحرص دائما على إقامة علاقات هادئة بعيدة عن التوترات مفضلا أن يأتى الحكم عليه من داخل الشعب الليبي نفسه . وربما كان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو ما حدث في يوليو ١٩٦٤ ؛ ففى هذا التاريخ كان يجل موعد تجديد اتفاقية القواعد الأمريكية والبريطانية ، وكانت الحجة التى قدمها المسئولون الليبيون للتوقيع على اتفاقية القواعد هو تأمين الحصول على بضعة ملايين من الدولارات لصالح الموازنة الليبية ، لكن الدور الذى لعبته هذه القواعد على الصعيد الوطنى والقومى كان دورا سلبيا للغاية ، وبعد ظهور البترول وتوفر مصادر الدخل لليبيا لم تعد هناك حاجة لهذه الملايين القليلة التى تأتى من القواعد ومن هنا فقد أطلق الرئيس عبد الناصر نداء في خطابه بمناسبة احتفالات الثورة في عام ١٩٦٤ المطالبة الملك إدريس السنوسى ملك ليبيا بعدم تجديد هذه الاتفاقيات ، وأحدث هذا النداء ردود فعل عنيفة للغاية في داخل ليبيا ؛ فالنظام الملكى الذى تربطه مع الغرب علاقات تحالف بل وتبعية كاملة لم يكن في نيته الاستجابة لهذا النداء ولا يقدر على ذلك بحكم تكوينه وفكره السياسى ، لكن الشعب الليبي كان له موقف آخر فانفجرت المظاهرات وتصاعدت الأصوات المطالبة بعدم تجديد الاتفاقيات الخاصة بالقواعد الأجنبية، ووجهت بقمع شديد شاركت فيه قوات الجيش والشرطة . ورغم أن تجديد الاتفاقيات

قد تم توقيعه فيما لا يزيد على عشرة دقائق في لقاء الوفود الرسمية إلا أن الشعب الليبي كان قد عبر عن معدنه الأصيل ، وأنه لم ولن يتعزل عن أمته العربية تحت أية ظروف .

وقد عبر الشعب الليبي عن هذا المعدن الأصيل في أكثر من مناسبة أخرى . ففي فترة حرب التحرير الجزائرية كان الشعب الليبي خير عون للحركة الوطنية الجزائرية بقيادة أحمد بن بيلا ، وأمكن بمعونته ودعمه تقديم العديد من التسهيلات والوان الدعم بكافة أشكاله لهذه الحركة ، كما احتضن الشعب الليبي أكثر من مؤتمر عام لجبهة التحرير الوطني الجزائري وأحاط قياداتها وأعضاءها بالعطف والرعاية والحماية علاوة على المساهمة الإيجابية الفعالة في تمرير وتهريب الأسلحة والأفراد عبر الأراضي الليبية من مصر إلى الجزائر أو عن طريق إنزال بعض السفن المحملة بالأسلحة والذخائر على السواحل الليبية ليتم توصيلها بعد ذلك إلى أرض المليون شهيد .

وكانت الجماعات الوطنية والقومية الليبية قد عبرت بصدق عن أصالة هذا الشعب إبان العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ عندما ساهمت مختلف الطوائف في التعبير المعنوي والمادي بتفجير أنابيب البترول علاوة على بعض العمليات ضد القواعد الأجنبية في مختلف أنحاء الأراضي الليبية وترتب على ذلك استشهاد وجرح أخوة ليبيين تماما كما حدث بطريقة تلقائية في باقي أنحاء الوطن العربي .

وكانت ردود فعل عدوان ١٩٦٧ داخل ليبيا تعبيراً جديداً عن أصالة الشعب الليبي الذي تصاعدت مطالبته من خلال المظاهرات والكتابات والمؤتمرات بضرورة الوقوف في مواجهة العدوان، ومرة أخرى وجد النظام السياسي نفسه في مأزق اضطر معه أن يجرى بعض التعديلات الشكلية في الوزارة وقيادة الجيش والأمن لاحتواء الشعور الشعبي الجارف .

لكن هذه الاضطرابات الأخيرة دفعت القوى المستفيدة من الوضع الليبي والمسيطرة على قراره أن تعد عدتها للمستقبل فالتجهت لتكوين بعض المجموعات من داخل النظام نفسه لتكون بديلة للسلطة الحاكمة اذا ما اقتضت الظروف ذلك ، على أن يتم التنفيذ من خلال « انقلاب القصر » الذي كان يهدف إلى تقديم وجوه جديدة دون التخلي عن الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام ، وكان في مقبلة المتصدرين لهذا النهج عبدالعزيز الشلحي رئيس الأركان العامة للجيش الليبي والمعروف بروابطه القوية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت كل الدلائل تشير إلى إعداده لتنفيذ « انقلاب القصر » فأخذ يوسع من اتصالاته داخل الجيش وقوى الأمن الداخلي والزعامات القبلية وكبار الرأسماليين والتجار الليبيين ذوي النفوذ .

## القاهرة والتيارات السياسية والشعبية في ليبيا

لكن الجيش الليبي كان له رأى آخر ، فلم يكن هذا الجيش منعزلا عما يجري في المنطقة أو غائبا عما يجري في ليبيا ، ومن ثم تكون داخل الجيش أكثر من تنظيم وطنى يعمل كل منها دون معرفة أو صلة بالآخرين بهدف تنفيذ التغيير في الوقت المناسب .

وكانت القاهرة ترصد ما يجرى على الساحة الليبية بالتفصيل ، وكانت لديها علاقاتها الرسمية وغير الرسمية مع كل القوى السياسية والشعبية فى الداخل ، وكانت غالبية القوى الوطنية تتطلع إلى القاهرة كزعامة للتيار القومى والتحررى ، ولم يكن من منطلق تبعية بأى حال بل على أساس مبدئى وأخلاقى وتلاقى فى الأهداف والآمال والأحلام الكبرى للشعب العربى من المحيط إلى الخليج .

وأذكر هنا أنه فى لقاء عقده الرئيس جمال عبد الناصر مع سفيرنا فى ليبيا فى تلك الفترة، أى بعد عدوان ١٩٦٧ أن ركز السفير فى حديثه على الشكوى من الملك والقيادة السياسية فى ليبيا وعالتهم للاستعمار وعدائهم للثورة العربية إلى آخر ذلك من الأفكار ، فرد عليه الرئيس عبد الناصر بجملة حاسمة :

« ركز انت على العلاقات وسيب لى أنا السياسة »

فنظر السفير إليه مستفهما عما يقصده الرئيس ، فاستطرد الرئيس عبد الناصر قائلا :

« إن مهمتك كسفير هو تنمية التبادل التجارى مثلا بين البلدين وتسهيل حركة وتقلات أفراد البلدين فى البلد الآخر ، وأما ما يتعلق بتوجهات النظام أو أفكاره السياسية فلا شأن لك بها . »

كان هذا هو منهج الرئيس عبد الناصر - لم يقبل فى يوم من الأيام أن تتدخل سفارة مصرية أو أى من أعضائها فى شئون الدولة المعتمدين لديها بأى شكل .. فمثلا عندما أبلغه الملك سعود فى عام ١٩٥٧ أن أحد أعضاء السفارة المصرية يعد مجموعة لانتقلا على الحكم فى السعودية طلب إليه الرئيس عبد الناصر أن يحاكم الدبلوماسية المصرى كما يحاكم بالضبط أى عنصر سعودى متآمر ، وكانت هذه الواقعة نتيجة دسياسة أمريكية أنتجت آثارها لدى الأشقاء فى المملكة العربية السعودية ، وتلك قصة أخرى .

أعود إلى ليبيا وأقول أن مصر كانت لها علاقات هادئة مع النظام الملكى بعيدة عن التوتر أو الصدام .. وكانت ليبيا الملكية هى إحدى دول البترول التى وافقت مع السعودية والكويت على تقديم الدعم المالى للدول التى تضررت من عدوان يونيو ١٩٦٧ بناء على قرارات قمة الخرطوم .

وكانت لنا أيضا علاقات بالقوى الوطنية من جماعة عمر المختار وكانت القاهرة ترى فى هذه الجماعة رمزا للوطنية والجهاد الليبى ضد المستعمر ؛ ومن ثم فلم نكن نخفى هذه العلاقة وكان حلقة الإنصال الرئيسية معى شخصيا ، هو المناضل الأخ بشير المغربى .

ومتوازيا مع هذه العلاقات فقد كانت القاهرة على دراية كاملة بغالبية التنظيمات الثورية داخل الجيش الليبي ، وكنا نتلقى منهم رسائل ونستمع إلى أفكارهم دون التدخل في توجيه مسارهم أو حتى محاولة معرفة خططهم المستقبلية لأن هذا الأمر يعد من صميم شئونهم وقراراتهم ينبع منهم فقط .

وكان هناك تنظيم باسم الضباط الأحرار أقام علاقات مباشرة معى شخصيا منذ عام ١٩٦٦ عن طريق جماعة عمر المختار، ولم يطرح هذا التنظيم أى أسماء علينا ونحن بالتالى لم نطلب منهم معرفة القائمين على أمر هذا التنظيم . وكل ما طلبه أعضاء هذا التنظيم كان عبارة عن مجموعة من الأناشيد الوطنية ذات الطابع القومى ومجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر وفلسفة الثورة وميثاق العمل الوطنى، وبعد سنة ١٩٦٨ طلبوا منا بيان ٣٠ مارس ودراسة حول الظروف المحيطة بصدوره والخطط المستقبلية بعده . وكانت الاستجابة لهذه المطالب تتم دون أن نطلب فى أى مرة معرفة من هم ولا أى بيانات عنهم .

### مندوب جريدة الأخبار أول من علم بالثورة الليبية

وعندما وردت الأنباء الأولية عن وقوع التغيير فى ليبيا ليلة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان أول من علم بها مندوب جريدة الأخبار المصرية فى طرابلس «محمود هريدى» الذى أبلغ القائم بالأعمال هناك ؛ ومن ثم قام بإرسال برقية للقاهرة بالحدث ، وكان مندوبا المخابرات العامة ، أحدهما فى أجازة فى القاهرة والآخر كان قد عاد إليها لانهاء مهمته فى ليبيا ، وهما أحمد صوار وأحمد كامل العشماوى . كانت تلك هى الصورة المتاحة فى القاهرة ، وكان ذلك هو الفهم لموقع ليبيا فى أولويات الاستراتيجية القومية لمصر من منظور الأمن القومى لها .. ولم تكن قد توفرت لدينا معلومات تفصيلية عن القائمين بالتنفيذ أو شخصياتهم ، ولكن الرئيس عبد الناصر أدرك منذ اللحظة الأولى أن التغيير تقوده عناصر وطنية قومية ، ولا تمت بصلة لانقلاب القصر الذى كان يعد له الشلحى . وبدأت القاهرة تدرس الموقف ...

كانت هناك عوامل وقتية لكنها أخذت فى الاعتبار لدى بعض المؤسسات وأجهزة المعلومات عند دراسة الموقف ؛ فقد كانت هناك ظروف الهزيمة العسكرية والإعداد للمعركة والمواجهات العسكرية والسياسية التى تخوضها مصر .

وكانت ليبيا الملكية من جانب آخر قد استجابت قبل شهور قليلة من قيام ثورة الفاتح لطلب مصر بتقديم مساعدة عاجلة قدرها عشرين مليون جنيه استرليني لتلبية بعض احتياجات الإعداد للمعركة . وحول هذا الموضوع وكيفية موافقة الملك السنوسى على دفع هذا المبلغ هناك قصة طريفة .. قد أتناولها فيما بعد .

وكان غياب المعلومات عن القائمين الحقيقيين بالتغيير أيضا عاملا مؤثرا فى تقدير بعض الأجهزة ، خاصة فى ضوء معرفة سابقة بالخطط الأمريكية والبريطانية بإعداد قيادة بديلة للنظام الملكى القائم ، وكان هذا العامل من أهم عناصر التقدير .

ولا أذيع سرا إذا قلت أن بعض هذه المؤسسات عرضت تقديراتها مشفوعة بهذه المحاذير ، لكن يمكن القول أن التغيير في حد ذاته قد لقي ترحيبا لدى الغالبية .

وكان قرار الرئيس عبد الناصر بالاعتراف بالنظام الجديد ربما سابقا لكل ما ورد من تقديرات، فقد كان عامل التوقيت وعامل الموقع حاسمين في التوصل إلى هذا الرأي .

فمن حيث التوقيت كان التغيير في ليبيا يفتح طاقة ضوء جديدة تضاف إلى التغيير الوطني الذي حدث في السودان والذي وقع قبل ذلك بشهور قليلة - مايو ١٩٦٩ - ، ليعيد للتيار القومي انطلاسته ويرد على كل الدعاوى التي كانت تردد أن هذا التيار قد انتهى إلى الأبد ؛ ومن ثم يصحح جانبا من الخلل الذي تعرضت له توازنات المنطقة العربية بعد عدوان ١٩٦٧ .

أما من حيث موقع التغيير فكما أشرت إلى ما تمثله ليبيا من أهمية حيوية للأمن القومي المصري ؛ ومن ثم للتغيير أن يؤمن هذا العمق الأمنى ويساعد على تطهير الساحة الليبية من كل مصادر التهديد والخطر ، وبخاصة القواعد الأجنبية .

كان هذا هو موقف الرئيس جمال عبد الناصر قبل صدور الاعتراف رسميا بالنظام الجديد في ليبيا .

و يذكر أنه في الساعة السابعة من مساء اليوم الأول من سبتمبر ١٩٦٩ حضر آدم حواز - أحد الضباط الذين قاموا بالتغيير إلى مقر السفارة المصرية في بنغازى وطلب من القائم بالأعمال، نظرا لوجود السفير أحمد رياض في القاهرة في ذلك الوقت ، طلب إبلاغ القاهرة بأن الجيش الليبي قد قام بالثورة وأنهم يطلبون تأييد القاهرة للنظام الجديد وكان نص الرسالة كالتالي :

« نرجو إبلاغ الرئيس جمال عبد الناصر فوراً برسالة باسم قائد الثورة الليبية نبأ استيلاء الجيش على السلطة ، وأن الأوضاع في جميع البلاد مستقرة ، وتم إحكام السيطرة عليها لصالح الشعب الليبي ، والمطلوب دعم وتأمين الجمهورية العربية المتحدة العاجل .. »

وسأله القائم بالأعمال : من أنتم ؟

فأجاب : نحن فلان وفلان . . وعدد بعض الأسماء للقادة الجدد برتبهم وأقدمياتهم . فقام القائم بالأعمال بالاتصال بي اتصالاً مباشراً ومشفراً يربط السفارة بالرئاسة بالقاهرة - وأرسل كل البيانات التي حصل عليها وأضاف إليها طلب النظام الجديد بالتأييد .

فتمت بدورى بإبلاغ الرئيس عبد الناصر وكان قراره :



« تعقد فوراً مؤتمراً تليفونيا (بالاتصال تليفونيا مع كل الأعضاء فرداً فرداً واستطلاع رأيهم لدواعى السرعة) مع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكي وكذا مع كل من محمود رياض وزير الخارجية وشعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين هويدى المشرف على المخابرات العامة، وتشرح لهم الموقف وتسجل رأيهم ، وماذا يجب لمصر أن تتخذه من قرارات ، ولا تبلغهم برأى الذى أملتته عليك .»

وكانت هذه التعليمات فى حوالى الساعة الثامنة مساء يوم أول سبتمبر ١٩٦٩ .

وبالفعل قمت بتنفيذ تعليمات الرئيس وقد كانت لدينا شبكة اتصالات حديثة جدا ومؤمنة ولا تسمح بالتداخل فيها ، تم إعدادها بحيث تسمح بعقد مثل هذه المؤتمرات التليفونية مع أكثر من طرف فى وقت واحد، فاتصلت بجميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا تليفونيا وباقى المسئولين الذين حددهم الرئيس وقد وافق الجميع على تأييد النظام الجديد فى ليبيا دون تردد فيها عدا الدكتور محمود فوزى الذى قال : « يا أخ سامى فلننتظر إلى الصباح » قالها بالإنجليزية «Sleep On it» ، أما أمين هويدى فقد كان من رأيه انتظار المزيد من المعلومات عن هوية القائمين بالتغيير ثم تتخذ قرارنا وقال «Wait And See» مع ميله للموافقة من ناحية المبدأ .

### القاهرة تؤيد وترسل وفداً للمعاونة

وأبلغت الرئيس عبد الناصر بما انتهى إليه المؤتمر التليفونى وكان قد حضر إلى مكتبى فى نفس الوقت كل من الفريق محمد فوزى و فتحى الديب وشعراوى جمعة وأمين هويدى وبشير المغيرى الذى كان موجوداً فى القاهرة فى هذا اليوم وبدأنا فى متابعة تطورات الموقف وتحليل المعلومات التى بدأت ترد تباعاً سواء من سفارتنا فى بنغازى أو من المخابرات العامة أو الإذاعات الخارجية ووكالات الأنباء .. ولم تزد هذه المعلومات عن البيان الذى بثته الإذاعة الليبية والصادر عن مجلس الثورة بأن الهدف من الثورة هو القضاء على الأوضاع الفاسدة لصالح الشعب الليبى ، بالإضافة إلى بيان بتعيين العقيد سعد الدين أبو شورب رئيساً للأركان العامة للجيش الليبى ، ثم الأناشيد الوطنية والموسيقى العسكرية . ثم عاد الضابط مرة ثانية فى حوالى الحادية عشر مساء وطلب من سفارتنا فى بنغازى على لسان قائد الثورة حاجتهم العاجلة لمن يختاره الرئيس جمال عبد الناصر للمعاونة فى كيفية مواجهة أى تدخل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، خاصة وأن لهم قواعد عسكرية فى ليبيا .

وكان الرئيس عبد الناصر قد طلب قبل هذا الاتصال الثانى من الضابط الليبى تحريك عناصر من القوات المسلحة والقوات الجوية لمنطقة الحدود الليبية المصرية لتكون تحت تصرف الثورة الليبية كما قرر إعداد بيان رسمى لإصداره بعد مراجعته ، كما قرر إرسال

برقية تأييد إلى قادة الثورة على أن يذاع البيان والبرقية في جميع الإذاعات المصرية ووكالة أنباء الشرق الأوسط لثبته إلى الخارج .. وبدأ في نفس الوقت انتظام الخط المفتوح بين القاهرة وبنغازى طوال الأربع والعشرين ساعة .

كان أول طلب للقيادة الجديدة هو إرسال وفد مصرى إلى بنغازى لأن ظروفهم لا تسمح لأى منهم بمغادرة البلاد .. ووافق الرئيس عبد الناصر على الفور وقرر تشكيل الوفد من كل من : فتحى الديب و محمد حسنين هيكل وجمال العطيفى وأحمد رشدى من وزارة الداخلية - والذى أصبح وزيرا للداخلية فيما بعد - والمقدم صلاح السعدنى مدير مكتب الفريق فوزى وزير الحربية وأمين بسببوني من الإذاعة وعماد البط من وزارة الخارجية.

تم أثناء ذلك إعداد الطائرة الخاصة التى ستقل الوفد المتجه إلى بنغازى وبعد أن استقبل الرئيس عبد الناصر فتحى الديب وكلفه بتولى المهمة حمله رسالة لقائد الثورة اللببية وقال له:

« فتحى أنا اخترتك للمهمة الخطيرة دى لثقتى الكاملة فيك ، وأنا عارف أنك تقدر تنجح زى ما نجحت مع الإخوة الجزائريين .. سمعة مصر بين يديك وما فيش أمامك غير حل واحد من الإثنين .. يا إما تنجح وتؤمن الثورة اللببية يا إما - ضاحكا وعلى سبيل المزاح - أنا حا اذبحك . . تطلع مع سامى تتفقوا على كل حاجة والأمور كلها مرتبة، وحا يصاحبك هيكل . وأنا عايز هيكل يرجع على نفس الطائرة بتقرير عاجل يوضح الصورة الكاملة .. » .

كما كان الرئيس قد اتصل بهيكل وأبلغه بتعليقاته وقد حضر بعد ذلك لمكتبى لمصاحبة باقى أعضاء الوفد .

والتقيت فى مكتبى بأعضاء الوفد لإبلاغهم بتعليمات الرئيس حول أبعاد وأهداف المهمة المكلفين بها وتركز حديثى فى هذا اللقاء على أن الموقف الخاص بالثورة اللببية لم يكتمل بعد ولم تتوفر عنه المعلومات التفصيلية حتى الآن ، وأن القيادة السياسية مهمة بالتعرف على شخصيات قادة الثورة واتجاهاتهم والأهداف السياسية والعسكرية التى ستعمل من أجلها الثورة . كما طلبت إليهم إبلاغهم - على لسان الرئيس عبد الناصر - بأن مصر تقف إلى جانبهم ، وإنما على استعداد لتقديم الدعم الذى يطلبونه وتلبية أية احتياجات تلزمهم لتأمين الثورة وإنجاح مسيرتها فى مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة أو قوى الثورة المضادة .

وكانت المدة المقررة للوفد هى أسبوع ، على أن يعود محمد حسنين هيكل بعد أول اجتماع برجال الثورة لإبلاغ الرئيس عبد الناصر بانطباعاته هو وأعضاء الوفد عن شخصيات العهد الجديد .

سافر الوفد على طائرة مصرية خاصة واستقبلهم في مطار بنغازي المقدم آدم حواز (عرف فيما بعد أنه كان يقود مع زميله موسى أحمد أحد التنظيمات الموازية في الجيش الليبي وضمه القذافي إلى تنظيمه وإلى عضوية مجلس قيادة الثورة وكان المتحدث الرسمي باسم الحركة الجديدة في أيامها الأولى لكنه انقلب على الثورة فيما بعد ودبر مؤامرة ضد النظام فأبعد عن منصبه وقدم للمحاكمة).

عقد أول اجتماع بين الوفد وكل من آدم حواز ومصطفى الخروبي في التاسعة مساء يوم ٢ سبتمبر واستمر حتى الرابعة من صباح اليوم التالي ، وجاء التقرير الأول من فتحي الديب في اليوم التالي مباشرة وكان أهم ما حواه التقرير أن آدم حواز قدم لهم عرضا لأهداف الثورة وأسلوب تحرك مجلس القيادة في مواجهة النشاط الدبلوماسي الأمريكي والبريطاني والفرنسي باعتبارهم مصدر الخطر المباشر على الثورة وكانت خطة التحرك مع هذه الدول تقوم على الآتي :

\* محاولة إقناع ممثلي الدول الثلاث بأن الثورة قد قامت لمواجهة فساد داخلي وتختلف اجتماعي فرضته السلطة الحاكمة السابقة، مع طمأنتهم على مصالح دولهم ومؤسساتهم الاقتصادية ورعاياهم.

\* الربط بين الاعتراف بالنظام الجديد وبين مواصلة العلاقات الدبلوماسية مع الدول مما وضع ممثلي الدول الأجنبية أمام الأمر الواقع وجنبهم تباطؤ دولهم في الاعتراف أو محاولة استغلال موضوع الاعتراف كوسيلة لممارسة الضغوط .

\* عبر، أي آدم حواز ، عن تقدير مجلس قيادة الثورة لاستجابة القاهرة السريعة لهم بإرسال الوفد الذي وصل في الوقت المناسب لتقديم التهئة والخبرة اللازمة لهم حيث تنقصهم الخبرة ومواجهة تطور الأمور ؛ مما ساهم في عبور الثورة لحظاتها الأولى الحرجة .

ومن جانبه تحدث مصطفى الخروبي بلا تحفظ عن تنظيم الضباط الأحرار وقائدهم الملازم أول معمر أبو منيار القذافي ، والذي بدأ تشكيله منذ عام ١٩٦٤ ومر بمراحل متعددة في اختيار عناصره مرتكزا على عدة مبادئ أساسية انطلاقا مما طرحه الرئيس جمال عبد الناصر من مواصفات في عضوية تنظيم الضباط الأحرار في مصر ، فكان القذافي يشترط ضرورة الالتزام بالقيم الدينية والقدرة على الاحتفاظ بالسرية والأمن والإيمان الكامل بالوحدة العربية والتضحية في سبيلها .

وقد عمد قائد الثورة إلى التوسع في عضوية التنظيم ، فضم بعض عناصر من صغار الضباط وضباط الصف ، وكان لذلك تأثيره السلبي على الانضباط العسكري ، ومبدأ السرية المطلقة، لكنه في الوقت نفسه ساهم في تحقيق قدر أكبر من الإنتشار في

جميع وحدات الجيش الليبي. وكان لعدم التمسك الصارم بالشروط الثلاثة السابقة في العضوية أن تأجل التنفيذ أكثر من مرة بالنظر لوجود عناصر تفتقد الشجاعة والكفاءة مما كان يضطر القيادة إلى التأجيل وإعادة تقييم التنظيم واستبعاد العناصر غير الصالحة . كما أن كثرة تنقلات وإيفاد عناصر من قيادات التنظيم لدورات عسكرية في الخارج كان سببا في تأجيل التنفيذ أكثر من مرة أيضا .

وكان لغياب الملك إدريس السنوسي خارج ليبيا في صيف ١٩٦٩ وتكثيف العميد عبدالعزيز الشلحي لتحركاته داخل الجيش وأوساط الحكم بهدف تدعيم مركزه ، علاوة على إقدامه على تسريح أعداد من الضباط غير الموالين له دورا في تحديد موعد أول سبتمبر ١٩٦٩ لتنفيذ الثورة . وقال إن تعيين سعد الدين أبو شويرب لا يرتبط بالثورة بل هو رد اعتبار له ، ثم قال أن القذافي كان ينوى القيام بالثورة في يوليو ١٩٦٨ ، وحالت الظروف دون ذلك لاعتبارات داخلية ثم تحددت تواريخ ٢٤ مارس ١٩٦٩ ثم ٥ يونيو ١٩٦٩ إلا أنه لم يمكن التنفيذ لأسباب منها إبعاد عدد من الضباط إلى بعثات في الخارج .

وأشار الخروبي في هذا اللقاء إلى حرصهم على إبعاد القاهرة عن أية مشاكل قد تدفع إلى تورطها إذا ما انكشفت الثورة ، ولكنهم الآن يعلنون التزامهم المصيري معنا ويضعون كل إمكانيات ليبيا في خدمة المعركة التي هي واجب كل عربي مؤمن بهدف تحقيق النصر .

قادة الثورة الليبية بالسفارة المصرية في طرابلس وأول صورة للقذافي ..

في يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٩ حضر إلى مقر السفارة حيث كان الوفد يقيم ، كل من المقدم آدم حواز والنقيب مصطفى الخروبي ومعهما ضابط برتبة الملازم الأول قدماء باسم ملازم أول معمر القذافي قائد الثورة ورئيس مجلس قيادة الثورة . وتميز اللقاء بحرارة بالغة وقام مصور جريدة الأهرام الذي كان بصحبة هيكل بالتقاط مجموعة من الصور ، لكن ذلك أثار اعتراض القذافي نظرا لأنه لا يرغب في الإعلان عن شخصه في الوقت الحالي ، فطمأنه هيكل مشيرا إلى أن هذه الصور ليست للنشر وإنما سترسل للرئيس جمال عبد الناصر ليتعرف بواسطتها على قائد الثورة !!

بدأ الاجتماع على الفور وشارك فيه من الجانب المصري كل من فتحي الديب ومحمد حسنين هيكل والعقيد أحمد رشدي والمقدم صلاح السعدني كما حضره العميد محمد عبدالحليم عبد الرحمن ممثلا للرئيس السوداني جعفر نميري والذي كان قد سافر مع الوفد المصري على نفس الطائرة للتهنئة بنجاح الثورة .



وشارك من الجانب الليبي كل من القذافي والخروبي وآدم حواز .

بدأ اللقاء بتسليم القذافي رسالة مكتوبة ، وأخرى شفوية من الرئيس جمال عبد الناصر سلمها وأبلغها له فتحى الذيب ، وكان نص الرسالة المكتوبة كما أملاها على الرئيس عبد الناصر قبل سفر الوفد كما يلي :

« الأخ الكريم رئيس مجلس قيادة الثورة

يسعدنى باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة وباسمى أن أوجه إليكم وإلى رفاقكم فى الضال بأطيب تحية مصحوبة بأمانتنا الصادقة أن يوفتكم الله وأن بكلل جهادكم بالنجاح ، التى هى أهل له من أجل حرية الشعب الليبى وعزته ونقدمه الكامل ، وهى الأهداف التى كانت بغير جدال دافع نورنكم المجيدة ومحرك أممكم العظيم

إن إنطلاقة الثورة كانت وستكون موضع اعتزاز وفخار للأمة العربية كلها وللإنسان العربي المعاصر وكلاهما يواجه الآن مرحلة من الكفاح هامة وحاسمة .  
ولقد رأيت أيها الأخ الكريم أن أبعث إليكم بهذه الرسالة تعبيرا عن تأييدنا غير المحدود للثورة الليبية وإيماننا بوحدة العمل والمصير العربي .  
ولكم أن تتقوا ثقة مطلقة أن الشعب المصري معكم بمشاعره وبكل قدراته وطاقاته ، والله يوفقكم ويحقق لكم نصره العزيز لأمتنا العربية .  
والسلام عليكم أيها الأخ العزيز ورحمة الله وبركاته .

### أخوكم جمال عبد الناصر

كما قدم العميد محمد عبد الحليم عبد الرحمن رسالة ماثلة من اللواء جعفر نميري، وكانت موجهة الى اسم العقيد سعدالدين أبو شويرب الذي قدمته الثورة في لحظاتها الأولى كواجهة علنية على غرار نموذج اللواء محمد نجيب في مصر - عين سعد الدين أبو شويرب في ٤٢ أكتوبر ١٩٦٩ سفيرا لليبيا في مصر - وقد اعتذر ممثل الثورة السودانية عن هذا واستأذن أن يسمح له القذافي بتصحيح الاسم .

بعد أن قرأ القذافي الرسالتين قام مجددا بشرح ظروف تشكيل تنظيم الضباط الوحديون الأحزار وشدد على ضرورة الالتزام بعدم نشر أسرار التنظيم في الوقت الحالي، كما شرح أهداف ومبادئ الثورة الجديدة ولفت النظر، تأكيده على رفض الحزبية التي تقود إلى التفتت والتركيز على إجلاء القواعد الأجنبية في ليبيا، واعتبار مطلب الوحدة العربية مطلباً ملحا، وأنه وزملاءه مصريون على إتمام الوحدة الفورية مع مصر حتى ولو كان من خلال إتمامها واقعا دون إعلان رسمي لإدراكهم أن الرئيس جمال عبد الناصر لا يرضى بالوحدة الفورية؛ ومن ثم فهم يقترحون النظر في توحيد بعض القطاعات كمرحلة أولى، مثل: التعليم والاقتصاد وتطوير التعاون وتبادل الخبرات بين مختلف الأجهزة والمؤسسات في البلدين .

وأشار القذافي أيضا إلى أن الشعب الليبي يكره كلمة الاشتراكية حيث يتشكك في مفهومها، ولكن الشيء الذي يطمئن الشعب هو أن الثورة ناصرية وتحمل مبادئ عبد الناصر.

وبعث فتحى الديب بتقريره الأول مزودا بانطباعاته وانطباعات أعضاء الوفد المرافق له عن الثورة وقائدها وطبيعة المشكلات والتهديدات المتوقع أن يواجهها النظام الجديد في ليبيا في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية . وكان مجلس قيادة الثورة يتكون من :

- معمر القذافي .
- عبدالسلام جلود .
- عبدالمنعم الهونى .
- مصطفى الخروبى .
- أبوبكر يونس جابر .
- الخويلدى الحميدى .
- مختار القروى .
- محمد نجم .
- عوض حمزة .
- بشير هوادى .
- محمد المقرئف .
- عمر المحيشى .

وعاد محمد حسين هيكل إلى القاهرة فى اليوم التالى مباشرة ليقدم تقريره إلى الرئيس عبد الناصر مزودا بالصور الفوتوغرافية التى التقطها مصور الأهرام .

وعلى أثر تلقى الرئيس عبد الناصر للتقريرين كلفنى بالسفر إلى ليبيا فى نفس الأسبوع كمبعوث خاص له ولإبلاغ القيادة الليبية بإقتراح الرئيس عقد لقاء مباشر مع قائد الثورة الليبية سواء فى بنغازى أو فى القاهرة وفقا لما يراه القذافى ، وكان رد القذافى بعد لقائى معه على انفراد فى بيته ثم مع جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مقر القيادة العامة حيث تناولنا طعام الغداء جميعا على طريقة معسكرات الجيش البسيطة التى لا تعقيد فيها ، الشىء الذى أعادنى إلى حياتى الأولى فى الجيش المصرى وطريقة المعيشة التى اعتدناها ، الأطباق الصاج التى تحوى الخضار وقطعة اللحم وإلى جانبها الأرز ورغيف الجراية ( العيش ) . وبعد تناول الغداء اصطحبنى قائد الثورة إلى مكتبه حيث أبلغنى رسالة لأنقلها إلى عبد الناصر ردا على رسالته وفحواها أنهم يرحبون ترحيبا فوريا بهذه المبادرة وهم يتكون للرئيس تحديد الموعد والمكان المناسبين ، وأنه ليس عليهم سوى التنفيذ - هكذا قالها .

وعقد اللقاء الأول بالفعل فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٦٩ وتوالت بعد ذلك اللقاءات فى القاهرة أيضا وكان القذافى يحضر فى كل مرة يرضجه إثنين أو ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وتحول الوفد فى مقر إقامته فى بنغازى إلى فريق عمل فى شكل مجموعة من المستشارين لمجلس الثورة الليبى ، كل فى مجال اهتمامه برئاسة السيد فتحى الديب ، وكانت قضية الأمن تستحوذ بالطبع على الاهتمام الأول لقيادة الثورة ، ولم يكن يمر يوم إلا ويحدث لقاء مع ممثل لقيادة الثورة ، يعرضون على الفريق خططهم ويستطلعون الرأى بشأنها ،



وكانت هذه الاتصالات تبلغ إلى القاهرة أولا بأول من خلال شبكة اتصال مباشر بيني وبين فتحى الديب تعمل طوال الأربع وعشرين ساعة يوميا ، وكان الرئيس عبد الناصر يزودهم برأيه ونصائحه ، التي كان من أهمها هو ضرورة التعامل بقدر من الروية والابتعاد عن العصبية والتشنج في معالجة مسألة الأمن . وعلى سبيل المثال فقد كان حظر التجول مفروضا على مدى اثنين وعشرين ساعة يوميا ويترك للمواطنين ساعتين فقط للخروج لتصريف مصالحهم وقضاء أمورهم الخاصة ، وبرغم الترحيب الشعبي الجارف بالثورة إلا أن هذا الوضع إضافة إلى تكثيف حركة القوات في الشوارع وحول المواقع الرئيسية والحوية في نفس الوقت الذي ما زالت أسوأ قائد الثورة وأغلب عناصرها غير معلنين قد أصاب المواطنين بالتوتر ، فبعث الرئيس عبد الناصر برسالة ينصح فيها بضرورة تخفيف حالة حظر التجول وبخاصة قبل حلول يوم الجمعة الذي يتجمع فيه المواطنون للصلاة ، وقد تشهد هذه المناسبة صورة من صور التعبير عن التعاطف مع الثورة ، وبالفعل استجاب قادة الثورة لهذه النصائح واتخذوا قرارا بتخفيف ساعات حظر التجول وإتاحة الفرصة أمام المواطنين لتصريف أمورهم الحياتية اليومية وكسر الإحساس بتقييد حريتهم لمدة أربعة أيام متواصلة .

وفي الخامس من سبتمبر ١٩٦٩ كان يعقد في القاهرة اجتماع يضم الرؤساء عبد الناصر وبومدين (الجزائر) ونور الدين الأتاسي (سوريا) ، وقد تداولوا في الموقف من الثورة الليبية إلى جانب القضية الأولى التي حضروا من أجلها وهي المعركة مع العدو الإسرائيلي والوضع العربي العام واتخذوا قرارا فوريا بمساندة الثورة الليبية مساندة كاملة مع البدء



في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ بما في ذلك المساندة بالقوات المسلحة التابعة للدول الثلاث إذا ما تعرضت الثورة الليبية لأى عدوان خارجى ، وبعث جعفر نميرى برسالة إلى عبد الناصر تفيد تضامنه مع الرؤساء الثلاثة في هذا القرار - وكانت العلاقات بين القاهرة والخرطوم في تلك الفترة تتم في شكل اتصال مستمر على مدى الليل والنهار لتبادل المعلومات والآراء حول كل المسائل التى تمه البلدين سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى أو الأمنى - ، وقام الرئيس عبد الناصر بإبلاغ هذا التأيد للقيادة الليبية في رسالة عاجلة سلمها فتحى الديب للقذافى .

**سحب وعودة الوفد المصري من ليبيا .. لماذا ؟**  
وقد أثارت التحركات التى جرت في الأيام الأولى للثورة بعض الملاحظات التى يجدر تسجيلها في هذا المقام .

أولى هذه الملاحظات هى أن قيادة الثورة الليبية لم يكن لديها خطة واضحة لأسلوب إدارة الدولة بعد نجاح التغيير ، أكثر من ذلك فلم يكن لديهم معرفة بنوعية الشخصيات المدنية التى يمكن الإستعانة بها في الحكم وبخاصة فيما يتعلق بشخصية من يصلح لتولى رئاسة الوزارة مثلا، فبعد أن تقرر أن يتولى القذافى هذا المنصب وأن يتولى وزارة الدفاع والداخلية أعضاء من مجلس قيادة الثورة عاد في اليوم التالى ليكلف محمود المغربى بتولى منصب رئيس الوزراء بناء على ترشيح من عمر المحيشى عضو مجلس قيادة الثورة، وكان كلاهما - المحيشى والمغربى - متأثرا بأفكار حزب البعث في ليبيا ولهما علاقات أخرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما أن المغربى لا يمتنى لأصل لىبى وقد كان لهذا الموضوع ردود فعل سلبية عديدة على المستوى الشعبى ، كما تسبب أيضا في إثارة مشكلات وانقسامات متعددة داخل الوزارة نفسها .

أما الملاحظة الثانية: فقد إنعكست فيما بدا من استياء بعض الرؤساء العرب بما أسموه وجودا مصرية في ليبيا ومبادرتهم بتقديم النصيحة بالحد من هذا الوجود المصرى ، وكان أبرز الأمثلة على ذلك هو التحذير الذى تقدم به الرئيس الجزائرى هوارى بومدين للقذافى، خلال زيارته لبنغازى في ٩ سبتمبر في طريق عودته من القاهرة - من التعامل مع فتحى الديب ، وعندما شعر الأخير بتأثر القذافى بهذا التحذير قام من فوره بإبلاغ الرئيس عبد الناصر بهذا الواقع الجديد، فسارع الرئيس بدوره بإصدار قرار بإنهاء مهمة الوفد المصرى والأمر بعودتهم إلى القاهرة بعد أن يبلغ القذافى بهذه التعليقات التى وصلتهم ، لكن القذافى تنبه وطلب إبلاغ الرئيس عبد الناصر بأنه يصير على بقاء المجموعة المصرية فطلب فتحى الديب أن يعود هو إلى القاهرة لشرح الموقف للرئيس، فوافق القذافى على أن تؤجل العودة ليومين أو ثلاثة حتى يمكنهم خلالها إعداد جميع احتياجاتهم من مصر ، وكرر شكره وتقديره للقاهرة للمساعدات التى قدمتها وتقدمها للثورة الليبية .

وكان نص التعليقات التي أرسلت إلى فتحى الديب بناء على هذا التطور كالاتى :

برقية من سامى شرف إلى فتحى الديب :

- قابلو العقيد معمر القذافي والإخوة أعضاء مجلس الثورة لتبليغهم أن مأموريكم قد انتهت وأنكم ستعودون للقاهرة مع الوفد المصرى خلال الأيام القليلة القادمة. وتفسروا هذا القرار إذا ستلتم عن سببه على أساس أن الأمور قد أصبحت في وضعها الطبيعى خصوصا بعد قيام مجلس الثورة ومجلس الوزراء بمهامها .
- السفير أحمد رياض - سفيرنا في ليبيا في ذلك الوقت - سيارس مهامه لفترة ، ثم يحل محله سفير آخر كما سيتم تعيين ملحق عسكرى .
- الجمهورية العربية المتحدة على أتم استعداد لتلبية ما يطلبه الإخوة في جميع المجالات بلا تحفظ .

هذه التعليقات صدرت نلبية لرغبتكم في رسالتكم الشخصية الأخيرة .

وتأتى الملاحظة الثالثة ذات معنى خاص : فقد شهدت الأسابيع الأولى في عمر الثورة حضور العديد من الوفود العربية التي كانت تحضر دون استئذان تحت ستار التهنئة ، وإن كان الهدف الحقيقى هو محاولة التأثير على اتجاهات وسياسات القيادة الليبية الجديدة ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو الوفد العراقى الذى حضر فجأة ودون إخطار سابق يوم الخامس من سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان الوفد برئاسة وزير الدفاع العراقى وقتها صالح مهدي عماش ( حزب البعث ) وكان معه بعض من كان يعمل من قبل في قطاع البترول في ليبيا قبل الثورة ، والتقى عماش ومن معه المقدم آدم حواز وأخذ يقدم نصائحه التي كان من أبرزها أن تتحرك الثورة بسرعة لاعتقال معارضيه وتودعهم السجن لمدة عامين وبعد العامين تستجوب كل فرد منهم فإذا تعرف أى معارض على اسمه يعود إلى السجن مرة أخرى . وبالطبع أبدى العراقيون استعدادهم لتقديم الخبرات وألوان الدعم اللازم لتأمين الثورة بما في ذلك الاستعداد لتزويد ليبيا فورا بفرقة مدرعة عراقية ، وقد دفع هذا الأسلوب قيادة الثورة الليبية إلى إجراء مقارنات بين أسلوب مصر في تقديم المساعدة والدعم وبين الأسلوب العراقى مما دعا القذافي لعدم الالتقاء بهم مما اضطرهم للمغادرة يوم ٦ سبتمبر ١٩٦٩ ، لكن ذلك لم يدفع إلى اليأس فعاد وفد عراقى جديد يوم ١٤ سبتمبر وبنفس الأسلوب .. أى بدون إخطار أو استئذان سابق وكان الوفد هذه المرة برئاسة صدام حسين عضو مجلس الثورة العراقى وقتها وكان يضم مجموعة من المسئولين في حزب البعث منهم سعدون حمادى عضو مجلس الثورة العراقى والذى كان يعمل في أحد البنوك الليبية قبل الثورة، وتم اعتقاله ضمن تنظيمات البعث الليبى في عهد الملكية ، ومعه مجموعة مكونة من وزير الشباب وبعض العاملين في قطاع البترول ومدير الإعلام

وكرروا نفس العروض السابقة ومنها أساسا ضرورة اعتقال معارضى الثورة والضرب بيد من حديد على أى تحرك دون هوادة أو رحمة ، كما عرض صدام حسين استعدادهم لإرسال سرب طائرات وفرقة مدرعة لحماية الثورة الليبية وتحدث عن موقف العراق فى حرب يونيو ٦٧ وأن الحكم أيامها كان رجعيا ، الشىء الذى نفاه الجانب الليبى لمخالفة هذا الكلام للواقع ، ثم عرض بعد ذلك قوانين ثورة العراق وإعادة تنظيم الجيش الليبى .

وقد سأهلم القذافى ردا على هذه العروض وكان السؤال : ما هو موقفكم من الجبهة الشرقية وحاجتها لهذه الطائرات والمدرعات ؟ وهل أنتم أتمتم البترول فى العراق أو رفعتكم سعره أصلا ؟ وقد رد الوفد العراقى بأنهم ليس لهم أطماع فى ليبيا .

وخلال شهر نوفمبر ١٩٦٩ وصل صالح مهدي عمّاش وزير الدفاع العراقى إلى ليبيا مطالبا بقرض قدره عشرة ملايين جنيه لسداد قيمة صفقة طائرات ميراج من فرنسا ثمنها ثمانية عشر مليون جنيه ، وطلب العقيد القذافى التحقق من نوايا العراق حول هذا الموضوع ، كما طلب معرفة حقيقة ميزانية العراق وأرصدها الخارجية .

وقد رد الرئيس عبد الناصر عليه برسالة جاء فيها ، أن العراقيين لم يتكلموا معنا فى أى موضوع خاص بليبيا ، وفى تقدير عبد الناصر أن القرض المطلوب بعشرة ملايين جنيه للعراق سيستخدم جزء منه لتمويل سرقة الثورة الليبية .

وقد رد القذافى على الوفد العراقى بأنه يشترط وصول هذه الطائرات إلى العراق قبل البت فى موضوع القرض ، وأنه قرر تأجيل جميع مشروعاتهم التنمية والعمرائية وأن كل الإمكانيات ستسخر لصالح المعركة .

كما جرت محاولة أخرى من جانب السودان لاستقطاب الثورة ، فقد وصل فى اليوم التالى لوصول الوفد العراقى وفد من الخرطوم وطلب اللقاء مع مجلس القيادة لتقديم خبراتهم الثورية وكان أن رد القذافى عليهم بقوله :

« أنكم لم يمض على ثورتكم إلا ثلاثة شهور فأين هى خبرتكم هذه!! »

أما المحاولة التالية فقد كانت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة مهمة قام القنصل الأمريكى بمحاولة تنفيذها ؛ حيث وضع ثلاثة شروط للاعتراف بالثورة الليبية هى :

الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية - والإلتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية - واستمرار التعاون والمحافظة على مصالح أمريكا فى ليبيا ، وقد أبدى مجلس الثورة موافقته الشفوية فقط على هذه الأمور وقد حاول القنصل الأمريكى فى نفس الوقت معرفة شكل العلاقات بين ليبيا ومصر ومدى حجمها وعمقها وإلى أين تسير وأستلته أخرى كثيرة بهدف الاحتواء ومحاولة إيجاد ثغرة لافساد هذه العلاقات بأى شكل .

على أية حال كان الخط الاستراتيجي الذي قرره الرئيس عبد الناصر إزاء الثورة الليبية هو أننا لا نريد من هذه الثورة إلا أن تستقر وتتقدم لتكون دعماً للقوة العربية ؛ ومصداقاً لهذا فقد عرض في إحدى جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لما تتحمله مصر بالنسبة للخبراء ؛ فأشار لقصة حدثت في بداية الثورة الليبية حين طلب حسن عباس زكي وزير الخزانة المصري في ذلك الوقت من فتحي الديب أن يعرض على القيادة الليبية تدبير ٢ مليون جنيه استرليني لتغطية نفقات موسم الحج المصري نظراً لأننا كنا نعانى من عجز في العملة الصعبة و غضب الرئيس عبد الناصر عندما علم بها الموضوع وقال بالنص :

«إياكم ومثل هذه المسائل ، هل انقلب الحال بنا لتساوى مع من يحاولون ابتزاز الثورة الليبية، وسأحاسب حسن عباس زكي على طلبه هذا دون الرجوع إليّ، وإذا علمت أنكم تكلمتم في مثل هذه الأمور ولو بطريق غير مباشر سوف أحاكمكم لأنكم ترتكبون جريمة في حق وسمعة مصر» . وتكفل بتدبير المبلغ من بنود أخرى .

وبهذه المناسبة فقد حدث عكس هذا الموقف تماماً بعد رحيل الرئيس عبد الناصر . ففي فبراير ١٩٧١ طلب الرئيس السادات قرضاً بحوالى ٢٥ مليون جنيه من ليبيا ووضعنا ، فتحى الديب وأنا ، في مأزق عندما أصر على أن أطلب هذا المبلغ من العقيد القذافي شخصياً رغم معارضتنا من حيث المبدأ - وقد وافق القذافي على تمويل المبلغ على أساس أنه لصالح المجهود الحربي .

على أية حال لم تفلح هذه المحاولات في إثناء القيادة الليبية عن طلب المساندة المصرية في مختلف المجالات، وكانت البداية هي طلب خير مصري لإعداد مشروع الإعلان الدستوري ، وقد قام بإعداده الدكتور جمال العطيفي المستشار القانوني لمؤسسة الأهرام . ثم بدأت قوائم الاحتياجات تتوالى وكان أولها قائمة باحتياجات الجيش الليبي من مصر والتي كانت تلتخص في طلب عدد من المستشارين يرتدون الملابس المدنية ثم يلي ذلك وصول خبراء عسكريين للعمل في الوحدات الليبية لرفع الكفاءة القتالية للجيش خلال ستة أشهر .

وتوالى الاحتياجات للخبرة المصرية في مختلف القطاعات مثل الزراعة والإسكان والإعلام والتعليم والصناعة ومختلف قطاعات الخدمات .

وبعد دراسة الموقف وحصر هذه الاحتياجات تقرر استدعاء فتحي الديب إلى القاهرة يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٩ و توجه بصحبة بعض أعضاء الوفد من المطار إلى مكتبى مباشرة حيث عقد إجتماع ضم كل من الفريق محمد فوزى وشعراوى جمعة وأمين هويدى . وفي بداية الإجتماع شرح فتحي الديب رؤيته التي استخلصها للثورة الليبية وقياداتها وأهدافها ، ثم طرح بالتفصيل كافة الاحتياجات الليبية من مصر وخلص المجتمعون إلى

التوصيات التالية وقد بعرضها على الرئيس عبد الناصر الذى كان يعانى فى ذلك الوقت من أزمة قلبية ألزمته الفراش بناء على توصية الأطباء ، فقرر :

• عودة فتحى الديب إلى ليبيا للإقامة بشكل دائم ليكون قريبا من رجال الثورة ولتقديم المشورة السياسية لهم فى حالة طلبها ، مع تأخير عودة السفير المصرى إلى ليبيا والذى كان يقضى أجازة بالقاهرة.

• تعيين المقدم صلاح السعدنى ملحقا حربيا فى ليبيا، وتكون مهمته الرئيسية هى العمل كمستشار لوزير الدفاع ومشرفاً على المستشارين العسكريين الذين يتم إيفادهم إلى ليبيا .

• الاستجابة لطلبات ليبيا من الخبرات المصرية، على أن يتم إنشاء جهاز خاص فى رئاسة الجمهورية أطلق عليه إسم « مكتب الخبرة » ( أمين هويدى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء) مهمته تنسيق هذه العملية مع الوزارات المختلفة وتوحيد أنظمة العمل وقواعد التعامل مع الجانب الليبى.

ولقد لعب مكتب الخبرة المشار إليه والذى كان يشرف عليه أمين هويدى بتنسيق مستمر ويومى مع سكرتارية الرئيس للمعلومات وباقى الوزراء المعنيين فى توفير كافة الإحتياجات التى طلبها الجانب الليبى وبخاصة فى القطاع المدنى حيث أن القطاع العسكرى كان يتم التعامل بشأنه مع القيادة العامة للقوات المسلحة مباشرة أخذاً فى الاعتبار أن القائد العام كان عضوا دائما فى مختلف مجموعات التخطيط الرئاسية المسؤولة عن إدارة العلاقات الليبية المصرية .

على أن هذا المكتب - أى مكتب الخبرة - قد كشف عن واقع ريبا مازلنا نعانى منه حتى اليوم فيما يتعلق بمشكلة المعلومات ، ذلك أن الظروف التى أعقبت قيام الثورة الليبية فرضت الحاجة إلى تجميع أكبر قدر من المعلومات عن ليبيا فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات حتى يمكن وضع خطط التنمية على أسس علمية سليمة . وقد اتضح أن هذا القدر الكبير من المعلومات متوافر فعلا وربما يفوق كل تصور لكنه كان موزعا على عديد من الوزارات والمؤسسات ، كل منها يفرض حصارا على أرشيفه ويحجم عن تبادل مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة ، ومن ثم فقد نجح هذا المكتب بالتعاون مع سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة فى تجميع هذا الحجم الضخم من المعلومات فى أرشيف مركزى واحد أتيج لكل الجهات المعنية للاستفادة منه بقدر احتياجها ، وبالطبع فقد كان للإشراف الرئاسى على هذه العملية دورا مهما فى تسهيلها إلى أقصى حد .

ويجب أن نعترف بهذه المناسبة أن مشكلة المعلومات فى مصر هى افتقاد نظم التنسيق الرأسى والأفقى والتعاون المشترك مما يضاعف من حجم الإنفاق من جانب ويقود التنافس بين الأجهزة والمؤسسات إلى ضياع الكثير من الجهد والوقت من جانب آخر .

المهم ، أخذت عملية الاستعانة بالخبرة المصرية في التصاعد إلى مستويات غير مسبوقة فقد شكل وجود فتحى الديب بها يتمتع به من خبرات طويلة بالقرب من مجلس قيادة الثورة إغراء الاستعانة به في عديد من الأمور فطلبوا منه إعداد دراسة عن كيفية بناء التنظيم السياسى وكان آدم حواز الذى عين حلقة اتصال بينه وبين مجلس قيادة الثورة يطلب منه إعداد خطابات يلقيها في الاجتماعات الجماهيرية كما طلب منه أيضا إعداد نشرات توعية توضح أهداف الثورة بهدف تعميمها من خلال أجهزة الإعلام ، وقد قام فتحى الديب بالفعل بإعداد ما كان يطلب منه ، وفيما يتعلق بنشرات التوعية فقد قام بإعداد منهج متكامل يقوم على مجموعة من الدراسات إحداها حول مفهوم الثورة وأهدافها والثانية عن ضمانات استمرار الثورة ، وكانت تذاغ باسم المقدم آدم حواز وتلقى ردود فعل إيجابية لصالحه خاصة بين قطاع المثقفين مما أثار حفيظة باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة لعلمهم بالمصدر الحقيقى لهذه الدراسات ، لكن فتحى الديب صارع العقيد معمر القذافى - وكان قد رقى إلى رتبة العقيد بقرار من مجلس قيادة الثورة وعين قائدا عاما للقوات المسلحة في الثامن من سبتمبر ١٩٦٩- ، بطرف طلب وإعداد هذه النشرات ، فطلب منه القذافى تجهيز هذه الدراسات وتوزيعها على أعضاء مجلس قيادة الثورة لدراستها والتسلح بها جاء فيها من أفكار . وفي العاشر من نوفمبر ١٩٦٩ توقف نشر هذه الدراسات في أجهزة الإعلام اكتفاء بتوزيعها على أعضاء مجلس قيادة الثورة .

من جانب آخر بدا أن القيادة الليبية تتطلع إلى العمل في خطين رئيسيين :

أولهما ؛ إعادة بناء وتنمية المجتمع الليبى من مختلف الجوانب ، والاستفادة في هذا السبيل بالموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة لليبيا حتى يمكن تقديم إضافة حقيقية للشعب تنسب إلى الثورة .

أما الإتجاه الثانى؛ فيتمثل في رغبة القادة الجدد في ممارسة دور فعال على المستوى الإقليمى وخاصة على الصعيد العربى والإفريقى وفي دائرة البحر المتوسط .

وكان كلا من الاتجاhein يستدعى توفر خبرات عالية الكفاءة وعميقة التخصص ؛ ومن ثمّ توالت طلبات ليبيا لسيل من الخبرات المصرية في مختلف المجالات ، وكانت الاحتياجات من المستويات العليا من الخبرات تقدم بموجب طلب كتابى من القذافى شخصيا بوصفه رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، أما باقى المستويات فكان يتم تنسيقها بين الوزارات المعنية والمتناظرة في البلدين تحت إشراف مكتب الخبرة الملحق برئاسة الجمهورية . ومن أمثلة الطلبات التى كان يوقعها القذافى لطلب الخبرة المصرية أعرض هذا الخطاب كما قدم لنا بالنص كما ورد مرفقا بتقرير فتحى الديب رقم (١٢) بتاريخ ٢٧/٩/١٩٦٩ والمعنون «نتيجة الاجتماع بالرئيس معمر»:

الجمهورية العربية الليبية

مجلس قيادة الثورة

الموضوع/ طلب بعض المستشارين

الرقم ج.ع.ل. / ٢/ ١٩٦٩م

طرابلس

١٩٦٩/٩/١٩ م

سرى جـدا

إلى / السيد القائم بأعمال سفارة الجمهورية العربية المتحدة

طرابلس

بعد التحية :

يسر مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية أن يستسمحكم في طلب المستشارين من الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة في المجالات الآتية :

١- مستشار عسكري عدد (٢) .

٢- « سياسى عدد (٢) .

٣- « اقتصادى عدد (٢) .

ونود إذا أمكن أن يبقوا بصورة شبه دائمة وإلى حين الانتقال من هذه المرحلة .

كما نود أيضا أن يكون متفقا عليه بيننا أنهم عرضة للتبديل بغيرهم .

مع تحياتنا وشكرا،،،

(توقيع)

عقيد معمر القذافي

القائد العام للقوات المسلحة

ورئيس مجلس قيادة الثورة

(كتب بخط اليد):

مستشار لشئون الرى      مستشار اقتصادى : تخطيط : نقد

(نص الوثيقة في الملحق الوثائقي - والأصل محفوظ في أرشيف سكرتارية

الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى) .

أما إتجاه العمل الخارجى لممارسة دور لىبى غاب طويلا ، فقد ركز القادة الليبيون على النفاذ من باب المساعدات الفنية والاقتصادية مع اختيار بعض مواقع النفوذ الأجنبى لتدخل ليبيا كبديل مناسب لهذا النفوذ .

وعلى سبيل المثال أولت ليبيا اهتماما بارزا للعمل في مالطة منذ فترة مبكرة، وأخذت تضغط بهدف التخلص من النفوذ البريطاني هناك حتى أقدمت الحكومة المالطية بالفعل على طلب ترحيل الخبراء البريطانيين الذين يديرون مطار فاليتا، المطار الدولي الرئيسي في مالطة واستبدلهم بخبراء ليبيين، وكان هؤلاء الخبراء الليبيون هم خبراء مصريون تم استدعاؤهم على عجل وزودوا بجوازات سفر ليبية وغادروا إلى مالطة لتولى الإدارة الفنية للمطار .

ونفس الموقف حدث مع أوغندا عندما عرضت عليها ليبيا في هذا الوقت المبكر تزويدها بخبرات في مجال التعليم في إطار برنامج للمساعدات، وبالفعل تم التعاقد على عدد من المدرسين والخبراء التربويين من مصر وزودوا بجوازات سفر ليبية وسافر هؤلاء إلى أوغندا بوصفهم خبراء ليبيين .

عبد الناصر يوضح موقف مصر من الثورة الليبية بخطابه في ٢٣ / ٧ / ١٩٧٠

وبالفعل كان يتم الاستجابة للاحتياجات الليبية من الخبرة المصرية في شتى المجالات، وكانت وجهة نظر الرئيس عبد الناصر في التعامل مع هذا الموقف تتلخص في أن مجرد قيام الثورة الليبية يعد مكسبا لا يقدر بثمن في تأمين العمق الأمني والإستراتيجي لمصر في حدودها الغربية بعد أن تم تأمين هذا العمق في الجنوب بقيام ثورة السودان في ٢٥ مايو ١٩٦٩، وبقيام الثورتين في السودان وليبيا استعاد التيار القومي قدرا كبيرا من توازنه في المواجهة مع إسرائيل مما يدعم من موقف مصر في المعركة، ومن ثم فلا بد من استمرار تأمين هذه المكاسب حتى ولو تحملت مصر بعض الأعباء الإضافية، وكان الرئيس عبد الناصر حريصا على التصدي للحملة المضادة التي استهدفت تأليب الشعب الليبي ضد الوجود المصري بتأثير من محاولات الدس والوقية التي دبرتها جهات عربية في الأساس وقد حرص على مكاشفة الشعب الليبي بهذه المواقف في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ أثناء الاحتفالات بعيد الثورة والذي جاء به ما يلي :

« . . ومن مثل هذا اليوم في العام الماضي إلى يومنا هذا الذي نحتفل فيه بيوم ٢٣ يوليو شهدت أرض الأمة العربية تغيرات كيفية وكمية لها أهميتها الكبرى في الصراع، شهدت الأمة العربية كيف قامت الطليعة للقوات المسلحة في ليبيا .. وأعلنت الثورة وأعلنت مبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة كيف قام الشعب الليبي يؤيد ثورته ويؤيد الطليعة التي قامت لتحريره، ويؤيد قواته المسلحة، ثم كيف خرج مجلس قيادة الثورة بقيادة الأخ معمر القذافي ليعلموا على الملأ أنهم صمموا على الكفاح والنضال من أجل شرف ليبيا وحرية ليبيا ومن أجل شرف الأمة العربية وحرية الأمة العربية، وصمموا بعد هذا على جلاء القواعد الأجنبية، واليوم قبل أن تمضي سنة واحدة على الثورة الليبية شهدنا احتفالات الشعب الليبي في طرابلس وبنغازي بانتهاء تواجد القواعد الأجنبية الإنجليزية





والأمريكية وبجلاء آخر جندي أمريكي أجنبي من أرض الثورة أرض ليبيا .. وحينما ذهبت إلى ليبيا في هذه الأيام كان نزول الطائرة في القاعدة الأمريكية التي حررها ثوار ليبيا، والتي كانت تسمى قاعدة «هويلس» وسموها في ليبيا بعد تحريرها قاعدة «عقبة بن نافع»، نزلت في المطار فوجدت الشعب الليبي وهو يتشتر في جميع أرجاء القاعدة ووجدت أيضا الشعب الليبي وهو يعانق أبناء قواته المسلحة، و رأيت أيضا الشعب الليبي الشقيق وهو يحتضن معمر القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة، وكنت أذكر في هذه الأيام كيف استخدمت هذه القواعد ضدنا في سنة ١٩٥٦، وكيف خرج الشعب الليبي يناضل ويكافح ويهاجم القواعد ويقع منه القتل والجرحى برصاص المحتلين، ثم بعد هذا ثار الشعب الليبي مرة أخرى وطالب بإنهاء القواعد الأجنبية وخروج الأجانب من أرض الوطن الليبي، وتعرضوا أيضا للرصاص ثم رأيتهم في هذا اليوم وقد حققوا الأمانى التي كافحوا من أجلها طويلا، كافح من أجلها هذا الشعب، وكافح من أجلها أجيال مضت، وقلت في هذه اللحظة الحمد لله لقد انتصرت ليبيا وقد جلا الأجنبي عن أرض ليبيا، وأن الثورة الليبية نصر للأمة العربية كلها .

ورأيت أيها الإخوة اتجاه الثورة الليبية إلى الحرية السياسية وفي نفس الوقت إلى الثورة الاجتماعية، وكان معمر القذافي يتكلم ويقول أن مجلس قيادة الثورة حقق الحرية السياسية وهو يتوجه الآن نحو عمل كبير من أجل تحقيق الكفاية والعدل وهي الثورة الاجتماعية .

إننا أيها الإخوة ننظر إلى شعب ليبيا البطل وقادته الأبطال ونقول لهم : إنكم بعملكم هذا دعمتم الأمل للأمة العربية، إنكم بنضالكم من أجل الحرية وعملكم على تحقيق الحرية الاجتماعية قد ساهمتم في رفع شأن الوطن العربي وعملكم من أجل الوحدة إنما يحقق التضامن والمنعة بين أبناء الأمة العربية كلها .

## أيها الإخوة

لقد التقيت بقيادة الثورة في ليبيا ونحن نعلم أن الأعداء؛ الاستعمار وأعوان الاستعمار لا يرغبون أبداً في قيام علاقات أخوية بيننا وبين ليبيا، وبدأوا في نشر الإشاعات وبدأوا في نشر الأقاويل وتكلمت في هذا مع الإخوة من أعضاء مجلس قيادة الثورة وقلت لهم أن الأعداء من المستعمرين وأعوانهم سيعملون دائماً على الوقيعة وبذر بذور الشك ، وقلت لهم نحن لا نريد من ليبيا أي شيء على الإطلاق إنما لا نريد من ليبيا الثورة أكثر من العمل الكبير الذي حققته ليبيا الثورة ، لقد حصل النضال العربي على دور ليبيا كاملاً لصالح الثورة العربية وصالح التحرر العربي بقيام الثورة فيها . وقيام الثورة في ليبيا - أيها الإخوة - لا يمكن أن يقدر بهال ، نجاح الثورة في ليبيا أيها الإخوة كسب بغير حدود، دخول ليبيا في إطار الدول العربية المتحررة التقدمية المناضلة هو أمل بدأ في بعض الظروف كأنه الخيال . ولقد حققت الثورة فعلاً ما كان يبدو خيالاً وقلت لهم نحن لا نريد شيئاً من ثروة الشعب الليبي .. ثروة الشعب الليبي للشعب الليبي . . . ولله أنا قلت الكلام ده ؟ لأن الاستعمار ركز على هذه النقطة وقال أن مصر تتقرب إلى ليبيا طمعاً في أموال ليبيا ، وقلت لإخواننا أعضاء مجلس الثورة يجب ألا نكون على استحياء في معالجة الأمور ويجب أن نتكلم في الأمور بصراحة . نحن كسبنا من الثورة الليبية ولكن لا ننظر أبداً من أجل أموال الشعب الليبي نحن كنا دائماً نريد حرية الشعب الليبي لأن حرية الشعب الليبي ضمان للشعب الليبي ، وضمان لنا وزى ما قلت لكم في سنة ٥٦ هوجمنا من «هوليس» ومن قاعدة العظم ، النهاردة الثورة الليبية موجودة بتحمى ظهرنا ولن يستطيع العدو ولن تتمكن إسرائيل ولا أعوان إسرائيل ولا من هم وراء إسرائيل من أن يستخدموا هذه القواعد الليبية لأن الثورة الليبية ستكون معنا ضد عدونا وضد من هم وراء عدونا، وأنا في الحقيقة بأقول هذا الكلام النهاردة مش بأقوله لكم، الحقيقة أنا بأقوله للشعب الليبي . . . إنما إخوة الشعب الليبي سنعمل دائماً بكل طريقة وبكل وسيلة على أن ننضامن وعلى أن نتكاتف وعلى أن يساعد بعضنا البعض من أجل التنمية ومن أجل التطور، ويجب على كل فرد من أبناء هذه الأمة أن يقاوم الحرب النفسية التي توجه إلى الأمة العربية حتى لا تفرق بين أبناء الأمة العربية وعدنا عدد من الخراء في ليبيا . . . فيه عدد والحكومة الليبية بتدفع له مرتباته ، وفيه عدد إحنا بتدفع مرتباتهم لأننا نعتبر أن هذا واجب علينا، ده موضوع يجب أن يعرفه الشعب المصرى والشعب الليبي، ويجب أن يعلم الشعب الليبي أن من يقولون أن الشعب المصرى يطمع في ثروة الشعب الليبي ليسوا أصدقاء لا للشعب الليبي ولا للشعب المصرى ولكنهم يريدون للشعب الليبي العزلة حتى يستفردوا بيه وحتى يمكن لهم أن يتأمروا عليه . . . إنما نقدر الثورة الليبية، وإنما نقدر معمر القذافي زعيم الثورة الليبية وإنما نحى الرائد عبدالسلام جلود نائب

رئيس الوزراء في ليبيا وإنما نقول لهم جميعاً سيروا في طريقكم .. الطريق الذي اخترتموه ..  
الطريق الصعب .. الطريق الذي ينتج عنه الخير لأبناء الشعب الليبي وأبناء الأمة العربية  
كلها ، ونقول لهم بكل تواضع أيضاً أننا معكم . إن الشعب المصري معكم في معركتكم  
في السراء وفي الضراء ، وإذا قاتلتم فإن الشعب المصري سوف يقاتل معكم .

### أيها الإخوة

وبعد سنة ٦٧ وبعد العدوان .. بينما قال الأعداء أن الأمة العربية قد تفتت وأن  
الأمة العربية قد انتهت وأن روح القومية العربية قد ضاعت وأن الثورات التقدمية في  
طريقها إلى الزوال وفي طريقها إلى الانهيار بعد هذا شهدت أرض الأمة العربية الثورة  
السودانية... الخ».



لقد حرص الرئيس عبد الناصر على تحقيق أقصى استفادة إستراتيجية ممكنة من التغيير  
الثوري الذي حدث في ليبيا وكان يدرك ويعبر عن ذلك في مناسبات كثيرة أن نجاح هذا  
التغيير يتوقف بالدرجة الأولى على حجم العائد الذي يحققه للشعب الليبي أولاً ثم لأمتنا  
العربية وأمنها القومي .

ومن هنا كان استعداده غير المشروط والبعيد عن أسلوب الانتهازية السياسية لتقديم  
كل ألوان الدعم للثورة ، حتى يمكن توظيف هذا الإنجاز فيما بعد لصالح الأمن القومي  
العربي .

ولم يكن تحقيق هذه الأهداف بالأمر اليسير فقد واجهت ثورة الليبية منذ أيامها  
الأولى مصاعب كثيرة قد تصل إلى مرتبة الأزمات ، وكانت هناك قوى كثيرة في الداخل  
والخارج صاحبة مصلحة في النظام القديم إلى جانب قوى تسعى لاحتواء التغيير  
وتوظيفه لصالح أهدافها.

جاءت أولى الأزمات التي واجهت النظام الجديد من داخله ؛ فلقد اجتمع الضباط  
الوحدويون الأحرار حول مجموعة من الأهداف العامة ، هي تغيير النظام الملكي  
وتخليص ليبيا من القيود التي كبلت حركتها الخارجية ، وتحريرها من كل أشكال النفوذ  
الأجنبي في الداخل ، وعندما تحققت لها الخطوة الأولى وبدأت في ممارسة السلطة الفعلية  
بدأ نقص الخبرة وفقدان الانسجام بين أعضاء التنظيم ، بل داخل مجموعة القيادة نفسها  
يحدث تأثيره ، وبدأت القوى الأجنبية والعربية صاحبة المصلحة والكامنة تعمل على  
استغلال هذه العوامل بجدية.

لقد كان اختيار رئيس الوزراء في أول تشكيل وزارى بعد الثورة أبرز النتائج التي  
أكدت تأثير نقص الخبرة وضعف الانسجام ، فلقد تم اختيار محمود المغربي كما قلت بناء

على ترشيح وضغط من عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا عمر المحيشي المعروف بتأثيره فكوريا بمحمود المغربي الذي كان تحت تأثير اتجاهات هي مزيج من أفكار البعث عن طريق سعدون حمادي ( عضو مجلس الثورة العراقي فيما بعد و الذي كان يمثل حزب البعث في ليبيا أيام العهد الملكي وسبق اعتقاله في محاكمات البعث آنذاك ) ، و بشير بن كورة، وخليفة الأسطى ، والشيوعيين، والقوميين العرب وبالذات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن طريق عبد المطلب السقا الذي كان يقيم في قطر ، وحارب عمر المحيشي من أجله داخل مجلس قيادة الثورة وظل يدافع عنه لفترة طويلة بعد ذلك.

لم يكن محمود المغربي بالشخصية السياسية البارزة في الساحة الليبية ، ولا يشغلني هنا كثيرا أصوله غير الليبية ( فلسطيني ) ، والتي كانت محل انتقاد بعد ذلك - وهناك حديث بينه وبين العقيد القذافي يكشف هذا الأمر - ، ولكن الملفت للنظر أنه لم يكن معروفا للكثيرين قبل قيام الثورة ولم يتردد اسمه إلا بعد عدوان ٦٧ ، ومن خلال المظاهرات والتحركات السياسية التي أعقبت وقوع عدوان ١٩٦٧ ليس بوصفه سياسيا ولكن كونه نقابيا . . . وحتى بالنسبة للصفة الأخيرة لم يكن للمغربي تاريخ نقابي يذكر، ولكن ظهوره في هذا الوسط تم بطريقة غير طبيعية، ففي أول انتخابات نقابية بعد عدوان ١٩٦٧ كانت هناك شخصيات معروفة بثقلها النقابي وتحظى بشعبية كبيرة في الأوساط العمالية ولكن فوجيء الجميع في الأوساط السياسية والعمالية بحصول المغربي على أعلى نسبة من الأصوات كرئيس للنقابة العامة للبترول وهو القطاع العمالي الأقوى في ليبيا من جانب والذي يخضع في كل أنشطته لنفوذ الشركات الأمريكية والبريطانية من جانب آخر، وبدأ المغربي بعد ذلك يوسع من اهتماماته السياسية ويفتعل المصادمات مع السلطة الملكية حتى تحول إلى شخصية سياسية كل تاريخها لا يزيد على سنة وبضعة شهور قبل الثورة . وفور توليه رئاسة الوزارة بدأت ممارساته تتم عن أهداف خاصة لا تتفق وأهداف القيادة الثورية الجديدة ، فهو شخص معاد لفكرة الوحدة التي تشكل الركائز الأساسية للتغيير، كما أثار الكثير من الانقسامات داخل هيئة الوزارة وقسمها إلى أكثر من جناح يتصارع مع الأجنحة الأخرى ، وشكل مع عمر المحيشي محورا لتحويل توجهات الثورة بعيدا عن مصر ، وكاد أن ينجح في اختراق مجلس قيادة الثورة وشق صفوفه عن طريق استتالة بعض العناصر المؤثرة في المجلس ليشكل بهم في النهاية محورا يوصله لتحقيق أهدافه.

وحتى يتم إيقاف هذا السلوك التخريبي جرى الاستعانة ببعض الشخصيات القومية المعروفة بحبها لليبيا ونضجها الفكري وموضوعيتها ونزاهتها وكان من أبرز هذه الشخصيات المفكر الفلسطيني د . أحمد صدقي الدجاني، والضابط الحر رئيس منظمة فلسطين العربية أحمد زعرور، وبعض الشخصيات الليبية ذات الاتجاه القومي ، لكن

محاولاتهم لم تفلح في تقويم سلوك محمود المغربي أو إعادة الانسجام إلى وزارته حتى يمكن التفريغ لتحقيق التطلعات الطموحة للثورة في إعادة البناء.

ولقد ساعد على تعميق السلبيات في هذا الاتجاه حرص قيادة الثورة على عزل نفسها عن الجماهير لفترة طويلة نسبيا امتدت إلى ما يقرب من ثلاثة أشهر تحت دعوى الأمن والسرية والتجرد حتى أنه يمكن القول أن التشكيل الكامل لمجلس قيادة الثورة لم يظهر على الصعيد الإعلامي سوى في النصف الأول من شهر ديسمبر ١٩٦٩.

وكانت هذه القيادة التي تضم مجموعة من الرتب الصغيرة - قد استعانت باثنين من الرتب الكبيرة نسبيا هما المقدم آدم حواز والمقدم موسى أحمد، وكان الأول رغم أنه لم يكن عضوا في مجلس الثورة أو في التنظيم - هو المتحدث باسم المجلس وهو حلقة الإتصال مع الإعلام والجماهير مما ولد لديه طموحا دفعه إلى التنافس على الصدارة وجعل منه في الوقت نفسه هدفا للاستقطاب من جانب جهات أخرى كالمخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية والعراق، وانتهى به الأمر مع موسى أحمد إلى التآمر على الثورة نفسها وتجنيد عدد من ضباط التنظيم للانقلاب على الحكم الجديد وإعلان نفسه رئيسا للجمهورية، لكن عناصر من الضباط الوجوديين الأحرار كشفوا التآمر وتم القبض على كل المتآمرين وتكشفت كل اتصالاتهم الداخلية والخارجية.

لقد أضافت هذه التطورات والأوضاع هموما جديدة إلى هموم الرئيس عبد الناصر، واعتبر نفسه مسئولا عن أمن الثورة الليبية ونجاحها، وتوالت رسائله واتصالاته مع القيادة الليبية تحتوى نصائح تكاد تكون يومية تقريبا حول أساليب الحكم وإجراءات التأمين من داخل القوات المسلحة وخارجها وتنظيم الجهاز الإعلامي وفوق كل ذلك كانت نصيحته الثابتة هي ضرورة إشعار الشعب الليبي من خلال النتائج بأن هذا التغيير هو في صالحه ويهدف إلى تحسين أحواله المعيشية وأوضاعه الاجتماعية والسياسية بصفة عامة. وفي سبيل ذلك كانت توجيهاته تنصب على الاستجابة لطلبات ليبيا من الخبرات المصرية في شتى المجالات والتدقيق في اختيار العناصر حتى لو تحملت مصر جانبا من الأعباء المالية.

ومن جانبهم تعددت طلبات الإخوة في ليبيا بدءا من الجيش الذين كانوا يطلبون تعيين مجموعة تخطيطية كاملة لإعادة بنائه علاوة على مستشارين على مستوى الوحدات وامتدادا إلى الوزارات والقطاعات المختلفة التابعة لها في شكل مستشارين للوزراء أيضا وخبراء تنفيذيين.

وتم الاتفاق على استمرار الخبراء المصريين حتى بعد وضع خطة التنمية وذلك لمعاونة الوزارة الجديدة برئاسة القذافي الذي أكد في أكثر من مناسبة أن وجهتهم هي الجمهورية

العربية المتحدة وجمال عبد الناصر بالذات ، وكانت مرتبات الخبراء على المستوى القيادي والوزراء تتحملها الجمهورية العربية المتحدة ، أما باقى الخبراء على المستوى الأدنى فالإنفاق كان أن تتعاقد معهم السلطات الليبية ، وقد وضعت بعد ذلك الضوابط المالية والإدارية التى تكفل حسن الأداء وصدرت لائحة مرتبات ليبية للخبرة المصرية .

وأحب أن أقول هنا أن الاقتصاد الليبى قد نشط جدا إبتداء من شهر فبراير ١٩٧٠ ، وزادت الإيداعات فى البنوك ووصلت إلى ٨٠٪ بعد أن كانت ١٪ فى الأشهر الثلاثة السابقة، كما نشطت قطاعات التشييد والتجارة ، وانتظمت عمليات الاستيراد وإزداد السحب من السوق مما أوجد حالة انتعاش وبدأ الاهتمام بالزراعة والرعى وإمكانيات المساهمة فى المشروعات التى تضمنتها خطة التنمية التى وضعتها هيئة الخبرة المصرية . كما وضعت دراسات حول التنظيمات الشعبية فى ليبيا وأنسب ما يتمشى مع طبيعة المجتمع الليبى .

كانت تعليقات الرئيس عبد الناصر صريحة واضحة بأن يكون شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف بالتعاون مع فتحى الديب فى حالة اجتماع مستمر لدراسة وتنفيذ ومتابعة كل ما يخص الثورة الليبية ، على أن يشاركهم الفريق محمد فوزى فيما يتعلق بالنواحى العسكرية .

ولا يفوتنى فى هذا المجال أننى قد قمت من جانبى بالمساهمة فى تنظيم بعض المؤسسات منها الرئاسة الليبية، وسكرتارية العقيد القذافى والحرس الجمهورى الليبى والمخابرات كما تدرّب فى مكتبى فى القاهرة سكرتير القذافى للمعلومات ( الملازم الريفى ) وبعض أفراد السكرتارية والحرس الجمهورى ، هذا علاوة على أنى توليت بناء على طلب العقيد أثناء وجودى فى طرابلس بإعادة تنظيم وترتيب هاتين المؤسستين على الطبيعة هناك .

وقد توجهت بناء على تعليقات من الرئيس عبد الناصر إلى طرابلس على رأس مجموعة كبيرة من الخبراء لتقديم واجب المعاونة والمشورة للإخوة الليبيين وكان يرافقنى كل من الإخوة :

فتحى الديب - أمين حلمى كامل نائب رئيس هيئة التصنيع وزير الصناعة فيما بعد - محمد عبد الرقيب نصر بدوى رئيس الهيئة العامة لإستصلاح الأراضى - أنيس توفيق البردعى رئيس هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية - د . عبد الحميد حسنى رئيس هيئة الكهرباء - أحمد طلعت عزيز رئيس المؤسسة المصرية العامة للمضارب - محمود أمين عبدالحافظ رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال و تنمية الأراضى وزير الإسكان فيما بعد - عادل عزى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة - حسن الشريبنى وكيل وزارة التخطيط - محمد الخواجة

وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية - عبد المنعم سيف مدير عام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير - المستشار عادل عبدالباقي مساعد المستشار القانوني لرئيس الجمهورية - د. عبد الغفار خلاف وزارة الصحة - عبد العزيز السيد وكيل وزارة التربية والتعليم - لواء سعد الشربيني نائب مدير المباحث العامة - وفي مجال الإسكان سبعين مهندسا وفنيا - وفي مجال الكهرباء ٣٩ مهندسا و٨١ فنيا - وفي مجال الصحة ٢٧٢ طبيبا و١٥٢ هيثات تمريض و١٣ مساعد معمل وأخصائي أشعة علاوة على ٥٣ طبيبا عسكريا للقوات المسلحة الليبية و٢ فنى علاج طبيعي - وفي مجال النقل ٣ مهندسين للمتابعة و١٠ مهندسين للمرور و٧ مساحين بالإضافة إلى خبراء في المطارات وما يتعلق بشئون الطيران المدني والمراقبة الجوية والمواصلات و٧١ مساعد مهندس وفنى - علاوة على دعم الجهاز المركزي للمحاسبات بالخبرة الفنية والقانونية - .

وكانت الخبرة المصرية تحمل العديد من المزايا للمواطن وسوق العمل في ليبيا إلى جانب ابتعادها عن الأغراض السياسية أو العمل الحزبي، فقد كانت مشكلات اللغة والعادات والتقاليد وانخفاض مرتباتها أكثر ما يميزها عن الخبرات الأجنبية، كما توفرت ميزة أخرى وهى استعدادها للعمل في أى بقعة في ليبيا بما في ذلك المناطق الصحراوية البعيدة والتي كانت الخبرات الليبية نفسها ترفض الانتقال إليها وتفضل العمل في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازى .

لكن ذلك كله لم يكن كافيا للتصدى للحملات المعادية بل والشعور المناوئ من جانب بعض أفراد الشعب الليبي نفسه، وانتشرت في بعض الأوساط مقولة أن الشعب الليبي يرحب بالخبرة المصرية فقط إذا كان النظام الحاكم مختلفا أو معاديا للقاهرة والعكس صحيح، واستثمرت بعض الحكومات العربية بوجه خاص هذا الوضع في تأليب المشاعر ضد المصريين، وكان لا بد من تدخل الرئيس عبد الناصر بنفسه لشرح الموقف كما أسلفت .

على أنه يمكن القول أن العائد الإيجابي الذي ترتب على التغيير الثورى في ليبيا قد فاق كل الأعباء التى تحملتها مصر في سبيل إنجاحه .

وكان أول عناصر هذا العائد هو صفقة الطائرات الميراج الفرنسية التى أبرمتها ليبيا في نهاية ١٩٦٩ . لقد فرضت فرنسا في ظل رئاسة دييجول حظرا على توريد الأسلحة للأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط بعد عدوان ١٩٦٧، لكنها خلال عامي ١٩٦٨/١٩٦٩ أوفدت وزير دفاعها إضافة إلى وفود عسكرية في جولات منتظمة في دول المنطقة غير المتورطة مباشرة في الصراع العسكرى للترويج لمنتجاتها من الأسلحة لأغراض تجارية، وبالفعل نجحت في عقد بعض الصفقات مع السعودية والعراق وبعض دول الخليج البروتولية .

## قصة صفقة الطائرات الميراج الفرنسية

وفي أعقاب قيام الثورة الليبية وفي خلال شهر أكتوبر ١٩٦٩ أبلغ السفير الفرنسي في ليبيا الإخوة الليبيين باستعداد فرنسا لبيع أسلحة لهم ووافق مجلس الثورة من ناحية المبدأ وبناء عليه فقد تم بالتحديد يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٩ أن طلب السفير الفرنسي في طرابلس مقابلة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية، فالتقى به عبد المنعم الهونى حيث عرض عليه السفير إستعداد بلاده لبيع مائة طائرة من طراز «ميراج» إلى ليبيا، وطلب منه دراسة هذا العرض وإبلاغه بقرارهم لإبلاغه لحكومته .

وطلب الهونى وبناء على تكليف من مجلس قيادة الثورة إبلاغ هذا العرض فوراً للرئيس جمال عبد الناصر مشيراً إلى أن ليبيا ليست في حاجة لهذا العدد من الطائرات وإذا تم شراؤها فستكون لصالح المعركة ضد إسرائيل ، وعلى مصر إذا ما وافقت على التعاقد على هذه الصفقة أن تتكفل بالطيارين والفنيين الذين سيقومون على إدارتها وتشغيلها واستخدامها لأن ليبيا لا تملك القوة البشرية اللازمة لهذه الصفقة .

جاء العرض إلى القاهرة واجتمع الرئيس عبد الناصر مع الفريق فوزى وكان القرار بعد دراسة العرض هو السير في إتمام الصفقة وفي نفس الوقت يتم توفير الطيارين والفنيين اللازمين، وتم إبلاغ مجلس الثورة الليبى بهذا القرار بواسطة كل من فتحى الديب الذى كان فى القاهرة فى هذه الفترة وتقرر عودته فوراً حيث قام مع صلاح السعدنى بإبلاغهم بقرار القاهرة، وكان رد الفعل الليبى هو سعادتهم للغاية بهذا القرار وتم إبلاغ السفير الفرنسى باستعداد ليبيا لإتمام الصفقة ، و وعد السفير بترتيب الإجراءات مع باريس تمهيداً لتجهيز وفد فنى يسافر إلى فرنسا .

جرت المفاوضات فى باريس بين وفد ليبي برئاسة عبد السلام جلود وضم فى عضويته طيار مصرى هو عبد الخالق مطاوع ، وتم الاتفاق بالفعل على توريد ١١٠ طائرة من طرازات مختلفة يتم استلامها وفقاً للتوقيتات التالية :

• ٤ طائرات تدريب فى نهاية سنة ١٩٧٠

• ٢٦ طائرة مقاتلة خلال عام ١٩٧١

• ٦١ طائرة مقاتلة يتم توريدها فى ١٩٧٢

• ١٩ طائرة مقاتلة يتم توريدها فى ١٩٧٣

وكانت القيمة الإجمالية للصفقة ٣٠٠ مليون دولار ، وأن تبدأ المراحل التدريبية خلال عام ١٩٧٠ .



ووضعت فرنسا شرطين في بروتوكول الصفقة أصرت عليهما ، ويقضى الأول بعدم استخدام الطائرات في حرب ضد فرنسا أو ضد أى دولة تربطها بفرنسا علاقات صداقة . أما الشرط الثانى فقد كان يقضى بالآ تعطى ليبيا الطائرات والمعدات لأية دولة أخرى لاستخدامها بأوامر دولة أخرى أو تتركز في دولة أخرى . وعند استفسار المفاوض الليبي عن هذين الشرطين أوضح الجانب الفرنسى بأن المقصود بالدول الصديقة تونس والنيجر وتشاد ولا تتضمن إسرائيل بأى حال بل على العكس هم يوافقون على أى عمل ضدها . أما المقصود بالتمركز فهو أن يكون تمركزا دائما مصحوبا بنقل الورش والمعدات الثقيلة إلى دولة أخرى . وأشار الجانب الفرنسى أيضا إلى أنهم لا يعارضون هبوط الطائرات في مطارات مصر ، وإذا لزم الأمر أن تقيم فيها مدة لا تزيد على خمسة شهور .. وأصر الوفد الليبي على تضمين هذه الشروح والتفسيرات بروتوكول الصفقة واستجاب الجانب الفرنسى لذلك .

كما وافق الجانب الفرنسى على تزويد الطائرات بقطع غيار في حدود ٢٠٪ تكفى احتياجات الطائرات ثلاث سنوات، ووافق الجانب الفرنسى على الشروط الليبية فيما يتعلق بالتسليح والتدريب ومعامل التصوير الجوى وأجهزة التشين الآلى علاوة على إضافة ثمانية وعشرين طائرة هليكوبتر . وبالإضافة إلى هذا فقد أبدت الحكومة الفرنسية اهتمامها واستعدادها للتعاون مع ليبيا في ميكنة الزراعة كذلك .

لقد كان الهدف الأساسى للتحرك الفرنسى هو تسويق السلاح والمتج الفرنسى ومن ثم كانت شروطهم السياسية محدودة للغاية وتسم بالمرونة ؛ إذ لم يكن قد ثبت لدى القيادة الليبية أية نوايا عدوانية تجاه ما يسمى بأصدقاء فرنسا ولم تكن ليبيا في حالة تسمح بفتح مواجهات عسكرية بطرق مباشرة مع دول أخرى ، كما أننى أعتقد أنه لم تغب عن المفاوض الفرنسى وجود عناصر مصرية داخل وفد التفاوض الليبي ، كما لم يرغب عنه بعد ذلك أن الطيارين الذين ذهبوا إلى باريس لتلقى التدريب على الطائرات الميراج كانوا مصريين يحملون جوازات سفر ليبية ، وحتى إذا قلنا أن الصفقة كانت تنطوى على أهداف غير تجارية بشكل كامل فيمكن اعتبارها ووفقا للتقديرات الفرنسية أنها تتم بالكامل لصالح مصر ، وإن كان هذا الأسلوب ، أى إتمامها من خلال ليبيا يرفع عنهم الحرج سواء إزاء إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن ضمان التمويل الفورى للصفقة .

جاء إبرام هذه الصفقة مؤشرا لحجم التغيير الذى أحدثته الثورة الليبية فى توازن القوى فى المنطقة، فلم يحدث أن تقدمت أية دولة عربية تملك القدرة المالية على هذه المبادرة ، ذلك أن كل الصفقات التى كانت تنفذها الدول الغربية فى المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية ( وقتها ) ، كانت تكبلها بعشرات القيود التى تحول دون الاستفادة بها فى المعركة فى نفس الوقت التى كانت تحيط فيه هذه الصفقات بحملات إعلامية تتيح لإسرائيل الفرصة للمطالبة بأسلحة تماثلها أو تتفوق عليها .

كما أنها كانت المرة الأولى منذ قيام الثورة التى يمتلك فيها سلاح الطيران المصرى المستخدم الحقيقى للصفقة طائرات ميراج لمواجهة مثلتها التى تشكل العمود الفقرى لسلاح الطيران الإسرائيلى فى ذلك الوقت بعد أن كان اعتماده كاملا على المنتج السوفيتى فى كل مجالات التسليح .

ولما كان الرئيس عبد الناصر قد وضع موعدا مبدئيا لشن معركة التحرير هو ربيع ١٩٧١ فقد طلب من الجانب الليبى أن يارس أقصى ضغوطه للتعجيل بتوريد أكبر جزء من الصفقة خلال عامى ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، وبالفعل فقد شاركت هذه الطائرات بدور مهم فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ .

ومن جانب آخر لعب العمق الإستراتيجى الليبى دورا حيويا فى خدمة الموقف المصرى فى المعركة ، فمع تزايد معدل الغارات الجوية الإسرائيلية فى العمق المصرى لم يكن هناك أدنى صعوبة بل على العكس رحبت القيادة الليبية بانتقال كل من الكلية البحرية والجوية إلى طبرق وكذلك بعض قطع البحرية المصرية من قاعدة الإسكندرية .

وتواصلت الخدمات الأمنية التى وفرتها ليبيا الثورة لمصر فى مواجهة مع إسرائيل، فعلى أرض ليبيا جرى أعمق تنسيق ممكن بين أجهزة المخابرات فى البلدين فى القبض على أخطر جاسوسة عرفتها مصر وهى المدعوة « هبة سليم » ، التى أقامت شبكة للتجسس لصالح إسرائيل لعبت دورا خطيرا فى كشف مواقع الدفاع الجوى التى كانت تقيمها مصر على الضفة الغربية للقناة مما عرضها للضربات الجوية الإسرائيلية طوال النصف الأول من عام ١٩٧٠ وكان مركز هذه الشبكة فى باريس، ومن ثم تم استدرج الجاسوسة هبة سليم إلى ليبيا حيث كان يعمل والدها هناك وتم نقلها عبر الطريق البرى إلى داخل مصر، وكان انجازا يصعب الوصول إليه فى ظل الأوضاع السياسية والأمنية السابقة على قيام الثورة الليبية .

وبهذه المناسبة فإنى أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أمرنى بإرسال برقية الى  
فتحى الديب لإبلاغها للعقيد القذافي وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ١٩٦٩  
وكان ملخص هذه البرقية :

« ضرورة التأكيد على الإهتمام بأمن الثورة والتركيز على الأمن الشخصى للعقيد  
القذافي ، ذلك أن استمرار الأحوال على ما هى عليه ستزيد من الضغوط ضده بعنف .»  
وقد تم بالفعل اختيار عبد المنعم الهونى للإشراف على جهاز المخابرات العامة واتفق على  
إيفاد مجموعات لتلقى التدريب فى القاهرة كما بدأ الإهتمام بتشكيل الحرس الجمهورى  
وسكرتارية قائد الثورة .

كما حمل محمد حسنين هيكل فى العاشر من أكتوبر ١٩٦٩ رسالة أخرى من الرئيس  
عبد الناصر للعقيد معمر القذافي وهى تعتبر من أهم الرسائل التى تبادلتها القياداتان  
وكان ملخصها :

« التركيز على دراسة أساليب العمل الشعبى والارتباط بالقاعدة الجماهيرية  
وتنظيمها ووضع برنامج فى شكل ميثاق للعمل الوطنى والقومى ، وأهمية دعم  
الثورة الليبية وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل حمايتها وتأمينها» .

طلب الرئيس عبد الناصر ضرورة استمرار تبادل الأفكار باعتبار أن ثورة ليبيا فى المكان  
وفى الوقت وفى الظروف والملايسات التى قامت فيها تشكل ضربة شديدة للاستعمار ،  
وتؤثر على موازين القوى فى المنطقة ؛ لذلك فإن القوى المعادية للأمة العربية التى فاجأها  
الثورة ستتحين الفرصة لضرب الثورة رغم ما تقوم به من مداراة حفاظا على مصالحها  
وشرح ما صادفته ثورة ٢٣ يوليو من محاولات مضادة وقال إن مساندة مصر لثورة ليبيا  
ليست كلاما يقال ، ولا بد من التخطيط المسبق لدراسة كافة هذه الاحتمالات ، وهذا  
يحتاج لتنسيق على أعلى مستوى ، وقدم إقتراحا بتكليف مجموعة عمل مشتركة للبحث  
والتحليل و الدراسة وتقديم الاستنتاجات والتقديرات للموقف .

وقدرد القذافي على رسالة الرئيس بالإيجاب والموافقة على كل ما جاء فيها مقدرا هذا  
الإهتمام رغم انشغال الرئيس عبد الناصر بالمرض وبالمعركة . وتم إعداد تقرير بالموقف  
ناقشه مجلس قيادة الثورة بعد أسبوع من وصول هذه الرسالة واتفق على وضع تصور  
للإحتتمالات المضادة وأسلوب مواجهتها .

وقدرد الرئيس عبد الناصر على الجانب الليبى بأن مصر فى حالة حدوث أى عدوان  
على الثورة والنظام الليبى فإن القاهرة تضع كل إمكانياتها بدون أى تحفظ تحت تصرفهم  
بها فى ذلك القوات المسلحة .



### زيارات القذافي لمصر عبد الناصر

في هذه المرحلة من العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والثورة الليبية رأى القذافي أن الموقف أصبح يقتضى بل من الواجب أن يتم لقاء بينه وبين الرئيس عبد الناصر . وفعلا بعد أن جرت عدة اتصالات بين الاثنين تقرر عقد اللقاء الأول يوم الإثنين الأول من شهر ديسمبر ١٩٦٩، أو اليوم الذي يراه القذافي مناسبا له حيث أن شهر رمضان المعظم كان قد حل في ذلك الوقت، وقرر الرئيس عبد الناصر في نفس الوقت أن يقوم كل من سامى شرف وفتحى الديب بإجراء كافة الترتيبات اللازمة ، وتم فعلا وضع جميع الترتيبات الأمنية والبروتوكولية والإدارية وأساليب الاتصال المؤمن كما تم وضع خطط تبادلية لخط سير طائرة القذافي وبحيث لا تتعارض مع خطوط سير الخطوط الجوية العادية، واتفق على عدم الإعلان عن الزيارة قبل إتمامها ، واتفق كذلك على أن يرافق القذافي في هذه الزيارة كل من عبد المنعم الهونى ومحمد المقرئ وبشير هوادى، كما قرر القذافي إتمام الزيارة في نفس اليوم الذى حدده الرئيس عبد الناصر ولقد روعى في خط سير الطائرة أن تطير فوق مديرية التحرير ووادى النطرون والأهرامات والنيل الذى ما أن شاهده القذافي حتى قال :

« الحمد لله الذى وهب مصر هذا النيل العظيم»..

وأقام القذافي أثناء هذه الزيارة في القصر الجمهورى بالقبة حتى حان موعد الإفطار الذى تناوله على مائدة الرئيس عبد الناصر فى منزله فى منشية البكرى ، وبعد الإفطار قام العقيد القذافي بشرح مراحل الثورة منذ بدايتها وقام بتوجيه الشكر للرئيس عبد الناصر على دعمه للثورة فى كافة المجالات .

ورد عليه الرئيس عبد الناصر بأن مصر وثورة ٢٣ يوليو تؤمن بحق الأمة العربية في حياة كريمة ، وأن الشعب العربي لا يبد وأن يفرض إرادته على أرضه ويحدد مصيره باستقلالية ، وعبر عن استعداد شعب مصر للوقوف إلى جانب الثورة الليبية لتثبيت أقدامها وتحرير أرضها كخطوة أولى على طريق تحرير الأرض العربية المحتلة .

وعقد اجتماع ثان خلال هذه الزيارة جرت فيه مناقشة الموقف العسكري واحتياجات القوات المسلحة في كلا البلدين وكذلك بحثت الإمكانيات والقدرات القتالية ومواجهتها لالتزاماتها الدفاعية .. وطرح القذافي على الرئيس عبد الناصر بعد ذلك بإسم الثورة الليبية توحيد القوات المسلحة في البلدين في أقرب وقت ، وكان الطلب غير متوقع ، كما أنه لم يجر أى تلميح حوله من قبل .. وقد رد عبد الناصر بطلب فرصة من الوقت للتفكير والدراسة ثم يبلغ العقيد قبل عودته إلى ليبيا بنتيجة الدراسة والبحث .

وأبدى القذافي استعداد ليبيا لبذل كافة جهودهم وتقديم كل إمكانياتهم من أجل خدمة معركة تحرير الأرض العربية المحتلة .. وقال أن الهدف الرئيسي من صفقة الميراج هو دعم قدرات القوات الجوية المصرية تاركا تحديد الأنواع والأعداد المطلوبة للرئيس جمال عبد الناصر والقيادة العسكرية .

تعرض الرئيس عبد الناصر بعد ذلك للتوقيعات التي اقترحها الجانب الفرنسي للبدء في تسليم الطائرات وعدم توافقها - حسب تصوره - مع لالتزامات المعركة إلا أن العقيد أبان أنه يضغط للحصول على عدد أكبر من الطائرات خلال عام ١٩٧٠ ، وعلى أقصى تقدير فإنها ستسلم في فبراير ١٩٧١ .

فأمن الرئيس عبد الناصر على هذا التصور وقال ، إن مصر مستعدة لتقديم كافة الأعداد المطلوبة لتشغيل الطائرات وإدخالها في حسابات المعركة مع طيارين وفنيين مهما كانت الأعداد المطلوبة ، وأن الفريق فوزى يدرس كل العروض الفرنسية بخصوص المعدات والأسلحة الأخرى - وكان الجانب الفرنسي قد تقدم بعروض تسليح جديدة أبلغنا بها عبد الخالق مطاوع - .

ووعد القذافي ببذل أقصى حد ممكن من الضغوط لاستلام ليبيا لأكثر عدد من الطائرات في التوقيعات التي نوقشت .

ثم بحث موضوع تطوير القوات المسلحة الليبية لتحقيق وحدة المصير في معركة التحرير وقد أبدى عبد الناصر إستعداد مصر لاستقبال ٣٠ طالبا بالكلية البحرية وعشرة طلاب في كل دورة بكلية الطيران وإرسال ثلاث قطع بحرية بأطقمها المصرية على أن يرتدوا الزى الليبي العسكري وأضاف أنه يمكن أن تستوعب المدارس ومراكز التدريب أى عدد من ضباط الصف والجنود .

وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في منزل الرئيس عبد الناصر في منشية البكرى عقب طعام الإفطار عرض القذافي الموقف الداخلي في ليبيا وفي مجلس قيادة الثورة على وجه التحديد وأشار إلى أن هناك إتجاهاً داخل المجلس لى يتولى هو رئاسة مجلس الوزراء بالإضافة إلى مسؤولياته في قيادة مجلس الثورة ، وأنه ما زال يفكر في الحلول المتاحة وهل يعاونه في الوزارة مدنيون أم يشارك فيها بعض أعضاء مجلس الثورة مع نقص الخبرة علاوة على الحملات الدعائية ضدهم من قبل بعض العناصر الحزبية من جهة أخرى ، وأنه كثيراً ما يتدخل في الأعمال التنفيذية لانقسام الوزارة المدنية الحالية على بعضها .

حدد عبد الناصر بأن مسؤولية نجاح الثورة تقع على عاتق العقيد شخصياً ، وأن ليبيا ستواجه خلال الفترة القليلة القادمة ظروفًا تستدعي وتستوجب سيطرتهم على الأوضاع الداخلية ، مرحلة مفاوضات الجلاء عن القواعد الأجنبية - الاستمرار والإصرار على تنفيذ مخططاتهم لتوفير حياة مستقرة للشعب الليبي ، وهذا يتطلب تركيز السلطة في أيدي أمينة قادرة على العطاء المستمر والإيمان العميق بأهداف الثورة ، وأنه يرى أن أكثر الناس قدرة على الإطلاق لتحقيق هذه الأهداف هم أعضاء مجلس الثورة .

أما عن نقص الخبرة فهي ليست مشكلة كبيرة ، ونحن على استعداد للمعاونة في إيفاد بعض كبار المتخصصين بما فيهم الوزراء إذا تطلب الأمر ليكونوا جهازاً متكاملًا لتقديم المشورة والخبرة وليعاونوا في رسم خطط الوزارات ووضعها في حيز التنفيذ .

ورد القذافي بأنه لا يريد أن يحمل الجمهورية العربية المتحدة أعباء جديدة إلا أن ثقتهم بأن الثورة الليبية هي أحد روافد ثورة ٢٣ يوليو يدفعهم للاستعانة بدعم الرئيس جمال عبد الناصر لهم وهو الذى يعتبرونه سنداً لهم في نجاح ثورتهم وطلب الرئيس بأن يعد سامى شرف وفتحى الديب القوائم بأسماء الخبراء المتخصصة كجهاز تخطيط وتعرض الدراسة على الأخ العقيد في الجلسة التالية .. ثم تحدث الرئيس عبد الناصر بعد ذلك عن ضرورة التضامن والتماسك بين أعضاء مجلس الثورة وعدم إتاحة الفرصة للعناصر المتسللة أو الحزبية بالنفاذ للتأثير على وحدتهم وتضامنهم .

تحدث القذافي بعد ذلك عن مؤتمر القمة القادم بالرباط ، ورد عليه الرئيس عبد الناصر بأن مثل هذه الاجتماعات تعمل وفق جدول أعمال متفق عليه - واتفق على وضع ورقة عمل حينها يزور الرئيس عبد الناصر ليبيا في طريقه إلى الرباط . وناقش بعد ذلك موضوع التنسيق الثلاثي بين مصر وليبيا والسودان باعتبار أنه من الضروري دعم خط العمل بينهم في كافة المجالات ( المثلث الذهبي) .

ثم عقد الاجتماع الرابع بين الرئيس عبد الناصر والقذافي بعد مأدبة إفطار أقامها الرئيس للعقيد في القصر الجمهورى بالقبة وكان الإفطار عبارة عن ما يقدمه المطبخ

الليبي في شهر رمضان من شوربة أو مرق كما يسمى هناك ، يحتوي على مرق الضأن ممزوج به كمية من « الهريس » وهى ذات مذاق حريف للغاية وقطع من اللحم المسلوق ومكرونه مقصوفة وخضرة كلها تقدم ساخنة فى طبق واحد ثم أصناف أخرى من شواء لحم الضأن والأرز ، ثم أنواع من الحلوى الليبية الوطنية والفاكهة . وعقب تناول طعام الإفطار بدأت جلسة المباحثات التى استهلها العقيد قائلاً أنه سيلبغ الرئيس عمن يقع عليه الاختيار لرئاسة مجلس الوزراء بعد الاستقرار على الشكل النهائى لمجلس الوزراء الجديد الذى سيشارك فيه بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وتحدث الرئيس عبد الناصر بالتفصيل بعد ذلك عما تعرضت له ثورة ٣٢ يوليو منذ بدايتها من تجارب ومؤامرات وأساليب القوى المختلفة وكيف أجهضتها الثورة من البداية ، وطالب أعضاء مجلس الثورة الليبى بوحدة الفكر والالتزام برأى الأغلبية مهما كان مخالفاً للرأى الأقلية . وأجاب الرئيس بعد ذلك على الكثير من الأسئلة والاستفسارات من أعضاء الوفد الليبى .

غادر القذافى القاهرة صباح يوم ٤ ديسمبر ١٩٦٩ .

وزار القاهرة بعد هذه الزيارة ستة مرات فى ١١ فبراير ١٩٧٠ ثم فى ٢٧ إبريل ١٩٧٠ وبعدها فى ١٢ يونيو ١٩٧٠ ثم فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ وأخيراً عاد يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لتوديع الرئيس عبد الناصر الوداع الأخير .

( جميع لقاءات الرئيس جمال عبد الناصر والعقيد معمر القذافى مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى فيما عدا لقاء ١٦ سبتمبر لم يسجل لأنه تم فى القطار فى مرسى مطروح ) .  
( جميع الرسائل والبرقيات المتبادلة بين القاهرة وليبيا لدى المؤلف نسخة أصلية منها وهى تشغل ملفات كثيرة ) .

أما اللقاء الثانى الذى تم فى القاهرة فى ١١ فبراير ١٩٧٠ وحضر معه كل من عوض حمزة الخويلدى الحميدى وكانت هذه الزيارة حسبما طلب القذافى مخصصة بالكامل لبحث قضية الزراعة فى ليبيا كما أبدى رغبته فى زيارة مديرية التحرير والوادى الجديد ومريوط والساحل الشمالى الغربى .

عقدت اجتماعات ثلاثة طويلة بين العقيد والرئيس وحضرها سيد مرعى ووزير الزراعة الليبى من يوم ١١ فبراير حتى يوم ١٤ فبراير ١٩٧٠ وبحثت فى هذه اللقاءات المواضيع التالية :

١- المعركة المصرية مع إسرائيل ، واستعداد ليبيا لتقديم كافة المساعدات الممكنة لدعم القدرة القتالية لمصر فى مواجهة غارات إسرائيل على العمق المصرى .

٢- الموقف العربى فى مواجهة التحدى الإسرائيلى وتم التركيز على موقف دول المواجهة بالذات وضرورة دعم موقفها وقدراتها العسكرية وكذا موقف المقاومة الفلسطينية .

٣- مستقبل التعاون الثلاثى بين مصر وليبيا والسودان على ضوء بيان طرابلس ومطالبة كل من سوريا والجزائر للانضمام للميثاق باعتبارهما دولتين تقدميتين . كما عرض القذافى نتائج لقاءه مع نورالدين الأتابسى رئيس سوريا .

٤- وحدة القوات المسلحة الليبية المصرية وأهمية الإسراع فى خطوات تنفيذها علاوة على دراسة آخر تطورات صفقة طائرات الميراج الفرنسية وتوقيتات تسليمها وأثر تلك التوقيتات على فرار معركة التحرير .

٥- موقف الاتحاد السوفيتى من صفقة السلاح التى تعزم ليبيا شراءها لتسليح ثلاثة لواءات ، ومدى الاعتماد على الاتحاد السوفيتى فى تزويد ليبيا باحتياجاتها من السلاح المتطور وبالذات فى مجال الطيران والمدركات .

٦- أهمية الإسراع فى اتخاذ خطوات إيجابية فى المجال الاقتصادى على طريق الوحدة الاقتصادية بين ليبيا والجمهورية العربية المتحدة .

٧- موضوع إقامة التنظيم الشعبى لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

٨- الخبرة المصرية ومساهماتها فى تغطية الاحتياجات الليبية للانطلاق فى المشروعات العمرانية والاستثمارية لصالح الجماهير الليبية .

أما اللقاء الثالث بين الرئيس عبد الناصر والقذافى فقد تم فى القاهرة فى ٢٧ إبريل ١٩٧٠ وكان برفقته أبوبكر يونس جابر وقد تم فى هذه الزيارة مناقشة كل ما يتعلق باحتياجات ليبيا لإعادة تنظيم الجيش الليبى والإسراع فى اتخاذ الخطوات التنفيذية فى مجال التدريب للقوات المسلحة الليبية .

وكان العقيد القذافى قد التقى الرئيس عبد الناصر فى احتفالات السودان بيوم الخامس والعشرين من مايو فى الخرطوم ثم قام بجولة فى الدول العربية بغرض دعم الجبهة الشرقية واستكمال قدراتها القتالية لتساند الجبهة الغربية فى قناة السويس وفى الثانى عشر من يونيو ١٩٧٠ وصل إلى القاهرة فى الزيارة الرابعة ليعرض نتائج جولته على الرئيس عبد الناصر ، كما قام بإلقاء خطاب أمام مجلس الأمة المصرى وغادر القاهرة يوم ١٤ يونيو ١٩٧٠ .

وتم تعيين جمال شاعر سفيراً لمصر فى ليبيا ، بعد أن عمل لفترة شهرين تقريباً معاوناً لفتحى الديب ، وإن كان هذا التعيين لم يحل دون أن يكون الأخير مسئولاً وحلقة الاتصال مع مجلس قيادة الثورة الليبية .



ثم جاءت الزيارة الخامسة وكانت زيارة سريعة وتمت على عجل حيث التقى الرئيس عبد الناصر والقذافي في مرسى مطروح أثناء وجود الرئيس هناك مع الفريق فوزى لاستعراض آخر تطورات الموقف والاستعدادات العسكرية على جبهة القتال والتحصير شبه النهائي لمعركة تحرير الأرض ، حيث تولى فوزى عرض خرائط العمليات للخطة جرائت المعدلة التي وافق عليها الرئيس عبد الناصر بشكل مبدئي مع إضافة بعض التعديلات عليها ليعود فوزى بعدها للقاهرة لإعداد الخرائط النهائية التي كان من المفروض أن يعتمدها الرئيس جمال عبد الناصر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة - وكان يرافق الرئيس في هذه الرحلة حسين الشافعي واضطر الرئيس عبد الناصر لقطع هذه الزيارة بسبب أحداث أيلول الأسود بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية في عمان في السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٠ .

أما الزيارة السادسة ، فقد كانت يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وذلك للقيام بواجب الوداع الأخير للرئيس جمال عبد الناصر .

وحول موضوع الوحدة بين مصر وليبيا فإن الرئيس عبد الناصر كان رأيه واضحا وموقفه محددًا باعتبار أن الوحدة مسألة مصيرية لا تعالج بالعاطفة أو بالتسرع بل يجب أن تعالج هذه القضية بسياسة النفس الطويل وبلاستفادة من دروس الماضي والتجارب السابقة وكان يعبر للجانب الليبي ببساطة عن أمله أولاً في انصهار الشعبين أولاً، ثم تبادل المصالح وتأصيل الانتهاء والمصاهرة ثم تبدأ مراحل من أشكال التوحد في المجالات الحيوية الحياتية اليومية يعتاد عليها الشعبين في مصر وليبيا ثم تأتي بعد ذلك الأشكال القانونية والدستورية .. الخ.

وكانت هناك اتفاقتا الوحدة العسكرية والوحدة الاقتصادية كبداية لكن كان الرأي أن تشارك السودان ليكون الاتفاق ثلاثياً، ومن ثم تم الاتفاق على توقيع ميثاق طرابلس في ديسمبر ١٩٦٩ ولكن السودان أرجأ موقفه نظراً لمشاكله في الجنوب وعدم إمكانية إقناع الأحزاب السودانية قبل التمهيد لهذه الخطوة مما جعل مجلس الثورة الليبي يصاب بخيبة أمل وطرح أغلبهم الوحدة الفورية مع مصر ، لكن الرئيس عبد الناصر برؤيته الواضحة والمحددة أصر على صيغة العمل الثلاثي في شكل ميثاق عمل واجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة وأن تتم الوحدة كما أسلفت على مراحل بدءاً من صيغة التعاون إلى التنسيق في كافة المجالات والعمل على تهيئة مناخ طبيعي لاتخاذ خطوات إيجابية تنبع من الممارسة وربط المصالح ببعضها وتدرج الخطوات حتى تصبح الأمور طبيعية ولا تحتاج إلى تشريعات مع التشديد على توحيد العوامل المساعدة مثل التعليم والخدمات الأخرى وبالتبادل التجاري والتخطيط لأسلوب تنمية في الزراعة والصناعة والأمن القومي يحقق أهداف الوحدة . وكان الرجل يقول دائماً :

إنه من المحتم علينا أن نعالج مشاكلنا بالنفس الطويل خصوصاً في المسائل المصرية.

أحب في النهاية أن لا يفوتني إلا أن أسجل موقف الرئيس عبد الناصر من الملك إدريس السنوسي :



الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل ولي عهد ليبيا عابد السنوسي

فقد أصر الرئيس جمال عبد الناصر على استضافة الملك السنوسي في مصر بناء على طلب الأخير حيث وردت لنا برقية من سفيرنا في أثينا بعد قيام الثورة في ليبيا يقول فيها إن الملك إدريس السنوسي طلب إليه إبلاغ الرئيس عبد الناصر برغبته هو وزوجته بالقدوم إلى القاهرة للإقامة بها حيث أنه يمتلك قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالي ٦٨ فداناً في منطقة أبو المطامير (محافظة البحيرة) بجوار الإسكندرية وطلب موافقة الرئيس عبد الناصر على رغبته هذه . وكان الرئيس عبد الناصر يستطيع أن يسمح له بالقدوم طبعاً ، لكنه رأى أن يبعث بصورة من الرسالة للعقيد القذافي مع تحييد الرئيس بالموافقة على إقامة الملك في القاهرة لمصلحة الطرفين - الملك والثورة الليبية - وقد اقتنع العقيد بوجهة نظر الرئيس وفعلاً وصل الملك السنوسي إلى القاهرة وقد قابلته أنا شخصياً باسم الرئيس في مطار القاهرة واصطحبته إلى أحد قصور الضيافة في منطقة الدقى والذي خصص لسكنه هو وعائلته .

وفي الأسبوع الأول من نوفمبر طلب الرئيس عبد الناصر للمرة الثانية من العقيد معمر القذافي استجابة مجلس قيادة الثورة لطلب الملك السنوسي تسهيل سفر ابنته بالتبني لتعيش مع زوجته في القاهرة، واستجاب القذافي مرة ثانية لهذا المطلب وسلمت ابنة الملك للسيد فتحى الديب الذى تولى تسفيرها إلى القاهرة في اليوم التالى .

ويهمنى أن أسجل أنني كنت حريصا على أن أتولى قضية العلاقات الليبية المصرية من واقع الوثائق ولذلك فقد طلبت أكثر من مرة ومن أكثر من مسئول ليبي أن أتمكن من الإطلاع على محاضر الإجتماعات التي دارت بين القيادتين الليبية والمصرية منذ أن قامت ثورة الفاتح وحتى رحيل الرئيس عبد الناصر ، لكننى لم أوفق فى هذه المهمة حتى بعد أن حررت خطابا شخصيا للأخ معمر القذافى أثناء آخر زيارة لى لطرابلس فى شهر إبريل سنة ١٩٩٥ ولم أتلق رداً على هذه الرسالة حتى الآن . وفيما يلى نص الرسالة :

الأخ القائد معمر القذافى

تحية عربية واحتراما وبعد

فقد سلمت الأخ أحمد قذاف الدم بالأمس بعد مصافحتكم رسالة خطية أرجو أن يكون قد رفعها إليكم .

ويهمنى أن أؤكد لكم أنى بصدد إعداد مذكراتى الشخصية قريبا ، وأطمع أن تتفضلوا بإصدار أوامركم بأن أطلع أو أحصل على محاضر ووثائق العلاقات المصرية الليبية (١٩٦٩ حتى مايو ١٩٧١) ، حتى تصدر المذكرات مطابقة للأحداث والواقع ، ولا تشمل أشياء غير موثقة أو صادرة عن الذاكرة مما قد يترتب عليه شىء من عدم المصادقية .

كما أنى يسعدنى - إذا رأيتم ذلك مناسبا - أن ألقاكم شخصيا بعد إعدادى للمذكرات لأطلعكم على محتوياتها .

أكرر شكرى وامتنانى وتقديرى واحترامى وحبى .

المخلص دوما

سامى شرف

\* \* \*

## الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا

" الزهرة " - كان الإسم الكودى الشامل السرى للغاية الخاص بكل العمليات والخطط الأمريكية المناهضة للعقيد القذافى وثورة الفاتح الليبية .

وتحت " الزهرة " فكان هناك أسماء كودية فرعية أخرى :

" تيوليب " كان الإسم الكودى للعمليات التى تقوم بها عناصر ليبية معادية لنظام القذافى بالتعاون مع أمريكا وأجهزتها المختلفة .

" الوردة " كان الإسم الكودى للعمليات العسكرية الأمريكية ضد القذافى ، بالاتفاق مع حلفاء لاسيما مصر !! - هكذا وردت هذه المعلومة فى كتابي " بوب وودورد " ، " الحجاب " .

رونالد ريجان ، الرئيس الأمريكى قال للقائمين على هذه العمليات :

لا تشغلوا بالكم بالحظر المفروض على الإغتيالات ، وأنه شخصا سيتحمل المسؤولية إذا ما لقى القذافى مصرعه ، وما كان لأحد أن يطلب أكثر من ذلك فى التأمر .

كبار القائمين على هذه العمليات كانوا يقدررون أن نجاح هذه العمليات سيؤدى إلى إعادة رسم خريطة الشمال الإفريقى .

كانت الغارة الجوية المسلحة على بيت القذافى فى عملية " نيران البرارى " يوم ٢٣ مارس ١٩٨٦ .

\* \* \*

وفى النهاية سوف أختتم هذا الفصل بواقعتين هما:

الأولى: فى نهاية ١٩٦٩ :

طلب القذافى أن يجلس مع خبراء فى الزراعة والرى وعقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعا فى منشية البكرى حضره سيد مرعى والقذافى .

وعندما بدأ المهندس سيد مرعى يتحدث عن أساليب الزراعة والرى قاطعه القذافى متدخللا دون دراية فنية وهنا تدخل الرئيس وقال له بالحرف:

" يامعمر لما سيد مرعى يتحدث عن الزراعة والرى فأنا وأنت نصمت ونستمع لما يقول " .

الثانية: ١٩٩٥:

دعاني القذافي وأنا والفريق فوزى لمشاهدة مدى ما وصلت اليه البلاد، وفي هذه الفترة كان هناك حظر جوى على ليبيا فهبطت الطائرة ( مصر للطيران ) في تونس . كان من المفروض أن يكون في انتظارنا في تونس مندوبين من الجانب الليبي ولكننا لم نجد أحدا. ومكثنا في المطار من الساعة ٤ عصرا حتى الثامنة من صباح اليوم التالى وتصادف أن مر في المطار سفير الامارات العربية المتحدة فشاهدنا وعرفنا واندشش للمنظر ولما عرف القصة اتصل بالمستولين الليبيين في تونس الذين لم نفلح نحن في الاتصال بهم أثناء وجودنا في المطار.

وتم ترتيب سفرنا الى جربا مع طائرة صغيرة للوصول برا الى طرابلس عن طريق الحدود الليبية - التونسية . وعندما وصلنا الى طرابلس وتوجهنا فور وصولنا الى مكتب العقيد أبو بكر يونس وزير الدفاع الذى طلبنا منه قبل الكلام فى أى شئ مقابلة العقيد القذافي.

ولما حاول معرفة سبب إصرارنا على المقابلة أولا رفضنا وأصرينا على وجهة نظرنا ، ذهب الى غرفة مجاورة وأجرى الاتصال وعاد قائلا ستوجه الى مقابلة العقيد الآن.

ذهبنا الى العريزية وعندما قابلنا العقيد القذافي بادرتة بالقول - بعد استئذان الفريق فوزى - يا عقيد انتم ما تعلمتوش ومش هتتعلموا ابدا ويا خسارة الـ 50 يوم التى أمضيتها ليل نهار فى طرابلس لبناء مؤسسات ليبيا الشقيقة، وأن هذه الزيارة ستكون آخر مرة تطأ رجلي فيها ليبيا وقد حاول العقيد أن يقاطعنى معترضاً على كلامى لكننا أصرينا على العودة للقاهرة فورا وعدنا بطريق البر.

\* \* \*

الفصل الحادي والعشرون

## عملية تهريب عبد الحميد السراج

من سجن المزة في دمشق

اكتشفت السلطات السورية هروب عبد الحميد السراج وحارسه بعد حوالي ست ساعات حسب ما علمنا ، وكان تفكيرهم أنه نخبىء في داخل مدينة دمشق ، وبدأوا بعد ذلك في البحث داخل المدينة وضواحيها مما ساعدنا على كسب الوقت ...



عبد الحميد السراج<sup>(\*)</sup> في أول ساعة لتسلم منصبه كرئيس للمؤسسة المصرية العامة للتأمين  
.. بعدسة المصور نشرت بالعدد ٢٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٣

(\*) توفي ودفن بالقاهرة في سبتمبر ٢٠١٣.. رحمة الله عليه

بعد وقوع الانفصال تلقى جمال عبدالناصر معلومات تأكدت بشكل قاطع في مايو ١٩٦٢، بأن عبدالحميد السراج نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية معتقل في سجن المزة، وأنه يتعرض لأبشع أنواع التعذيب النفسى وغيره، وأنه مسجون في زنزانه في منطقة داخل السجن كنا نعرفها من أيام الوحدة باسم «السلول»، وكانت تعتبر من أبشع الأمكنة داخل سجن المزة حيث أنها كانت ملتقى لمجارى السجن ومجارى المناطق المجاورة - وبالمناسبة فقد جربت بنفسى «سلول» مصر في ليلان طرة بعد أقل من عشر سنوات من هذا الحدث كما سيرد في فصل آخر من هذه الشهادة .

كما وصلت معلومات بأن السيدة حرم عبدالحميد السراج تكاد تفقد بصرها وتواجه إهمالامن جانب السلطات السورية في معالجتها .

ووفاءً من عبدالناصر للدور البطولى الذى لعبه السراج في خدمة القضية القومية أثناء العدوان الثلاثى ١٩٥٦، ودوره في المحافظة على دولة الوحدة، ورغم كل العقبات التى يمكن أن نصطدم، بها قرر أن نعمل على تهريب السراج من سجنه في دمشق وإحضاره للقاهرة.

كلفنى عبدالناصر بوضع خطة لتنفيذ هذه المهمة وقد تم إعدادها في خلال أربعة أيام، بعد إجراء سلسلة من الاتصالات ببعض الأصدقاء الشرفاء في كل من بيروت ودمشق وعمان، لاستطلاع آرائهم وما يمكن أن يقدموه من معاونة في هذه العملية الخطيرة دون مصارحتهم بالمقصود أو بالشخص المراد تهريبه .. وتم وضع خطتين تبادليتين للعملية، أطلقنا على الأولى «إسم كودى: س.ش.» وأطلق على الخطة الثانية «إسم كودى: جمال».

وتم وضع الخطوط الرئيسية للخطتين بالتعاون مع فريق عمل ضم كلامن منير حافظ مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات، ومحمد المصرى مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشئون العربية ومحمد نسيم مندوب المخابرات العامة في بيروت في تلك الفترة .



وكان ملخص الخطة الأولى ، « سين . شين »

هو اقتحام سجن المزة من أكثر من موقع في وقت واحد بواسطة عناصر فدائية سورية موثوق بها ، ثم النفاذ إلى منطقة السلول واختطاف السراج ، بينما يتم تنفيذ أكثر من هجوم في وقت واحد لإشغال حراس السجن وتشتيت أنظارهم والهرب بالسراج ، إما عن طريق البر إلى الأردن وصولاً إلى ميناء العقبة ومنه إلى الساحل المصري - وكان هناك عناصر فدائية وصديقة في الأردن تستطيع المعاونة في تنفيذ العملية بأمان وبعيدا عن أنظار الأجهزة أو السلطات هناك ، بالرغم من أن بعضهم كان يشغل مواقع حساسة جدا : منهم سليمان النابلسي وأحمد زعرور ونذير رشيد ومحمد الروسان (وكانوا لاجئين في دمشق في تلك الفترة ) ، وآخرون ممن كانوا على صلات صداقة وثيقة بالقاهرة .. وكانت الخطة البديلة عن عبور الأردن هي إختراق الأراضي السورية حتى لبنان ومنها إلى القاهرة جوا أو إلى الإسكندرية عن طريق البحر ، بالإتفاق مع الصديق كمال جنبلاط واللواء شوكت شقير والصديق معروف سعد.

أما الخطة الثانية «جمال» ، فكانت تتلخص في الخطوات التالية :

١- إجراء اتصال مع السراج داخل سجن المزة للتعرف على الأوضاع تفصيلا وكان ذلك ميسورا ، إلى جانب ترشيح عناصر يمكن تجنيدها داخل السجن أو بمعنى أصح الاستعانة بها لسهولة تدبير مثل هذا الأمر، سواء من جانب الحراس أو العاملين فيه أو القريبين منهم .

٢- دراسة أفضل التوقيتات والوسائل الملائمة وخط السير من مخارج منطقة السجن وحتى الحدود اللبنانية أو في بيروت ، مع وضع خطط بديلة للتأمين والتغطية الأمنية للعملية وحساب الأمور غير المتوقعة باستمرار .

٣- تأمين وجود السراج في لبنان إلى أن يتم تنفيذ المرحلة الأخيرة ، وهي نقله إلى مصر إما جوا أو بحرا وفقا للظروف والتطورات والإحتتمالات التي قد تقابلنا أثناء التنفيذ . عرضتُ الخطتين على جمال عبدالناصر فأشار باعتماد الخطة الثانية «جمال» ، ذلك لأن التحرك عبر الأردن مهما كانت درجة تأمينه عالية، إلا أنه سيتم دون علم السلطات الأردنية وفي هذا مخاطرة كبيرة قد تفشل العملية .

وبعد اعتماد الخطة قال لي : « يا سامي لك مطلق الحرية في التصرف تجاه أى موقف كيفما ترى سواء بالإلغاء أو بالتعديل أو بالتسريع أو بالإبطاء » .

عدتُ إلى فريق العمل وتم تفصيل الخطة المعتمدة إلى إجراءات تفصيلية، تعالج كل صغيرة وكبيرة وتحديد الواجبات والتكليفات ، والأخذ في الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة ، وما يمكن أن تتعرض لها من مواقف مفاجئة أو طارئة ، كما تم دراسة محاور

الطرق البرية المطروقة وغير المطروقة ( المدقات الجبلية أو الصحراوية ) داخل سوريا ولبنان، حتى يمكن توفير أقصى درجة تأمين ممكنة لتنفيذ العملية .

وكانت في مقدمة الخطوات التنفيذية؛ الاتصال بالأصدقاء في سوريا للتحرك لتجنيد أحد المساعدين من الذين يتولون مهمة حراسة عبد الحميد السراج شخصياً، والحصول على كافة تفاصيل مواعيد وأسلوب وتغيير الثوب، وفي الوقت نفسه ترتيب بديل لمن سيقع عليه الاختيار ممن ينطبق عليه أيضاً شروط تحقيق المهمة بنجاح . وتم تحديد أحد الحراس ولحسن الحظ كانت جميع المواصفات تنطبق عليه بما فيها إيمانه القوي بالوحدة بين مصر وسوريا ، كما لعب القدر وتوفيق من الله أن كان السراج قد نجح في نفس الوقت لاكتساب تأييده وربطه بصلة شخصية؛ حيث نجح في أن يكون صلة وصل بينه وبين عائلته في دمشق ، فتم بذلك وقوع الاختيار على هذا الحارس وهو منصور رواشدة، وتم تأمين اتصالات في وقت واحد الأول بمنصور رواشدة والثاني بالسراج من خلاله .

كذلك عقد اجتماع بين المجموعة المنفذة للعملية وبين بعض الأصدقاء والعناصر الوجدوية والقومية في كل من لبنان وسوريا والأردن ، وكانوا جميعاً من الشخصيات المرموقة ذات الثقل السياسي والاجتماعي والنفوذ ، وكان من بينهم الصديق المناضل كمال جنبلاط زعيم الحزب الإشتراكي، واللواء شوكت شقير رئيس الأركان السوري الأسبق، ورفيق النضال الشريف ، والرجل الحر المرحوم معروف سعد، وبعض الأصدقاء في الأردن على المستويين السياسي والرسمي ممن كانت بيننا وبينهم علاقات متينة ، وعلى رأسهم سليمان النابلسي ، ونذير رشيد ، ومحمد الروسان ، وأحمد زعرور .

كما وضعت في الخطة أيضاً ضرورة التفاهم مع اللواء فؤاد شهاب رئيس جمهورية لبنان في ذلك الوقت ، علاوة على الاتصال الذي كان قائماً فعلاً منذ فترة سابقة مع بعض الأصدقاء في الأجهزة الرسمية في بيروت وفي مقدمتهم سامي الخطيب، وذلك لدعم تنفيذ ما سيتفق عليه قبل وأثناء تنفيذ العملية .

كانت توجيهات جمال عبدالناصر أن أدخل البيوت من أبوابها ، فقامت فور وصولي إلى بيروت، بالاتصال بالرئيس اللبناني فؤاد شهاب ، وكانت تربطني به علاقات صداقة قوية جداً قائمة على الثقة والنقاء والشفافية والصراحة ، وكنت في كل مرة أتواجد في هذه العاصمة العربية الحبيبة كان الرجل يستقبلني كصديق قبل أن يستقبلني كمستول وكان يناديني باسم « الهمشري » حتى عندما كان يريد إبلاغ الرئيس عبدالناصر أي رسالة عن طريق السفير عبدالحميد غالب كان يقول له « بلغ الهمشري كذا وكذا - أو استدعي الهمشري لمقابلتي . » . وفي لقائي مع الرئيس شهاب قلت له :

« سيادة الرئيس ، أود أن أبلغك تحيات الرئيس جمال عبدالناصر ، وأريد أيضا أن أبلغك بأننا سوف نقوم بعملية حساسة للغاية من خلال الأراضي اللبنانية، وأرجو ألا نتسبب في إزعاج أو إحراج فخامتكم» .

فقاطعتني قائلاً :

« يا همشري أنا عارف أسلوبك وطريقة تصرفك في المسائل الحساسة والمحرجة وأرجوك ما تقول لي أية تفاصيل عن العملية أو حتى طبيعتها ، وكل الذي أطلبه أنكم لا تورطوا السلطات اللبنانية في نتائج قد تضر بسلامة الأوضاع في لبنان» .

فقلت له :

« سيادة الرئيس إننا حريصون دائماً على سلامة كل ذرة أرض في لبنان حرصنا على سلامة مصر ونجاح العملية» .

فقال ضاحكاً : « أطلب إلي بتريده يا همشري» .

فقلت : « لا يلزمني أي شيء في الوقت الراهن ، وسأطلب لقاء سيادتكم في وقت لاحق إذا أذنتم لي»

واستأذنت الرئيس شهاب في الإنصراف شاكرًا له حسن استماعه واستقباله وكرم ضيافته لي ، وطلب مني تبليغ تحياته واحتراماته للرئيس جمال عبدالناصر .

بعد هذه المقابلة وبعد اللقاء مع مجموعة العمل تم صرف النظر تماماً عن فكرة تنفيذ العملية من خلال الأردن، التي لم تكن حكومتها على وفاق مع القاهرة وركزنا على العمل من خلال بيروت . وقد أقر عبدالناصر هذا التصرف وفضل العمل من خلال لبنان .

في هذه الأثناء واصلتنا معلومات من دمشق تفيد بموافقة منصور رواشدة حارس السراج على التعاون مع السراج في تهريبه من أحد الأبواب الخلفية المفتوحة على المجارى، وأنه أبلغ السراج بالنوایا التي بدأ تم تنفيذها من جانب القاهرة أيضاً، علاوة على أفكاره هو في هذا الشأن. وطلب الرواشدة تأمين نوعية معينة من الملابس البدوية مع توفير جمل أو جملين وحصانين على أن تتواجد في نقطة معينة حددها هو ما بين الساعة الحادية عشرة ومنتصف الليل اعتباراً من اليوم العاشر من مايو ١٩٦٢، وتكرر هذه العملية كل أربع وعشرين ساعة حتى يتم التنفيذ .

وقد دفعنا ما تلقيناه من رواشدة إلى إعادة التفكير في عناصر الخطة من جديد واختيار خط السير الذي يمكن أن تسلكه القافلة ، ذلك أنه كانت توجد نقاط مراقبة حدودية داخل الأراضي السورية وعلى الحدود مع لبنان وداخل الأراضي اللبنانية أيضاً ، وكان علينا أن نتفادى هذه النقاط في خط السير حتى لا نواجه مواقف غير محسوبة أو غير متوقعة ودون توريث السلطات اللبنانية لالتزاما باتفاقي مع الرئيس فؤاد شهاب .

جرت مناقشات مطولة مع الأصدقاء: كمال جنبلاط، ومعروف سعد، وشوكت شقير، حول تفاصيل المخطط وتم استعراض كافة المعلومات والتقديرات عليهم، واتفقنا على أن يتولوا مسئولية استلام السراج من لحظة خروجه من السجن إلى أن يدخل الحدود اللبنانية، وأشاروا بعدم وجود حاجة لأن ندخل نحن الأراضي السورية، وأنهم سيسلموننا عبد الحميد السراج على الحدود السورية اللبنانية، ودخل أراضي لبنان على وجه التحديد وفي إحدى النقاط المتفق عليها سلفا، وستحدد بشكل نهائي في حينه عندما تنجح عملية عبور الأراضي السورية وفق مخططهم هم. ولما عرضوا علينا خطوط السير المقترحة تم اختيار أصعبها وأطولها حتى يكون بعيدا عن أى تصور، رغم مخاطر طول الطريق وما قد يترتب عليها من نتائج. واتفقنا أيضا على عدم إشراك أى عنصر رسمى لبنانى في هذه العملية، حتى نجنبهم التعرض لأى عملية انتقام من النظام الانفصالى السورى، كما نفاديننا استخدام أية إشارات لاسلكية قد يمكن التقاطها وما قد يترتب على ذلك من احتمالات كشف العملية، وكانت وسيلة الاتصال تقتصر على الرسائل المكتوبة أو الشفوية التى ينقلها أشخاص موثوق بهم، ووفقا لكلمة سر تم التعارف عليها وهي: «ميم نون» (محمد نسيم) .

ثم بدأت مرحلة التنفيذ الفعلى وفق جدول زمنى متفق عليه، يبدأ من منتصف ليل العاشر من مايو ١٩٦٢ .

وقمتُ بعد ذلك بكتابة رسالة خطية للرئيس جمال عبدالناصر حملها مبعوث خاص من بيروت للقاهرة، شرحت له فيها التفصيلات للخطة في شكلها النهائى، كما شرحت له وجهات النظر المختلفة لكل من كمال جنبلاط، ومعروف سعد، وشوكت شقير، وأشرت إلى حديثى مع الرئيس شهاب، وقد بعث إلى جمال عبدالناصر برسالة بخط يده، أيد فيها جميع الخطوات التى رسمناها مع بعض إيضاحات وتوصيات وتحييزات قبل وأثناء التنفيذ، وتمنى لنا التوفيق فى مهمتنا، وختم الرسالة بقوله :

« عزيزى سامى، موافق على كل الإجراءات التى اتخذتها

مع تمنياتى بالتوفيق وفى إنتظاركم بالقاهرة بإذن الله»

ثم أخطرني الرئيس بعد ذلك برسالة أخرى، جاء فيها أنه أصدر تعليمات بترتيب عملية الانتقال من بيروت إلى القاهرة، وذلك بوضع الطائرة التى كانت تقوم برحلة فى منتصف الليل يوميا إلى بيروت - وكانت تسمى طائرة الصحافة - حيث تنقل الصحف المصرية إلى لبنان وسوريا عبر لبنان، تحت تصرف يوميا حتى تتم العملية، وأن يتولى الإشراف على رحلة الطائرة عبدالمجيد فريد ومنيرحافظ . وأن غواصة مصرية ستواجد فى المياه اللبنانية فى مواجهة السفارة المصرية فى بيروت، يمكن استخدامها إذا

لم يتيسر الانتقال جوا لأي سبب من الأسباب، وبحيث تنقل الغواصة طاقم العملية إلى الإسكندرية أو بورسعيد، وأنها سوف تتواجد في النقطة المحددة أمام مبنى السفارة المصرية كل يوم في ساعة محددة - منتصف الليل اعتباراً من ١٠ مايو ١٩٦٢ .

وقد علمتُ فيما بعد أنه كان من واجبات هذه الغواصة هو إجراء عملية استطلاع للساحل الشرقي للبحر المتوسط لرصد أية تحركات إسرائيلية في هذه المنطقة .

( كل هذه الرسائل المتبادلة بين الرئيس عبدالناصر وبخط يده ، وبينى والخططة والخطط التبادلية والتعديلات التي أدخلت عليها وتقديرات الموقف وتذاكر الطائرات وجوازات السفر الدبلوماسية بالأساء المستعارة والتي إستخدمت في هذه العملية وجميعها مكتوب بخط اليد وعلى أوراق الرئيس الشخصية - كلها محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى - والشهود هم السادة : منير حافظ ومحمد زغلول كامل وعبدالمجيد فريد واللواء سامى الخطيب )

وضعنا بعد ذلك دراسة نهائية لكل التعديلات والترتيبات الجديدة التي وصلتنا من القاهرة ، وانتظرنا تحديد ساعة الصفر التي سيبلغنا بها منصور الرواشدة من دمشق ، وقد جاءنا بالفعل رسول من طرفه يبلغنا بأن العملية ستبدأ مساء يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ .

وفي الموعد المحدد تمكن منصور رواشدة من إحداث نوع من الفوضى داخل السجن لإشغال الحراس وإدارة السجن ، وأصبح الموقف أكثر ملاءمة له؛ فقد حصل على مفتاح الباب الخلفي من مكتب مأمور السجن وفتح الباب فغمرت المجارى المكان وتسلمت المجموعة المنوط بها التنفيذ إلى النقطة المحددة لانتظار الجمال والخليل ، وبسرعة تم تغيير ملابسهم لارتداء الملابس البدوية وركبوا الجمال التي كان يقودها مندوب من طرف كل من كمال جنبلاط - ومعروف سعد - شبلى العريان ومعه دليل ، كما تمت ترتيبات لتأمين الطريق كله حتى الحدود اللبنانية ودخلها حتى المختارة، وكذا الطرق التبادلية التي سبق وضعها كبدائل لتنفيذ الخططة .

اكتشفت السلطات السورية هروب عبدالحميد السراج وحارسه بعد حوالي ست ساعات حسب ما علمنا ، وكان تفكيرهم أنه مختبئ في داخل مدينة دمشق ، وبدأوا بعد ذلك في البحث داخل المدينة وضواحيها مما ساعدنا على كسب الوقت .

بعد فترة زمنية كنا قد أعددنا عددا من الدراجات البخارية استخدمتها المجموعة التي هربت السراج وحارسه، وسلكت منطقة وعرة حتى نقطة أخرى عادوا إلى امتطاء الجمال ثم من نقطة ثالثة كانت تتواجد سيارة خاصة لنقل الخضروات والفاكهة فركبوا وظلوا بها حتى وصلوا إلى أرض آمنة تماما داخل منطقة نفوذ كمال جنبلاط، وكان المسئولون السوريون يواصلون البحث داخل دمشق بينما كنا نحن قد وصلنا إلى بيروت العاصمة.

كان الأُخ والصديق العزيز سامى الخطيب - وأحد أبرز عناصر رجال الرئيس شهاب في المكتب الثاني اللبناني وعضو المجلس النيابي ووزير الداخلية فيها بعد - يزودني بتحرّكات ونشاط المخابرات السورية الانفصالية داخل لبنان طوال العملية ، ولم يبلغني بها يشير إلى معرفة المخابرات السورية بوصول السراج إلى بيروت أو إلى لبنان أصلا .

بعد أن وصل السراج وحارسه إلى المنطقة المختارة والتي كان يشرف عليها اللواء شوكت شقير الذى كان يعمل رئيسا لأركان الجيش السورى شعرنا بالاطمئنان نسبيا وتوجه محمد نسيم للقاء عبد الحميد السراج ومنصور رواشدة هناك بينما بقيت مع محمد المصرى في بيروت وفي منزل محمد نسيم - وكنا قد قمنا من قبل باستئجار ثلاثة منازل أمينة ( Safe House ) بأسماء مستعارة يمكن الانتقال لأى منها في أى وقت فيها لو طالت مدة بقائنا في بيروت وتحسبا لمخاطر احتمالات انكشاف العملية .

كذلك اتصلتُ باللواء فؤاد شهاب وطلبت مقابلته فورا ، و بالفعل فقد استقبلني ومعى السفير عبد الحميد غالب - الذى أثرت ألا يظهر في الصورة طول الوقت حتى لا يلتفت الأنظار إلى أى نشاط قد يضطر للقيام به ولو بشكل عفوى ، ولكنى كنت قد وضعت في الصورة بالنسبة للعملية ، وقمت بإبلاغ الرئيس فؤاد شهاب بالإطار العام للعملية ، كما أبلغته بأن السراج وحارسه في السجن موجودان فعلا في منطقة الشوف وتحت الرعاية والحماية الكاملة ، وعندما طلب الرئيس شهاب معرفة الخطوات التالية أبلغته بأن المخطط يجرى بمتتهى الأمان حتى الآن وأنا سوف نتقل به إلى بيروت ونحن لا نطلب أى حماية رسمية وأنا مستعدون ، وكذلك بعض رجال السفارة المصرية المتعاونين معى إلى جانب طاقم من المخابرات العامة وكل ما أرجوه أن نحصل على ملابس عسكرية لبنانية ، وكان رده أن هذا الأمر بسيط للغاية وستكون عندك الألبسة العسكرية ومعها سيارة لاندروفر عليها علامات الشرطة والأمن العام اللبناني أو الشرطة العسكرية كي تتوافركم الصفة الرسمية ، وكان ذلك بناء على طلبى حتى نؤمن سيرنا في اتجاه المطار- الذى كان الطريق إليه يعتبر في المساء منطقة عسكرية تخضع للتفتيش ، ولا نتعرض للتفتيش أو المراجعة من أحد .

واستفسر الرئيس شهاب عن سيقوم بقيادة السيارة فاقترحت عليه أن يقوم بهذه المهمة النقيب سامى الخطيب أو الرائد أحمد الحاج ، وكان رأيه أن يتولى الأمر سامى الخطيب .. وقلت للرئيس أننا سنغادر بيروت الليلة على طائرة الصحافة المصرية حوالى منتصف الليل أو بعده بقليل ، واستأذنته في الرحيل وشكرته باسم الرئيس عبدالناصر وشعب مصر ، فطلب منى إبلاغ الرئيس تحياته وإحترامه وتمنياته القلبية له .

انتقل عبدالحميد السراج بعد ذلك مباشرة - وذلك بعد قرار سريع لكسب الوقت ما دامت العملية تسير حتى الآن في صالحنا - إلى بيت محمد نسيم في بيروت كما وصل سامي الخطيب يقود السيارة مزودة بعلامات الشرطة العسكرية وملابس عسكرية لبنانية لأربعة أشخاص ارتديناها؛ السراج، ومحمد المصري، ومنصور رواشدة، وأنا - وما زلت أحتفظ بهذه الملابس حتى اليوم للذكرى -، وانتظرنا في منزل محمد نسيم حتى نتلقى الإشارة بوصول طائرة الصحافة المصرية لمطار بيروت .

وصلت الطائرة في حوالي الثانية والنصف صباحا وفور تلقينا إشارة وصول الطائرة نزلنا فرادى من منزل محمد نسيم، وركبنا السيارة اللاندروفر مع سامي الخطيب وكلنا يرتدي الملابس العسكرية اللبنانية وكأنا دورية سير للشرطة العسكرية اللبنانية، وفي الحقيقة لم يشعر بنا أحد كما لم نلاحظ أننا لفتنا نظر السكان أو المارة أمام المنزل، واتجهت السيارة إلى طريق المطار حيث دخلنا من أمام البوابة الرئيسية ثم استأنفنا السير وكأنا في طريق العودة من المطار إلى المدينة، ولكن السيارة توقفت عند منطقة محددة من قبل سامي الخطيب حيث انتزع السلك الشائك بشكل غير ملحوظ، ثم وضعه بطريقة يسهل إزاحته لتمر منه السيارة إلى داخل المطار.. حيث ستقف الطائرة كما أتفق من قبل حسب الخطة على أساس أنه بعد أخذ الإذن بالإقلاع تقف الطائرة في نهاية المدرج وتفتح الباب ليسقط منها سلم ينتظر وصولنا إلى الطائرة، وكان من ضمن المخطط أنه إذا حدث وطلب برج المراقبة السؤال عن أسباب وقوف الطائرة أن يكون الرد أن هناك عطلا بسيطا وتم إصلاحه ثم لا يرد الطيار على أى استفسار آخر بعد ذلك حتى نصعد إلى الطائرة ..

وفعلا أفرغت الطائرة هولتها من الصحف وأخذت الإذن بالإقلاع ووقفت عند نهاية المدرج حيث كنا قد وصلنا في نفس اللحظة إلى مكان وقوفها وصعدنا السلم بالترتيب التالي : عبدالحميد السراج، فمنصور رواشدة، فمحمد المصري، فمحمد نسيم، فسامي شرف، وعندما أغلق باب الطائرة تقدم منا عبدالمجيد فريد سكرتير عام الرئاسة ومحمد السعيد سكرتيرى الخاص الذين فوجئوا بوجود السراج على الطائرة فقدموا لنا التهنتة بنجاح المهمة وكان قائد الطائرة الكابتن عبدالرحمن عليش .

تحركت الطائرة بعد ذلك مباشرة للإقلاع من مطار بيروت في طريقها إلى القاهرة، وتم كل شيء كما كان مخططا ووصلنا إلى القاهرة في حوالي السادسة صباح يوم ١٣ مايو ١٩٦٢، ووقفت الطائرة في مكان منعزل حيث كان في استقبالنا محمد زغلول كامل مدير مكتب رئيس المخابرات العامة، وبعض أفراد من مكتبي حيث استقلينا السيارات في صمت وهدوء إلى أحد قصور الضيافة التابعة لرئاسة الجمهورية في مصر الجديدة ..

وقمت فور وصولي بالاتصال بالرئيس جمال عبدالناصر الذى كان مستيقظا طول الليل فى انتظار هذه المكالمة، كما قال لى، وأبلغته بوصول عبدالحميد السراج، ومنصور الرواشدة، بسلام وأنى أتحدث إليه من قصر الضيافة الذى سمي بعد ذلك باسم السراج، فطلب الرئيس جمال عبدالناصر أن يتحدث إلى السراج وهناك بسلامة وصوله للقاهرة وقال لى بعد ذلك :

«هات عبدالحميد وتعالوا لتفطروا معايا»

وفعلا توجهنا إلى منشية البكرى: عبدالحميد السراج ومنصور رواشدة وأنا فى سيارتى التى قدتها بنفسى لتتناول طعام الإفطار مع الرئيس جمال عبدالناصر .

بعد تناول الإفطار أمر الرئيس بأن يُكتفى بنشر خبر فى جريدة الأهرام غدا ١٤ مايو ١٩٦٢ يقول :

«عبدالناصر يستقبل عبدالحميد السراج وحارسه».

كما صدر قرار بترقية رواشدة إلى رتبة الملازم بالقوات المسلحة المصرية .

\* \* \*





# ملحق الوثائق



## افتتاح

بناء على أوامر سيادتكم مرفقة :-

١- عمل تراجم الكتب والمجلات عن ما ذكرته  
(١٧ مجلد) وقد طبعته للطبعة سيادتكم

٢- عمل تراجم الكتب العالمية التي قامت به  
وكل معجم بالكتبة وذا انتظام أوامر سيادتكم  
بمصره ما تأمره به هذه التراجم .

٣- تراجم دار المعارف سيرى كل عام كامل بل  
سيادتكم بالمطبوعات التي قد تمهده سيادتكم  
عليه .

أوامر سيادتكم بالنسبة للكتبة ٢

١٥

٦٦١٧/٢٦

بيان بتراجم الكتب العالمية للعرض على الرئيس جمال عبدالناصر

وزارة الإرشاد القومي

مصلحة الاستعلامات

كشف بالكتب والإحصاء

التي صدرت بقلم طومس تومج

بالإشارة في  
مذكرات  
دسته  
لعل  
ميدان  
ميدان

١ - الديبلوماسية الجديدة

مملكة البحرين

حول تمجيد الإنجاز والخطوة في الحزب

بقلم طومس تومج

٢ - تحليل البطالة في المجتمع المصري

ظروفه وسببها الجاهل

عسكرة واحدة تستطيع ان تشمل نواحي البرية

طومس تومج

٣ - طرق القسيمة

النداء اليكبر حركة الاملاخ التومس

التعاون التومس

بقلم طومس تومج

٤ - تمجيد أسلوب الحزب في العمل في المنظمات

بقلم طومس تومج

٥ - الحكومة الأتلا نيسة

في البرية والبحرية

بقلم طومس تومج

قاره نم ١٦/١/١٩٦٢

السيد الرئيس صلا وعلو

بعد قدسي وانف العنه والافتخام والتقدير لشوكم الكرم اريد انه اذتم الله  
شكرنا وامتناننا على الجليل الذي لموتنا به عنقله. لهذا الجين حدمه كراهه بلال ابنتي  
التي جم - وان كنته وانقا باسرار الله داسا ضد الاضاح والصدقة من القرون الصغية  
يبرج كرامنا - وساطن وانما اذكر لك هذا الصبر وسوق اذاه لابنتي لثقت ارجان  
الانام قد سخر ببطا كبره تكراهه حياها -

واين ادر انه اهض اليه لا شكره بنفسه بل لا يصر عيتمو لباته  
لله. ولكن اذا سمع وتلك يروقت يكون لك شكرا جدا .  
واريد انه اشهره ضد - الزمة لا يجردك عن المحاسن الكبره بالنسبة  
الوطن كجود صميم سون يلعب دورا مهما في حياة بلادنا ولقود صامو حيا. انقل  
لثقتنا برك الوطن كجود من دانا اضع جودى المذامع تمة لثقتنا كتمه الاضاح ان  
نيتنا صا سحنا -

واغيا تقين ثباتنا وشكرنا وامتناننا وقد جبر شوكم الكرم والسلام

خالد محي الدين

خطاب شكر ومحبة من خالد محي الدين واعجاب بالميثاق الوطني  
إلى جمال عبد الناصر في ١٩٦٢

عبد الناصر

الدهقان ٢  
الملك الناصر  
الملك الناصر

الملك على ايقان الملك الناصر  
في الصنف

عبد الناصر في الصنف

عبد الناصر

التوجيه لدرسيه  
التوجيه ما سائل  
التوجيه في الصنف  
للطابع

بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر تحذير من الشيوعية ومحاربتها لأنها لا دينية



### البيان

- ١ - وقف كل المعتقل
- ٢ - وقف كل المعتقل
- ٣ - وقف كل المعتقل

بشأن استنكار الشيوعيين المعتقلين والمسجونين في سجن الخارجة للحركة الانفصالية في سوريا

### ١ - جاء من محافظ الوادي الجديد في بيان :

أ - طلب الشيوعيون المعتقلون والمسجونون في سجن الخارجة مقابلة محافظ الوادي الجديد للاعتراف عن استنكارهم لهذا حدث في سوريا .

ب - عندما وصل المحافظ إلى السجن قابله الشيوعيون بالهتاف بحياة السيد الرئيس والجمهورية العربية المتحدة والقومية العربية ، وأعرب بعضهم في كلماتهم بالنيابة عن زملائهم عن أسفهم وجزتهم الشديد لما حدث في سوريا ، وأنها عن رغبتهم في تكليفهم والتضيعة بالقيام بأي عمل نقائلي لهذا التصرف .

ج - وطلبوا رفع مشاعرهم وموقفهم للسيد الرئيس .

د - كتب المعتقلون والمسجونون رسالتين للسيد الرئيس أوضحوا فيها أن موقفهم بالنسبة لحركة سوريا الانفصالية هو كوقوفهم من الاستعمار أي تحرب حياة أو موت وأن الجمهورية العربية المتحدة كلفت لثقتهم وأن حمايتها هي قضية الحياة بالنسبة للعسك والفلاحين وكافة المواطنين . وأنهم يضمنون أنفسهم في خدمة هذه الحركة ، ويطلبون مقابلة مندوب عن السيد الرئيس

( يتبع )

استنكار المعتقلين الشيوعيين بسجن الخارجة للحركة الانفصالية بسوريا..  
وفقا لما رفعه محافظ الوادي الجديد في ١٩/١٠/١٩٦١



سورة رقم ( )

- لتحديد دورهم في المعركة .
- واحتشوا بهياتهم بتأكيد تقديهم في السيد الرئيس والاجلال
- لبطلته وتقديهم في الانتصار في النهاية .
- وقع البيان الممتلئ والمسجون من المحامين والطلاب
- والعمال والاطباء والمدرسون والموظفون .

٢ - تلخيص محافظ الوادي الجديد :

- أ - أنه يوجد عناصر طيبة يمكن تعويلهم الي مواطنين صالحين
- بالتوجيه السليم والإرشاد .
- ب - لا يوجد بالسجن من يقوم بهذه المهمة كما أنهم محرومون
- من الاستماع للاذاعة وقراءة الصحف رغم أن الصحف والاذاعة
- قد تحمل اليهم المعلومات عن الأعمال التي تعمل في سبيل
- رفع شأن الجمهورية وتطبيق الحياة الاشتراكية التعاونية
- والتفرجات التورية في سبيل القضاء على الاتطاع وتحكيم
- رأس المال ورفع مستوى المعامل والمقايح .

٣ - يقترح محافظ الوادي الجديد مايلي :

- أ - التوصية باتخاذ الاجراءات المناسبة لتوجيه العناصر الصالحة .
- ب - النظر في أمر التصريح للاستماع الي الاذاعة التي تديرها
- ادارة السجن .
- ج - النظر في السماح بوصول الجرائد اليومية .

{ مكرتارية الرئيس للمعلومات }

التاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٦٦

مدير



تقريره لبيعه

٢٤٤

- ١- نجح الشيوعيون في حيازة مطاري  
بغداد في ٢٤٤٠ حيازة الإقليم لبيعه  
أو لثاني.
- ٢- تمكنوا من حيازة  
١- استغلال التوزيع الإقليمي  
لنشاطهم في حيازة الإقليم  
في حيازة الإقليم
- ٣- تأجيل حيازة الإقليم  
على حيازة الإقليم
- ٤- حيازة حيازة الإقليم  
في حيازة الإقليم
- ٥- حيازة حيازة الإقليم  
في حيازة الإقليم
- ٦- حيازة حيازة الإقليم  
في حيازة الإقليم
- ٧- حيازة حيازة الإقليم  
في حيازة الإقليم

تقرير بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر

عن نشاط الشيوعيين وكيفية مقاومته في ١٩٥٩.

٨ - الدقة المتشبهة بجزء وطريقا قتل

الذبح المشهور من بهيمة الذميمة

للذبح على التلبيات بضمير

٩ - في الذبح المسمى بغيره من

منه ما في لغة العرب من

ضرب من الضرب ما يقال قتل

منه وهو قتل من الذبح

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب



تكمه ليل مبيده ليل صبا  
 ليله ليله الماء والشمس  
 ودمه شجوه موحوه اما نسا ليل  
 واربان طويفه أغربه ربيبه الزمان  
 المشجوهه بلورقه الابر الجوهه  
 سبل الـ المشعلات والشمس  
 على تقويه لكره التجديه في الذردن  
 نارا ليله ان انقلوه نيلكم ليله  
 على المشاله الفاصيه

10 - في فقه المشاله الشويه نيل  
 المشاله

12 - يضحى امد المشاله ليله ليله موحه  
 وكتبه حبه الصافه موحه  
 وقله تنفه مبلح

13 - في اجه المشاله الى اليفه بلويه  
 انكزه وفيها ان المشاله ان ارسالي  
 المال ما انطابا

المدلها جوهه الفقه :

- 1 - كتبه فخاله جوهيه واهله بالمدلات
- 2 - مما جوهه هنا المشاله نيل موحه اناد
- المتمه جوهه واسع موحه
- 3 - المدل بلوخته اهاه الجوهيه واهله
- 4 - في جوهه الموحه الموحه واهله



على تكميل الامانة للبرلمان  
 تطهير فائده الفقه العربي  
 من التلطات الابغوية  
 المبرر انما عليه السعادت لبراه  
 من تلك الصوره و لبراه  
 كنهه

تبين الحياضه اجوده بقره  
 الا اعمد الغايه في نص  
 السائل مبره

كماله على العلم  
 منه ربه  
 فوزه حبه  
 الحسباني

موقفاً من السيوحيه و صبر و  
 والعايد والذردن

حوله على عبد الله بن علي  
 حبه الام



الجمهورية العراقية  
وزارة الخارجية  
مكتب وزير الخارجية

صوفي بيتا

رقم قيد ٥٦٧٤  
التاريخ ١٧٠٢٩٨٤

السيد محمد (١٧)

(٨٧)

السيد شعراوي محمد جمعة

وزير الداخلية

اتذرع بأن أرفق صورة من البرقية التي وردت من سفارتنا في  
بغداد رقم ٨٠٠١ بتاريخ ١٠/٩/١٧٠٢٩٨٤ بخصوص المرحوم الذي سبق  
التعريف به \* وتالياً من تأشيرته سيادة الرئيس \*

رجاء التفضل بالكتابة بالتمتد السلام \*

وتفانوا بتناول باقي الاحترام

لدي

وزير الخارجية

( على طرف )

نزع

صورة للسيد أمين حاتم هادي وزير الداخلية \*

صورة للفرق اول محمد فوزي وزير الحربية \*

صورة للسيد محمد فخر الدين المثل الدائم للجمهورية العربية المتحدة

في لجنة وثائق طرابلس \*

صورة للسيد محمد حافظ اسماعيل رئيس المخابرات العامة \*

صورة للواء معزز مصطفى عبد الرحمن مدير ادارة المخابرات العربية والاعتلاج \*

الى السيد وزير الداخلية شعراوي جمعة

تعليقات جمال عبد الناصر بخط يده للافراج عن الطلبة العراقيين

والمتهمين بالنشاط البعثي بالقاهرة .. كاقترح سفير مصر ببغداد

سري جدا

السلطة العامة  
مجلس الوزراء  
مكتب المراسلات

مستند  
٨٨

برقية رمزية

٥

رقم البرقية	٨٠٠٦ (خ)	مجموع الوقت والتاريخ	٢٠٠٦/١٠
المرسل	السيد الوزير سري شرف	المتلقي	د.

اقتح من الآن بالنسبة للمراقبين الذين يجرى التحقيق معهم :

- ١ - سرعة الانتهاء من التحقيق وإذاعة قرارات الاتهام .
- ٢ - بعد إذاعة قرارات الاتهام لا تهرن مائلي .
- ٣ - الماييم عند يميم للمعاينة مع ترجمتهم الى العراق وأصدار بيان يتضمن أن المذكورين قد غررهم البحث السام في العراق ما حوهم من تحقيق الخبر من وراءهم في الجمهورية العربية المتحدة خصوصا الطلبة الذين تمت لهم التجارة معاهد ما العملية كما يتضمن كشف أساليب حكم العراق في هذا الصدد .
- ٤ - أو تقديم للمعاينة بصورة ، بعد إصدار الاحكام بتفشل السيد الرئيس بأعداد أو قرار بالعفو عنهم وترحيلهم للعراق مع إصدار بيان مناسب .
- ٥ - ما لم توجد عناصر صرة مشتركة في هذه القضية فإني أرى الإخذ بالقبضه .
- ٦ - عاليه على ضو الأنس .
- ٧ - معظم المتعجبين من الطلبة ، وقد يكون بعضهم قد مارس النشاط البعض تمت تأخير الضغط والتهديد أو الأخر .
- ٨ - بعض المتعجبين خصوصا من الطلبة من عائلات غير بحثية ذات مشاهير طيبة نحو التجارة وتكره البحث .
- ٩ - كسبه مشاهير الشعب العراقي بتأيام التجارة بانتاج المراتف الكبيرة التي تعودها الشعب العربي منها وأظن بأن التجارة أكبر وأجوى ممن أن تأخر بمحاولات حكم العراق .

دكتور  
المرسل  
السيد الوزير  
مكتب المراسلات

السري  
( لطفى متولى )

١١٧٠/١/١٠  
١٤٤٠

سري جدا



قرارات مجلس الشورى رقم

١٥٤-٣-٤٩

١٩٥٤-٣-٤٩

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة عمل المسيرة تكاملاً على عاتق مرة أخرى واتخذ القرارات الدستورية بعد أنه تم إيداع في الأمر في المؤتمر المشترك :

أولاً - إيداع تنفيذ القرارات التي صدرت يوم ٥ مارس و٢٥ مارس ١٩٥٤ من نهاية فترة الاشتغال .

ثانياً - يتكفل فريق مجلس قيادة الثورة استشاري يرأسه قبة تشكيل الطوائف والهيئات والمنظمات المختلفة ويجوز تكوينه واختصاصه بقانون .

مسددي ٤٤ - رجب ١٣٧٢ (٢٩ مارس ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة

محمد باقر

نائبه

محمد باقر

محمد باقر

صالح بن محمد

فؤاد السليبي

محمد باقر

نائبه

محمد باقر

لؤي

صالح بن محمد

قرارات مجلس الشورى رقم

قبول نماذج السيد المراد ا.ع محمد حبيب عن رئاسة الزكاة

وآراء تكلفه التفتيش ا.ع جمال عبدالناصر سابق الزكاة

١٧-٤-١٩٥٤

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على التماس السيد محمد عبدالناصر سابق الزكاة

قرار

قبول مجلس السيد الرئيس جمال عبدالناصر سابق رئاسة الزكاة

السيد محمد حبيب التماسه من مجلس قيادة الثورة

مصدق في ١٧ شباط ١٩٥٤ م. (١٩٥٤)

الوزير  
رئيس

السيد محمد حبيب	السيد جمال عبدالناصر
السيد محمد حبيب	السيد جمال عبدالناصر
السيد محمد حبيب	السيد جمال عبدالناصر
السيد محمد حبيب	السيد جمال عبدالناصر
السيد محمد حبيب	السيد جمال عبدالناصر

قرارات مجلس الشورى رقم

اعتماد اللائحة محمد حبيب من جميع المناصب التي يتقلدها

١٤ - (١) - ١٩٥٤

مجلس قيادة الثورة

بمصادقته على التعديلات التي أقرها في ١٠ من شهر يونيو ١٩٥٤

قراره

(المادة الأولى)

يتمتع السيد الرئيس اللواء محمد حبيب من جميع المناصب التي يتقلدها ، على أن يبقى منصب

رئاسة الجمهورية شاغرا .

(المادة الثانية)

يتمتع مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس الكباري محمد جمال عبد الناصر من جميع المناصب التي يتقلدها

بمصادقته على التعديلات

مصادق في ١٤ من شهر الأول ١٩٥٤ (١٤ من شهر يونيو ١٩٥٤)

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

تأليفه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

### رسالة

بعد التفتت . لا حجة أن الصحة جيدة  
 صدرت خالصة تماما من ذكره أو من احدكم اللهم  
 تذكر شيئا من البرقة والاضارة التليفونية الربانية لكم  
 بالاكاديمية ولا من الحادي القائم سليم بعد تعلم لا شك لكم  
 بحسن سيره من استفسار من احد من الائمة من الأبناء  
 صلاح المسألة وتلقى الهدى اليكم تكسروا لله من علمكم  
 وما سبق ذلك من استفسارات وتلميها لا يخفى عليكم أنتم  
 ذلك أيضا ما حرككم امداد أسرتكم بلكم ذلك وتكم  
 جزيل الشكر

المعلم

٢٨ أكتوبر ١٩٥٤

أبو  
محمد

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الاملان المنشور الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ من البلاط  
 العام للقوات المسلحة وقائد بحرية الجيش .  
 وبالنظر الى ان الجنسية واحدة بين الفرد والدولة . واجب عليه الولاء لها وتوجب عليها  
 حمايتها .  
 ولما كان قد ثبت لدى مجلس قيادة الثورة بالذليل القاطع ان واحدة الولاة قد يقدرها  
 المذكورين بعد ما يرتابهم خارج جمهورية مصر اصلا لا تعتبر خيانة في حق الوطن وذلك بالاسناد  
 على الاضافة الى صحة الجهاد واقتصادياتها والحد من كرامتها ومحاولة ايجاد اتفاق بين جمهورية  
 مصر وشبهاتها الصرية .  
 لئلا ذلك ليرجع لقيادة الثورة حركات المذكورين بعد من طرف الوطن ومخالفات الجنسية  
 الصرية منهم وهم :

الاسم	تاريخ المنع	الجنس
عصام ابو الفتوح	٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢	القبلي
عبد الحكيم عدوي عابدين	٢٢ ابريل سنة ١٩٥٤	مطري رومي - القلي
محمد محمد رمضان سالم	١٢ ابريل سنة ١٩٥٦	عقون - مليون الكرم
محمد الدين الزكي	٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠	دمندو
محمد نجيب جهيل	٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦	كفر صفر
كمال اساميل القريش	٣١ مايو سنة ١٩٦٦	الغريش

صدر في ٢٥ محرم سنة ١٣٧٤ ( ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ )

بناهي (١٠ ج) جمال عبد الناصر (موسى) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~  
 قائد جناح (عبد الطيف محمود البنداري) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~  
 قائد الجناح (انور العاديات) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~  
 لواء (١٠ ج) (عبد الحكيم عامر) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~  
 صاع (١٠ ج) (كمال الدين حسين) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~  
 صاع (١٠ ج) (صلاح الدين مطر) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~  
 قائد جناح (حسن ابراهيم) ~~عبد الحكيم عبد الحكيم~~

السيد كبري موسى قيادة الثورة  
 سجده انه مردد في صورة هذا القرار بعد معرفة تراضيه واسته بالاصحاح  
 في الفتح في ذات اليوم .  
 في ذلك في مقدمته المقدمة (لعمري موضع الخرابه  
 في المجلس (تشييد سنة من المدة اعطاء المجلس في التاجر الذي  
 صدر في التاجر في المجلس كما جئت في هذا الاثر في سياج فخلق اياتك  
 الامانة حتى يكون في كرامته في ذلك فاسم المجلس في هذا ان اقره  
 في ذلك من صورنا التاجر في ايام التاجر في ارضه للتوزيع والحق اخصه  
 في المدة اعطاء جهة قيادة الثورة في هذا من التاجر في ارضه للتوزيع والحق اخصه  
 في حقيقة شين في مثل هذه التاجر في النظره في المدة من التاجر في ارضه للتوزيع والحق اخصه  
 في المدة في ارضه في المدة من التاجر في ارضه للتوزيع والحق اخصه  
 في المدة في ارضه في المدة من التاجر في ارضه للتوزيع والحق اخصه

قرار مجلس قيادة الثورة في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤  
 باسقاط الجنسية عن محمود أبو الفتح (وفد) وعبد الحكيم عابدين وسعيد رمضان وغيرهم من قيادات  
 الإخوان لقيامهم بأنشطة معادية في الخارج ضد الثورة المصرية ومعارضة محمد نجيب لذلك .

فوائد محاسن الشورى رقم

على جماعة الرضوان السليمة من جمعية شركائنا

١٩٥٥/٤/٨

ملاحظات

في اول يناير سنة ١٩٥٤ أعلن المكتب الاداري بالجزيرة  
 لهذه البلدة من فرع باب الاكتفاء فأصبح مركزية  
 البلدة للايجار في الاقساط وخلاصاً في ايلول سنة ١٩٥٤  
 تم الاعوان بتخريج الخانات باسم شركة الاخوة الاسلاميه  
 بالمحلة الكبرى عموماً لهذا الاكتفاء لانتاج في هذه  
 الشركة يستعملون على مال فردية ١٥ ألف جنيه - قرية  
 السهم ١٠٠ فريز يتم بتخريج الاسم بعد مركزية  
 المكتب الاداري والتيه الساهمين من الاخوان .

شركة مساهمة للتجارة في الادوية التفرقة وسجلت  
 من كواليد السيد وحسن محمد القفري وذلك في  
 السيد طرم بن لطفه البلدة الطيبة للجماعة المسلمة  
 والتي الساهمين من الاعوان وليس بالمال حوالي مائة  
 الانجتها .

رقم	اسم الشركة	قرىها	لرؤسها
١	شركة دار الاخوة الاسلاميه	بندوبه	لرؤسها

شركة دار الاخوة المديتة بندوبه - بون

Handwritten signature or initials.

لربما	غرفا	رقم اسم الشركة
	على المركز عبد القويها القاهرة	٥ جمعية النصارى لرياضة الساكنين بصرى القديمة

## ملاحظات

تكونت هذه الجمعية من حوالي ١٠٠٠ ساهم غالبهم من الاخوة - ويعدون اني بناء مدينة اعضاء الجماعة المحطة والعمالي التي قدمه القارة هو هذا الرهن المسمى رؤوس الجواز السرى القديم - اعطاء جملها اذ ربما من الاخرون وهم المسمى وحده اير سالم خولها جواز السرى - لتفرد الجمعية ما يقرب من ٢٦٥ تقياسا بصفة امين عثر بحر القديمة لا تامة هذه الجمعية - اتسع اتم سيجي بما هو انبىب لاعطاء الاحتمسة بالقرينات القائمة بالجماعة المحطة،

شركة ساهمة بالتقنين وما فيها الساهيل على الجمعية الموجود حاليا بالقرية وهو الجواز السرى القديم ومن اعضاءه في قرية الاركار وقرية من الاحسوسون العطين امان حبه لوقى الكفول وهو الجواز السرى الجديد واسطوره طمس عضو للجواز السرى القديم رأسها حوالي ٢٠٠٠ جنيه

٦  
عزوة الدانا الكبرياتية  
(الساكنين على بوشا)

مجان بخيل  
بالأحسوسة

عبد القويها



ملاحظات

شركة عمان روضة وألية الساهمين من الأخرين  
المطابقين أمثال عبد العزيز أحمد حسن المحمدي  
عليه بلا اشتغال اتفاقية الشبهة وحيد خليل الصباغ  
عمر الجباز السوي القديم وضعت مشهور المحكوم  
عليه بشرح ميزات اشتغال شاذة كان يزود طلس  
الشركة المحكم عليه محمد نزيان ولا تلتزمه  
من دةاة الأخرين\*  
أرسلت إلى محالتي ١٠٠٠ جنيه\*

شركة عمان روضة رأس مالها ٤٠٠٠ جنيه تقريبا  
من الساهمين لها أحد زكي حسن بن روضة  
الجباز السوي القديم وأحد حيازته ويستحق  
أمر وهو ما يطرحه أحد الجباز وعبد المحكم عبد الرزاق  
عبد الرزاق من أعضاء الجباز السوي القديم\*  
ويحتج في التراتبات انه كان يزود على الشركة  
الأعوان المحظنين مثل عبد الرحمن السندى وضعت  
مشهوره عليه الصباغ

٤	نورسا	خرما	رقم اسم الشركة
		مارة الآيه نيلك بربك باننا بأفاهرة	٧ الشركة النورية للتجارة البدسية (أخرى)

٨ شركة روضة النورية لأوبذ  
بأفاهرة  
١٢ عام نوب باننا

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤  
نصره فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب اليك دائما ونحن سعداء بارتقيها  
ولما كنا نريد رفعة أمة في جميع البلاد الصاعدة التي تواجها في هذه الظروف الحقيقة  
ذئولا على إرادة الشعب

قدنا المذول من العرش لولا هذا الأمير أحمد محمد وأصدقنا أننا بهذا الإضافة صاحب  
المقام الرفيع على ما هو بائنا رئيس مجلس الوزراء للعمل بقتضاه .  
مدر بقدر رأس السيد في ١٤٣١ (١٩١٠) (١٩٥٤).



ماذا كان سيحدث لو لم يتنازل الملك فاروق عن العرش  
وتمسك به وطلب الاستعانة بالقوات البريطانية الموجودة في مدن القناة  
واصطدم بالجيش والشعب . .

وماذا كان سيحدث لو تنازل الأخوان عن الحكم أو لم يتقدموا له  
ولم يصطدموا بالجيش والشرطة والشعب  
ولم يتخذوا دموعا بشرية من الشباب والنساء والأطفال . . .

مكتبة الاتحاد القومي

# اشتراكية الاسلام

تأليف

الدكتور مصطفى السباعي

( ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م )

الاتحاد القومي  
دار ومطابع الشعب

كتاب اشتراكية الاسلام تأليف الدكتور مصطفى السباعي المرشد العام للاخوان المسلمين

بسوريا وتم نشر الطبعة الأولى في ١٩٥٩ !!

أي قبل قوانين عبد الناصر الاشتراكية الصادرة في مصر في يوليو ١٩٦١ !!!

## التأميم

ما هو موقف الإسلام من التأميم ؟ تأميم الصناعات ؟ تأميم المرافق العامة ؟ تأميم الأرض وما أشبهها ؟ سنستعرض بعض النصوص والمبادئ المقررة في الشريعة ، ليتضح موقف الإسلام من هذا الموضوع .

١ - لقد ذكرنا في مبادئ التملك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار » وهذا يفيد أن كل إنسان له حق الاستفادة من هذه المواد الطبيعية ، ولحاجة الناس جميعاً إليها ، وقد قرر الفقهاء أنه لا يجوز أن يستأثر بها إنسان دون بقية الناس ، إلا بعد إخراجها في الآنة أو ما أشبهها ، فإذا آدت الملكية الشخصية الأشياء إلى أن تُحبس عن الناس ، أو يتحكم مالكها في ثمنها أو توزيعها ، بحيث يضررون من ذلك ، وهم في حاجة إليها ، كان للدولة أن تحول دون هذا الاحتكار ، وجزاز لها أن تتخذ الوسائل الكفيلة لإشراك الناس جميعاً في الاستفادة منها ، تحقيقاً لمعنى « الشركة » الواردة في الحديث : « ذلك يعني « التأميم » أو تدخل الدولة في « تحديد الأسعار ، ولا شك أن النص على تلك المواد الثلاث ليس للحصر ، بل يلحق بها كل ما كان مثلها في حاجة الناس جميعاً إليها . بدليل إضافة ( الملح ) إليها في بعض الروايات ، وهذا يعني أن كل ما كان ضرورياً للناس من طعام أو غيره أخذ ذلك الحكم : وهو ( جواز التأميم ) من الناحية التشريعية .

٢ - ومن المعلوم أن الوقف جائز في الإسلام ، بل هو مرغوب له للحاجات الاجتماعية التي تحدثنا عنها في قوانين التكافل الاجتماعي ،

صفحة ١٥٧ من الكتاب عن التأميم في الاسلام ..

لقد تم طباعة الكتاب في مصر عام ٢٠١٢ بمعرفة الهيئة العامة لقصور الثقافة ونفذت ولم يطبع مرة أخرى .. لماذا؟؟ يمكن مطالعة الكتاب بدار الكتب المصرية أو مكتبة الإسكندرية





شاحنة طلبة أيتام العيالة الى الجمهورية العربية الليبية

أ - نتيجة اتصالات وفد ليبيا بالقاهرة :

قدم الى القاهرة وفد من الجانب الليبي بقصد الاتصال بالوزارات للحصول على المعلومات والبيانات واختيار الأبناء السكن الامتلاء بمديرتهم للعمل بليبيا .  
وفىما يلي نتيجة اتصالات هذه الوفود :

١ - وزارة الإسكان والمرافق :

أ - قدما الى القاهرة وفد وزارة الأشغال الليبية يوم ١٧/١/١٩٧٠ وقدمت عدة اجتمعات بسبب

السادة المرحومين وتم اختيار ٦٢ مهندس ٥ ١ من الفنيين .

ب - تم ترتيب جدول زمني لسفرهم الى النحو التالي :

٢٤ مهندس ٥ ٣ فني	يوم ١٩٧٠/٢/٢٨	(١)
٢٢ مهندس ٥ ١ فني	يوم ١٩٧٠/٣/١٤	(٢)
١٦ مهندس ٥ ٥ فني	يوم ١٩٧٠/٣/٢٨	(٣)

ج - تم اخطار مطارنا مطرا بالسياسة والمعلومات .

د - تأخر سفر المجموعة الاولى لعدم انتهاء اجراءات الامن بالنسبة لهم . وقد تم الاتصال بالمباحث العامة للاسراع في انها اجراءاتهم على ان يحاثوا بحجود الانتهاء منها .

٢ - وزارة الكهرباء والتمت العالي :

أ - وصل القاهرة يوم ١٢/٨/١٩٦٩ المهندس ماضي الجبري رئيس مؤسسة الكهرباء الليبية

بعده ضوابط وقد تم عقد اطلاق بينه وبين رئيس مؤسسة الكهرباء المصرية وتم اختيار

١١ مهندس ٥ ٢ فني للعمل بمؤسسة كهرباء بنى غازي .

تم سفرهم فعلا الى بنى غازي يوم ١٢/٢١/١٩٦٩ .

تم طلبت مؤسسة الكهرباء بنى غازي ترشيح ٢٨ مهندسا ٥ ٢٩ طالبا لليبيا للمعمل

بها .

بيان تفصيلي بالخبراء المصريين للاستعانة بهم في ليبيا

مع ملاحظة رفع الصفحات ٥، ٦، ٧ كونها تخص الخبرات العسكرية

بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢١ تم ترشيح ١٦ مهندساً و ٣٧ فني ووردت أسماؤهم وبمئاتهم  
 وطارياتناة اجراءات الامن تصويبها لسفرهم \*  
 وطارياتناة امكان الاضاه الطلحة \*

بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٤ وصل القاهرة المهندس محمد بنزه مدير عام مؤسسة الكوربيسا  
 بطرابلس طلب الاجتماع بهمسر المبررات تقدر بحوالي ٦١ مهندس وفني \*  
 تم اختيار ١١ مهندس و ٢٤ فني و ٢١ فني و ٣٠ فني \*  
 ووردت أسماؤهم وبمئاتهم وطارياتناة اجراءات الامن تصويبها لسفرهم وبار امكان  
 الاضاه الطلحة \*

٣ - وزارة الصحة :

١ - اكدت وزارة الصحة الليبية وفد للتعاقد مع ايطاليا وشأت ساهدة من الجمهورية العربية  
 المتحدة - وفد تم اختيار الاضاه الاتية :

- (١) ١٧٢ طبيب منهم ١٢٦ مارس نام ٩٩ فطوات ٣٧ مؤهل طال
- (٢) ٢٥٢ هيئة تمريض منهم ١٤ فطوات و ٢٣٨ حكيمة وسوقه
- (٣) ٤٣ فطوات منهم ٢٥ فني فطوات و ١٨ فني أشعة

ب- بدأ سفر الفريقين اجازيا من ١٩٧٠/١/١٦ والاضاه التي حازرت كعلا حتى يسهرو  
 ١٩٧٠/٣/١٦ كالآتي :

(١٠) طبيب و ١٢ فني فطوات و ٨ فني أشعة و ٣٠ حكيمة و ٢٥ فطوات

ج- طلبت الجهات السلطة الليبية ايجاد ٥٣ طبيب و ١٢ فني فطوات لطريقه للصقل بالنسبة  
 السلطة بخصيص ١٨ طبيب فطوات من هذا العدد للصقل في الوحدات العسكرية \*



وقد اقترحنا الوزارة على تلبية هذه الاحتياجات باختيار ١٨ لبيب عسكري للوحدات  
المسلحة واختيار الباقين من العسكرا الماملين في القطاع المدني على ان يكون  
كلهم على درجات  
ويجوز الوزارة على هذا الرأى سيتم الاختيار وتحدد الاجراءات المرفقة

٤ - وزارة النقل :

١ - حضور لجنة ليلية وقامت بتعيين الخبراء التالية :

- (١) ٦ مهندس مطبعة
- (٢) ١٠ مهندس طرق
- (٣) ١ مهندس حمل
- (٤) ٧ مساحين

وقد حصل السيد مدير الطرق اللبيب في اصحاء وبمنايات آخر فحين ولابد بانة سوف  
يوزع بحدود هذه الاجراءات اللازمة لمرفوق

بم حذر السيد وزير الاعمال والواصلات اللبيب الى القاهرة وزار السيد وزير النقل المصري

يوم ١٩٢٠/٢/١٠ وبهذه وقد لبيب وطلب الخبراء الآتية :

- (١) خبرر لحماية مخطط مطار جيبها وفتح احدته به من تشككات
- (٢) خبرر لحماية نهرون واد الكرى الجارى انقاؤه
- (٣) مستشار لشئون الطيران المدني وكبير مهندسين الكروسي
- (٤) خبرر في شئون ترخيص السيارات
- (٥) مهندس ميكانيكى ١٠٠ ندى سياراته
- (٦) ٢٠ مهندس طرق





- (٧) تفهيم لادارة السواحي - خمير شخزين مؤتم
  - (٨) نظام لادارة وتنشيد كراكه كبيره والتدريب عليها
  - (٩) الحماوية في المرافقة البحرية ومدونات مطار دارالمس وشفاون
  - (١٠) الحماوية في انفا مختبر مركز لبحاث الطوق
- بتم الصعد غير النقل لامراءه لالتحقين كافة هذه الطلبات وسيوافها

بما يتم

٥ - وزارة المواصلات

وصل الى القاهرة للسيد مدير عام المواصلات السلطنة واللاملكية اللهي وتم عرض (٦) مهندس  
وفتي هيكتيكي للعمل بالبحا \* وارسلت اسماؤهم الى الجانب اللهي ويجاري اتخاذ اجراءات  
الامين بالنسبة لهم

وصل خطاب السيد وزير المواصلات اللهي باختيار ٤ مقيم ويانهم كالتالي :

١١ مهندس ٥ ١٧٠٠ مساعد مهندس ٥ ٨٠٠ ام كويل ٥ ٤ فتي هيكتيكي

وجاري اتخاذ الاجراءات اللازمة لسفرهم

٦ - الجهاز المركزي للحمايات

١ - وصل الى القاهرة السيد المبروك الصبحاوي وكيل ديوان المطاطية وتم اختيار ٣٢ مهن

المطاطيين ٦٥ من المهندسين

واخذ انه بمجرد اتخاذ الامراء من المخططات اللهيية سيتم اطلاقه حتى يمكن اجراءه

اللازم نحو سفرهم

ثالثاً : خبرات طي محتوى مقال :

تم اختيار بعض المستشارين طي محتوى مقال من الخبرة وسائراً طي دعوات الى طرابلس حسب ما هو موضح امام اسم كل منهم .

وقد صدرت القرارات الآتية بأخبارهم في حصة رسمية من تأريخ ١٤٠٥هـ وتم البلاد حسبتي المودعة طي حساب الجبات التأهيين لها مع صرف بعد السفر لهم بمؤرخ ١٤٠٥ من لغة يستبدل السفر المقررة لكل منهم وهم :

- |                              |  |         |
|------------------------------|--|---------|
| ١ - المهندس امين طي كامل     | نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع                             | ١٩٦٢/١٩ |
| ٢ - المهندس الزواهي حنيفة    | رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لاحتمال الاراضي                          | ١٩٦٢/٢٢ |
| ٣ - المهندس انيس دؤيب البردي | رئيس مجلس ادارة هيئة المواصلات الملكية واللاحتكافية                    | ١٩٧٠/١٧ |
| ٤ - المهندس عبد الحفيد حنفي  | رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء                        | ١٩٦٢/٢٦ |
| ٥ - المهندس الزواهي احمد     | رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للغاز                           | ١٩٦٢/٢٦ |
| ٦ - المهندس انور حنيفة       | رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاحتمال وتربية الاراضي          | ١٩٦٢/١٩ |
| ٧ - المهندس الزواهي طاهر طي  | رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاحتمال وتربية الاراضي المتصلية | ١٩٦٢/٢٦ |



وزير الدولة

- ١ -

- |          |  |  |
|----------|--|--|
| ٦٩/١٢/١٩ | وكيل وزارة التخطيط   | ٨ - المهندس حسين الشويش                    |
| ١٩٧٠/١/٤ | وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية                      | ٩ - السيد محمد علي الخواجه                 |
| ٦٩/١٢/٦٤ | مدير عام وعضو مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير | ١٠ - المهندس محمد عبد التوفيق<br>سيد الدين |
| ١٩٧٠/١/٤ | المستشار المساعد بمجلس الدولة                              | ١١ - السيد عادل محمود عبد الهادي           |
| ١٩٧٠/١/٤ | الاتحاد الائتماني العربي                                   | ١٢ - السيد عبد العزيز السيد محمد           |
| ١٩٧٠/١/٤ | مدير مستشفى البرية بمصر الجديدة                            | ١٣ - الدكتور عبد المنار خاليف              |

والى ذلك  
-



٩٣١	الفصل السابع عشر : الأزمة مع اللواء محمد نجيب .....
٩٣٥	• تمرد سلاح الفرسان لعودة الحياة النيابية .....
٩٣٩	• حول أزمة مارس ١٩٥٤ .....
٩٤٢	• أهم نتائج أزمة مارس ١٩٥٤ .....
٩٤٧	• هل أساء عبدالناصر معاملة الرئيس محمد نجيب ؟ .....
٩٤٩	الفصل السابع عشر : ثورة يوليو والايخوان المسلمون .....
٩٥٤	• الهضيبي : " العنف لن يخرج الانجليز .. اعكفوا على قراءة القرآن " .....
٩٥٥	• الاخوان يعملون في الصفوف الخلفية .....
٩٥٨	• عبد الناصر والايخوان قبل الثورة وبعدها .....
٩٦٠	• الاخوان يقاطعون وزارة الثورة برئاسة محمد نجيب بعد ترشيحهم الباقوري
٩٦٢	• اتصالات الاخوان بالسفارة البريطانية .. لماذا ؟ .....
٩٦٤	• حادث المنشية ومحاولة الاغتيال : حقيقة أم خيال !! .....
٩٦٦	• رسالة الهضيبي لاسترضاء عبد الناصر .....
٩٦٨	• رسالة عبدالقادر عودة لعبد الناصر ومبادرة المصالحة الشاملة .....
٩٧٠	• وبدأت التحقيقات في القضية .....
٩٨٠	• تشكيل محكمة الشعب .....
٩٨٣	• وبدأت أولى جلسات محكمة الشعب .....
٩٩٨	• عبد الناصر ومصطفى السباعي المرشد العام للاخوان المسلمين بسوريا .....
١٠٠٠	• مؤامرة ١٩٦٥ .....
١٠٠٦	• القضية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٥٢ جنائيات قصر النيل .....
١٠٠٧	• الاخوان والسادات والثأر من ثورة ٢٣ يوليو .....
١٠١٢	• كلمة أخيرة لهواة السياسة .....
١٠١٣	الفصل التاسع عشر : عبد الناصر و ثورة اليمن .....
١٠٤٢	• اتفاقية الطائف .....
١٠٤٩	• اتفاقية جدة أغسطس ١٩٦٥ .....
١٠٥٨	• هل استنزفت حرب اليمن الاقتصاد المصري ؟ .....
١٠٦١	• قصة حرب اليمن واحتياطي الذهب بالبنك المركزي المصري .....

١٠٦٩	الفصل العشرون : عبد الناصر وثورة الفاتح الليبية .....
١٠٧١	• الوجود العسكري الغربي في ليبيا الملكية وأصالة الشعب الليبي .....
١٠٧٥	• القاهرة والتيارات السياسية والشعبية في ليبيا .....
١٠٧٦	• مندوب جريدة الأخبار أول من علم بثورة الفاتح .....
١٠٧٨	• القاهرة تؤيد وترسل وفدا للمعاونة .....
١٠٨١	• قادة الثورة الليبية في السفارة المصرية بطرابلس .....
١٠٨٤	• أول صورة للقذافي بكاميرا الأهرام !! .....
١٠٨٧	• سحب وعودة وفد الخبراء المصري من ليبيا .. لماذا ؟ .....
١٠٩٣	• عبد الناصر وموقف مصر من الثورة الليبية في خطابه ١٩٧٠ / ٧ / ٢٣ .....
١١٠١	• صفقة الطائرات الميراج الفرنسية .....
١١٠٥	• زيارات القذافي لمصر عبدالناصر .....
١١١١	• موقف الرئيس عبد الناصر من الملك إدريس السنوسي .....
١١١٥	الفصل الحادي والعشرون : عملية تهريب عبدالحميد السراج من سجن المزه في دمشق .....
١١١٧	• مصر.. والوفاء للأشقاء .....
١١١٨	• الخطوة : "س . ش" .....
١١١٨	• الخطوة : " جمال " .....
١١١٩	• تعليقات عبد الناصر لي : " ادخلوا البيوت من أبوابها " .....
١١٢١	• ... ثم بدأت مرحلة التنفيذ الفعلي .....
١١٢٧	ملحق الوثائق .....

رقم الايداع ٢٠١٥ / ١١٠٢٠
التقديم الدولي ٣ - ٢٧٠ - ٢٠٩ - ٩٧٧ - ٩٧٨ I.S.B.N

## سنوات و أيام مع جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف



في السنوات القليلة الماضية عاشت مصر - ومعها الأمة العربية أجواء الثورة.. تلك الثورات التي لم يكن لها قيادة بارزة فكانت أقرب إلى الانتفاضة، وكانت أخطاء - ولا تزال - ولم نجد الجماهير ما يرضي طموحاتها أو يحقق أحلامها فيها خرجت وثارَت من أجله..

من هنا وجدنا كثيرون ينتقون في تاريخهم عن روح الزعيم والقائد والثائر والمعلم، وجدنا صور الزعيم جمال عبد الناصر تُرفع في ميادين مصر.. و بإصرار وبأيدي من لم يعيشوا جمال عبد الناصر بل بمن ولدوا بعد رحيله.. لماذا؟ هل لأن جمال عبد الناصر لمس قلوب الضعفاء والكادحين المظلومين.. هل لأنه انحاز إلى العمال والفلاحين وعمال التراحيل والمعدمين.. هل لأن جمال عبد الناصر سعى لتوحيد الصف الوطني والعربي وتحريض إرادة شعوب العالم الثالث من المهينة الاستعمارية.. فحضر صورته في قلوب الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية.. بل ربما لذلك كله.. فكان لزاماً علينا إعادة التنقيب في حياة الزعيم جمال عبد الناصر، قلم نجد أصدق وأقرب من سامي شرف الذي عاش جمال عبد من الناصر أكثر من ١٥٥٥٠٠ نسم مائة وخمسة وخمسون ألف ساعة طيلة ١٨ عاماً من النضال في الداخل والخارج.. إذا جالسته وجدت الاخلاص والتواضع والزهد.. وجدت أصالة شعب مصر وروح جمال عبد الناصر تسكن في عقله وقلبه.. إنه رجل المعلومات الذي ساهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٢ ثم اختاره جمال عبد الناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات، وفي أبريل ١٩٧٠ عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى سكرتير الرئيس للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ثم جاور السادات لعدة أشهر..

مع البداية - يناير ١٩٥٣ - سُجن بسبب وشاية فيها عُرف بقضية المدفعية.. وكانت مكافأة نهاية خدمته الحُكم عليه بالإعدام - فيما عُرف بانقلاب مايو ١٩٧١، ثم حُفِّف إلى المؤبد قضي - منها عشر - سنوات متنقلاً في سجون مصر؛ وعلى الرغم من ذلك لم يتمالك دموعه عندما علم باغتيال الرئيس السادات، بكى العيش والملح، رغم الخلاف السياسي ورغم ظلمات السنوات والأيام في السجن و رغم وشايات الأصدقاء والمزملاء.. إنها تراجمها السياسية !!

وبعد يناير ٢٠١١ أصدر العديد من الدراسات والمقالات من دروس التاريخ والتجربة التي عاشها مع الرئيس جمال عبد الناصر..

لقد سلمنا جميع أروافه لتقدمها للجماهير خاصة الشباب والتي تصدر في أجزاء متتالية.. لتتعلم وتصحح أخطأها وتغض الخلفات وتتعلم أن الشعب هو الذي يراقب ويحاسب والتاريخ يسجل ويحاسب..

مهندس

ماجد العزيمى

المكتبة المصرية الحديثة

www.almaktabalmasry.com

القاهرة، ٢٠٢/٢٢٩٢٤١٧٧

الإسكندرية، ٢٠٢/٤٨٤٦٦٠٢